

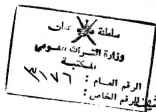


سَلْطَنَةُ عُمَان
وزارة التراث القومي والثقافة

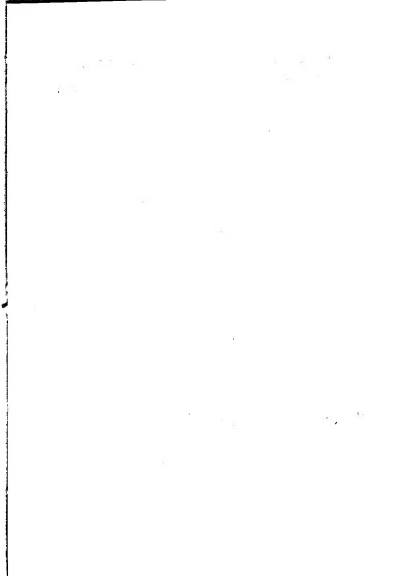
السِّيَرُ وَالْجَوَابَاتُ

لِلْعُلَمَاءِ وَائِمَّةِ عُمَان

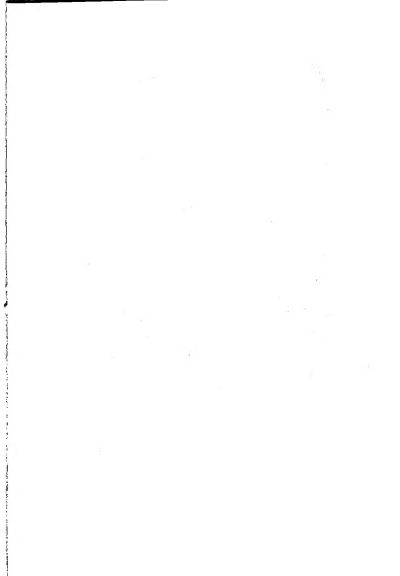
الجزء الثاني



تحقيق ومشرح
الأستاذة الدكتورة
سَيِّدَةُ إِسْمَاعِيلَ كَاشِفُ
أستاذة التاريخ الإسلامي
كلية البنات - جامعة عين شمس
القاهرة



[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم

عن الشيخ أبي الحسن علي بن محمد
البيساني^(١) في حفص بن راشد^(٢) أيام خروجه
على المطهر بن عبد الله^(٣) وعقده الأول

ما تقول أيها الشيخ رحمك الله في حفص بن راشد إن تاب
ورجع وجددت إمامته ، يرجع إمام المسلمين أم لا ، فإن عقد له
[٤٣٠] من مطلق أصحابنا وثقاتهم خمسة تنسب له الإمامة ، وإن
يطلب منا النصرة والخدمة ما نسل ؟ وما يقول قولنا له ؟

قال : أما العقد الأول فإنه لم يصح وعلى ما ذكر بعض من دخل
فيه رأيه عقدا غير ثابت وأمرنا مشكلا ، وقد جرى بعد العقد الذي

(١) الشيخ أبو الحسن علي بن محمد البيساني : سبق أن ترجمنا له وهو من الرستاقية الثلاثة
في أمر موسى بن موسى وراشد بن النظر . وكان يرى أن بيعة حفص بن راشد غير صحيحة لأنه
اتبع طريقة والده الإمام راشد بن سعيد الذي حاول جمع الناس في عمان بعد فرقتهم بسبب عزل
الإمام الصلت بن مالك .

(٢) حفص بن راشد : ذكر في بعض السير أنه ولي الإمامة في عمان بعد وفاة والده الإمام
راشد بن سعيد في سنة ٤٤٥ هـ . ولم يذكر أصحاب السير تاريخا لبيعة حفص بن راشد ولا لمدة
إمامته ، ولي بعض السير يظهر أنه توفي وهو في الإمامة ، قليل : مات ولم يمهله للسلطان .
(انظر : السالبي : تحفة الأعيان ج ١ ص ٢٥٣) .

(٣) للمطهر بن عبد الله : هو الذي أرسله العباسيون لاستعادة عمان .

« هو » ^(١) غير ثابت ، أحكام غير جائزة ومشهور فسادها ، ودخل فيها من لم يكون يجوز أن يتقدم بأمرها ، ومع ذلك أيضا حدث قتل من قد علمت فيسكا بغير صفة ولا حجة علمناها ، وأوحشنا ذلك . وقد طلب منه تصحيح ذلك الحال أصحابنا فلم يبينه . وقولنا في ذلك قول المسلمين ، ونحن نقول إلى الله من كل خطأ . وأما إن اجتمع أمر المسلمين والشورى على شيء ووقع التراضى على إمامته ، فهذا التوبة وإظهار ذلك والإنصاف أو حجة ، جائز أن يعتقد له إن تاب ^(٢) ؟ أفتنا أيها الشيخ - رحمك الله وغفر لك وغفر لمن اتبع آثارك واعتدى بأنوارك ولم يخالف سبيل المؤمنين عند ذلك في حفص بن راشد ، كانت إمامته صحيحة أم لا ؟ وقد بايعنا له محمد بن الحسن اللبانى ^(٣) على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ، فبايعناه وخرجنا عندهم فلم نر من ذلك شيئا ، وسلمنا إلى الثقات من أهل دعوتنا شيئا من الزكاة فقبضها وأنفق منها شيئا ، فوقع الخوف فهرب وانتهيت ، فضمنها ذلك الإنسان الذى قبضها ، ألنا ^(٤) من هذا براءة عند الخلق أم لا ؟ وذلك أنا كنا دائنين بطاعته مسلمين جاهلين بالبحث عن الإمامة ، وكذلك بينت أنا لم إذا قبض شيء من الناس بأمر

(١) « هو » : زيادة من عندنا .

(٢) وهذا سؤال آخر : قبل « أفتنا أيها الشيخ » .

(٣) يرد هذا الاسم في بعض النسخ الساتية : « اللبان » .

(٤) كتب في المخطوطة : « لنا » .

أصحابه على فيه ضمان ، أما قبض يدي فلا ، ولو سكتي كنت أحضر ذلك وأمر فيه ما يلزمي في ذلك ، بين لنا رحمك الله ؟

قال : هذا شيء مستور وأمره كان مقبورا فلا أحب فيه ظهورا ، وأما أنا فقد بلغت في الغاية وأنصحت في الأمور مع الرب الذي فيه ، وطلبت تصحيح ذلك فوجدت الأمر فيه غير ثابت في العدة والعمل غير مستقيم ، ولم أكن دائما لله بطاعتهم وكنت غرمت ما قبضوا مني وأبدلت صلاتي يوم صليت الجمعة عندهم . وأما أنت على ما سألت فإن [٤٣١] للسجل الدائن لله بالطاعة إذا أخطأ ثم علم خطأه ، فأكثر القول^(١) أنه لا ضمان عليه وعليه التوبة والرجوع عن ذلك . وأما الشيخ^(٢) فرأيت أنه يوجب الضمان على من دخل مستحلا بلفظ ، وقد كان ألزمني ضمان ما كان في أيام راشد بن الوليد ، لعله أراد من الذي دفعت وقبضت سواء^(٣) في الاستحلال والدينونة . وأدنى أحب لك إن قدرت على التخلص من ذلك أن تبدل مكان زكاتك وتستحل من أخذت منه شيئا إلا أن يكون رسولا لصاحب الزكاة إلى الوالي فلا ضمان ، وأما الأحكام عند الخلق فذلك إليه . وإنما تبدلنا بالحكم ما فعل في الظاهر فلعنا والسلام .

(١) « فأكثر القول » . تعني هنا ما اتفق عليه أكثر العلماء والفقهاء .

(٢) « الشيخ » يشير إلى أحد العلماء دون التصريح باسمه .

(٣) كتب في المخطوطة : « سوى » .

مسألة : قال بعض المسلمين إن الإمام لا يحتاج إلى العترة ، إذا
وقع الرضى عليه والتسليم ثبتت إمامته ، ومن ذلك إمامة عمر رضى الله
إننا قدمه للإمامة على الناس أبو بكر وحده رضى الله عنه ، فلما وقع
التسليم والرضى بإمامته ثبتت له من غير عترة .

(٢٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

عن القاضي أبي بكر أحمد بن عمر ابن أبي جابر المنحى^(١)

وسأله عن إمام غير ثابت الإمامة ألزم رجلا من المسلمين للدخل عنده في أسباب ، وكان يأمره أن يكتب إطلاق الجسايات ، قلت : إن كان إطلاق هذا الرجل لهذا اللال على سبيل الاحتساب إنه يطلقه لفقراء أو ابن السبيل ، وكان اعتاد هذا الرجل على هذه النية لا ليمضي أمر هذا الإمام ولا يسئل برأيه ، وإنما هو على قدر ما يرى من يستحق هذا اللال لفقراء لا غير ذلك ، قلت : هل يسمه ذلك ؟ قال : يسمه ذلك على هذه الصفة .

قلت له : فإن أمره أن يحلف له رجلا ممن يحنى كما تقبل الأئمة ؟ قال : يحلفه للمسلمين لا له .

قلت : فإن أمره أن يبيع له أحدا من الناس هل له ذلك ؟ قال : يبيعه على الحق لا له .

(١) كان « النحى » من الثلاثة في أمر موسى وراشد مثل الشيخ أبي الحسن . ويشير السالبي إلى أن هذه الأسئلة ربما تكون وقعت في أمر حسن بن راشد وسئل عنها القاضي النحى . (السالبي - تحفة ج ١ ص ٢٥٦) .

قلت : فإن أمره أن يشارى أحدا هل له ذلك ؟ قال : يشاريه
 لله لا غير ذلك .

قلت : فإن أنفذه لنزوه للسلهين أو « لتمع ملصة »^(١) ؟ قال :
 يكون احتسابه ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإن امتنع عليه
 من أمره بالمعروف ونهاه عن المنكر وكان منكرا الذي ارتكبه عيانا ،
 كان له محاربته إن حاربه بعد أمره له بترك منكركه الذي [٤٣٢]
 ارتكبه . وإن كان على وجه التهمة له مثل قطعه الطررق والتعرض
 لظالم الناس والتمذى عليهم ، ولحقه هذا القاتم بالأمر بالمعروف والنهي
 عن المنكر لم يحاربه إلا بعد الاحتجاج عليه أن السلهين قد رأوا إمساكك
 في الحبس على الأشياء التي نسبت إليك وشهرت عليك من المناكر
 وقصدك إلى الظلم ، فإن أجاب لم يكن إلا ما رآه السلون ، وإن امتنع
 عن ذلك عملوا على الاستيثاق منه ، فإن شبر السلاح وحارب على ذلك
 ولم يرجع إلى الحق كان قصدهم في مجاهدتهم هذه على أنهم يمكنهم
 عن الأشياء التي قد نسبت إليه من الظالم والتصد لها والمناكر والعمل
 بها ، فإن تلتفت نفسه في ذلك لم يكن تبعة على هذه الصفة . قلت :
 فإن أراد هذا الإمام الخروج إلى بعض النواحي لنزوه قوم ظلمة متعدين
 وطلب صحبة هذا الرجل هل يصحبه ؟ قال : إن شرط عليه أن

(١) أو « لتمع ملصة » : كتب في الخطوط « أو ملصة » ، وليس ملصا الشيء من يده .
 أفلت وانسل .

لا يقبل ولا يقدم على شيء إلا برأيه وعرف صدقه في ذلك أنه يقبل منه ولا يعصيه في شيء ، جاز له الخروج معه على هذه الصفة .

وسأله عن الإمام إذا كان تنقل عليه النصائح من المسلمين وكانت النصائح التي ينصح بها هذا الإمام عما لا يجوز ردّها ، أو عما لا يحسن ، ويرى منه الناصح مع ذلك تنهياً عما كان يعمده من جفوة تلحقه من الإمام أو تنهى عادة كان يعرفها ، وبأن على الناصح لهذا الإمام أن جميع ذلك من تلك النصيحة ، والإمام يظهر القبول لذلك ثم لا يتم ما يوعد به من قبوله ، وكلما نصحه ازداد تنهياً على الناصح ، قلت : هل تكون قد سقطت النصيحة عن هذا الناصح ؟ أو هل عليه أن يعاوده بالنصيحة بعد أن كرهت ولم تقبل دفعة بعد أخرى وظنه أنها لا تقبل ؟ قال : الذي عرفت أنه إذا علم الناصح الجفوة من الإمام فقد سقطت النصيحة وكان حجة على الإمام فيما نصحه ، والله أعلم .

قلت له : فإن لم يقبل هذا الإمام نصائح المسلمين فيما يحسن به وفيما لا يجوز له دفعة بعد أخرى ، هل تزول إمامته وولايته أم لا تزول ؟

قال : الذي عرفت أن هذه مسألة تشتمل على معنيين فيما لا يحسن وفيما لا يجوز . فأما ما لا يحسن فلا تزول به إمامته ، وأما فيما لا يجوز إذا نصح ولم يقبل ورد نصائح المسلمين زالت إمامته والله أعلم . قلت له : وكذلك إن كان هذا الإمام يظهر تقبل النصائح ثم يصرح في وقت ذلك ، ثم يعاود ثم ينصح ويقبل ، ثم يعاود ثم ينصح ويقبل ، ثم يعاود حتى يقع في النفس أنه لا يستقيم

على ما يعطى من نفسه [٤٣٣] هل تزول إمامته وولايته ؟ قال : الذى عرفت
إن كانت النصائح فيها لا يجوز وهو إذا روجع فيها قبلها لم يترك بذلك إمامته
ما لم تنهم فيها يعطى من نفسه ، فإذا نزل بمنزلة التهمة ، زالت إمامته . وإن
كانت النصائح فيها يحسن فقد تقدم فى ذلك فيها فيه كفاية ، والله أعلم .

قلت له : ما تقول فى الإمام ؟ هل له يسأل رعيته أن يدينوه أموالهم كأن
هذا الدين الذى يطلبه إلى الرعية خلاصة نفسه فى مأكل أو ملبوس مما لا بد
منه ، أو كان هذا الدين فى سلاح أو خيل ، أو كان هذا الدين فى هذه
الأسباب كلها للمسلمين من أخدامه ومعاضدته ، أنه ذلك أم لا ؟ أو كان
فى خروجه على عدو المسلمين ولما صبة حرب المعتدين ، كان عدو المسلمين
فى المصر أو غير المصر ، إذا كان يخاف دخوله إلى المصر ؟

قال : الذى عرفت : إن كان شارباً لم يجوز أن يدين^(١) ، وإن كان
غير شارحاً له أن يدين برضى من يدينه ، فإن دينه من دينه على مال
المسلمين ثم حصل شيء من مال المسلمين بعد الدين لم ينفق شيئاً من ذلك
حتى يخلص الدين الذى تدبته على مال المسلمين ، وإن كان عنده شراء
وضاعف لم يستغنوا عن مال المسلمين ولم ديوان متقدم فى مال المسلمين ،
خاص^(٢) الإمام بينهم وبين الدخان ولم يهمل الأمر إهمالاً ، لأنه يوجد أن
حاجباً مات وعليه دين لم يدينه فى مؤنته ومؤنة عياله وإنما إن تدين

(١) تدين : أخذ ديناً .

(٢) خاص : قسم الخاص .

في سلاح وأوقية^(١) وينفذ بذلك إلى أطراف الأرض ليعقوب دعوة المسلمين ،
والله أعلم .

قلت : فإن تدبر على هذه الصفة ، أعنى من يجوز له أن يقدّر ، فلما
صار عليه الدين ؛ طلب ديانته ما لم فقال المتدين : إنما تدينه على مال
المسلمين ، وقال من له الدين : إنما دينك على مالك لا على مال المسلمين ،
ولم يبق في بيت مال المسلمين ما يقضى به الدين ؟ !

قلت : التول في ذلك قول من ، وهل في ذلك يمين ؟ وكيف تكون
اليمين ؟ قال : الذي عرفت أن التول قول أصحاب الدين مع إيمانهم ،
وعلى من تدبر للبيئة على ما^(٢) يقول ، فقد مررتك أن في ذلك اليمين .
قلت له : وكيف تكون اليمين ؟ قال : يحلف بالله لقد دابته هذا
الدين وهو كذا وكذا وما اشترط عليه أنه في مال المسلمين أو على
مال المسلمين .

قلت : فإن ردوا اليمين عليه ، حلف يميناً بالله لقد استدعت منه هذا
الدين وهو كذا [٤٣٤] وكذا ، واشترطت عليه أنه في مال المسلمين دون
مالى ونفسى ، والله أعلم .

قلت له : فإن كان الدين في مال المسلمين أو على مال المسلمين وذهب
الأمر ولم يكن للمسلمين بيت مال ، قلت : هل يلزم اخلاص من هذا

(١) الأوقية : الأوقية الشرعية أربعون درهما . والأوقية الآن تختلف باختلاف الأنهار .
والأوقية في هذا النسب - في رأينا - تعنى قسرا من المال لم يحدده النسب .
(٢) ما : زيادة من عندنا حتى يستقيم الكلام .

الدين في مال من تدينه أو في مال من تدين بأمره مثل إمام أو قاض أو لا يلزم ذلك إلا في مال للمسلمين فقط، فإن لم يكن للمسلمين بيت مال على هذه الصفة المتقدمة أسقط هذا عنهم أم لا ؟

قال : الذي عرفت أنه إذا شرط الذي تدين أن هذا الدين في بيت مال للمسلمين فليس على من تدين شيء من ذلك إذا لم يبق للمسلمين بيت مال أو لم يصح للمسلمين مال ، والله أعلم .

قلت له : فإن تدين ولم يشترط في مال المسلمين وعدم مال المسلمين يبيح الأسباب ، وكان هذا الدين بأمر الإمام وطلب صاحب الدين ماله ؟ قال : على الأمر والأمور الخلاص من أموالهم ، ومشاركة في خلاص ذلك . قلت له : فإن خلص للأمور من ماله هل يرجع على الأمر بشيء .

قال : الذي عرفت أنه يرجع عليه بجميع الدين الذي سلمه وهو عليه دون للأمور ، والله أعلم .

قلت له : ما تقول في الإمام إذا اضطر للمسلمون إلى عتدته مع ضعف معرفته وقلة علمه وبصيرته وشرطوا عليه شروطاً لا تفعل شيئاً ولا تقدم على شيء من أمور المسلمين إلا بأمر المسلمين أو إلا برأى للمسلمين ، أكل ذلك عندك سواء أم بينهما فرق ؟ قال : الذي عرفت أن كل ذلك سواء لا فرق عندي في ذلك ، والله أعلم .

قلت : إن طلب منهم كتاباً يبينون له ما يأتي من ذلك وما ينز ، وكتبوا له كتاباً بذلك ، ثم تبين لهم أنه لم يأت من ذلك على حقيقة

ما كتبوا له به ، وظهر عندكم وتبين إنما يزيد بذلك حجة من المسلمين
ويحصل هو ما يريد ، هل لهم منه عن استعمال الكفاب الذي كتبوه له
ويمكن عليه هو قبول ذلك منهم ؟ قال : الذي عرفت أن لهم منه وعليه
قبول ذلك منهم .

قلت : فإن كتبوا له كتاباً أن الإمام يفعل كذا وكذا ونسبوا
له أشياء تنفها الأئمة ولم يعملوا له هو ذلك ، وإنما أنبجوا له أثر ؟ هل
للإمام أن يفعل ذلك إذا لم يعمل للمسلمون له ذلك إذا كان على
هذه المقدمة ؟

قال : الذي عرفت [٤٣٥] أن ليس له أن يفعل ويصل بذلك إلا أن
يعمل له المسلمون أن يعمل بذلك ، فإذا جعلوا له ذلك جاز له أن يعمل
به ، والله أعلم .

قلت : وكذلك الإمام إذا كان قليل التعليم والقراءة لأنار المسلمين
ولم يتقدم له علم ولا معرفة بمعاني الآثار وهو جسر على الأشياء من
أمر المسلمين مع قلة تحرز ، يكاد أن يهجم على الأمور بنير صحة أثر
إلا بقاويل يكاد يقع فيها ليس له وهو كثير استعمال الرخص والشواذ^(١)
من أقاويل المسلمين التي لا عمل عليها ، وطلب إلى المسلمين أن يكتبوا
كتاباً فيها يأتي وما يذر ، لينفرد بالعمل به عن مشورة المسلمين ، هل لهم
ذلك ؟ قال : الذي عرفت أن ليس للمسلمين ذلك مخافة أن يحصل فيها
لا يخرج له منه ، والله أعلم .

(١) الرخص والدواذ : الاستثناءات والأمور غير المألوفة .

قلت له : فالإمام إذا كانت عقيدته صحيحة ثم جرى من ذلك الإمام أحداث وأنفال زالت بها إمامته وولايته مع المسلمين وهم الماقدون له ولم يحدوا من يصلح للإمامة إلا مثل ذلك الإمام المتقدم أو أشرف منه ، إلا أن الأمور مشتدة وأهل الفساد منتقمون مستعمون لأهل الصلاح خوفاً من عواقب هذا الأمر ، قلت : هل يسمع هؤلاء الجماعة الماقدون لهذا الإمام المقدم ذكره الفضائل والسكوت وترك الأمر على جلته والتعاضد وكتان ما عندهم من العوام وتمشية الأمر ؟! فما أشار عليهم هذا الإمام أشاروا عليه بما وسعهم ، وإن أدخلهم في معنى دخلوا عنده فيما يسعهم ، وإن تناقل عنهم وعمل برأيه أخطأ أم أصاب لم يعارضوه إلا على وجه النصيحة إذا رجوا قبولها ، وكان في غالب ظنهم أنه يتقبلها ، وما تبين لهم أنه لا يقبل تركوه مع خوفهم أن إذا قادموه في ذلك خشوا على أنفسهم وعلى الرعية وانكشاف الحال وقوة أيدي الظلمة وفساد البلاد ، ويقولون عندهم من ذلك إشهار المباكر والظلم !!

قلت : يسمع هذه الجماعة بمجاملة هذا الإمام وتنطية أمره أم لا ؟
قال : الذي عرفت أنهم إذا خافوا على أنفسهم وعلى الرعية من المكاشفة وسعهم المدانة له في ذلك ، ما كان إنسكارهم عليه ماش وهم يأمنون على أنفسهم ، والله أعلم .

قلت له : إن هذا الإمام لا يمشى له ولا يتم ما هو فيه إلا [٤٣٦] بذاؤوس هذه الجماعة وتناقلهم عنه ، ولا يقوى على هذا إلا بهم ولولا تناقلهم وتمشيتهم لأمره وتنطيتهم عليه ماتم له ، وهو يحفظ الحق بالعدل ؟!

قلت : يسمهم ذلك أم لا يسمهم إلا التيام عليه والشد وإزالة أمره .
ولو كان ما^(١) نسبناه من خشيتهم على العباد والبلاد من أهل الظلم
والفساد ؟ !

قال : لقد عرفت إن كانوا يقتدرون على رد جوره إذا جاز ولم يفتش^(٢)
بحوره عندهم ويعتمد على عمله بين ظهرائهم باسم موتهم جاز لهم ذلك .
وهذه من رخص الله تعالى ، والله أعلم .

قلت له : فما تقول في الإمام إذا كانت فيه قساوة وجفوة وخشونة
على المسلمين وهو قليل المبالاة وهو لا يقبل منه ما يريدونه ، وهو
قليل العلم والبصيرة وجسور على الأمور بنير علم ؟ !

قال : الذي يوجد في الآثار أن موسى بن أبي جابر ما عزل محمد
ابن أبي عفان^(٣) إلا بهذه انخصال التي شرحتها . وهو أيضا مخالف
لكتاب الله تعالى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا
عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(٤) .

وقوله عز من قائل : ﴿ عَمَدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى
الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾^(٥) . فإذا كان على غير هذه الصفة كان مخالفه
لكتاب الله ، والله أعلم .

(١) ما : زائدة من عندنا .

(٢) فتش بالقي : عاوده مرة بعد أخرى . كتب في المخطوطة « ولم يتش » .

(٣) عزل محمد بن أبي عفان في التصف من ذي القعدة سنة ١٢٩ هـ .

(٤) سورة التوبة : آية ١٢٨ .

(٥) سورة الفتح : آية ٢٩ .

قلت له : ما تقول في الإمام إذا قدمه المسلمون على شروط أن لا يفعل إلا برأى المسلمين وكان ضعيفا ثم ذهب المسلمون بغيره أو موت وبقى وحده ، أو بقي عنده ضفاء ليس لهم كثير علم غير أنهم تحت أمانه ، أيسع هذا الإمام ترك هذا الأمر ويلزم موضعه أو يقوم بما يقدر ويستعين بهؤلاء الضفاء ، فما عرفوه عملوا به ، وما خفى عليهم اجتهدوا فيه ودانوا لله بما يلزمهم فيه ويقومون بطقمهم وحيث بلغ طولهم ، أم السلامة لهم من ذلك أسلم وتركهم لذلك أولى بهم ؟

قال : الذي عرفت أن عليه القيام حيث بلغ طول له وعلمه واستعان بأهل العدل من ثقات المسلمين وضفائهم ، ولا يتمدى كتابا ولا سنة ، وإن لم يعلم وقف عما جهل حتى يعلم ويسأل للمسلمين ، ولا يفعل شيئا إلا بعلم ، والله أعلم .

قلت : ما تقول في الإمام والتأضي والوالى إذا استخدموا في البلاد [٤٣٧] مَنْ يقوم بالحق وينفذ الأحكام ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ؟ وقطعوا لهم دواوينهم ويخففوا لهم فرائضهم واستخدموهم فيما أمرهم به فخدموا زمانا ثم عزلوا من رأوا عزله أو اعتزل برأيه ؟

قلت : هل يلزمهم في أموالهم إذا لم يشرطوا على من استخدموه ما يبرئهم من عنائهم ^(١) .

قال : الذي عرفت ، أنهم إذا استخدمهم المسلمون وفرضوا لهم على

(١) العناء : تستخدم هنا بمعنى العمل .

صفحك فرائض في مال المسلمين ، فليهم أن يوفوهم عناهم من مال المسلمين إذا كان في أيديهم شيء من ذلك ، فإن لم يكن في أيديهم شيء من مال المسلمين كانت أجزتهم موقوفة إلى حصول شيء من مال المسلمين . وأما إذا لم يفرضوا لهم في مال المسلمين شيئا وفرضوا لهم دواوينهم^(١) ، ولم يبينوهم أنه في مال المسلمين فإن خرج من مال المسلمين ، وإلا كان على كل من استخدمهم وعناهم في ماله ونفسه .

قلت : وكذلك إن عزل الإمام والقاضي والوالي ولم أخدم وكان ذلك بمشورة الإمام ، أو جعل لم ذلك ولم يقبض أحد من هؤلاء ، أعني القاضي وأخدامه والوالي وأخدامه ، شيئا من ديوانهم ، حتى وقع عزلهم ولم يعلم الإمام بذلك إلا بقول القاضي أو بقول الوالي ، يلزم للإمام أن يوفي هؤلاء ديوانهم من مال المسلمين أم لا ؟

قال : الذي عرفت أنه إذا وقع العزل أو الاعتزال بعذر أوجب ذلك ولم يكن ذلك بمحدث ، وقالوا إن خدم المسلمين الذين كانوا تحت أيديهم وجميع مقصرفيهم في خدم المسلمين لم يسقوفا ديوانهم ، كان على الإمام أن يوفي أولئك ديوانهم من مال المسلمين . وإن كان العزل بمحدث طواب بصحة ذلك ، فإن صحح بالبيئة وقام ديوانهم فيما مضى ، وإن لم يصح لم يلزم الإمام ذلك في مال المسلمين ، والله أعلم .

قلت : فإن اشترطوا على للمستخدمين أن ديوانهم في مال المسلمين ،

(١) الدواوين : تنبئ منا الأجور على العمل .

فإن اتفق في أيديهم شيء من مال المسلمين سلم إليهم ، وإن لم ينفق في أيديهم من ذلك شيء لم يكن عليهم لم ضمان ولا أجرة في مال ولا في نفس أئمتهم^(١) بهذا اللفظ ؟ قال : نعم .

قلت له : فالإمام إذا كان غير ثابت الإمامة أطلق لفقير من المسلمين كذا وكذا درهما أو كذا وكذا قفيز^(٢) حب وجعلها في زكاة فلان ، يعني الرجل من أصحاب الأموال ، وجعل له أن يقبضها من صاحب الزكاة ، وكان [٤٣٨] الرجل يأخذها لفقره من غير أن يعلم صاحب المال بذلك لا بأمر هذا الإمام ؟ !

قلت : هل يجوز ؟ ويكون من الحلال الطيب ؟ قال : الذي عرفت إذا كان الإمام أصل ثبوت إمامته صحيح ثم أحدث حدثا أوجب بطلان إمامته ، فإن كان هذا الحدث شاعرا مع المطلوقة عليه لا المطلقة له لم يجوز أن يقبض الزكاة منه إلا أن يبين أنها لفقره ، وإن كان الحدث يعلمه المطلقة له دون المطلقة عليه ، جاز أن يقبض لفقره ولا يعلم المطلقة عليه . ولو كان قد علم بحدثه المطلقة عليه دون المطلقة له ، فإن كان عالما بفقير المطلقة له وأنه من أصحاب الثمانية الذين لم الصدقة^(٣) جاز له أن يقبضه لإله ولا يعلمه بشيء من ذلك ، وإن كان

(١) يقال : جزىك الجوازى : أى وجدت جزاء ما فعلت . والجزاء والجزاء : السكينة . وجزى جزاء الرجل : كافأه .

(٢) القفيز : مكيال يسع ثمانية مكايك ، واللكوك مكيال يسع صاعا ونصفا .

(٣) إشارة إلى ما جاء في سورة التوبة : آية ٦٠ : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والذوات فلولهم وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله واثقة عليهم حكيم) .

لا يعلم أنه مستحقها بوجه من الوجوه فعليه غرم ذلك للفقراء . وإن كان الأصل ثابدا عند الجميع ، لم يميز ذلك بينهما إلا بإعلام مما يوجب براءة مما^(١) ألزمه من الضمان وسقوط المقرض . وكذلك إن أعلم صاحب المال أني إنما آخذها لفقري لا بأمرهم ، فإن كنت تقبض زكائتك على هذه الصفة وإلا لم أقبضها . وصاحب المال لولا أنه قد أمر هذا الإمام لهذا الرجل بهذه الزكاة ، وإلا لم يكن يدفعها إليه ، كان جاهلا لا يؤدي زكاة ماله ؟ أو يريد أن يدفعها إلى بعض الفقراء غير هذا ؟ يجوز لهذا الفقير قبض هذه الصدقة والانتفاع بها أم لا ؟

قال : الذي عرفت أنه يجوز له ذلك لأنه من أحد أصحاب الصدقة ، والله أعلم .

قلت : إن أطلق هذا الإمام لرجل فقير من المسلمين على واليه صاحب الجهاية فسلم إليه الوالي من بيت رجل حيا وتمرا أو دراهم من عند رجل ، وعند الذي أطلق له أنها زكاة ذلك الرجل لا يشك في ذلك ، أيجوز له قبضها من عنده الوالي على هذه الصفة أم لا ؟

قال : الذي عرفت أن في ذلك اختلافا ، من المسلمين من أجاز ذلك إذا كان فقيرا ، ومنهم من لم يميز ذلك ، والله أعلم .

وكذلك هذا الإمام إذا خرج في غزوة في تبع ملصقة أحدثت في طريق المسلمين أو غير ذلك من المناكر ، وليس عنده أحد من

المسلمين مما يلي [٤٣٨] الأمر ويقبل منه ، هل يسع هذا الرجل الخروج معه ؟

قال : الذى عرفت أنه إذا خرج فى إنكار مجتمع على إنكاره ، وكان الخارج معه قد آمن أنه لا يقمى المحجور ، جاز للخارج أن يخرج عنده على هذه الصفة ، والله أعلم .

وما تقول ، أ للإمام أن يولى غير ثقة أمين يبيع له ما احتاج إلى بيعه ويشتري له ما احتاج إلى شرائه ؟

قال : الذى عرفت أن الذى يؤمر به أن لا يولى بيعه ولا شرائه إلا من يأمنه على ذلك .

وللإمام إذا لم يوف من استخدمه أجرته التى له على خدمة المسلمين وكان فى يده شيء من مال المسلمين مع مطالبة من له الأجرة ، هل يكون بذلك آثماً ظالماً ؟

قال : الذى عرفت أنه آثم ظالم إذا امتنع من تأدية الحق الذى عليه . انقضى جوابه .

والموجود فى بعض الآثار عن ولاء الإمام بعض أمور المسلمين فأحرق أو قطع النخل والشجر وقتل الدواب بغير أمر الإمام الذى ولاء ، قال : عليه ما قتل وأحرق وأفسد فى ماله إلا أن يكون له فى ذلك حجة بيّنة وأمر واضح يشهد^(١) له أهل الثقة بأن القوم الذين صنع بهم ما

(١) كتب فى المخطوطة : « يشهد » .

صنع كانوا امتمنوا أن يسطوا الحق من أنفسهم وناصروا الحرب وقاتلوه . فلم بقو عليهم ولم يقدر على ما قبلهم من الحق إلا بما صنع بهم ، وأنهم لم يسطروا الحق من أنفسهم إلا أن بلغ منهم ما بلغ ، فإذا كان ما قتل وعقر وأحرق على هذا الوجه فعليه غرم ذلك وهو على الإمام في مال الله إذا كان منه على السفة ، والخطأ فعلى الإمام أن يؤدي عنه خطاه . فمن أصاب منهم أمرا يختلف فيه المسلمون فأخذ فيه بقول أحد الفقهاء للأخذ^(١) عنهم لم يلزمه شيء ، وإن خالف جميع الفقهاء ولم يأخذ بقول أحد فلا نرى عليه قصاصا ، وعليه الذية . فهذا الموجود في آثار المسلمين السابقين ، وهو القدوة في هذا عن ابن الحواري .

فصل في المحاربة

عند إمام تبرأ منه في السريرة ، وقيل : إن هو لم يتقدر على أن يستتيب الإمام الذي تبرأ منه واستتابه فأصر الإمام وأبى أن يتوب فليس له أن ينصره لأنه عنده كافر ونصرة الظالم الكافر حرام .

وهو يقول للمسلمين الناصرين له على علمهم ، ويحرم [٤٤٠] دماءهم ويؤتبرأ من الخارجين . فإن قالوا : ليس له أن يقاتل ، قلنا لهم : بلى ، له أن يقاتل عن إخوانه الذين يتولاهم قتال دفاع ، وأما نصرة الإمام فلا ، فإن قالوا : وكيف أن قتالهم دفع وهو في جملتهم وقاتلهم فرض ونصرته دفع والله في مقام واحد ؟ قلنا له إن ذلك يبين منهم عند الاجتهاد في المحاربة في أول القتال وعند المزمعة ، وذلك أنه لا يبدأ بقتال أحد ولكن ينظر ، فإذا قصد أحد إلى قتله أو إلى قتل أحد من المسلمين ضربه دونه ، وهذا هو حد قتال الدفع الذي قال الله : (قاتلوا في سبيل الله أو اذعنوا)^(١) . والدفع لهم هو للنفع لهم من قتل من حرم الله قتله ، فإذا وقعت المزمعة بالكافرين الجاحدين الخارجين لم يحل له أن يأخذ أسيراً ولا مولياً يأتي به إلى الإمام ، وهو يعرف أمره لأنه قد انتفى أمر الدفع ، وإنما كان دونه عن أوليائه وقد كفاهم الله ذلك ويقول إخوانه . ويوجد في الأثر ، الإمام لا تترك ولايته حتى يظهر كفره . وقد أئثر^(٢) عن

(١) سورة آل عمران : آية ١٦٧ .

(٢) دأثر : زيادة من عندنا .

أبى عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله في ولاية المسلمين على الأمصار
أنهم على عدالتهم حتى يحدثوا حدثًا تسقط به عدالتهم والإمام
أعظم حرمة .

فصل

وقد بلغنا عن المسلمين أنهم قالوا لجلال بن عطية أن يرجع إلى
بلاده فيرد من كان قد استجاب إلى دعوته على دين الصغرية ، وكذلك
قالوا لأبى المرح فيها بلغنا أن يرجع إلى أهل قدم وبرد من دخل في دعوته
من الشيعية^(١) . فأما جلال رحمه الله فرجع إلى بلاده فقبل ما أمره المسلمون
وكان معهم في الولاية .

وأما أبو المرح فبلغنا أنه مات قبل أن يصل ، فوقف المسلمون
عنه . وإنما نحن تتبع ولا نتبدع .

مسألة

وإذا كان الحدث من الإمام ، فيما يكون خارجاً من وجوه الأحكام
وإنما هو من أحداثه التي لم تجر له بها العادة عند رعيته في حكم الدين ،
أنه مصدق في ذلك مما يكون فيه الحق لله وللعباد ، والحجة فيه لله وللعباد .

(١) ينفي الشيعية مع الموارج في الإمامة (النظر : الشهرستاني : اللال والنحل ج ١
ص ٢٣٢-٢٣٣) ، وقد كتبت في المخطوطة : الشيعية .

فالإمام والرعية في ذلك سواء فيما أتى العبد من فلك ، مما يكون فيه
محجوجا في موازنة ذلك أن لو قام عليه بذلك ذو الحجة ممن أحدث عليه
ذلك ، فالتقول فيه في هذا الوجه في الأئمة والرعية سواء ، وقد اختلف في
ذلك ممن أتاه ، فقال من قال : إذا [٤٤١] لم يعلم ذلك أحق أم باطل ،
فهو على ولايته لأن ولايته يقين ، وترك ولايته والبراءة منه بشبهة تحتل
الحق والباطل . وقال من قال بالبراءة من المحدث بما أظهر على نفسه
من الدخول في المحجور فيما يكون فيه محجوجا في حكم دين الله ، والبراءة
منه لازمة بظاهر الأمر من غير أن يشهد عليه في ذلك بباطل ولا يحل
قذفه . وقال من قال بالوقوف عنه لما أشكل من أمره بالولاية أصح في
الحكم ، ثم الوقوف عنه أسلم من البراءة ، والبراءة وجه من وجوه الحق
فيه . وعلى كل من علم منه ذلك أن يقول القولي له وللتبري منه
والواقف عنه ، ولا يسع من علم منه ذلك أن يخطئ من قد علم منه ذلك
في ولاية ولا براءة ولا في وقوف . والظاهر فيه بالبراءة والولاية
والوقوف لمن علم ذلك من الأولياء جائز ، وليس لأحد ممن علم منه ذلك
أن يخطئ فيه ببراءة على كل حال مع من لم يعلم منه كملته في ذلك .
وكذلك لا يجهل فيه بوقوف مع أهل الدار حتى يشهر المحدث شهرة
لا تناكر فيها ولا ريب مع جميع أهل الدار . فإذا كان ذلك كذلك فعمل
بذلك جميع أهل الدار ، جاز هنالك المظاهر في المحدث في الدار إذا
كان حدثه على هذا الوجه من الأئمة ومن غيرهم ممن يستحق الولاية

على أهل الدار وعلى من خصه ولايته مع شهرة حدثه الذى لا ريب فيه ولا شك فى الدار أو فى موضع يشتغل عليه علم حدثه ذلك مع أهل الولاية له .

فإذا برى الفريق من الفريق وتظاهروا بالبراءة من بعضهم بعضاً فمتد ذلك يضيق الشك ولا يسع الوقوف ويجب القرض بالمعرفة بالحق من المبطل وزال الشك ولم يسع الوقوف ووجبت للدينونة بالمعرفة واعتلج عذر الجاهل ، وبالله التوفيق .

وهذا إذا كان الحدث من الأحداث التى لا يسع للناس جهلها ، فالعالم به من الإمام هو الذى يهلك بجهل ذلك من الإمام ، ولا يهلك من لم يعلم بذلك عن الإمام . ولا معنى للبراءة من بعضهم بعضاً إذا كان الحدث مما يسع الناس جهله ، فبالجهل للحدث يهلك الجاهل ، وإذا كان الحدث مما لا يسع من علمه جهله ولم يشهر ذلك على الإمام شهرة تقوم بها الحجة على أهل الدار فالبراءة بالسرا لمن علم ذلك منه مع من علم ذلك منه ، والشك فيه ممن علم حدثه مهلك للجميع من علم منه الحدث من ضعيف أو عالم . ولا يسع الجهر فيه بالبراءة على حال حتى يشهر ذلك منه شهرة تقوم بها الحجة على جميع [٤٤٢] أهل مملكته ورعيته ، أو حيث بلغت تلك الشهرة وقامت تلك الحجة ممن خصه ذلك من أهل مملكة الإمام ورعيته . فإذا قامت الحجة التى لا يسع جهل ضلاله فيه كان المقول له والواقف عنه بمد علمه بحدثه الذى لا يسع جهله مما لا يختلف فيه ، هالكين

وللتبصر منه سالم . ولا تسع إلا البراءة منه إذا كان حدثه لا يسع جهله
 وجازت مع ذلك ممن تولاه بعد قيام الحجة عليه بذلك الحدث الذي
 لا يسع جهله برأى أو بدين أو وقف عنه ، وكان الحق هو للتبصر من
 الإمام ، والمبطل من وقف عن الإمام أو تولاه ، وهناك يهلك أهل
 مملكته بولايته إذا علموا بحدثه الذي لا يسع جهله ولا جهل ضلالة
 الراكب له . ومن لم يعلم ذلك من الإمام لم تقم عليه الحجة من أهل
 الدار فلا يهلك بولايته ، ولا يسع الجهر بالبراءة من الإمام عنده حتى تقوم
 عليه الحجة بمعرفة حدث الإمام الذي لا يسع جهله . وسواء كان الحدث
 مما لا يسع جهله أو مما يسع جهله من علم به . فما لم تقم به الحجة على جميع
 أهل الدار بمعرفة الحدث ويهلكوا بولايته فالبراءة منه مع من لم يصح
 معه حرام ولا يحل ذلك حتى تقوم الحجة على الجاهل بعلم ذلك . فإذا علم
 الحدث الذي لا يسع جهله هلك بولاية الإمام وبالوقوف . فإذا قامت الحجة
 على جميع أهل الدار بالحدث كانت البراءة في جميع أهل الدار جائزة إلا
 من لم تقم عليه الحجة منهم من غائب عن ذلك أو ذى عذر في ذلك
 لم يصح منه الكفر . فإذا احتدل أنه يبغى ذلك ولم يصح معه بوجه من
 الوجوه بما يمكن أن لا يصح منه كفر الإمام وادعى أنه لم يصح كفر
 ذلك من الإمام فتوالة مقبول مأمون على ذلك ، فالبراءة منه من الإمام
 بالجهر محجورة لأنه مأمون على دينه .

مسألة

وعلى المسلم إذا كان من سواد الرعية ، فرأى في الرعية أو من المال ما لا ينبغي مثله في الإسلام ، ما أفضل ؟ أن يرفع ذلك إلى الإمام إذا كان لا يقدر على تغييره بنفسه أو الإمساك عن ذلك أفضل ؟ وأي وجه فيه من النية والطمع إذا لم تكن نيّة ؟ لأن عامة المسلمين لا يمتأون بذلك ولعلمهم يسايرون المال على أهوائهم . فإن الفضل في دفع ذلك إلى الإمام إنكاراً له على المال وعلى من سايروا على أهوائهم لله ، فإن قبلوا ذلك قبل منهم ولم يرفع ذلك [٤٤٣] عنهم وإن أبوا رفع ذلك إلى الإمام . وليس إنكار المنكر من الطمن والارتياح ، إنما الطمن والنية أن يطمئن في المسلمين ويميهم بما ليس فيهم ويعتيق الطمن بنير العلم فيهم .

وقيل : للإمام أن يحجر رعيته إذا احتاج إليهم . قلت : أليس قد قال أبو بكر ولا يحجر متخلفاً^(١) . قال : إذا استغنى عنهم بنيرهم . قلت : فهذا مسير أو دفع ؟ قال : مسير .

قال : فإذا أرسل إلى غير شارٍ فليس له أن يتخلف عنه .

تم ما وجدته عن المسلمين

(١) لا يحجر متخلفاً : أي لا يحجر متخلفاً عن الحرب .

(٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة من الامام أبي زكريا يحيى بن سعيد
رحمه الله إلى أبي عبد الله محمد
ابن طالوت النخلى^(١)

سلام على من أذن فرجع ودعى إلى الحق فاستمع ، وادكر^(٢) ابيانه
فاستجاب ، واستغفر ربه فاناب .
أما بعد ، فإني أوصيك بحمد الله وشكره ، وأمرك بطاعته وذكره ،
أحق من شكر وحده ، وأعظم من ذكر وعبد ، وأجل من مجد وعظم ،
وأفضل من قصد وحكم ، ذى العزة والكبرياء والجبروت والآلاء ،
والجلال والإكرام والفواضل والانعام ، والطول ، والأزلية والقدرية الربوبية ،
الأول بلا ابتداء ولا غاية ، والآخر بلا مدى ولا نهاية ، لا تدركه
النواظر ولا تحسبه الأوهام ولا البصائر ، ولا تغيره الأزمنة ولا تحويه
الأمكنة ولا تشبهه الصور ولا الأمثال ولا يستقره التغير ولا الزوال .

(١) أبو زكريا يحيى بن سعيد: هو القاضي أبو زكريا يحيى بن سعيد . قتل في سنة ٤٧٢ هـ
في عهد إمامة راشد بن علي .

(٢) أبو عبد الله بن طالوت النخلى: ينسب إلى بلدة نخل . ونخل إحدى مدن الحجر الغربي
في عمان وتشتهر بزراعة النخيل والفواكه وبها حصن مشهور .

(٣) ادكر الشيء : ذكره .

أحمد على جزيل التقسيم وعلى سبوح القواضل والنعم ، وعلى جميل صنمه
 وبلائه وتواتر موارده وآلائه ، وعلى أنواره الواضحة وحجبته البينة
 الصارحة^(١) ، وضوء^(٢) الحق الساطع وبراهين الدين اللامع ، القيم لمن اتبعه
 وسلكه ، والحجة على من زاغ عنه وتركه ، وأشهد أن لا إله إلا الله
 شهادة مخلص له بالإيمان ، موحد له بالاخبات^(٣) والإيمان ، استدل عليه
 بآثار صنعته وأعرفه ببدايع فطرته ، معترف بمحصول في معاده ، مصدق له
 في وعده ومياده .

وأشهد أن محمدا عبده ونبيه ورسوله وصفيه ، أرسله واجتبه وبشته
 واستنباه بالحق الواضح المبين ، والبرهان النجيب السمين ، على حين غفلة
 عن اللباس وظهور من الجور والالتباس ، فبلغ الرسالة وحذر بالهلاك
 وأوضح الدليل الظاهر وبين البرهان الزاهر . فأنقوا من الإجابة [٤٤٤]
 وكذبوا ونفروا من قوله ، وغضبوا ورموه بالكهانة والسم ونسبوه
 إلى الجنون والشر ، فلم يزل على ما آذوه صابرا ، وبالمعروف آمرا
 وزاجرا ، حتى أظهر الله كلمته وأعز بالحق نصره ودولته ، وأخذ
 الإسلام به يصول ويرض في الآفاق ويطول ، والباطل ينح ويهزق ،
 وتنطلس آثاره وتمزق ، حتى بلغت دعوته وقامت حجته . ثم قبضه الله
 إليه صلى الله وملائكته عليه صلاة تترادف مدى الأيام والعصور ،

(١) كتب في المخطوطة « الصارخة » .

(٢) كتب في المخطوطة : « وضاء » .

(٣) الحب والأخبات والمحبوت : هو المؤمنان واتسع من الأرض ، وأخبت إلى الله تعالى :
 المؤمنان إليه تعالى وتنفع أمانه .

وتضعاف على مرور الأزمنة والدهور ، وعلى آله ومتبعيه وسالك سبيله
ومصدقيه ، الذين اتبعوا في دينهم للنهاج ، وعدلوا عن الزينج والاعوجاج .
قال الله تعالى : (الذين يقبّون الرسولَ النبيَّ الأميَّ)^(١) . وقال :
(إنما للؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا)^(٢) . وقال :
(اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم)^(٣) . وقال : (ولا تتبعوا السبل
فتفرقَ بكم عن سبيله)^(٤) . والسبل هي الأهواء الضالة ، أعاننا الله
وإياك من كل هوى وفتنة وعصمنا من حيرة ومهلكة ، إنه على كل
شيء قدير وبالإجابة جدير .

وبعد فقد أحطت علما بمعاني كتابك وأخذت النظر في شرح
خطابك ، وفهمت معاني تلك الروايات والأخبار وما تولين في فيه من
الحنة والإيثار ، وما رغبت فيه من قضاء حق الإخوان والمعونة لهم على
الشدائد والأحزان .

فقد تعلم يا أبا عبد الله أن الإخوان لهم ذلك ما لم يميلوا إلى الأهواء
أو يركضوا إلى الضلالة والإغواء ، فبقى مالوا إلى الهوى الضال واتبعوا
سوء الفتنة وللقال بين لهم الحق ودعوا إلى التوبة مما ابتعدوا ، فإن قبلوا
النصيحة وتابوا واستمعوا للحق وأجابوا قبلت توبتهم ومعدتهم ، وأقيمت
هفوتهم وعثرتهم ، ولم ينظر في القنب الذي ارتكبهوه ، وأزيل عنهم حكم

(١) سورة الأعراف : آية ١٥٢ .

(٢) سورة الحجرات : آية ١٥ .

(٣) سورة الأعراف : آية ٣ .

(٤) سورة الأنعام : آية ١٥٢ .

ما كانوا اكتسبوه . قال الله تعالى : (ولا تتنازروا بالأغراب بشئ الاثم
الفسوق بسبب الإيمان ومن لم يتنب فأولئك هم الظالمون)^(١) . ومضى
لم يتوزوا بما أحدثوا ، وأصروا على الظلم ونكثوا ارتفع عنهم حكم الحمية
والولاء ، وأزيل عنهم حكم [٤٤٥] للشايمة والإخاء .

وأما ما ذكرت أنه لم يصلح لك في هذه الدولة حال ولا يد ولا
احتيال ، ولا صار لك فيها حظوة ولا يقضى لك فيها غلر ولا شهوة .
فلعمري لقد شملك أنت وسواك عدوها ، وأعم كافة أهل عمان فضليها .
صغيرهم وكبيرهم غنيمتهم وميرهم ، مع تحسن صنع هذا الإمام وأفعاله
وطيب نيته وإقباله . فارتفع بذلك جميع الفساد وآمن القارى . فبهذه
والبلاد^(٢) ، مع أن هذه الدولة بحمد الله ما تقدم لك فيها مساعدة ولا
معونة في أمرها ولا معاضدة ، ولا كنت ممن حرص عليها ولا يذل نفسه
فيها ، فهلا جعلت ذلك كفاذا ولزمت ما بينك توزعا وعفا ، فلا تترقب
أن يكون غيرك يصلح حرها ويكابذ أذيتها وشرها منقصة في دنياه عيشته .
متخوف أن تقوته آخرته ، وأنت سالم في رياض انعامها ، معنزل عن
حرها وكلامها .

وأما ما ذكرت أنك صعبت من صحبته فيها بمحبة ، وألفته بمودة ورغبة .

(١) سورة المجرات : آية ١١ .

(٢) القار والبلاد : أهل القار ، أى أهل الحضر المستقرين ، وأهل البدو المتنقلون .

وكنت^(١) ترجو إن لحقتك منها عتاء أو دخل على قلبك فساد ، ورحلت^(٢) منهاها ومن الشدة خلاصا ، فإنك الآن لو عدت^(٣) لم تجد معهم منها ولا لك عنها مدفا ، فهلا أعددت يا أبا عبد الله ما كتب إليك به الإمام ١١ وكذلك كتاب أبي بكر القاضى^(٤) إليك وسيرته التى أوضعها لك وحجته . ولقد وقتت على مائى كتابك الوارد إليهما والوارد فى معنى بنى خروص عليهما ، فرايته عجبا لمن تدبره ، وفكرأ لمن تنظره ، فوجدت فيها خلطا من الاحتجاج وركونا إلى الظنون والاعوجاج ، حجة على من كتبه وانقلبه ، وبرهانا لمن كتب إليه عند من تأمله ، أنكرته فيه وكرهته وشرحته وذكرته من تقديم أحمد بن الصلت شيخنا على سيرته والاستخدام له فى بلده ، وعقوبة من عاقبه من غير أن أهل لشيء من العقوبات ، ولا فوض إليه أمر الصدقات ، ولا أدخل فى شيء من أمور المسلمين التى لا يؤتمن عليها إلا أهل العدالة فى الدين .

فاعلم أنه كان الواجب فى ذلك عليك واللازم ضله لك ولديك ألا نهجم [٤٤٦] على ما لا تعرف عدله ، ولا تتقدم على ما لا تعرف صوابه وحله ، وأن لا تتكلم إلا بعلم ، ولا تأكل وتشرب ولا تنظر ولا تسمع ولا تبصر ولا تسر ولا تملن ولا تذكر إلا بحق . قال الله تعالى :

(١) كتب فى المخطوطة : « وكتب » .

(٢) كتب فى المخطوطة : « وحلت » .

(٣) كتب فى المخطوطة : « عير » .

(٤) القاضى أبو بكر : هو أحمد بن عمر بن أبى جابر النخعى .

(ولا تنف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشغولا)^(١) . وقال : (ولقد يسترنا القرآن للذكر فهل من مدكر)^(٢) . معناه ، هل من طالب علم فيمان عليه . وقال : (فن يراد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يراد أن يفضله يحمل صدره ضيقاً حرجاً)^(٣) . فالإسلام في صدر المؤمن أكثر ضوماً من الشمس والقمر ، له ضوء يتلألأ في قلبه ، ومثل للنافع الأخرى يحمل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصمد في السماء لا يعرف حرام الله حراماً ولا حلاله حلالاً . وقال النبي ﷺ : « الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك شبهات ، فننزله عن شبهات حتى عرضه وديبه ، ومن وقع في الشبهات كان كالراعى إلى جانب الرمح يوشك أن يتع فيه ، ولكل ملك حتى ، وحى الله محارمه » . وقال للسلمون : إن من تكلم بما لا يعرف أنه إن وافق الصواب كان آمناً وإن وافق المحجور كان هالكا . وقيل : العامل بلا علم كالطاحونة تدور على عتبتها النطاء أو كقطي الطريق كلما ركضها شدا ازداد من رشدتها بدءاً ، فإن كان عندك وأبأ عبد الله أن أحد بن الصلت من أهل الظلم والفساق والجور والشتاق ...^(٤) .

(١) سورة الإسراء : آية ٣٦ .

(٢) سورة القمر : الآية ١٧ .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٢٥ .

(٤) أشير في الخطوطة في الماش الأيسر من هذه الورقة بقول الناسخ : « انقطع ما بين

من السيرة ، ونحن طالبون تمامها إن شاء الله تعالى إن وجدنا لها نسخة » .

(٢٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة للشيخ هاشم بن غيلان

إلى الإمام عبد الملك بن حميد

رحمهما الله

للإمام عبد الملك بن حميد^(١) من هاشم بن غيلان^(٢) :
سلامى عليك ، فإنى أحد إليك الله الذى لا إله إلا هو ، وأوصيك
ونفسى بقرى الله وطلب ما تخرج به من فتنة العلماء التى أصبح فيها
كثير من أهل الشقاء وأضعين بالله

(١) ولّى الإمام عبد الملك بن حميد ، إمامة عمان فى سنة ٢٠٨ هـ ، وقيل فى سنة ٢٠٧ هـ ،
إلى أن تولى سنة ٢٢٦ هـ . وقد اتبع سيرة الحق والعدل ، وصارت عمان يومئذ خير دار ،
وتنعت بالأمان والاطمئنان . وعبد الملك بن حميد من بني سودة بن علي بن عمرو بن عامر
ابن ماء السباه الأزدى .

ولما يوقع بالإمامة كان كبير السن . وفى زمنه كانت تقع الأحداث فى عسكره ، فتاور
السلطان الشيخ العالم موسى بن علي فى عزله مع كبيره وضمف بدنه وذعاب قوته ، فأشار عليهم
أن يحضروا العسكر وقيموا أود الدولة ، وعبد الملك فى بيته لم يزلوه ، ولم يزلوه حتى مات ،
وهو لم يمام يرى من الظلم والريب . (انظر : حميد بن زريق : الشعاع الشائع بالسمان
ص ٣٨ ، وحميد بن زريق : الفتح اللين ص ٢٢٨ - ٢٢٩ . والسالى : تحفة الأعيان ج ١
ص ١٠١ - ١١٤) .

(٢) هاشم بن غيلان : من علماء وفتهاء عمان فى القرنين الثانى والثالث الهجريين .
وفد كتب النصائح إلى الإمام عبد الملك بن حميد بفرده أو مع علماء عصره . وفى زمان الإمام
عبد الملك بن حميد أظهر قوم من القدرية والرجئة مذهبهم فى صغار ، وددوا الناس إليه
وكثر المتبجبون لهم ، غلاب هاشم بن غيلان على السالدين من ذلك فكتب إلى الإمام هذه السيرة .
وماشم بن غيلان من أهل سبجا من أعمال سائل وقبره بها معروف إلى الآن ويكنى أباً الوليد
(انظر : السبجاني السائل : أصدق الشاهج فى تمييز الأباضية من الموارج ص ٥١) .

أما بعد ، أيها الإمام ^(١) . . . ما العافية منه سلامة عافاك الله في الدنيا والآخرة وإفانا برحمته ، فإن كتبت إليك والعافية حالنا والحمد لله كثيراً ، تحب سلامتك ونصر بصلاحك وصلاح ما قسم الله لك وما وفقك الله وأرشدك وأعزك ونصرك فنسأل الله لك ذلك من لدنه فضلاً منه ورحمة ، والله ذو الفضل العظيم . أعلمك رحمتك الله أنه كان قبلك من أئمة المسلمين ، أدركنا من أدركهم ، وأخبرونا أنه أول شيء ساروا به في الناس أن علوم دينهم وأظهروا لهم نسب الإسلام ويثبتوا لهم ما يأتوا مما أسرم به من طاعته وما يتقون مما نهام ^(٢) عنه من معصيته ومن كان على غير دين المسلمين من أصناف الخوارج ^(٣) والشكك وغيرهم . لم يدعوا ^(٤) على ذلك حتى دخل الناس في الإسلام ، فهم من دخل في الإسلام على أيديهم وأسلمتهم بالصدق منه والرغبة في دين المسلمين ، ومنهم من قبل دين المسلمين نفية منه ولم يظهر للمسلمين منه إلا ذلك ، فلم يكن للمسلمين عليه سبيل ، وكان حسابه على الله ، حتى أماتوا كل بدعة وكل دين على خلاف الإسلام . وكانوا رحمة الله عليهم إذا بلغهم من أحد أنه ^(٥) على غير دين المسلمين أرسلوا إليه وعرضوا عليه دينهم ، فإن قبله كان له حالهم وعليه ما عليهم ، وإن أبى إلا أن يظهر غير ما عليه دين المسلمين

(١) بعد كلمة « الإمام » وقبل « وما » ، يبدو أن هناك نصاً محذوفاً من الأصل .

(٢) كتب في المخطوطة : « نام » .

(٣) نلاحظ أن كلمة « خوارج » هنا تدل على الخروج على الدين الصحيح ، وليس الخروج

في سبيل الإسلام .

(٤) يدع : يترك .

(٥) « أنه » : زيادة من عندنا .

أمره بالخروج من بلادهم ، فإن خرج تركوه ، وإن لم يتب ولم يخرج لم يقرروه^(١) . عَلَى ذلك وأكرهوه عَلَى قبول الإسلام ، فأحيا الله بهم الدين ، وأمات بهم البدع وأظهر بهم الحق وأطفأ بهم كل جور حتى مضوا عليهم رحمة الله [٤٤٨] ورضوانه .

وأنه بلغنا أن قوماً من أهل القدرية والرجئة بصحار قد أظهروا دينهم ودعوا الناس إليه ، وقد كثر المستجيبيون لهم ، ثم قد صاروا بقوام^(٢) وغيرها من عُمان ، وقد يحق عليك أن تفكر ذلك عليهم ، فإننا نخاف أن يملو أمرهم في سلطان المسلمين فأمر يزيداً واكتب إليه أن لا يترك أهل البدع على إظهار دعوتهم^(٣) حتى يطفى الضلال والبدع ، واكتب إليه رحمك الله فيظاهر الإنكار عليهم ، ويرسل إلى كل من بلغه عنه شيء من ذلك فيعرض عليهم الإسلام ويصف لهم الدين وإثبات القدر وتكفير أهل الإصرار^(٤) ، فإن قبلوا ذلك وإلا فأحبس وعاقب ، ومن بلغك عنه تمادى في ذلك فأحبسه^(٥) وعاقبه ، وأطل حبه .

أحبهنا أن نملكك ونكتب إليك بأقوى بلغنا من ذلك وضاعت به صدورنا ، فانظر في ذلك نظر الله إليك وإلينا برحمته ، والسلام عليك ورحمة الله .

(١) قرره بالأمر : جهه يعترف به . كتب في المخطوطة « لم يقرروه » .

(٢) توام : هي البورعي الحالية .

(٣) في نسخة أخرى « يدعم » ، بدلا من « دعوتهم » .

(٤) في نسخة أخرى « الضلال » بدلا من « الإصرار » .

(٥) كتب في المخطوطة : « حبه » .

(٢٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليق في معنى عن الشيخ أبي المنذر سامية ابن مسلم بن إبراهيم رحمه الله

أنكر على بعض المتطهية^(١) في مسائل رقت عنى ولم يسموا بمضاه
منى فمجلوا على بالغيب طاعنين ومجلوا الذنب تائبين^(٢) ، واستوحشوا
لذلك إكباراً وأوحشوا منه إنكاراً ليقومهم الجاهل علماء ويتوسمهم
للقائل فهاء ، وأنا ذاكر للمسائل وقولى فيها ، وما دلت به عليها ليحل
من وقف على مقالتي ضرف ، وكان من أهل التمييز والنظر والتحصيل
والهمر ، أينا بالميب أحق ، ومن منا فى يده الحق ومن به لإنكار الحق
وبالله الاعتصام والتوفيق .

بلغنى أنى قلت فيمن نشأ فى جزيرة من جزائر البحر فريداً من الناس .
فلم يتم حجة عليه ، ولا بلغت دعوة إليه ، ولا سمع بكتاب ولا رسول غل .
سائر الفترضات ولم يأت بشئ من المهادات أنه معذور بذلك وسالم غير
هالك ، وما خلا معرفة الله تعالى فإنه لا يعذر بجهلها ، إذ لا عذر لدى
عقل بها . فأنكروا ذلك شناعة ومسارة بالقم إلى بلا بيان أوجبوه ، ولا

(١) التبعة : ما كفر به .

(٢) كتب فى الضلولة : « ما » .

برهان أوردوه . وكذلك قلت ، وأقول : الدليل على صحة ماقلته أن المعرفة بالله تعالى واجبة على المكلف البالغ العاقل من طريق العقل ، فشكل من كان العقل فيه موجوداً فالمعرفة بالله تعالى له لازمة والحجة عليه فيها قائمة [٤٤٩] ، ومعرفة ما سواها من الشرعية لا تعلم بالعقل وإنما بالعقل علم بالنقل ، فما لم يحصل للمكلف لم نقل فهو معذور ، وهذا الفرق بينهما .

فإن قال المعارض ، ولم كان العقل دليلاً على معرفة الخالق دون غيرها من شرائعه ؟ ولم لا كان التعبد في ذلك واحداً ؟

قيل له : فإن الله تعالى خلق خلقه خلقه خلقه تحتل معرفته ، فلا يجوز أن يبيح لهم الجهل به لما ذكره عز وجل في كتابه بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا) (١) . وفي ذلك دليل على أنهم لم يخلقهم ممتحنين بمعرفة إلا والمعرفة به لازمة ، والحجة عليهم فيها قائمة ، والجهل عليهم به محظور ، لأن في أن لا يكافهم معرفته إثبات الغيب ، وإثبات الغيب عن الله منفي .

ولو أنه خلقهم خلقه لا تحتل معرفته لأزال عنهم التكليف . ألا ترى أن البهائم وما هو في معناها لا تكليف عليها إذ هي لا تحتل معرفته تعالى . وأيضاً قد قلت : إن التكليف يلزم عقلاً وتقليداً ، فتكليف العقل معرفة الله تعالى من طريق النظر والاعتبار للأشياء الدالة على مدبرها ، والعلامات القائمة بذلال القدرة لمدبرها ، وأولها بالنظر وصحة الاعتبار نفس

التناظر المتبرر لقوله تعالى : (وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ)^(١) . هذا إلى ما أسره الله به تعالى من النظر إلى الآلات الموجودة في الأرض والسواوات الدالة على وحدانيته واللزمة اضطراراً لمعرفته ، فلذلك لزم بالعقل معرفته سبحانه اضطراراً أوجبت حقيقته على خلقه بتوحيده اعتباراً ، فلم يعذر عقلاً بجهلاً بذلك ولا إنكاراً .

وأما تكليف النقل فمرة الأنبياء والرسل والكتب والشرائع ، ولن يصل أحد إلى علم ذلك إلا بنقل يقتله وهم له يفسره بحججه وبيِّن التحريم ، لأنه ليس في فطرة البهائم الاطلاع على علم الأشياء إلا بالتعليم ، فلذلك عذر من لم يحصل له دليل الشرف فيضل به إلى سبيل التكليف لأنه لو كان ذلك لازماً لم بوجود عقولهم لما كان لإرسال الرسل وإنزال الكتب والأسر بالتعليم معنى ، ولكانت القول معلقة لذويها ومضنية لأهلها عن إرسال الرسل إليها بالبينات إليها . ولكن لما لم يكن أحد يعلم ذلك إلا بالتعليم والبحث والتفهم بعث الله تعالى إلى البهائم رسلاً منهم يعلمونهم ما لا يعلمون ويفهمونهم ما يفهمون ، وهذا الفرق [٤٥٠] بين حكم العقل والنقل .

فإن قال : أليست دعوة الرسول عليه السلام قد بلغت الخلق جملة وقامت عليهم بها الحجة ؟ قيل له : لو قلنا ذلك إطلاقاً لا جزمنا عليه اتفاقاً . ولكننا نقول : إن الدعوة بلغت من بلته قرون من لم يتأخر عقولهم ولم تفهم

(١) سورة البقرة الآية ١٧٨ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٨ .

(٣) سورة القارئات : آية ٢١ .

عليه حجة فلا يبتليها بمداخلة الاعتراض لها لولا أشرافنا في إبدائها ونأمل ثباتها لسقط الكلام بيننا فيها .

لأنه لا خلاف في أن من باقته الدعوة عليه الحجة ، فلا عذر له بحمل ولا تجاهل . وإنما كلامنا فيمن لم يبلغه شيء من ذلك ، أهو معذور أم هالك ؟ ولهذا كان الكلام مسموعاً ، ولولا لكان الكلام باطلاً ، وضوعاً . وإنما عارض في هذا من تعلق بشبهة الدعوة فألزمها الخلق كافة وجمع فيها بين من علمها وبين من لم يعلمها فصب السيل وأدم الدليل وأوجد المحال^(١) وما أبد ما قال . ولا يخفى من ذكرنا من أن يكون سامعاً للدعوة ، فالحجة عليه قائمة ولا خلاف^(٢) بيننا فيه ، أو غير سامع لها فلا حجة عليه ولا كلام بيننا أيضاً فيه ، لأنه محال أن يسمى غير سامع لشيء سامعاً له ، لأن هذا هو المحال والخلف في التقال . على أن المعارض يسميه أيضاً غير سامع للدعوة ، لا تمكنه تسميته بغير ذلك فهو مفرق بين الاعمين ومخالف بين الحكمين ، فالحجة من لسانه عليه ، وإذا كانت الحجة من لسان الخصم كانت الغاية في التقويم عليه .

فإن قال : أنيجوز أن يكون أحد من الخلق لم يسمع بالرسول ﷺ مع شبهة أمره وإذاعة ذكره ولا قامت عليه به الحجة ؟
 قيل له : جائز ذلك وغير مفكر أن يكون مثل هذا موجوداً فيمن نشأ في منقطع من البلاد وعزلة من القهات ، فلم يبق إلا من هو كنهه وفي

(١) كتب في المخطوطة : « المحال » .

(٢) كتب في المخطوطة : « ولا خلا » .

صفحة وجهه ، ففريت منهم للفرقة وشملتهم هذه الصفة فكانوا كلهم جاهلين ، فأعلمه سرهم من رسالة الأنبياء وغيرها من الأشياء ولولا جواز ذلك لما جاز الكلام في هذه المسألة ولكانت مسألة يحل سائلها ويمنع من الجواب لها ولكن غير معنع أن يجوز ذلك ويكون .

فإن قال : إن دعوة الرسول ﷺ أشهر من أن تخفى على أحد ، وإن حجته قد قامت على الناس كافة واحتج بقول الله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً)^(١) . ويقول عز وجل : (وأوحى إلى هذا القرآن [٣٥١] لأنذركم به ومن بلغ)^(٢) . ويقول الرسول ﷺ : « بعثت إلى كل أحر وأسود » ، ويقول عليه السلام : « لا نبى بعدى ولا أمة بعدكم » . وقال : ففى هذا ما يدل على أن دعوته قائمة وحجته ثابتة لكل أحد إلى يوم القيامة فلا عذر لجاهل بها ولا متجاهل .

قيل له : أما قولك إن دعوة الرسول ﷺ أشهر من أن تخفى على أحد فذلك مستحيل ، لأنه قد خفيت دعوته على قومه وهو بين أظهرهم موجوداً ، حتى أظهرها بينهم قولاً وفعلاً ومحاربة وتأييلاً ودعاء وتلقناً وأقام بها ويأظهارها المدة الطويلة ، ولولا ذلك لما شهرت . ومحال أن تكون دعوته بعد وفاته أقوى منها به فى حياته ، كيف وقد قال عليه السلام : « بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ غريباً » ، علماً منه عليه السلام

(١) سورة سبأ : آية ٢٨ .

(٢) سورة الأنعام : آية ١٩ .

بمردوس الإسلام، ويدل على ذلك قوله ﷺ « يذهب الإسلام حتى لا يبقى إلا رسمه، ويذهب القرآن حتى لا يبقى إلا اسمه ». ولم يقل عليه السلام أنه يكون بعده على الازدياد فيكون حجته أظهر ودعوته أشهر. ويدل على ذلك أيضاً قوله عليه السلام: « طوبى لمن رأى وآمن بي، وطوبى ثم طوبى لمن آمن بي ولم يرني ».

فلو كان أمره بعد وفاته أشهر منه في حياته لسكان تضعيف الثواب بسبعة أضعافه لمن آمن به بعده. هل هذا إلا دليل على أن دعوته كانت في حياته أشهر ووجوبها على الناس أكثر وأن الجاهل بها بعده لحققتها^(١) أعذراً لا وهذا غير خاف على ذي فهم أو نظر.

وأما احتجاجك بقول الله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) ^(٢) فلا حجة به لمحتج هاهنا، لأن هذه الآية إنما يحتج بها على من يفتنه دعوته ويقامت عليه حجته فرام رد ذلك بهمل أو تجاهل. فإنه يقال له، إن الله تعالى بعث هذا الرسول ﷺ إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً وأنت من الناس، وما هو بيشرك وينذرك فلا عذر لك في رد شيء من ذلك، وبطل عليه الآية؛ لأن من الكفار من يقول إن محمداً عليه السلام رسول من الله إلى الرب خاصة دون غيرهم. فأما من لم يسمع به بشيراً ولا نذيراً ولا يعلم ما البشير ولا النذير ولا معيها فلا موضع للاحتجاج

(١) كتب في المخطوطة « لحقتها ».

(٢) سورة سبأ: آية ٢٨.

عليه إلا به [٤٥٢] - على أنه قد قال بعض التفسيرين إن معنى ^(١) « كانه للناس » أى يكفهم ويروعهم ، وقال آخرون : « كانه » أى عامه . وعلى التفسيرين فى الخطاب أنه ^(٢) متوجه إلى أداء ^(٣) الرسالة عموماً لا خصوصاً فى التبليغ ، فوجدت ذلك لازماً من أقوالهم من لم يأت ، لأن من لم يأت الإبلاغ بعد كون الرسول عليه السلام ، هو فى المذم بمنزلة من لم يأت قبل كونه عليه السلام لاستواء حالتهما فى تميز العلم به ، لأن الحجج لله تعالى على خلقه بالرسول بعد الإبلاغ عنه إليهم لا قبله إذ وجود الرسول من غير بيان وعدمه سيان ^(٤) ، وإنما كانت الحجة بهم لله تعالى على الناس بأداء الرسالة وإبلاغ القالة لا بكونهم زملاً موجودين غير مبطلين .

(١) كتب فى الخطوطة : « مسمى » .

(٢) « أنه » : زيادة من عندنا .

(٣) كتب فى الخطوطة : « أدى » .

(٤) كتب فى الخطوطة : « وعدمهم سيان » .

(٢٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه سيرة عن الشيخ الفقيه وائل ابن أيوب^(١) رحمه الله نسب الاسلام

الله ربنا وعمد نبينا والقرآن إمامنا وبيت الحرام قبلتنا والإسلام
ديننا ، وهو من الإيمان ، والإيمان من الإسلام ، واليقين من الإيمان ،
والبر والوفاء من الإيمان ، بعض ذلك من بعض على استكمال الإيمان بما
فيه ، وإقامة حدوده ، والعمل بمحقوقه . ولا يثبت الإيمان بانقصاص
فرائض الله ولا بالتقام على حرام الله . والإيمان هو شهادة أن لا
إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً رسول الله ، وأن حقاً ما جاء
به من الله . والإيمان بالله واليوم الآخر ولللائكة والكتب والنبين
والجنة والنار وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في
القبور ، والأمر بالمعروف وإتيانه والنهي عن المنكر واجتنابه حيث أمر
الله به ونهى عنه ، كما بين الله في كتابه وأمر من عدل ذلك وحقه .
 وإقام الصلاة بمواقيتها في الليل والنهار بنجام ركوعها وأحكام طهورها
وما يقال فيها من لدن إحرامها إلى إحلالها بخشوع ذلك ووقاره .

(١) وائل بن أيوب : هو القليل « وائل بن أيوب الحضري » وهو من مشايخ العلماء
الأباضية في القرن الثاني الهجري ومن تلاميذ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة . (انظر : الدرر الجي :
طبقات الأباضية ورقة ١٠٥ - ١٠٦) .

والشهادة في الجماعة ولا يفتن^(١) ولا يؤمن^(٢) فيها ، ولا يمسح على الخفين عند الطهارة لها ، وقصرها في السفر ، والجمع في السفر جائز لمن أراحه ، والجمعة في الأمصار [٤٥٣] للمعصرة وعند أئمة المدل في غير الأمصار نجب على بالغ متيق من رجال أحرار . وصلاة النطر والنحر والصلاة على موتى أهل القبلة من بعد غصاهم وتكفينهم ودفنههم في خفرتهم ، ولا صلاة بعد صلاة للتذاة حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس إلا النامس أو صلاة على ميت . وإيتاء الزكاة فيما أوجبها فيه من تلك الأصناف المروقة على فريضة الله وسنة نبيه لوقت ومتهى وحفظ وأحمى وأداها إلى أهلها^(٣) القائمين بحق الله الحاكمين بهذه الدين يتسمون بالسوية ويمدلون على الرعية ولا يحيفون في مال الله ولا في حكه ، فأولئك أهلها وولاة قسمها ، إلا من أخذها بنير حقها أو وضها في غير أهلها وعمل فيها بنير قسم الله وعدله واستأثر لنفسه ولأهله ، وجعلها ملاعب لتفرجه ويطنه وفي أهل طاعته ومودته إن لم يحمل الله لهم فيها قسما ولم يفرض لهم فيها سهما . وإذا لم يكن إمام عدل ، أو كان في حين أهل الجور ، فعلى كل من لزمته في ماله أداها إلى أهلها للمستحقين لها . وصيام شهر رمضان وإقام سنته ، وما استحفظ الله منه من غفاف وحلم وورع وتزهد ، وأدى زكاة

(١) أفتن : أطال القيام في الصلاة .

(٢) آمن : قال آمين .

(٣) كتب في المخطوط : « لها » .

الأبدان عن كل إنسان صبيها وكبتها وحنها وعيها. وأتى أو ذكر صالح
 مما يأكل . وحج البيت الحرام . من استطاع إليه سبيلا . وبالبر بالوالدين .
 وصلة نحن . أمر الله بصلته من ذي رحم وصاحب وابن سبيل وما
 ملكك الدين ، ومن جعل الله له عتقا مؤدى في دينه ، وإزالهم
 منازلهم من الخير والشر ، والفرق لهم وللولاية على لا إزال لأحد في
 ذلك ولا مودة ولا حوادة بغير تقوى حتى يؤمنوا بالله ويؤمنوا بطاعته .
 وذلك السنة ، فمن عصي الله ، ولن تجل لنته الله تبديلا ، وغض النظر
 عن الحرام ونهض القروخ عن الحرام وعما نزه الله المسلمين والمؤمنين .
 وبرأهم منه ، وستر الزينة التي أمر الله بسترها فيما أمر عبادته وأديبهم
 به ، الرجال منهم ، وقد أمر الله النساء في بعض ما لم يأمر به الرجال
 من الشر ، وأن يقرن في بيوتهم ويضربن بخمرهن على بيوتهم .
 فلا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن^(١) . إلا [٤٥٤] ما ظهر
 من ذلك مما لا حرام فيه ولا عيب به من كحل في عينها أو خاتم
 في يدها ، وأما امرأة أبدت سوارها بمصمها أو في قرطها بأثنها
 أو خلخالها بقدمها ، أو شيئا من بدنها سوى وجهها وكفها لغير ذي
 محرم من الرجال لما فهي عاصية لربها حتى تتوب من ذنبها . ولا يمشي
 ولا يوشم لمن ولا يلقن أسنانه ولا يصلن ولا يوصلهن ، ولا
 يدعين بالويل عند مصائبهن ولا يلطن خدودهن ولا يخشن وجوههن

(١) إشارة إلى الآية الكريمة في سورة النور : آية ٣١ .

ولا ينعن ولا يباح^(١) لهم ، ولا يسمعن النوح تلقفا به منهم ، ولا يسفرن عند غير ذات محرم من الرجال لهم ، ولا يتجردن إلا عند أزواجهن . واتقاء الخوض واعتزال النساء حتى يظهروا ، والاغتسال من الجنابة . والاستئذان في البيوت . وذكر اسم الله على الذبيحة ، ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فذلك حرام وكل مسكر حرام . والنكاح بالقريضة والسنة وإذن الوالي ورضى المرأة . ومجانبة نسكاح من حرم الله نسكاحه من أهل تلك النازل التي بينها الله في كتابه . والطلاق بالشهود والمدة على سنة الطلاق . ولا تتخذوا آيات الله هزوا ، والبراث ببراءة القرآن ، ولا يتوارث أهل ملتين^(٢) . واجتناب الكذب وقول الزور وتواضع من القول الحق لا ينفي القاتل به ، فإن ذلك من يحسن إسلام المرء . والتوبة إلى الله من جميع الذنوب والخطايا ، والإقلاع عن ذلك والندامة عليه والتبذل به إحسانا ومعروفا ، والشهادة على من ضل بضلالته ، والخلع له والبراءة منه والبنضاء له والمداوة إلا ما وسع الله له في ذلك من التفتة في غير إظهار الدعوة ، والولاية لأهل الطاعة . والحب لهم والحفظ لنبيهم بما حفظ الله ، والعون لهم على البر والتقوى . كما أمر الله (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)^(٣) . واتقوا الله فيما أمر الله به ونهى عنه ومراقبته في سر ذلك وجهه .

(١) كتب في المخطوطة : « ولا يباح » .

(٢) إشارة إلى الحديث الشريف .

(٣) سورة المائدة : آية ٢ .

واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروا. وتطهير القلوب من
 حقدّها وحسدّها ، وتنزيه الألسن عن مكرومها ، وعضيان النفس في
 سرّ ما تأمر به ، وصدا عن سبيل هواها وما فيه رذاع عن مراتع
 هواها ، وتنبهها عن غفلتها وشهوتها [٤٥٥] ، ودفعها عن ذلك إلى معالي
 الإسلام ومكارمه ومنازل المؤمنين بالنّابة في حب الله ، وفيه يتاح نعمته
 واجتماع كفافها على طاعته وإقامة الحق والقول به . لله لا نفوذ بما أمكن
 من ذلك واستطاع السبيل إليه . ولزوم سنن العدل وآثار أئمة الهدى
 الذين أيدهم الله بمره وجعلهم في حرزة وهدام بالصور ووظف النعم
 الماثور ، والولاية لهم والكيّفونة على سيّلمهم ومعرفة فصلهم الذي فضلهم
 الله به . وتضليل من سواهم من أئمة الضلالة وقادة التفتة ، والنراق لهم
 على معصية الله ، والتصميّة لله في عبادته فيما جهلوا فيه وعموا وزاعقوا عنه
 وضلوا من سبيل رشاده ، وقول سداد ، والتذكير لهم والتحذير بتذكير
 الله وتحذيره ، والذي جاءت به رسل الله عذراً ونذراً . والتصميّة لأمّة
 المسلمين بالحكمة والموعظة الحسنة يدعون من أدبر ، ويقبلون من أقبل ،
 وقفال من كذب بيوم الدين ويبنى على أهل الدين من بعد بلوغ الدعوة
 إليه وأخذ الحجة عليه ، لانهاية لتقال أهل الكذب حتى يؤمنوا بالله ،
 ولأهل البنى حتى يفيثوا إلى أمر الله . وتغيير آثار الظلمة وما أحدثوا
 من منكر وابتدعوا وسدّوا من ضلال وشرعوا خلافاً عن أمر الله

وكذباً على الله . والرد على من قال لا قدر الله وقازع الله في سلطانة ، وأن
أموره ^(١) مفوضة إلى المباد . وعلى من ادعى الإيمان بالقول دون الفعل ،
وعلى من سمى أهل التوحيد والإقرار مشركين ، وعلى أهل التشبيه
والتشديد ، وعلى من قال بالرؤية ، وأبطل الوعيد ، وعلى من زعم أن المعاصي
من أهل الإقرار يدخلون بها الجنة ^(٢) من بعد مصيبتهم إلى النار ^(٣) .
فكل هذا عند الله حوب كبير وضلال بأهله وتخسير ، والحيلة من وراء
الإسلام الدب عنه . بما أزم وكلف الله فيه . أهل النظر . وقام به الله أهل
العلم والبصر ، حتى تكون كلمة الله هي العليا . وأحكامه الجارية . والصبر
على مكارم الأمور التي أمر الله بها والقيام بالله بها ، والقيام بالله بالقسط
والشهادة على التريب والبيد ، ولا تبايى التشديد إذا ما دعوا . والحكم
بين الناس بالعدل والوفاء بالنهذ على الطاعة ، ولا طاعة لمن [٤٦] عصى
الله ، ولا ولاية بنذر في معصية الله ، ولا حكم لمن تنكح بغير ما أنزل الله
وأولئك هم الكافرون والظالمون والفاستون ^(٤) . والعدل في الوزن والوفاء
في الكيل ، وتحليل البيع وتحريم الزنا والحفاظة على الحدود كلها ،
والمحارم التي لحرم الله من الأموال والأنفس إلا ما أحل الله من ذلك
بحقه وحله عما بينه في كتابه من النكاح والطعام والشارب ، والتشديد

(١) يعني هنا طائفة من القدرية .

(٢) كتب في المخطوطة : « أمور » .

(٣) « بها الجنة » : زيادة من عندنا ليستقيم الكلام .

(٤) يشير في كلامه إلى أهل البدع والضلال .

(٥) يشير هنا إلى الآيات القرآنية في سورة المائدة : الآيات ٤٥ و ٤٧ .

في ذلك والتعظيم له كما عظمه الله. فمن ابتغى وراء ذلك وتعدى عدواناً وظلماً كان له ما أوعده الله من الفكال والجزاء في العاجل ، والمذاب في الآخرة . ونعريم الربا أضعافاً مضاعفة ، وترك ما يرتاب فيه من ذلك مما لا سنة فيه ولا أثر . وأوحش الأمور مما لا شاهد له من الله ولا في كتابه ولا في سنة نبيه ولا أثر أفاضل أصحابه ، وأوحش البيع ما لا جزاء له في ثوابه . والوقوف عند الشبهات والأخذ بالبينات للنزيرات ، وطلب ما لا علم له بحالته ، والعلم والعمل بما علم الله ، واتباع ما هدى الله . والاتساع بما وسع الله في دينه ، والأخذ ببسيرة ، وما من به من رحمة فيها أراد لعباده باليسر . وجعل لهم فيه العذر . وإظهار النعمة والثناء على الله بها وللعرفة لها والشكر له عليها ، وترك الغيلاء ووضع الفخر والكبر وبجانبه أخلاق الكفر في العلانية والسر . والنزول عند القول على الله وعلى أهل دينه والاستكانة له والتواضع وحنن السموت والارض ، وإظهار الرغبة والتضرع ، والتعظيم للقول على الله بنور الحق بما لا يسلون . ولا يسفك دم بنير حله ولا يقتل مؤمن ولا يمان على قتله فن قتل (مؤمناً مقسداً بجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه)^(١) وأعد له جهنم وساءت مصيراً .

وفرق الرأس وقص الشارب والسواك والضمضة والاستنشاق ونقف الإبط وقص الأنافر وحلق العانة والغتان والاستنجاء من أثر البول والغائط .

ونحرم ما حرم الله في حرمه . وعلى المؤمنين من حاج يبقه في حين ذلك ووقته إلى متعاه الإحلال منه عنه ، واجتناب ما نهاه الله عنه هناك من الرفث والتسوق والجدال [٥٥٧] في الحج في مباشرة وحسن هدى ، وذكر الله كثيراً ، والابتعاد عن لئز المؤمنين والطمع عليهم والفتية لهم وسوء الظن بهم والتجسس لمورثهم ، والأذى لهم بنير ما اكتسبوا ، ذلك الذي يحبط الله به الأعمال ، وتحتل به الآثام والبهتان ، ويصير بأهله إلى الغسران . وتأدية حقوق المسلمين للمؤمنين إليهم من الحفظ والمودة والاستغفار لهم في الحيا وللمات ، وبذلك وصل الله بين المؤمنين وعليه أُلّف بين قلوبهم . ونحرم ولاية أهل العصية واستعراء القلوب من محبتهم والاستغفار لهم ، ما حرم الله به المؤمنين من القول في الفتية حيث يقول : (إلا أن تحقروا منهم ثمة) ^(١) ، وقال : (إلا من أكره وقلبه عطش بالآيمان) ^(٢) . فأما القمل فلا يجوز . والتراق لهم والمداوة والمخاربة والقتال لأصناف أهل المامى الذين أسر الله فيهم بالمخاربة بذلك من أهل الشرك وأهل الإحداث في الإقرار من أهل القبلة ، ونسبهم بأسمائهم ومثلهم التي سماهم الله بها ونسبهم إليها وفرق فيما بينهم ، وإما إذا حكم الله فيهم وإقامة حد الله عليهم ، لا نهاية دون ذلك ولا تعطيل لحد وجب على أهله حرام ، ولا الأمر بتعطيله . وحق على معرفة أهل الحق الثمانين به إقامته على من وجب عليهم من أنفسهم وأعوانهم في شدة تنيظ إليه

(١) سورة آل عمران : آية ٢٨ .

(٢) سورة النحل : آية ١٠٦ .

ومناذبة لم كما أمر الله فيهم . فن رضى بحكم المسلمين وأقر بدينه وتاب
قبلت توبته ولم تبطل التوبة عنه حد ما ركب لا يتمدى عليه غير ذلك ،
وبرى المسلمون منه على حدته وامتناعه وإصراره ما كان على ذلك .
ومن عطل وقصر عنه بعد التذرة والسبيل إلى إقامته والعمل به ، أكفره
تعطيل ما عطل من الحدود التي أمر الله ولاية الأمر بإقامتها على من
أقر بها ووجبت عليه ، وأعتبه الله ذلًا ، وكان لذلك أهلاً ، وجعل الله
عابه السلطان فلم يكن له من دون الله ولي ولا نصير حتى يرجع إلى
إقامة ما كان أكفره تعطيله . وقال الله عز وجل : (لا تأخذوا الكافرين
أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطاناً مبيناً)^(١) .
فذلك حق الله أمر أن يعمل به في عبادته لا ترك لذلك ولا خلاف على
الله فيه ، لأن الله أثبت الولاية والاستقفار واللودة لأهل الطاعة [٤٥٨]
وحرم دماءهم وأموالهم ثم جعل ذلك عنده عظمياً ، وذلك من حقوقهم
عليه للذي أدوا إليه من حقه . وحرم ولاية المنافقين والاستقفار لهم
ومودتهم ، وأهل منهم الشكاح وللوارث ، وأثبت الحدود والأحكام
بإقرارهم ، وإنما ثبت الإيمان والولاية عليهم لمن صدق في إقراره وعمل
بما أقر به ، وحرم على المسلمين قتالهم ما داموا مظهرين لهم الرضى
بحكمهم وعدلهم . وحق على من أقر بحق أن يؤديه ، وعلى من دان
بتحريم أن يشقيه . ولن يحق لهم إقرارهم بالإيمان ولا ثواب أهله لأنهم

دخلوا في الإيمان بنور حديق فهم يمشون في ضوئه ويمشون في كفه
 بنور صدق ولا رغبة ، فهم خاسرون بخادعتهم الله وأولياءه ومظاهرهم
 على الله من عصاة وما يجتنبون إلا أنفسهم وما يشعرون . فإن امتنعوا
 بحق بعد إقرارهم به سخط إليهم ذلك الحق أن يطفوه ، فإن امتنعوا به
 وبنوا على المسلمين قوتلوا على أمر الله لأن الله أمر بقتال أهل البنى
 وأنزل في ذلك قرآنا (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
 بينهما فإن بقى إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبني حتى تفت إلى
 أمر الله فإن قامت فاصحوا بينهما) (١) ، وهي أن ترجع إلى ما طلب
 إليها فامتعت به ، أن تعطيه فصاروا بالامتناع بما قبلهم من الحق بقاء
 حلالا دماؤهم بما استحلو من دماء المسلمين وقتالهم ، وانتقض الإيمان
 عنهم . قالنا كثر على نفسه فكث ، والمخير نمته غير ، والمماكر بنفسه
 مكر ، وإن الذي ذكره الله كان بالأيدى والنمال لا بسلح كان ، فظلم الله
 ذلك وبلغ بهم ما تسبون وبنام يائسين بامتناعهم بما قبلهم من الحق ،
 وأهل قتالهم فيه حتى يرجعوا إلى أمر الله الذي كانوا مقرين به في
 بادى أمرهم . فكيف من سفك الدماء عدوانا وظلما وانتكح الحرام
 وسى في الأرض فسادا واغتصب الناس أموالهم وتبرأ من تولاهم على
 ذلك وبنام المؤمنين ، وطاب من فارقه ويرى منهم وعاداهم مطيعا لله
 بذلك له محتسبا بدعوته ، وهم بذلك بعضهم من بعض ، الدامل بالمعصية
 متبعا عليها لما اجتمعوا على معصية الله وهم في الآخرة في العذاب مشتركون .

فمن رضى بمصيبته وأعان عليها غيره من بلانها وشارك العامل في حرامها
ومن تولى كبر ذلك فله عذاب عظيم .

ومن جبل الحق لم يزد بجبهه إلا جهلا ، ومن حمله إلا ثقلا ،
ومن مواعاته [٤٥٩] إلا وجلا . ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة
أعمى وأضل سبيلا . وكانت سيرة نبي الله ﷺ في البغاة أن يقتلوا على
ما أحدثوا من بينهم وأقاموا عليه . من جورهم حتى يرجعوا إلى الحق
فيمطره ، ولا تمدى لهم غيره ، وكانت سيرته في اليهود والنصارى والمجوس
له أن دعاهم إلى القى يحدونه في كتاب الله من كلمة العدل ألا يهدوا
إلا الله ولا يشركوا به شيئا ويحذروا ما نهى الله عنه من الرجس
والمنكر والقول بالزور وأن يضع عنهم الأغلال التي كانت عليهم
والآصار^(١) ولا يدعون^(٢) مع الله إلها آخر ، ثم قال : (فإن أسلوا فقد
اعتدوا)^(٣) . (وإن تولوا فإنما هم في شقاق فسيكفيكمهم الله وهو السميع
العليم)^(٤) . فمن استجاب له منهم وجب له ما وجب للمسلمين وحل له
ما حل لهم ، ومن كره الإسلام أمره بقتالهم حتى يسطوا الجزية عن يد وهم
صافرون^(٥) . فمن أقر منهم بالجزية أقره على دينه . وأحل الله من أهل

(١) الآصار : جمع أسر . والإسر : العهد والقب والتقل .

(٢) كتب في الضوطة : « عون » .

(٣) سورة آل عمران : آية ٢٠ .

(٤) سورة البقرة : آية ١٧٧ .

(٥) قال الله تعالى في سورة التوبة آية ٢٩ (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
ولا يرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يسطوا
الجزية عن يد وهم صافرون) .

ويذكر للوردي أن « في قوله سبحانه وتعالى - من يد - تأويلين ، أحدهما من غنى
وقدرة ، والثاني أن يبتعدوا أن لنا في أخضا منهم يا وقدرة عليهم . . . » (انظر :
الاوردي : الأحكام السلطانية ص ١٢٧) .

الكفاب من اليهود والنصارى أكل ذبائحهم ونكاح المحصنات من نسائهم
وحرم على المسلمين ذبائح الجوس ونكاح نسائهم .

وإنما أحل الله من أهل الكتابين^(١) الذبائح والنساء ما لم يكونوا
حرباً ، فإذا كانوا حرباً حرم ذلك كله منهم ، وحلت على المناصب دماؤهم
وغنيمة أموالهم وسبي نسائهم وذرياتهم الذين ولدوا في محاربتهم . ومن
كان من مشركي العرب فإن الله أحل دماؤه وأمواله واستعراضهم^(٢)
وصدهم عن المسجد الحرام ، وحرم مناعتهم وموارثهم وأكل ذبائحهم
وأمر أن لا يتروا على دينهم ولا تقبل منهم فدية ولا جزية إلا الدخول
في الإسلام أو ضرب أعناقهم^(٣) . فهذه سورة نبي الله ﷺ في أهل
هذه الأديان ، وسار بها أئمة الطل بعده بسنة تامة ماضية ثابتة في الدين
يعمل بها خلفاء الله في أرضه ، قائمين بحقه لا ينقضونها ولا يمتدونها ولن
تجد لمعة الله تبديلاً .

وكل العباد قد أعذر الله إليه ، وأقام حجته عليه بأقوى أنام فيه
البيان والهدى والفرقان والبرهان على أن رسله والهداة من عباده
لا ريب في ذلك ولا جهل ولا لبس على ذي عقل ، بينه الله تفصيلاً وجمل
على كل منه دليلاً . فمن أسلم وجهه محسباً وأقبل إلى ربه متبياً يرى .

(١) كتب في الضميمة « الكاين » « سوا » ، وصحة « أهل الكتابين » وعما اليهود
والنصارى .

(٢) استعراضهم : قتلهم .

(٣) انظر أيضاً : الفهات : الكشف والبيان ج ١ ، ص ٣٩٤ ، وج ٢ ، ص ١٢٦ .

من ذنبه واستجوب إليه عند ربه ونفى بالذي يئى وكان له خدمة خلق
 وحقه في إغاثة الإسلام وحقوقه التي أجزأها [٤٦٠] الله بين أهله : وليس
 الإسلام يسمى به من تسنى وأنتحل به غير صدق أهله ، ولكنه من حافظ
 واستنكاه وكان منه على طرائقه المستقيمة وأخلاقه العظيمة على مراتبه
 الشريفة المبلغ بها إليه الوصول بها لديه ، مع محاربة الخيانة ، وأداء الأمانة
 ورفض الأشرار من البطانة . وبإضاعة أمانته وطاعة أهل الخيانة من
 بطانته يستدرج البعد من جهنم لا يعلم ، وينسرف في ذلك ويدغم ، ويحيط منه
 العمل ويرتج^(١) منه في التقلب العلل ، ويحل به التقت الكبير ويصير بها
 إلى أهل التحسير^(٢) ، غشاء مثلاً ويشت للظالمين بدلا من أسر خلاف
 ما أظهر ، وانتقم من حق الله حابه على نفسه أقر . كل ذلك يعلم بالله
 ومعرفة بمنل عنها والأمن بآياته وعاقبته : والناس في أقارهم بدين الله على
 منازل تختلف في عدل الله من ولاية وبرائة ووقف لا يحاوز ذلك فيهم
 وهو العدل في دين الله ، وعليهم الحق الواجب على من قام بأمر الله
 في عبادته أن يزيلهم بحيث أنزلهم أحلامهم ويسمهم بأسمائهم ويجرى عليهم
 أحكامهم على قدر منازلهم ، فإنه من أثبت في الناس اسماء وأجرى عليهم
 قبل أن يعرف منازلهم أخطأ واعتدى . ومن أنزلهم منازلهم بمنزلة
 الآخرة عند الله ، لكل درجات مما عملوا وهم لا يظلمون ، وقال الله

(١) كتب في المخطوطة : « ويرج » بلا تنقيط .

(٢) التحسير : الضيعة والبلية واللعن والتحليل .

(مَنَعْنَاهُمْ نِقَاحًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) ^(١) . فسامع بذلك مناتيق ، وبالتسوق من أمره سامع فاسقين ، والكفر يجمع أهل الشرك في أهل الاحداث ^(٢) في الإقرار من أهل القبلة ^(٣) ، وما كفران كفر شرك بطقهم فيه حكم للمشركين ، وكفر بالأعمال ، وهم للناقون دخلوا بالإقرار من للباب الأعظم وخرجوا من التفق الأصغر بتضييع ما أمرهم الله به من طاعته وانقض عليهم من حقه ، وموافقة ما حرم الله عليهم من مصيئته ، وركوب ما نهاهم الله عنه من حرمانه ، فهذا كفر أهل الإقرار مع الحكم بنير ما أنزل الله ، وتوليهم من أمر الله . قال الله له الحمد : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ . وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا بِالْحَقِّ مُذْعِنِينَ . أَفَى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ^(٤) . وبالكفر ^(٥) دخل أهل النار النار ، وبالإيمان دخل أهل الجنة [٤٦١] الجنة من الإيمان ، والإسلام من الإيمان ، والإيمان من الإسلام ، والتقوى من الإيمان . بعض ذلك من بعض على استكمال

(١) سورة التوبة : آية ٧٧ .

(٢) كتب في المخطوطة : « الاحداث » .

(٣) كتب في المخطوطة : « القبلة » .

(٤) سورة النور : الآيات ٤٨ - ٥١ .

(٥) كتب في المخطوطة « والكفر » .

ما فيه ، وإتيان حقوقه ، والوقوف على حدوده . ولا يثبت الإيمان بانتقاص فرائض الله ، ولا بالقيام على حرام الله ، هيئات هيئات من ذلك !!!
والكافرون هم الظالمون وهم الفاسقون ، وكفى بالعمل شاهداً على أهله ، فبحسنه يحسن الثناء ويصلح وتبيحه يسوء الثناء ويتجبح ، وهو الذي يحكم الله به للعبد ، وعليه وبه يعرف وينسب إليه ، وعليه يوالى ويمادى ، وذلك من أوثق عرى الإسلام وأثبت أركانه ، الولاية في الله والعداوة في الله ، والله أول من برى من أهل العصية وعاداهم عليها ، ثم أمضى ذلك وأمر به فيهم ، سنة تامة عند الله معمول بها . وإنما ولينا من أوفى بما عاهد عليه الله في كل ما أئتم فيه طاعته ، حق واجب على العباد تأديته في تقوى من الله وورع عن حرمانه ، وعدونا الفاكث ، يملؤة إلى هواه وشهوته وغيه وفنفته ، السجمل ما حرم الله عليه وما نهى الله عنه استخفافاً بما أوعده ، وتقصاً لما عاهده عليه الله ، فأولئك حلال خلعهم والبراءة منهم بما استحلوا الحرام وركبوا من الآثام وما ربك (بظلام للمعبد)^(١) .

أهل النزلة بين التزلتين^(٢) دخلوا في الإسلام وأقروا بحقوقه وأظهروا إلى المسلمين الرضى ، فإذا غلبوا إلى غيبتهم الذى هو عايب في دينهم ونافض لولايتهم من أعمال يخالفون إليها حرم الله استحلالها ، فإذا عوتبوا اعتذروا وإذا استتيبوا استغفروا ، ويظهرون الكراهية للمعيب والتوبة من الذنوب ،

(١) سورة ق : آية ٢٩ .

(٢) يشير إليه المصنف بقوله : « أهل النزلة بين التزلتين » .

ثم يرجعون بعد ذلك إلى الذي اعتقدوا وتابوا منه ، كذلك أمرهم إلى
المات . وأولئك يدعون إذا أدبروا ، ويقبل منهم إذا أقبلوا ، ويسع
المسلمين مجامعتهم إذا تابوا . فمن ختم عمله منهم بقوة مناصحاً فيها
كان في جماعة المسلمين ولولايتهم ، ومن ختم بالإصرار على الكفرة كأنه
لبراءة منه أهلاً ، وانتقضت ولايته . فإن أهلك أمور اليباد بهم خواتمها ،
وكل له بما أظهر من معروف أو مفكر يجب له بذلك اللداوة والبنضاء
والولاية والرضى ، والله الحجة على من عصاه وله الجنة على من اتقاه بالذي
بصر من الرشد وهدى له من الرشد . ويزيد الله للذين اعتدوا هدى
ولا يزيد الظالمين [٤٦٣] إلا خساراً .

نسأل الله لنا ولكم عوناً على طاعته وعصمة من معصيته ، ووقتاً لتبيين
الهدى التي فضل من هداه عليها في مفاة لنا وسرور وكفاية لكل
محذور . ونسأله من فضله العظيم إنه عليه يسر ، وهو على كل شيء قدير ،
والسلام علينا ورحمة الله وصى الله على محمد كما هو أهله والحمد لله
حق حمده .

ثم الكتاب

(٢٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه سيرة السؤال عن أبي الحسن على بن محمد البستاني^(١) رحمه الله

الحمد لله على شرائع الإسلام ، وبيان الحلال والحرام ، ووضح الأحكام ، وصلى الله على نبي محمد وعليه السلام .

أما بعد ، فإن الله شرع دينه قديماً ، فمن يسلكه كان حنيفاً مسلماً ، وقال الله تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَتَّبِعُوا) (٢) . وقال : (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) (٣) . وقال : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ مِنْ سَبِيلِهِ) (٤) . والسبيل هي الأهواء . وقال : (وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَ هُدًى مِنَ اللَّهِ) (٥) . وقال : (اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ) (٦) . ولما علينا أن نتبع وتقبل عن الله ما

(١) من علماء الأياضية العائنين في القرنين الرابع والخامس الهجريين .

(٢) سورة النور : آية ١٣ .

(٣) سورة آل عمران : آية ٩٥ .

(٤) سورة الأنعام : آية ١٥٣ .

(٥) سورة القصص : آية ٥٠ .

(٦) سورة الأعراف : آية ٣ .

أَنْزَلَ^(١) وَفَضَحَ^(٢) : بَلِ الْخِذَاؤُ عَلَى الْغُفُورِ يَهْلِكُنَا أَنْ يَقُولَ بِمَدْلَا تَعْلَمُ
وَأَمَّا هَلْكَ أَتَانِ : سَجِدَ تَجَلَّجَلْ عَلَى اللَّهِ : بِمَدْلَا تَعْلَمُ : أَوْ عَالَمٍ^(٣) أَخَذَ
بِجَنَّتِهِ الشَّيْطَانُ وَأَصْغَبَ بِضَلَالٍ بَنِيَّانِ :
ثُمَّ إِنَّا نَحْذَرُكُمْ لِلْقُرْقَةِ وَفَأَسْرَكُ بِاتِّبَاعِ الْقِسْدَةِ الْخَلَّةِ الْبَاقِينَ مِنْ أَتْبَعِهِمْ
أَهْتَدَى وَمِنْ سَلَكِ سَبِيلِهِمْ نَجَا : فِدَعُوتِهِمْ مَفْهُومَةٍ وَحَيْثُ هُمْ مَقْصُوبَةٌ : .
وَكُلُّهُمْ مُسْتَقْتَمَةٌ : وَتَقُولُهُمْ حَلِيمَةٌ فَلَا فَرْقَةَ بَيْنَهُمْ : وَلَا اخْتِلَافَ : وَقَدْ
حَذَرَهُمْ فَتَنَةُ الْاِخْتِلَافِ قَسَالِ : (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ : إِلَّا مَنْ رَحِمَ)
رَبُّكَ^(٤) : وَقَالَ : (لَا تَقْبَلُوا خَطَاوَاتِ الشَّيْطَانِ)^(٥) : إِنَّهُ لَمَكَّمْ مَدُونِ
حَسْبَ : يَحْذَرُكُمْ عِدَاوَتَهُ وَفِتْنَتَهُ : وَالْاِخْتِلَافَ فِي دِينِهِمْ فَوَكَّلْ سَوْءَ وَتَحْشَلْهُ
وَجِدْ وَقَعَ بَيْنَهُمْ مِنْ عِدَاوَةٍ وَبَيْنَصَاءٍ فَهُوَ مِنْ الشَّيْطَانِ : أَعَاذَنَا اللَّهُ وَكُلَّ
حَسْمٍ مِنْ كُلِّ فِتْنَةٍ : إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ وَلِلَّهِ نِيَاهُ اخْتَلَفُوا فِيهِ مَعْرُوفٌ : .
: وَطَرِيقُ الْإِسْلَامِ نَهْجٌ مُوصُوفٌ : وَكَلَامُ [٩٣] : يَنْذَرُ الْأَوَّلِينَ
كَهَيْلِكَ : لَا يَهْذَرُ الْآخِرِينَ : وَكَأُ أَوْجِبُ : اللَّهُ جَعَلَ لِمَنْ خَلَقَ عَلَى الْأَوَّلِينَ
كَذَلِكَ أَوْجِبَ عَلَى الْفَائِزِينَ : وَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ عَلَى السَّابِقِينَ وَالْفَائِزِينَ فَقَالَ
فِي كِتَابِهِ : (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ
اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)^(٦) : .

(١) أَنْزَلَ : نَزَّادَةً مِنْ عَدَدَاتٍ .

(٢) فَضَحَ : كَتَبَ فِي الشَّعَاوَةِ : عَامٌ .

(٣) سُورَةُ هُودَ : الْآيَاتَانِ ١١٨ - ١١٩ .

(٤) سُورَةُ التَّوْرَةِ : آيَةُ ٢١ .

(٥) سُورَةُ النَّوَةِ : آيَةُ ١٠٠ .

فأوجب الاتباع وجعل لهم على ذلك أحسن الجزاء والرضى منه .
 وقد شرع الله تبارك وتعالى دينه الذى تبيد به عباده فى كتابه المبين .
 وعلى لسان نبيه محمد الأمين ، محمد خاتم النبيين ﷺ ، وبين ذلك من
 أوله إلى آخره ودعا إليه رسوله من أبنائه وجاعده من خاله ، وتولى
 من اتبعه ، وبين أحكامه وحلاله وحرامه وفرائضه وسننه وأقسامه ،
 حتى أكل الله دينه وتمت شريعته وقامت حجته فقال : (اليوم
 أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام
 وبناً)^(١) . فليس دين أرى عند الله من الإسلام لقوله : (إن الدين
 عند الله الإسلام)^(٢) . وقبض الله نبيه ﷺ بعد كمال الدين .
 واختلفت الأمة بعد نبيهم ﷺ فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه
 من الحق ، وأله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم ، فعرفوا الحق
 واتبعوا الشريعة ويثبتوا الحجة وثبتوا على السنة ويبتعدوا عن ضل
 عن الحق ، ولم يرضوا بغير الحق . وقد اقتدى بهم السلف واتبعهم
 الخلف . ومن خطأ المسلمين من جميع المذاهب والشكاك للمجبزين^(٣)
 لم يكن قوله مقبولاً ، ولا يحمل الحق موصولاً . وقد روى عن ابن
 عباس أنه قال : من حل دينه على التيساس لم يزل الدهر فى القباس .
 وقد طعن طاعن من أهل عثمان على المسلمين فى معنى السؤال ، وخطأ

(١) سورة المائدة : آية ٣ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٩ .

(٣) الذين يقولون بالجبر ، أو الجبرية .

بعض المتأخرين بالسؤال من غير حجة ولا كتاب، إلا حجة . ونحن نبين
إن شاء الله عذر من أغل بالسؤال عن المسلمين حتى يبين أنه الحق ،
أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد .

ووجدنا الله تعالى إنما كلف عباده العتلاء من طريق العقل وطريق
السمع ، وحجة العقل لا يختلف فيها العقلاء ، وسجة السمع الذي وقع
فيها الاختلاف لكثرة فروعها ودقة ممانها وغرض أدلتها . وقد أخبر
الله [٤٦٤] تعالى عن الكفار الذين لا يقبلون الحق فقال لنبيه ﷺ :
(أَمْ نَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ
بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا)^(١) . وأنبأه^(٢) عن قولهم في النار : (وَقَالُوا
لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ)^(٣) .

وقال فممن يقبل الحق ويعقله : (وتلك الأمثال نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ
وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ)^(٤) . والذي تعبد الله به عباده وامترض
عليهم من معرفته وألزمهم العمل به ، وأن لا يتعدوا حدوده ولا يركبوا
محارمه ، يقع لهم من وجوه الأدلة من كتاب الله تبارك وتعالى وسنة
نبيه ﷺ ، وإجماع الأمة وحجة العقل وتواتر الأخبار ، فن هذه
الوجوه يرف اليهان وتعرف البسفة والإحسان والحجة لكتاب الله ،
قوله : (اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ)^(٥) وآى كثيرة غير ذلك .

(١) سورة الفرقان : آية ٤٤ ، وقد سقطت كلمة « هم » من المخطوطة .

(٢) كتب في المخطوطة : « وأنبأه » .

(٣) سورة الملك : آية ١٠ .

(٤) سورة العنكبوت : آية ٢٣ .

(٥) سورة الأعراف : آية ٣ .

ومن السنة قول الله : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)^(١) . وقوله : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره)^(٢) . وقوله : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم)^(٣) . وحجة العقل قوله : (فاعتبروا يا أولي الأبصار)^(٤) . وحجة تواتر الأخبار : أنا نعلم بالأخبار ما كان بيننا ولم نشاهده ونذكر زمانه من الحروب الكائنة والهن النازلة ومثل أخبار المدن والبلدان البعيدة وأخبار النبي وأصحابه ، فصح ذلك بالأخبار .

فمن هذه الوجوه تقوم الحجة على العقلاء المكلفين بمعرفة ما تعبد الله به عباده مما افترض عليهم من معرفته وتوحيده ومعرفة أسمائه^(٥) ورسوله وبما جاءت به الأنبياء ، ومعرفة رسوله وما جاء به من عند ربه من حلال وحرام وفرائض وأقسام وسنن وأحكام ، وما أوجب من الحقوق ونهى عنه من الحدود ، والولاية لأهل طاعة الله والمداوة لأهل مصيئته ، والجهاد في سبيله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فمن هذه الوجوه التي وصفناها يعرف جميع ما تعبد الله به .

فمن عرف هذه المبادئ التي تعبد الله بها عباده العقلاء عن بلغ العلم

(١) سورة الحشر : آية ٧ .

(٢) سورة النور : آية ٦٣ .

(٣) سورة النساء : آية ٦٥ .

(٤) سورة الحشر : آية ٢ .

(٥) في نسخة : « أنبيائه » .

وبلغته الدعوة ف عليه أن يعمل بما صح له من الحق وقد بلغته [٤٦٥] الدعوة وقامت عليه الحجة وأتته الرسالة .

ومن لم يعرف ذلك ممن بلغته الدعوة ف عليه استنباط ذلك من الوجهه التي وصفناها وقد قال الله تعالى : (وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ)^(١) . فرد علم ما جهل الجاهل إلى أهل الاستنباط من أهل المعرفة به وتفسيره وبيان ذلك بقوله : (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^(٢) . فرد أمر من لم يعلم إلى سؤال أهل الذكر كما قال : (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) فرد كل ما يجهل الجاهل مما تعبده الله به إلى الرسول . قال غيره : لعله إلى سؤال أهل الذكر ، وإذا كان قد أوجب على الضعيف والجاهل أن يسأل أهل الذكر عما لا يعلم فقد أوجب عليه قبول ذلك وال أخذ به ، وقد قامت حجة السؤال . ومن قال بخيره فقد أخطأ ، وإذا لم يسأل أهل الذكر من لا يعلم فقد أوجب عليهم التبيين ، وقد قال في كتابه : (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ أَنَتُبَيِّنُهُ لِلنَّاسِ)^(٣) . فقد أمر الله تعالى بالسؤال عاماً وأمر أهل الذكر بالتبيين . وأمر الجاهل أن يرد علم ذلك إلى الذين يستنبطونه . وإذا كان هذا هكذا فقد دحضت حجة من أبطل السؤال . وقال الله : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

(١) سورة النساء : آية ٨٣ .

(٢) سورة النحل : آية ٤٣ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٨٧ .

آمَنُوا إِنَّمَا جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا^(١) . فلما أمر بالخبرين عند خبر
الفاسيق علمنا أنه قد أوجب خبر المدل وأن الفاسق ليس بحجة ، ولو كان
خبر الفاسق والمدل سواء لم يكن قوله (إِنَّمَا جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) معنى ،
والله تبارك وتعالى لا يأمر بشيء وليس له معنى . فذلك الدليل على
قبول خبر المدل ، وجدنا حجة الله^(٢) تعالى قد قامت على خلقه بالواحد ،
وجدنا رسول الله ﷺ لم يكن يرسل من يحتاج له على الناس إلا واحداً ،
ولم يكن ﷺ على ما بلغنا إلا صادقاً عدلاً مرضياً معه في دينه ، ولم يول
والياً ولا أمر أميراً منذ بعثه الله إلى أن توفاه إلا عدلاً مرضياً معه في دينه .
واحتذى المسلمون مثله وأجمت على ذلك كلهم وافقت حججهم فمن خطأ
للمسلمين من قبل [٤٦٦] خبر الواحد المدل كان هو المخطئ ، ومن قبل
قول الفاسق ولم يتبين كان قد أخطأ وضل عن سواء السبيل . وإذا كان
الله تعالى قد أمر بسؤال أهل الذكر ثم قال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ)^(٣) . فقد دلنا أن خبر الفاسق غير مقبول
وأمر بالكينونة مع الصادقين وقال (ومن ... وَيَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ
نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصَرًا)^(٤) . وأمر بالكينونة مع
الصادقين وترك سبيل غير المؤمنين ثم قال : (وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ
بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يُعْذِرُونَ)^(٥) .

(١) سورة المجرات : آية ٦

(٢) أضفنا لفظ الجلالة « الله »

(٣) سورة التوبة : آية ١١٩

(٤) سورة النساء : آية ١١٠

(٥) سورة الأعراف : آية ١٨١

فقد بين لنا في الكتاب المبين اتباع الصادقين ، وأن لا يتبع غير سبيل المؤمنين ، وأن يطلب الذين يهدون بالحق .

وإذا وجدنا أهل الذكر كلهم صادقين وكلهم يتبع سبيل المؤمنين وكلهم يهدى بالحق علنا أن الحق معهم واقتدينا بهم ولم نسأل عن ضمايرهم واتبعنا سبيلهم ، الإجماع والسنة ، لقول رسول الله : « إن الله لا يجمع أمتي على ضلال » .

وإذا وجدنا أهل الحق مختلفين يخطئ بعضهم بعضاً ويقتل بعضهم بعضاً ويرأ بعضهم من بعض ويستعمل بعضهم دماء بعض وأولاهم ، علنا أن الحق في يد الذين أمر الله باتباعهم ورسوله ، وعمل به رسوله وأتته من بعده ، وهم أهل الصدق الذين يهدون بالحق من جملة المختلفين ، فعلمنا طلبهم ومعرفة الحق بالدليل المستنبط من الكتاب والسنة والإجماع . فإذا عرفناهم اتبعناهم وكنا معهم وتوليناهم ، وأخذنا وقبلنا قولهم وخطأنا من خالفهم . ولا فصل إلى علم ذلك إلا بالسؤال والطلب والاستنباط لمعرفة أهل الحق دون غيرهم ، وهذا ما يوجب إثبات الحجة في السؤال . وقد قال رسول الله ﷺ : « إن أمتي تفرق على ثلاث وسبعين فرقة كلها على الخطأ إلا واحدة » . وقد وجدنا الأئمة قد انفرقت ، وإذا كان ذلك كذلك فعلمنا طلب التفرقة الحقة من جملة المختلفين ، ولا فصل إلى ذلك دون البحث والسؤال والدلائل والحجة من الكتاب والسنة والإجماع ، ولا نبليح إلى علم ذلك بنهر السؤال .

وإذا وجب أن تتبع الصادقين دون القاسقين من جملة المختلفين لم نصل إلى معرفة ذلك إلا بالسؤال، وإذا كنا لا نحمل ديننا ولا تقوم الحجة لنا إلا بأهل الولاية والمدالة الصادقين [٤٦٧] في دينهم من جملة المختلفين لم نبلغ إلى معرفتهم دون أن نسأل عنهم ونسألهم عن ديننا، إذ ليس لنا ولايتهم إلا بعد معرفة موافقتهم وصدق تحملهم ومذاهبهم. ولا نبلغ إلى ذلك إلا بالبحث والاستنباط له والسؤال وطلب الحجة من الكتاب والسنة والإجماع، ولا تعلم ذلك دون أن نسأل. فهذا الأمر كله يدل على صحة السؤال وقبول خبر العدل. ألا ترى أن رسول الله ﷺ كان يرسل واحداً عدلاً، وكذلك المسلمون من بعده يستجرون بالواحد العدل، وصحة ذلك اتفاقهم عليه مع قول الله: (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) (١). فلما أمر بالتبيين عند خبر القاسق دل ذلك على قبول خبر العدل، فمن خطأ للمسلمين في هذا كان أولى بالخطأ. ووجدت الأمة يبينون ضلالة من ضل وإجماع المسلمين يدعون إلى موافقتهم ويبينون للناس دينهم ويخبرونهم بما يأنون وبما يتقون وولاية من يقولون ويبينون لهم الحجة ويعرفونهم ضلالة من ضل عن سواء السبيل ولم يروا بذلك بأساً، ولا بنبية للنافق والقاسق. وقد أجمعت الأمة أن للنافق لا غوية له، والله تعالى قد برى من أهل المصيبة ولعنهم وأعد لهم سعيراً، وقد عادى رسول الله ﷺ. وفي الرواية أن رسول الله ﷺ (قال): «ما لكم وللنافق قولوا فيه

ما فيه . وقال : « أذيعوا بخبر الناسق ليحذر الناس منه » ، وإذا كان هذا هكذا فلا لوم على من أظهر خبر الناسق وبرى منه وأظهر حديثه . ومن خطأ المسلمين على ذلك فيما عابهم به ؟ ومن برى منهم برأى برئوا منه بدين . ولم يزل المسلمون يمينون للناس دينهم ويدعون إليه من أجا بهم ويبينون ضلالة من ضل وليس لهم أن يكتموا الحق وهم يعلمون . وقد قال المسلمون إن السؤال فيما شجر وعرض .

وعرفت عن بعض المسلمين أن خلف بن زهاد رحمه الله لما نشأ فوجد الناس مختلفين قال إن لله ديناً تبد به عباده لا يعذرهم بجهله ولا الشك فيه ، ففرج يطلب ما كلف كلما لقي قبحاً أو منسوباً إليه العلم سأله عن اعتقاده فإذا أخبره ، قال له دینی خير من دينك ، حتى لقي أبا عبيدة مسلم ابن أبي كريمة^(١) فكلما سأله عن [٤٦٨] شيء أخبره وعرف أن الحق ما قال أبو عبيدة فقال : هذا دين الله الذي تبد به عباده . فن طعن على المسلمين في السؤال من أهل الضلال أو في إظهار البراءة منهم إذا شبرت أحداً منهم لم يقبل منه . وقد قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ : (لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا . مَلْعُونِينَ)^(٢) .

(١) أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة اتهم من فقهاء وعلماء الأمامية . ويعتبر الحنفية الثالثة لسلالة للذهب الأمامية . امتدت حياته بين القرنين الأول والثاني الهجريين (انظر : السبائي السائل : إزالة الرغشاء عن أتباع أبي الشفاء ص ٣٣ - ٣٩ ، د . سيدة كاشف : عمان في فجر الإسلام ص ٥٨ - ٦٦ .

(٢) سورة الأحزاب : الآيات ٦٠ - ٦١ .

وإنما نعى الله ورسوله عن غيبة المؤمنين نعى التي لا تغل ، ونحرمها في الكتاب المنزل . فمن ساءى بين المؤمنين والفاستين في النبية فقد ضل ، ومن حرم النبية من كل أحد ثم استعاب كان أضل .

وقد أوجب الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كتابه فقال :
(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)^(١) . فجعلهم على ذلك خير أمة ، ولا يكونون خير أمة إلا بأفضل من العمل ، وقد ذم من ترك ذلك ، فقال الله تعالى : (كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ مَعْلُومٍ لِّئَلَّاسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) . ترى كثيراً منهم يَقُولُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خَالِدُونَ)^(٢) . فأوجب لهم العذاب لولاية الذين كفروا . فمن تولى الكافر كان مثله لقوله (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ)^(٣) . وقال : (وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاكِفُونَ)^(٤) .

فأخرجهم من الإيمان وأوجب عليهم التسق لولاية الكافرين . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليلطن عليكم شراركم ثم يدعوا خياركم فلا يستجاب لهم » . وقد

(١) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٧٩-٨٠ .

(٣) سورة المائدة : آية ٥١ .

(٤) سورة المائدة : آية ٨١ .

روى عن النبي ﷺ من طريق أبي بكر الصديق أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما ترك قوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أعظمهم الله عقابا » . وقد سار بذلك رسول الله ﷺ وأجمعت الأمة عليه . وبيان الحجة في ذلك إن شاء الله عما عملوا به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك واجب على كل مسلم استطاع وسمع في ذلك لله وأطاع . والديانة عند المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وولاية أهله عليه ، والنهي عن المنكر وتركه والبراءة من أهله عليه . [٤٦٩] ولا يبلغ من بلغ الحكم وعوام المسلمين عن المعرفة له إلى علم ذلك والقيام به إلا بطلبه والسؤال عنه وعن أهله وعن يقبله ، وكيف يصل به . وكيف للمعروف ومن أهله ، وكيف وجوب ولايتهم ، ومن أين يصل إليها من جملة المختلفين . فلا يصل إلى ذلك إلا بالسؤال والبحث عن أهل الحق حتى يفهم ويتولاهم ويكون معهم . ويسأل بأعمالهم ، وكذلك إنكبر المنكر لا تعمل إليه ولا تقبله من أحد . قال إنه منكر إلا بقول الصادقين وما نطق به كتاب رب العالمين وأجمعت عليه الأمة سننك الأمين . ولا تبلغ إلى علم ذلك إلا بالسؤال عن أهل الحق وتفلق أهل الضلال . وقد سار بذلك المسلمون وخالفوا جميع المحدثين في الدين وجميع الشكاك مثل التسمية^(١) وغيرهم من الشكاك الأولين ، ولم يرضوا بالشك ، وقد دعوا للمسلمين إلى ذلك ويبتغوه وفارقوا أهله لأن

(١) أنظر من التسمية : الصمداني : للتل والتل ج ١ ص ٢٥٢-٢٥٣ .

الشك لا بد أن يكون قد شك عن مسلم ولا يحل له لأن المختلفين في الحدث الواقع بينهم إذا كانوا دائنين به مستحلين فكل منهم يخطئ من ضله ولم يسع الشك فيهم ولا يسع جهل كفر الضال منهم عند من بلغه ذلك وعلم به . وقد قال للسلون إن الشك هالك والسائل مذور . وقالوا إن الكفر الذى لا يسع جهله نصب الحرام ديناً بالادعاء على الله فى تحريم ما أحل وتحليل ما حرم ، فإذا وقع ذلك لم يسع جهل عمله وكفر أهله ، ولا وسع الشك أن يشك فيه وفيمن خطئه إلا أن يكون سائلاً مسلماً للمسلمين ، يتولاهم على ما دائنوا فيه بما استحقته من البراءة حتى يصح له .

وإذا كان الله تعالى يعمد عهاده بالائتين القلاء بدين أزمهم معرفته والعمل به ، لا يذمهم بجهله ولا الشك فيه فليعلم عمله والعمل به ، ولا يصلون إلى ذلك وإلى بعضه إلا بالسؤال عنه أهل المداقة والولاية من أهل الحق فليعلم طلبهم والسؤال عنهم كما قال الله : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)^(١) ، وقول النبي ﷺ : « اطلبوا العلم ولو بالصين » ، وقوله : « تلميم العلم فيما تبدد الله به فريضة على كل عالم من ذكر وأنتى » أو قال « على كل مسلم » . فإذا كان عليهم طلبه ولو بالصين ، لم يصلوا إلى علم ذلك إلا بالسؤال . فإذا كان تعالى أمرهم أن يكونوا مع الصادقين ونهاهم عن قبول خبر القاسق ، وأجمعت الأمة على قبول خبر [٤٧٠] للعدل .

وبذلك سار رسول الله ﷺ وكان بالغ الحكم ، لا نعلم العدل من غيره إلا بالحجة ، فعليه طلبهم والسؤال عنهم والولاية لهم والأخذ عنهم وقبول قولهم في جميع ما يلزمه مما أوجب الله عليه من أمر بمعروف ونهي عن منكر وولاية أو إراءة . وإذا كان هذا هكذا فعلى كل ناس في عصره أن يعرف أهل زمانه ومن تبعه الله بالتبوع عنه ، فإن وجد أهل عصره كلهم أهل عدل وكلهم غالبية ودينهم ظاهر لا خلاف بينهم ولا في دينهم ولا فرقة ، فعليه ولايتهم ومن علم منهم وسلم لحكمهم واقتدى بأهل الذكر منهم ولهم الحجة له وعليه لاجتماعهم على الحق . والحجة في ذلك قول رسول الله ﷺ : « إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة » .

وإن وجدتم أهل جور وكفر وظلم وكثرة الكفر غالبية والحق مقهور ، لم يتول أحدكم منهم ولا اقتدى بأحدكم حتى يعلم الصادق ، وعليه طلب أهل الصدق والأمناء في دين الله الذين هم حجة الله ، ولو وجدتم في الصبين كما قال رسول الله ﷺ ، ولا يندر بنير الحق ولا يصل إلى هذا كله بنير سؤال . وإن وجد أهل عصره على اختلاط واختلاف في الدين وأعداء متباغضين وأحزاباً مختلفين ، والجور هو الغالب والحق مقهور لم يتول أحدكم منهم . ولو رأى منهم الصلاح حتى يعلم منه القول يتول أهل الحق ، والعمل بسبل أهل الحق الصادقين في دينهم ، ويرفهم بالحجة والدليل من الكتاب والسنة والإجماع ، ويعلم أنهم أهل حق دون من خالفهم ، ثم يتولاهم ويسألهم عما تبعه الله به ، وعليه التبعول منهم إذا

عرف صدقهم وأنهم الحجة . ولا يكون للعبد الضعيف إلى هذا سهل دون السؤال عنه والطلب والبحث ، فلا حجة لجميع من أبطل السؤال في كل حال يجب فيه السؤال ، وفي ولاية أهل الحق والبراءة من أهل الضلال . وعلى كل مسلم أن يدين لله بالولاية لجميع أولياء الله وفي أولياء الله من جميع خلقه من الأولين والآخرين إلى يوم الدين ، والبراءة من جميع أعداء الله وللمصرين على معصية الله والمرتكبين لما حرم الله والشاكين في دين الله من الأولين والآخرين مذ خلق الخلق إلى يوم الدين ، لا عذر في ذلك كما لا [٤٧] عذر لأحد في الديقونة لله في أداء الفرائض والالتزام عن المحارم . وأما الحكم بالظاهر على المسلمين ولاية كل مسلم علموا منه أنه يقول بقول المسلمين ويعمل بأعمالهم ، وتفسير ذلك والوجه الذي يلزم فيه الولاية وتقوم به الحجة من أربعة أوجه بالموافقة للمسلمين ، فن أقر للمسلمين بدينهم وواقعهم في القول والعمل ورأوا منه للصلاح تولوه على ذلك .

وبالرخصة تقبل الولاية إذا رفع السلم ولاية السلم وقبل قوله وتولى ، وفي الرخصة الرخصة ، وقد قبلوا ذلك وعلموا به ولم يرتابوا ، والحجة اتفاقهم على قبول قول المدلل فيما يرفعه من عدالة المدلل وقبول بذلك شهادته وبمحكم بها الحاكم .

ونحب الولاية بشهادة المدلين بلا خلاف وبما حجة .

والولاية تحب بالشهرة لمن شهر فضله وعمله وأنه يقول بقول المسلمين

ودعوه إلى دعوتهم - وشبهة ولايتهم هـ ، وإنما يجوز بالمشورة : إذا كانت دعوة المسلمين ظاهرة . وأما إذا كانت الخار . فإن الاختلاف وجود ودعوة المسلمين مقبورة ، لم يتول أحد إلا من بعد الموافقة وهذا شيء لا يوقف عليه بنبر سؤال .

ولا يجوز لأحد أن يقف عن المسلمين المحققين إذا علمهم من أهل الدعوة على برائتهم من المحدثين ، وعليه قبول قولهم . والولاية لم فيها دانوا به ، وإذا لم يعلم الحكم فيها يجب عليه وقف ، كان وقوفه وقوف مسألة حتى يعرف الحكم ممن يبر^(١) هـ من أهل العلم للآمنين على ذلك أهل العدالة فيقبل فتياهم فيها أجابوه إذا سلم فيها قد علم . وأما من وقف وقوف شك لم يعلم ولا يعلم من تولى المحدثين في الدين ولا من تولى من تولاهم إذا علم بحدسهم ، وكذلك من تولى من تولاهم وتولى من يرى منهم ، فقد جمع بين الأضداد ولم يجوز له ذلك ولم يعلم . وقد ذم الله التسوية بينهم وفرق ذلك في كتابه بقوله : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً بِحَيَاتِهِمْ وَغَيْرِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)^(٢) . وقال : (أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْفَاسِقِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ)^(٣) .

وأما الوقوف الذي لا سؤال فيه فهو وقوف الديقونة عما لا يعلمونه

(١) كتب في المخطوطة : « مير » .

(٢) سورة الباقية : آية ٢١ .

(٣) سورة س : آية ٢٨ .

بذلك ولا ولاية ولا [٤٧٢] بمداوة ومعصية ولا بركوب خطيئة ولا يحدث في الإسلام ولا ارتكاب حرام ، فذلك وقوف عنهم وقوف من لا يعلم حالم على اعتقاد ولاية الحق وخلع للبطل حتى يصح له الحكم .

وأما البراءة من أهل الأحداث فإنها تقوم وتعرف بها الحجة من أربعة وجوه : أحدها من معاينة الحدث لركوب الحدث للكفر ، وإقرار الحدث لركوب الحدث والشاهدین المدلين على الحدث للكفر عن أحدثه ، وشبهة الحدث للكفر لمن ارتكبه ، فهذه الوجوه الأربعة بها يصح الحكم وتلزم البراءة لراكب الأحداث المكفرة . واختلف السلف بعد ذلك في البراءة بقول واحد ، فقال قوم إذا تولوا بقول واحد برءوا بقول واحد ، وهو كالشاذ عندهم والحجة له في كتاب الله تبارك وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبينوا)^(١) . فلما أمر بالتبيين عند خبر الفاسق علم أنه قد أمر بقبول خبر العدل . والشبهة هي أفضل من هذه الوجوه كلها فمن خطأ المسلمين في شيء مما قالوا به من هذه الوجوه كان هو أولى بالخطأ .

وقد وجدنا الأمة من المهاجرين الذين هم حجة وشهداء على الناس قد اجتمعوا على إمامة أبي بكر وولايته وبايعوه على طاعة الله وطاعة رسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى الجهاد في سبيل الله^(٢) ودانوا بطاعته ونصرتهم على عدوه ، وحرّموا معصيته وغييبته ، وجاهدوا معه

(١) سورة المجرات : آية ٦ .

(٢) أضفنا لفظ الجلالة « الله » .

من امتنع من طاعته حتى دخلوا فيما خرجوا منه من أهل الردّة وجاهدوا معه من منع الصدقة ، ورأوا أن طاعته من طاعة الله ، وانفقوا على ولاية من قدمه من المهاجرين والأنصار ، ولم يمتد واحداً شك في أمره . ألا ترى أنه لما وقفوا عن مجاهدة من منع الصدقة فلم يقبل منهم أبو بكر ضلوا أن الحق فيما قال وتركوا الشك ، وإجماعهم في هذا من الإمامة والدينونة بطاعته حجة على الناس إلى يوم القيامة .

ألا ترى أنهم لما اتفقوا عليه لم يجر دعوى للروافض فيما ادعوا عليه من ظلم فاطمة^(١) ولا غضب على الإمامة ولم يجر قولهم ، وفارقهم

(١) أجمع السلفون على إمامة أبي بكر الصديق لصفاته ، وبذلك في سبيل الإسلام ، ولتصديقه الرسول عليه الصلاة والسلام ولا سباً صبيحة الإسماء ، وكان رفيق الرسول عليه الصلاة والسلام عندما هاجر إلى المدينة المنورة ، وإلى ذلك يشير القرآن الكريم في سورة التوبة (آية ٤٠) . ولم يختلف أبو بكر عن الرسول عليه الصلاة والسلام في مشهد من مشاهدته وكان فيمن ثبت معه في يوم أحد ويوم حنين . وأحدث الرسول عليه الصلاة والسلام في إكرام أبي بكر والاعتراف بفضلته على الإسلام كثرة متواترة (انظر من المصادر : ابن هشام : كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ج ٤ ص ٣٢٧ و ٣٣٥ - ٣٤١ ، والطبري : تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ١٩٢ و ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٢٤ ، وابن عدي : المقصد الفريد : ج ٢ ص ٣٤٧ ، وابن قتيبة : حيون الأخبار ج ٢ ص ٢٣٤ ، والنووي : تهذيب الأسماء واقلائ ج ٢ ص ١٨٣ - ١٨٤ و ١٨٦ و ١٨٩ و ١٩١ ، وابن حجر العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٢٧٩) .

وقد يفهم من تاريخ الطبري ، أن توفيق علي بن أبي طالب عن مبايعة أبي بكر ، ثم بيعته له بعد وفاة السيدة فاطمة ، أن أبا بكر رفض أن يورث فاطمة حقها عن أبيها في أرض خير ، فأتلاه سمع النبي عليه الصلاة والسلام يقول : « نحن معشر الأنبياء لانورث » وأن هذا الميراث متروك لبنت حال الصديق . فأغضب هذا السيدة فاطمة وبها زوجها بطيعة الحال . وظل علي بن أبي طالب متمسكاً بمبايعة أبي بكر الصديق حتى توفيت السيدة فاطمة فسد إلى مصالحة أبي بكر وبهاية بالخلافة .

وذكر النووي عن علي بن أبي طالب أنه قال : قدم رسول الله أبي بكر يصل بالناس وأنا حاضر غير غالب وصحيح غير مريض ، ولو شاء أن يقدمني لقدمني ، فرفضنا لدنيانا من رضى الله ورسوله عليه السلام لدنيا . (تهذيب الأسماء واقلائ ج ٢ ص ١٩١) .

المسلحون ولم تجز الدعوى إذ لم يقبل ذلك المهاجرون والأنصار . وأجمعوا
أيضاً على تحريم الخروج على الأئمة وتفضيل من تسمى بالإمامة في
أيام الخلفاء الراشدين قبل الاختلاف والأحداث ، وإجماعهم بحجة والأخذ
[٤٧٣] بصمتهم هدى .

وكذلك أجمعوا على عمر بن الخطاب وعثمان من بعده قبل أحداثه ،
فلما كثرت أحداثه أنكروها عليه ولم يستحلوا عزله حتى احتجوا عليه
وأظهروا أحداثه ولم يسع أحداً في أيامه ولايته ، فهناك استجازوا الخروج
عليه حتى كان من أمرهم ما كان ركانوا هم الحجة القائمة عليه حتى قتل .
وقد وجدنا المسلمين على ولاية بعض المفكرين عليه منهم أبو ذر
الغفاري^(١) وعبد الله بن مسعود^(٢) وعمار بن ياسر^(٣) وغيرهم ، وكانوا هـ

(١) أبو ذر الغفاري: تحدث عن أبي ذر الغفاري المؤرخون القدامى وكتب الطبقات وذكره
حسن إسلامه . و في الطبقات الكبرى لابن سعد عن الرسول عليه الصلاة والسلام نقلاً عن
عبد الله بن عمر: « ما أقلت الفراء ولا أقلت الخضر من رجل أصدق من أبي ذر » . ونقل
عن أبي هريرة قوله عليه الصلاة والسلام: « ما أقلت الخضر ولا أقلت الفراء على ذي حجة
أصدق من أبي ذر » . من سره أن ينظر إلى مواضع عيسى بن مريم . فليفتقر إلى أبي ذر هـ
(ابن سعد: الطبقات الكبرى ج ١٤ ص ٢٢٨ - دار صادر بيروت - ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م ،
(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي . صحابي وعبد كبير ، ومن السابقين
للى الإسلام . وهو أول من جهر بقراءة القرآن في مكة . وكان من ألزم الناس لقبى عليه الصلاة
والسلام في حله وترحاله . ول بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام بيت مال الكوفة ثم قدم للدينة
في خلافة عثمان بن عفان فتولى فيها عن نحو ستين عاماً (ابن حجر الملقاني : الإسهاب في تمييز
الصحابية ج ٢ ص ٣٦٨) .

(٣) عمار بن ياسر : من عس من الحبش ، وهو حليم لبي عزوم ويكنى أبا اليقظان .
وكان عمار من التبعين بمكة . ولزم عمار في الكوفة على ابن أبي طالب ، إلى أن قتل عمار في
موقعة صفين في سنة ٣٧ هـ ودفن هناك (ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٦ ص ١٤٨ ، والعلبري
تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٣٨) .

الجنة ، وكل من المهاجرون والأنصار في ذلك له قتلى وخاذه ، وقد قتل رسول الله ﷺ إن الله لا يجمع أمته على ضلالة ، وقد اجتمعوا على قتله وخذله وولاية المشركين بالإسكار عليه ، فكان ذلك سبحة لمن أتى بعدهم أن الإجماع حجة . وقد أجمعوا بعد ذلك على إمامة علي وبايعوه على الأمر بالمعروف والنهي من المنكر ، وعلى طاعة الله والمجاهدة عنده وجاهدوا معه من امتنع من طاعته ومن ادعى من الدعين عليه^(١) . وقد ادعى عليه طلحة والزبير أنه أخذ الأمر لنفسه من غير مشورة من بعد أن بايعاه ، فلم يقبل ذلك منهما المسلمون وصحبا بالبنی ، وجاهدوا حتى قتلوا علي بنی . ولم يقبل قولهما إذ قد ثبتت الإمامة للإمام ولم يقبل عليه الادعاء إلا بالإجماع إلا في حديث مكفر . ألا ترى أنهم لم يقبلوا من معاوية ادعاءه وطلبه بدم عثمان ومثوه بالبنی وخاربه . وأجمع المهاجرون والأنصار عند علي على حربه إلا من كان منهم من أهل البيت معه من مشهور فسهة كمرو بن العاص ومروان بن الحنظل ، وقاتلوا معه حتى كثرت القتل بينهم ، ولم يقبلوا تخم هك في أمرهم ولم يقاتل معهم ، وخطبوا للشكك في ذلك ، وهم من أهل الفضل فتعهم غيبتهم لحال شكهم ، ولم يرصوا بالشك دينا وعظوا أن معاوية باغ وأن قتال الفتنة الباغية واجب عليهم حتى يقبضوا^(٢) إلى أمر الله . ولم يزأوا من علم الله ، واشتد البلاء

(١) كتب في المخطوطة : « ولم ادعى الدعين عليه » .

(٢) كتب في المخطوطة : « بلى » .

وقتل عمار بن ياسر ومن معه من الفضل أصحاب النبي ﷺ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [٤٧٤] حتى مضوا لسيولهم .

وأجمع المسلمون على ولايتهم واستدل العامي والناس على صحة بني معاوية لقتل عمار لقول النبي ﷺ في عمار : « تنقله الفئة الباغية وسأليه وقاتله في النار » . وقد وجدنا إجماع أهل الدعوة من أسلافنا على تخطئة من قاتل معه ومن تولاه وصوب رأيه ودان بإمامته وتخطئة من شك في البراءة منه ، وأجمعوا أيضاً على ولاية عمار بن ياسر ومن استشهد معه في حرب معاوية . ألا ترى أي علياً كان يقاتل معاوية هو وعمار والجمهور والأخيار من المهاجرين والأنصار على بنيهِ واستحلوا دمه وخطئوه وبروا منه ، فلما شك على في قتال معاوية بيد قتل عمار ومن معه وركن إلى الحكومة^(١) ، وأجاب معاوية إلى تحكيم الحكيم ، وترك التسمية بأمر المؤمنين ، وترك الطلب بدماء المسلمين الذين قاتلوا معه إلى أن تحكيم الحكيم ، فما حكما من شيء رضا ، إن حكما لمعاوية أو لعلي رضا . وجعل الحكيم أبا موسى الأشعري شاكاً في دين الله ، كان ينزل عن الجهاد على ما يلقنا ، وعمر بن العاص رجلاً باغياً على المسلمين سافك دمائهم . فلما رضى على بذلك وأجاب إليه أنكر أصحابه وخطئوه في ذلك واستقايروه وسألوه الرحمة إلى حرب معاوية ، فلم يساعدهم وكانوا

(١) الحكومة : التحكيم بين علي بن أبي طالب ، وسواوية بن أبي سفيان .

م الحجة عليه فاعتزلوه إلى عين النهر^(١) فصار إليهم وقتلهم ولم على حجة الله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى ما مضى عليه المهاجرون والأنصار وجاهدوا معه ومع عمار^(٢) قتلهم فلم ينشروا أحداً وفازوه ولم يصوبوه قاتل ولم يقتلوه وجرؤوا على شايه ودان بطاعته بعد قتله لأصحابه . كان إنكارهم حجة لمن أتى بعدهم ، واتفق أهل الدعوة من المسلمين على ولاية الشكرين عليه ذلك ، منهم خرقوس ابن زهير^(٣) وزيد بن حزن ، وعبد الله بن وهب الراسي ، ومن استشهد معهم في النهروان ، فاختلف الناس بعد قتل علي أهل النهروان على أربع فرق ، منهم من شايه ورأوا طاعته مثل أوجار^(٤) ومن الشيعة ومثقف الروافض^(٥) ، ومنهم شكوا فيه وفي معاوية فبينما قاتل معاً زعم الشكك الذين لم يقبل المسلمون [٤٧٥] منهم الشك في ذلك ، والفرقة الثالثة هم الدمانية الذين طلبوا بدم عثمان وقاتلوا مع معاوية وأصحابه .

والفرقة الرابعة هم الذين قارقوا عثمان على أخدائه ، ومعاوية على بغية ، وعليها على تكته وقتله أصحابه ، ومضوا على الحق الذي مضى عليه المهاجرون والأنصار من الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى استشهدوا وقتلوا على ذلك وهم على الإجماع الأول والحجة .

(١) عين النهر : النهروان ، عند سامراء في العراق شمال بغداد . وقيل إن اسم نهروان غارسي أصله جوروان فحرف إلى نهروان .
 (٢) جار : أي أقام في جواره .
 (٣) واو السلف : زيادة من متدنا .

ألا ترى أن المسلمين قد غرقوا من صوب جميع من سميت لك من
خالف الحق وتولى القاتل والقتول ، ولم يصوبوا الشاك وللشيع والرواض
ولا الثمانية ولا المرجئة ، ويتنوا للناس ضلالتهم ولم يقولوا أحداً من أهل
الإفراز دون أن يعرفوا موافقة لهم ، وعلى ذلك أجمت كلهم وافقت
دعوتهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ألا ترى أنه لما قتل
عليه وخروج معاوية إلى الكوفة استقبله بنو المسلمين^(١) من كان فيها ،
بأمره بالمعروف ونهونه عن المنكر من كان في النخيلة^(٢) حتى قتلهم
ولم يتسوا بين التخلف عن الإنكار عليه . وأصاب المسلمين البلاء من
معاوية وأشيعاءه وزيد ابنه وأتباعه ، واستغفا الإسلام وصارت الدولة
في أيدي الجبابة^(٣) حيث ما سمعوا بأحد من المسلمين إلا^(٤) قتلوه
وحبسوه^(٥) وكذلك^(٦) عبيد الله بن زياد^(٧) وأشيعاءهم فارقهم الصلوة

(١) المسلمين : الأباية أو الموارج .

(٢) النخيلة : موضع بالبادية قرب الكوفة على سمت الشام .

(٣) الجبابة : بني الأمويين وعالمهم . وقد أخذ الفقهاء الصلوة على بني أبيه إجماعاً
سنة ذلك وخروجهم على سنة الحق من قبلهم . أما المؤرخون فقد اعتبروا معاوية بن أبي سفيان
أول ملك في الإسلام . (انظر : الطبري : تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٩٤ - الطبعة الأولى
بالطبعة المصححة معه ، وابن طباطباجة المعروف بابن الطاطلي : مناقب أخرى في الآداب السلطانية
والدول الإسلامية ص ٧٩ - طبعة القاهرة ١٩٣٤/١٩٢٧ م ، دكتورة سيدة إسماعيل كاشف :
الوليد بن عبد الملك ص ٣٠-٤٨ - القاهرة ١٩٦٤ م) .

(٤) إلا : زيادة من عدنا .

(٥) انظر : عن حواصة وولائه في العراق وأشيعاءهم مع الموارج : الطبري : تاريخ الأمم
والمملوك ج ٦ ص ٩٥ وما يليها من الصفحات ، ودكتور حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام
الجامع ج ١ ص ٢٦٢-٢٩٥ - طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م .

(٦) وكذلك : زيادة من عدنا .

(٧) ولي عبيد الله بن زياد البصرة بعد وفاة والده زياد بن أبيه .

وأنكروا جورم وخطوتوا من دان بطاعتهم أو تولام أو تولى لهم ، فلما
كثرت الجور واستخفوا الإسلام خرج عليهم المرداس بن حذير^(١) فبينما اتبعه
فاظهر دين المسلمين ودعا إلى طاعة الله والأمر بالعرف والنهي عن العكر
وجاهد الجبارة على ذلك حتى قتل ، وللمسلمون له أموالون وعليه
يجمعون . وعلى ذلك ثقات الخوارج من أهل الحق ، فلما خرج ثاقب
ابن الأزرق اتحل الهجرة وسبى أهل القبة واستعمل أسفرائهم بالقتل
ومعام بالشرك . وثقات خوارج الجور على سبى أهل القبة ولعنهم
بالشرك ، فارقهم عبد الله بن أبان وأنكر عليهم وبين خلاطهم ،
وللمسلمون منه بمن كان في غمرة وعشور ضلهم وخطوتوا الخوارج^(٢)
وتقتلوا لحالاتهم ولم [٤٧٩] يرضوا لأنفسهم بالشرك وأنكروا عليهم
وعلى جميع الجبارة ودين عالمهم . وإن بطاعتهم ، فكذلك اتبعهم .
وعلى ذلك خرج عبد الله بن يحيى والفتن بن عوف^(٣) وأجمع على إمامة
عبد الله بن يحيى وولايته وجاهدوا منه على الإسلام حتى استشهدوا

(١) المرداس بن حذير : هو أبو بلال مرداس بن أبيه القتيبي . شهد معركة صفين مع علي
بن أبي طالب وأنكر التحكيم . ولم يبقه طائفة المسلمين يرضون بها فانسحب ولما في البصرة
بعد موقعة النهروان مع قبيلته من بني عكر . وكان أبو بلال مرداس أحد غلبة عبد الله بن وهب
الراسي ومن حضر صفين والنهروان وقتل سنة ٦١ هـ (انظر : البرقي : طبقات الأئمة
مخطوط - ورقة ١٢ و ٩٣ ، والبرقي : الجواهر للفتن بن عوف) .

(٢) يعني بالخوارج جنات الطارقين من الخوارج ، أو « خولج الطور » كما ورد في التمهيد .
(٣) الفتن بن عوف : خلافة القبايل المعروف بأبي حزة القاري . وكان قائدا لعبد الله
بن يحيى السكدي المعروف بالطالب الحق والحق اسمه في يوم الحرة سنة ٧٩ هـ للإسماعيل
على الحجاز .

رحمة الله عليهم . دعوتهم واجدة وسيرتهم واحدة يقع الآخر أثر الأول
 جذب النمل بالنمل ، والعلماء في ألبهم من أهل الدعوة عليهم مجتمعون
 ولهم موالون يسرون في ذلك السر ، وأوضحوا الخبير ويبنوا الحجة
 وثبتوا على السنة ، منهم جابر بن زيد ، وأبو عبيدة الأكبر^(١) مسلم
 ابن أبي كريمة ، وضام^(٢) ، وسالم بن ذكوان ، وأبو الحر^(٣) ، والربيع ،
 ومحبوب ، ووائل بن أيوب ، وخلف بن زياد ، وهلال بن عطية ، ومن كان
 معهم ومثلهم في عصرهم ، لم يرضوا بالشك وأنكروا على الشكك وعلى
 الشعبية ، وقاروا أهل الإرجاء^(٤) ، وجميع الجبارة ، ومن دان بطاعتهم
 أو صوّب رأيهم أو تولاهم ، أو تولى لهم ، يبينون للناس ضلالة قومهم
 ويدعة من خالفهم ، ولم يتولوا أحداً قال بنير قولهم ومضوا على الحجة
 الثابتة والإجماع بلا فرقة بينهم ولا تنازع في دينهم .

(١) سمي أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة « الأكبر » تميزاً له عن أبي عبيدة الثاني عبد الله
 ابن القاسم ، أو ابن أبي القاسم المعروف بأبي عبيدة الصغير ، من قرية بسيا من عمان (انظر :
 السبائك : أصدق الناهج في تمييز الأباضية من الموالين ج ٤٩) .

(٢) ضام : هو ضام بن السائب الأزدي الهادي ، كان من أسانفة الإمام الرئيس
 ابن حبيب .

(٣) أبو الحر : هو أبو الحر غل بن الحسين العنبري ، وهو من أشهر العلماء الأباضية .

(٤) أهل الإرجاء : هم الرجعة الذين يدينون بمنصب الإرجاء وهو التأخير لأنهم يرجحون
 الحكم على الصفة من السفين ليوم البعث ، كما يصرحون من إداة أي سلم بها كانت القنوب
 التي اقترفا . ويرى المستشرق الإنجليزي يكتلون أن الرجعة مشتقة من أرجى بمعنى بث الرجاء
 والأمل ، ويرى المستشرق الألماني فان فلوون أن الرجعة مأخوذة من قوله تعالى في سورة التوبة
 آية ١٠٦ (وآخرون يرجون لأمر الله إما يمشيهم ولما يتوب عليهم والله علم حكيم) . (انظر :
 البغدادي : الفرق بين الفرق ج ١٩ ، والشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ٢٥٢-٢٥٩ و ٢٧٦ ،
 فالكنتور حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السليم ج ١ ص ٣٢٧-٣٢٨ وما ذكر

وقام الجلفدى بن مسعود بنان وأجمعوا على إمامته وولايته والجماعة معه أغداه الإسلام ، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأظهروا الحق والدعوة بئان حتى استشهد هو ومن كان معه من المسلمين ، وكان في أيامه جماعة من العلماء منهم موسى بن أبي جابر . كذلك وجدنا للمسلمين عليه وعلى الأئمة الذين من بعده الذين قاموا بالدعوة ، منهم وارث بن كعب قدّموه على الإمامة وقام بالحق وأنكر المنكر وفارق أهله وأظهر الحق واجتمعوا على إمامة وولاية من قدمه من العلماء ، هو موسى بن أبي جابر . كذلك الأئمة من بيته عثمان بن عبيد الله وعبد الملك بن حميد والمهنا بن جعفر ، على ذلك اتفقت كلهم ثم اجتمعوا من بعدهم بلا خلاف بينهم على إمامة الصلت بن مالك وولايته وولاية من قدمه من المسلمين ، وأجمعوا على نصرته وتحريم غيبته والامتناع من طاعته . كذلك كان إجماعهم على كل إمام كان من قبله كما أجمعوا على [٤٧٧] إمامة أبي بكر ، ولم نعلم أن أحداً ادعى عليه أنه ظهير منه في الدار أمر مستنكر ولا ركب أمراً مكفراً ، إلى أن خرج عليه راشد بن النظر ومن أجمع معه وموسى بن موسى ومن تابعه ، وكان بالاتفاق النصرة له واجبة والخروج عليه محرم . فتروا نصرته وخرجوا عليه فأضلهم ذلك مع المسلمين ، لأنه خلاف ما أجمعت عليه الكلمة واتفق عليه أهل الدعوة . فلما اتفقوا بأجمعهم وقد لحقهم اسم الضلال والمعيان للإمام ، وثب موسى ومن كان في ذلك للوضع بمن لا يجوز اجتماعه على

الإمام من غير حجة ظاهرة ولا ذنب مكفر يظهر من الصلت ، عقدوا
لراشد بن النضر إماماً على إمامة الصلت وهم ممن بايع عليه ، ولا يجوز
لهم تقديم إمام . ولحقهم بخروجهم اسم للضلال وبينهم اسم للنهي ،
وجرت عليهم الأحكام الظاهرة التي هي في حكم الظاهر مكفرة لمن أتاها
حتى يوضحوا ما أذعوه على الإمام ، ولم يوضحوا عليه مكفرة ولم يستوا له
بخطيئة ، ولا أقاموا لأنفسهم على المسلمين ممن يقول الإمام حجة ،
فأكفرهم ذلك في الحكم بالظاهر . ثم أقاموا على أنفسهم حجة يعلم بها
ضلالهم لما استولوا على الأمر ، خطبوا له وصوبوه واستعملوا أعماله وولوا
ولاته ، فإن كان محققاً منهم حين صوبوه فقام عليهم خروجهم يومئذ
إليه وتقديمهم عليه وأخذ ما في يده ، وإن كان عندهم كاذباً فقد كفرنا
باعتقادهم كماله وولاته . ووجدنا الإجماع والتصويب والتجديد على تصويب
الصلت وثبوت إمامته وهو في الأصل بالاجتماع ثابت الإمامة والولاية
بعد خروج الخارجين وتقديمهم ، صوبوه ودعوا له . والذي لا يشرع
في خروجهم أن ضلالتهم لم يظهر منه أمر مستفكر في الدار والذي يتولى
الصلت وثبتت إمامته إلى أن مات ، وقد أجمعوا كلهم على تصويبه
في الإجماع ، مضى حتى يصح عليه أمر في الدار يرسل به إمامته ، أو عذر
يجوز لهم ما فعلوا . فإذا كان ذلك كذلك فالخارجون إليه القاصدون

بالجارية إليه السعوطون على ما في يده ضلال في الحكم كفره ، فسلمهم
 فظروهم بالإجماع والسنة . قال الله تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولي الأمر منكم)^(١) وهم الأئمة . وقول النبي ﷺ : « السمع
 والطاعة ولو كان حبشاً ولو كان مجذوماً » ورواية أخرى : « إن وليكم
 [٤٧٨] حبشي مجذوم فأقام فيكم كتاب الله وسنتي فاسمعوا وأطيعوا » .
 وقال أبو بكر : « قد وليت هذا الأمر عليكم وليت بخيركم فأطيعوني
 بما أوصى الله فإذا خالفتم أمره فلا طاعة لي عليكم » . وفي الحديث الروى
 عن النبي ﷺ : « أطيعوا ولادة أموركم » . فإذا كان الإمام أمام عدل
 خالسم والطاعة له فريضة ، على ذلك أجمعت الأمة ، ومن ترك الفرض كفر
 ومن امتنع من طاعة الإمام عاصي ، ومن أعان عليه وزحف إليه وتقدم
 عليه باغ كافر في حكم الظاهر حتى يقع حجة ظاهرة مكفرة على الإمام
 ظاهرة . ولم تظهر من الصلوات مكفرة ، وطاعته بالإجماع الذي بيناه وأجمعه
 والجميع لذلك ظاهرة ، والذي خرج على الصلوات بنحو حجة ظاهرة ،
 بالإجماع على معصية من الإمام معلومة ولا مكفرة ، كافر مستحق للنبى
 في حكم الظاهر ، والإمام بالإجماع الأول على إمامته حتى يصح كفره ،
 أو حجة توجب صواب ما فعله . ألا ترى أنهم لما خرجوا عليه وتبايعوا
 صاروا عاصين وقد عصوا بمعصية الإمام ، ولما قدموا عليه إماماً ، دل
 معصيتهم وفعلهم على بنهم . ألا ترى أن الباغي لا يقبل قوله ولا يجوز

(١) سورة النساء : ٥٩ .

(٢) سورة النساء : آية ٥٩ (٣) سورة النساء : آية ٥٩ .

شهادته ولا تقبل دعواه ، فهم إن ادعوا واحتج لهم محتج بمن يذمر عنهم
ويصوبهم على الإمام لم يقبل الدعوى عليه ؛ لأن قولهم غير مقبول عليه
حتى يصح كفره . وإذا كانوا عصاة لم يميز تقديم إمام للبقاء دون الرضى
وللشورى من جميع المسلمين ، فإمامتهم غير جائزة ودعواهم غير مقبولة . وإن
قالوا هم ومن يحتج لهم ممن يرى رأيهم أن الصلت تبرأ من الإمامة لم
تجز دعواهم ولم تجز أيضاً شهادتهم لأن للدعى لا تجوز شهادته لنفسه
ولا تجوز شهادة الباغى ولا العاصى إلا أن يصح^(١) على ما ادعوا بينة عاقلة
من غير أهل مذهبهم أو غير من يصوبهم . ولا تجوز شهادة الشكاك
فيهم وفي الإمام ، فإذا بطلت هذه الوجوه بالإجماع أنه لا تجوز شهادة غير
شهادة المدلول ولا تجوز شهادة من يحور^(٢) إلى نفسه ، فقد فسد احتجاج
من يحتج لإشاد أنه لم يتقدم إلا من يبد أن تبرأ الصلت . ولا يثبت
هذا القول إلا صحة ، وإن احتجوا أن عزان أرسل إليهم بذلك فزاد
لا يقبل قوله على الإمام فيما يكفره بالإجماع ، وإن اعتلوا بقوله أن ذلك
اعتزال من الإمامة فهذا هو [٤٧٩] الزور وصرح بالكذب . ولم يقل أحد^(٣)
أن الإمام إذا تحول من دار إلى دار أو من بيت إلى بيت ، زالت
إمامته ، والاتفاق على أن الإمامة لا تنزل بذلك ، واحتجاجهم بتوجيه

(١) كتب في المخطوطة « يصحوا » .

(٢) حار حورا : رجع .

(٣) كتب في المخطوطة : « ولم يقل ان أحدا » .

الكلمة والخاتم فذلك لا يزيل الإمامة، لأن الرد له أن يقتصر في ماله بجميع منافعه وما يعود عليه نفسه، أو يدفع أعدائه وشرهم. ألا ترى أن بعض المشكك في الصلوات ممن يندر عن راشد يقول لا تحمل البراءة من إمام المسلمين حتى يحمل دمه فلا يستحل دم الإمام حتى يستحل دم من حارب معه، ولا يحمل الخروج عليه حتى يشهر كفره. فالصلوات بالإجماع لم يظهر كفره فلا تحمل البراءة ولا الخروج عليه بالإجماع، فقد دل بذلك صواب الصلوات بالاتفاق في الدار من أهل الخلاف والوافق وإن جحدوا ذلك، وأخطأ من خرج عليه، إذ لا يحمل دمه ولا الخروج عليه ولا البراءة منه، ولا يخرج لهم في حكم الظاهر من الضلال واسم النبي. ألا ترى أن بعض المتحليين ممن يندر عن راشد، يقول إن محمد بن محبوب وغيره لو خرجوا على المهنا بن جعفر^(١) قبل ظهور كفره لوجب على المسلمين أن يجاهدوا الله بأسياقهم مع المهنا بن جعفر حتى يوضع محمد بن محبوب بشجرة في الدار حدث المهنا، ولا فرق عندنا بين المهنا والصلوات. وإذا لم يجر الخروج على المهنا لم يجر الخروج على الصلوات، وإذا لم يجر دعوى محمد بن محبوب^(٢) على المهنا، لم يجر دعوى راشد على الصلوات. إن محمد بن محبوب رحمه الله، من أئمة المسلمين المجتبع على ولايته، وراشد

(١) المهني بن جعفر من الجعدة: ول إمامة عيان سنة ٢٢٦ هـ إلى أن توفي سنة ٢٢٧ هـ وولي بعده الصلوات بن ماله المروسي.

(٢) روى أن محمد بن محبوب، وشيخه بن النضر كانا يريان من الإمام المهنا حتى مات (المعالي: تحفة الأعيان ج ١ ص ١٢٧).

كان من سائر الرعايا أى لا ولاية له مع المسلمين ، فقد صح بطلان
من يهيج لراشد على لسانه من حبيته . وقد دققنا على صحة إمامة الصلت
وأوضحنا من حجب الكفاب والسنة والإجماع على ما فى بعضه كغاية
عن الإطالة ، ولو أردنا الإكثار لطال به الكتاب ، وقد بينا خطأ المحققين
لراشد وخطأ الخارجين معه من الإجماع والسنة ما يكتفى بدونه . فالصلت
على الإمامة بالإجماع إذ لم يصح منه مكفرة ، وقد بينا أن الجميع قد
صوبوه من المتولى والخارج والشاك ، فهو على ذلك لأن الشاك فيه يتولى
من تولاه فذلك ولاية ، والخارج عليه لم يخطئه وقد خطبوا له ودعوا له
ولا يدعى إلا لولى ، والذى يتولاه فهو على ولايته وإمامته ، فقد صح
تصويبه من الجميع ولا اجتماع على تصويب من خرج عليه ، بل وجدنا
الإجماع على محضتهم [٤٨٠] إذا كانت السنة تدل على تعزيم خروجهم
عليه والإجماع كذلك . وإذا كانوا محطئين فى فعلهم وعصاة فى ورسوله
وللإمام فى زحفهم إليه ، وحرام تقديمهم عليه ، وكان فعلهم غير جائز ، ثم
قدموا عليه من لا يجوز أن يقدم ، وقدمه من لا يجوز أن يقدم إماماً ،
لم يكن ذلك بإمام للإجماع الذى بيناه ، لأن الهاجى لا يجوز تقديم إمامته
بتقديم باع مثله ، وإذا كان ذلك كذلك فقد بان خطوهم . وفى الرواية
عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إذا ظهر إمامان فاضربوا عنق أحدهما » .
وقال الشاك « فافعلوا الأخير من الإمامين » . وإذا كان ذلك وكان
الصلت إماماً بالإجماع وراشد غير إمام بالإجماع ، فقد وجب فى الرواية

قضى راشد على قد جهات به السفة وما قد يتبعها من الإحتقار ألا ترون أن راشداً قد اتفق بطبع من أهل النار على ترك ولايته والدأوى على ذلك أن الذى قدم راشداً قد رجع وخرج عليه فقصته مؤلدة ذلك في راشد لا يقره ، وقال يمكن أن يكون راشد مخبطاً ، والذين يبرءون من راشد على ترك ولايته ، وقد وجدنا المسلمين من الدعوة على البراءة من راشد والإجماع الذى قلباه قاضي على كل حجة .

وفي جواب بشر^(١) أن الجماعة إنما أشبهت الحسك على الحديث بالجميع على تحريمه وأوقفوا البراءة بأعله ومن دخل في شيء من ممانه به وقال في سيرته إنهم أجمعوا على البراءة فلهذا شاهدوه من التقنية الواقعة ببيان من موسى بن موسى وراشد بن النضر وتقدمهما على إمامة الصليبي ابن مالك ، واستحللها لذلك وأجازها أن ذلك طاعة أمرها الله بهي ومن تولاهما على ذلك ، أو تولى من تولاهما ، ومن الشاذين على أعضادهما والشاذين على أعضاء الشاذين على أعضادهما . فقد أدخل بشر ومن اجتمع معه من المسلمين الشكك في البراءة معهما والقبول أيضاً لها ومن تولى من تولاهما من البالين بأحدهما ، ويدل على استحللها لها ركباء تحطئة من حرّم حديثهما ، وقد قال المسلمون إن كل مقول لحديث على حدث مكثر محدث والشاك في حلالها على استحلل الحديث لمركوب

(١) بشر بن النضر من فقهاء علماء عمان الأماشية والقرن الثالث الهجرى وبشر بن النضر التهرؤانى المقرئ جد بنى زياد ، وهو من سامة بن لؤى بن غالب وتوفى سنة ١٧٨ هـ . (أنظر السالى . تحفة الأيمان ج ١ ص ٨٦) .

للحدث محدث بالإجماع [٤٨٩] على اعتقاده للشك ، إلا من وقف من ضفاء المسلمين وقوف مسلم المسلمين دائر يولايهم على إراءتهم من أهل ذلك الحدث بعينه وكل حدث مكفر .

وفي آثار المسلمين أن الكفر الذي لا يسع الناس جهله نصب الحرام ديناً بالإدعاء على الله في تحليل ما حرم أو تحريم ما أحل . وقد وجدنا راشداً مستحلاً لما حرم الله وهو داخل في هذا المعنى ، فلا يسع كفره لمن علم ذلك ممن شاهد أو سمع ذلك بخبر تقوم به الحجة عليه . فمن شك في راشد وبشيه بعد حدثه لم يسمه ذلك ولحق بالشكك إلا أن يكون واقعاً سائلاً عن معرفة الحكم ، لا يصل إلى معرفة ذلك ومعرفة الحكم فيه الضعيف ، إلا بالسؤال إذا صح منه الحدث . ومن خطأ المسلمين في السؤال عما جهل من معرفة الحكم في أهل الأحداث الكفوة التي صحت منه كان أولى بالخطأ . وأما من شك ثم دان بالشك ودعا إلى الشك ولم يقول إلا أهل الشك ممن شك ووقف مثل وقوفه فهذا وقوف الشبهة^(١) الذين خطأهم المسلمون . وقد قال بعض الخائفين لنا في سيرته ممن يرى الوقوف ، أنهم لا يعتقدون الولاية لأحد من الناس حتى يملوا أنه يدين بدين المسلمين للمفارقة لجميع أهل البدع ، فقد أوجبوا الحنة والسؤال ؛ لأن هذا لا يعرفه الضعيف والجاهل إلا بالسؤال ، ودخلوا فيما عابوا على المسلمين من السؤال . إذ لا يصل إلى ذلك أحد إلا

(١) كتب في القاططة : « الشبهة » .

جملته والسؤال عنه، وعن أهل البيت، وعن الحجة فيه، وعن أهل العدالة الذين هم
حجة الله ليكمل دينه عنهم، ويتولاهم، ويعرف عدلهم، دون أهل البدع
والمخالفين للحق، فقد بطل بهذا قول الشكاك الذين أبطلوا السؤال
في أحداث المحدثين إلى حين^(١)، بعد أن أوجبوا الحق في ذلك .
وأما من دعا إلى الشك في أحداث عن بعد أن أوجب الحق لمذهبه
ودعا إليه واحتج بالقول للوجود عن أبي الشعثاء^(٢) : « إذا قال العالم
للجاهل اعلم مثل على قطع الله عذر العالم وإذا قال الجاهل للعالم أرجع
إلى منزلة ضئي وجهلى قطع الله عذر الجاهل » . فذلك لا حاجة لهم
بغير بل هو راجع عليهم ؛ لأن العالم إذا قال للجاهل اعلم مثل على فما
اليسع جهله لم يقطع الله عذر العالم فبطل [٣٨٢] قوله لهم في هذا .
وإن قال له اعلم مثل على فما يسع جهله على وجه الترفيع لطلب
العلم والتفضل لم ينقطع أيضا عذر العالم وكان مثابا .
وأما إذا قال الجاهل للعالم أرجع إلى منزلة جهلى وضئى فهذا مما
يرجع عليهم بمثله لأنهم يقولون إنهم ضفاء وجهال بصحة الحدث الواقع
وهم وأقنن لخال جهلهم ، ثم يدعون الناس إلى مثل جهلهم وضعفهم
ولا يقولون المسلمين على برائتهم ويستفوتهم ، وإنما يقولون من وقف وشك
مثل شكهم وتجاهل كجهلهم على ما ادعوه من جهالتهم ، لكأن هذه

(١) في نسخة « أبطلوا السؤال في أحداث المحدثين على ألسنتهم إلى حين » .

(٢) يستشهد هنا بأبي الشعثاء جابر بن زيد ، الذى يعتبر مؤسس المذهب والفكر الأباضى .

تغوى سنة ٩٣ هـ ومن أهم تلاميذه أبو حبيبة مسلم بن أبي كريمة .

الحجة التي زعموا إلابهم ترجيح لايمان أولي العلم بالله وبالحكمة . . . ولأنه
كان وقوفهم على ولاية من تولى الصلوات وولاية من برى منه ولاية
من تولى راشدا وولاية من برى منه وولاية من تولى عزان وولاية
من برى منه ، فهذا هو الإرجاء بعينه . ومثلهم كمثل من جمع بين
القاتل والمنقول في الولاية ، وبين العاصي والمطيع ، والمسلمون براء ممن قال
بهذا من الخشوية والرجسة . لأن قاتل هذه لا محالة متولى الخطيئة
في الحكم ، فمن تولى من تولى مخطئا كان مثله ، لأن ولاية من تولى
وولاية البراءة ممن برى براءة ، فإذا دخلوا في ذلك واعتقدوه فقد تولوا
أهل الولاية وأهل البراءة وتولوا من برى من أوليائهم وكفينا
للمؤلة فيهم .

وأما من أقر وعلم أن صليبا كان إماما قدمه أهل المنزل ويقول إنه
لم يعلم أنه ظهر منه أمر مستنكر ولا حدث مكفر ، ثم يقول بمقتل أن
يكون مخطئا فقد انقضى إماما عاليا وبهتاناً مبيهاً لأنه أقر بثبوت إمامته
ثم أساء به الظن وادعى عليه حكم الباطن لأن قوله « يمكن » إنما هو
حكم باطن ليس حكم بالظاهر ، وحكم الباطن لم يعتمد به ، إنما تمسك العابد
بحكم الظاهر . ومن قطع عذر المسلمين في ادعائه في حكم الباطن أخطأ
في تأويله ، ومن أساء بالمسلمين الظن في حكم الباطن فقد ركب كبيرة
من الذنوب ، وراكب الكبيرة مفارق حق يوجب . ومن أضل ممن
زعم أن الإمام لا يعمل البراءة منه حتى يحمل دمه ولا يحمل دم الإمام

حتى يحمل الخروج عليه ولا يحمل الخروج عليه حتى يظهر كفره ثم شكه
في الخارجين عليه وقال يعقل أن [٤٨٣] يكون راشد مصيبا والصلت
مخطئا لمن بعد أن علم أن الصلّت إمام عدل لم يظهر كفره ثم خطاه
في حكم الكياطين أو صوب راشدا الخارج عليه في حكم الباطني . فهذا هو
البلاء للبين والفضال البعيد ، إذا كان لا عمل البراءة منه ولا يحمل الخروج
عليه حتى يظهر كفره ، والصلت إمام عدل لم يظهر كفره ولا يحمل
الخروج عليه ولا البراءة منه .

وقد خرج موسى وراشد وركبا مالا يحمل قبل أن يظهر كفره
الصلت وخروج من الحق ، ثم ادعى للدعي أنهما يمكن أن يكونا
مصيبين فيما لا يحمل مما فضلا ويكون الإمام مخطئا من غير أن يعلم منه
خطأ في حكم الظاهر ، وهذا مالا يقوله عاقل عميز ، ومن دعا إلى هذا
ودان به ودعا إلى الشك وأوجبه ولم يكن في جملة المسلمين . والذى
وجدناه في سير بعضي للمتعلين الوقوف عما يكون فيه تنص على نفسه أن
أهل البدع الواحد أن يظهر مفارقةهم ولو فارقته على ذلك جميع المسلمين ،
وأن جميع من فارقته على ذلك ضال . وإذا كان ذلك كذلك عنده وعند
المسلمين فقد غلط بمخطئته ممن أظهر مفارقة المحدثين المبتدعين من أهل
عمان في جميع ما يحتاج به ويدخل في معانيه . وهل البدعة بدعة إلا إذا
كان المحدث في الإسلام قد ركب محدثه وتأويله شيئا لم يتقدمه فيه أحد

من المسلمين. وهو في الأصل محرم فركبه فذلك بدعة ليس بدعاوى^(١) كما زعم أن أحداث عمان دعوى !! فكيف يكون ما أحدث راشد على الصلت في تقديمه ليس ببذعة منه ولا عن قدمه وأمه^(٢) !! وذلك شيء لم يسبقهم إليه في الإسلام أحد في قول ولا فعل ولا رأى ولا إجماع ، بل الإجماع على تحريم التقديم على الإمام العدل المتفق عليه قبل ظهور كفره . فإذا ركبوا المجتمع على تحريمه واستجازوه لأنفسهم واستحلوا ودأنوا به وكانوا مبتدعين ، وإذا ركبوا ما هو محرم في الكتاب والسنة والإجماع لم يسبقهم في ذلك المعنى أحد ممن تقدم من المسلمين ولا من التباولين ، ولا استحل أحد في تأويله بصواب ولا غلط بتقديم إمام على إمام عدل من غير حدث مكفر ، كانوا من أهل البدع وليس من الدعاوى كما زعم ، وهو يقول إنه لم يضل أحد [٤٨٤] من المنزيرين ولا من المجتهدين إلا من قبل الخطأ في التأويل للكتاب والسنة والآثار . والحديث الذي وقع في عمان في تقديم راشد على الصلت هو مخالف في الكتاب والسنة والآثار ، فمن غلط فيه بتأويله كان مخطئا لأن السنة والكتاب والإجماع توجب طاعة الإمام وتحريم الخروج عليه قبل ظهور حدثه ، والآثار مضتقة على ذلك من أهل الوفاق والخلاف . وفي الآثار عن محمد بن محبوب إلى أهل حضرموت : « إنكم تذكرون وذكر من ذكر منكم عزل هذا الإمام وتقديم إمام عليه من غير حدث فأتوا الله

(١) يشير هنا إلى الفرق بين البذعة والدعوى .

(٢) أمه : اتخذها إماما .

ثم اتفقوا على أن هذا جور كبير إن دعوتهم لإمام عدل وقد أعطيتهم
عندهم وميثاقكم فهذا عقد لا ينكحكم لكم أن تخلوه إلا يحدث يكفر به
الإمام ثم بصر عليه ولا يقرب . . . والصلت لإمام عدل بالاتفاق ولم
يعلم منه حدث بالاتفاق وعمره وتقديم إمام عليه ، وقد قدم موسى راشدا
بالاتفاق وذلك محرم بالاتفاق ، ودعوى من ادعى عليه لا يقبل بالاتفاق
حتى يظهر منه كفر بالاتفاق . وإذا كان تقديمهم عليه محرما بالاتفاق
ثم تأولوه بنلط أو تعدوه ثم استحلوه وركبوه وفأثروا به وانتهلوه ،
وهو ضلالة إذ لم يتقدم في ذلك عن سلف من المسلمين . وهل تكون
الهدية إلا هكذا ١١ ومن ركب ما حرم الله عليه واستحل به ما حرم الله عليه ،
ومن تأول ذلك أنه دعاوى من غير حجة ولا بيان يوضح في ذلك وجه
الدعاوى فيه ، لم يكن قوله مقبولا . لأن الدعاوى هي فيما لا يعلم بين
العلماء وليس في الدين ، وقد تكون في بعض الدعاوى الإيمان وليس
في هذا إيمان . وإذا كان هذا أسريا قد وضع على ما قلناه في ارتكاب
الحدث المحرم ولم يميز فيه الإيمان ولا دعوى للدين ولا شهادة للمحدثين
لأن شهادتهم لأنفسهم لا تقبل ، ولا تقبل شهادة أهل الشك في ذلك .
فإن الواضح المتجمع عليه انتهاءه أولى من تأويل النلط أنه دعاوى ، ولو
كان هذا دعاوى لكان كل من ركب في الدين ما حرم الله عليه
وادعى إجازته واستحله وخطأ من حرمه عليه كان حكمه دعاوى . فلما
بطل هذا بطل قول من ادعى أن الذي كان من حدث راشد على الصلح

دهلوى [٤٨٥] إذ للعدوى معروف طريقها وهي في كل ما شكل بين
 الخسوم والأحكام . وهذا واضح للتهاج مكشوف القناع بالإجماع على
 صحة الحديث المحرم بالاتفاق . وليس كل من ادعى شيئاً قبل منه
 بل الإجماع أولى من تأويل القلط^(١) . فإن ادعى مدع أن قد تقدم
 في هذا من عزل إمام على إمام فعل أهل عمان في ابن أبي عفان^(٢)
 قيل له أغفلت المعنى لابن أبي عفان . لم يقل أحد إنه كان إمام عدل
 متفقاً عليه ، وإنما قال بعضهم إنه إمام دفاع إلى أن تضع الحرب أوزارها
 بشرط ، وقال آخرون كان أمير جيش وليس بإمام ولم يقيموا على إمامته
 ولا وجدنا أحداً يتولاه من أهل الدعوة ، فلا يشبه ما قلنا من الاجتماع
 على الإمام الصلت بن مالك . ووجدنا الاجتماع من أهل الدار مجتمعين
 على ولاية المتقدم بالإمامة على ابن أبي عفان وولاية من قدمه ، وهو
 وارث بن كعب وموسى بن أبي جابر ، فأوجب الاجتماع الولاية لما
 والنصوب ، إذ لم تكن لابن أبي عفان أصل إمامة متفق عليها .
 فليس في هذا علة لمن اعتل به إذا كان الإجماع هو الحجة والأخذ به
 هدى وتركه ضلالة والشك فيه معصية .

كذلك المتقدمون في عمان بعد الصلت لم نجد الاجتماع يوجب صحة
 إمامة أحد منهم ولا ولايتهم . وقد قلنا إن الإجماع حجة لنا وعلينا ،

(١) في نسخة « لقلط » .

(٢) ولي محمد بن عبدالله بن أبي عفان الإمامة في عمان سنة ١٧٢ هـ وعزل سنة ١٧٩ هـ .
 وكان ابن أبي عفان من الأجداد إلا أنه نشأ في العراق .

وَقَدْ وَاعَقْنَا بَعْضَ مَنْ يَمُنُّ بِنَاثِقَاتِ أَحَدِهَا حَمَان . خَالَا : وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ
تَقْدُوا الْوَلَايَةَ لِإِمَامٍ سَلَفَ قَبْلَكُمْ لَمْ تَضَعْ مَعَكُمْ عَقْدَةَ إِمَامَتِهِ بِصِفَتِهِ (١)
أَحَدٌ مِنْ أَعْلَامِ الْمُسْلِمِينَ . فَإِذَا كَانَ هَذَا ، وَقَدْ وَجَدْنَا التَّبَازُعَ بَيْنَ أَهْلِ
الِدَارِ فِي إِمَامَةِ عِزَّانِ بْنِ تَيْمٍ ، وَلَا نَجِدُ أَسَدًا عَلَى وَلايَتِهِ وَلَا حجةَ إِمَامَتِهِ
بِإِجْمَاعٍ عَلَيْهِ وَلَسَكِنْ وَجَدْنَاهُمْ مُخْتَلِفِينَ فِيهِ وَفِي إِمَامَتِهِ عَلَى الْمُتَدَثِّ بِنِي
عَضْرَهَا ، وَلَمْ نَجِدْ أَهْلَ الدَّارِ مُجْتَمِعِينَ عَلَى وَلايَةِ الْقَادِرِينَ لَهُ وَلَا حجةَ خِفَتِهِ
بِأَعْلَامِ الْمُسْلِمِينَ بِالِاتِّفَاقِ عَلَيْهِ ، وَكَانَتْ عَقْدَتُهُ مُدْرَكَةً . وَوَجَدْنَا الْإِجْمَاعَ
عَنِ أَهْلِ الدَّارِ أَنَّهُ كَانَ زَيْجًا مِنَ الرِّجَالِ قَبْلَ تَقْدِيمِهِ ثُمَّ حُفِلَ فِي الْأَمْرِ
لِلْمُشْكَلِ ، فَهُوَ مَعْنَى الْإِجْمَاعِ عَلَى الْأَمْرِ الْمُدْرَكِ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِمَامٍ مُعَدَّدٍ حَتَّى
يَقَعَ الْإِجْمَاعُ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَذَلِكَ قَدَمَهُ حَقْلُهُمْ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لِحُجَّتِهِ وَلَوْ فِي
بَرْنَيْنِ وَوَالِدَتِهِ أَنَّ أَمْرَهُمَا أَتَقَبَّلُ أَنْ يَكُونَا حَقِيقَتَيْنِ مِنْ الْعُلَمَاءِ حَوَارِثِهِ
[٢٨٩] فَهَذِهِ حُجَّةٌ مُطْلَقَةٌ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ ثُمَّ تَوَلَّى مَن تَوَلَّاهُمْ مَكْرَاهًا لِهَيْبِهِ
يَقُولُ مَنْ تَوَلَّى رَاشِدًا وَمَنْ تَوَلَّى عِزَّانَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ
بِالْوَلَايَةِ نَحْنُ الْمَطْلُوبُ مِنْهُمْ ، نَحْنُ نَقُولُ الْفَرِيقَيْنِ ، وَالتَّائِلِ وَالْمُتَوَلِّينَ هَذَا هُوَ
الْإِرْجَاءُ . وَقَدْ أَوْضَعْنَاهُ بِالْحُجَّةِ فِي رَاشِدٍ وَهَلْبَتِ نِيَابَتِنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ .
لَوْ كَانَ رَاشِدٌ عَيْنًا لَمْ يَكُنْ عِزَّانُ عَقْدًا ، وَقَدْ كَفَّرَ مَنْ اتَّوَلَّى عِزَّانَ بَأَوِّ
تَوَلَّى مِنْ تَوَلَّاهُ لاحتِجَاجِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَضْيَقُ عَدْلًا مِنَ الْعِلَّةِ وَرَاشِدٍ .
وَأَمَّا احتِجَاجُهُ بِقَوْلِ الْمُسْلِمِينَ : تَرَكَ التَّشْكِيرَ عَلَيْهِ حُجَّةً لَهُ . لِأَنَّ جُرْلَ مَنْ

(١) الصِّفَةُ : صِفَةُ الْيَمِينِ إِلَى شَيْءٍ الْوَلَايَةُ لِأَوَّلِ الْأَمْرِ . رَاشِدًا وَفِي شَيْءٍ .

ترك التكبير على الفاسق أو خطأ العلم لا يكون حجة للفاسق ، ولا يرجع
فسقه . وبذلك ذلك أن إظهار التكبير على الإمام المدل إنكارهم على
عثمان ، كان إنكارهم ذلك حجة عليه وتركهم التكبير حجة للإمام المدل
فصليم في المهنا بن جعفر ولم يقيموا حجة عليه ولا على أوليائه إذ الدعوة
لا تقبل على الإمام المدل إلا بصحة ، وأما إذا لم تصح إمامة الإمام
كانت مشكوكاً ، وكان الشكوك موقفاً ، كما قال بشر في اشتراك عند
الإماميات ومشكوكها وخالفها بالصحة ، فذلك إنما هو في هذا الأمر
ليس فيما أوضحنا من الحجة في راشد والصلت من الإجماع على ذلك
وفساد إمامة راشد وصحة فيه المتفق عليه . وقد قلنا إن عزان لم يتفق
على إمامته ولا ولايته ولا ولاية المتقدمين له فلا تثبت علينا إمامته ،
حتى يصح لنا أن نتبعه وصحة صفة بأعلام السليمن المتفق
على ولايتهم . كما قال صاحب الكتاب مما يحتج به وذلك حجة ما لم
يقع الاجتماع .

وكذلك الفضل بن الحواري والحواري بن عبد الله^(١) في الأمل
ما رجلا من سائر الناس بالاتفاق ولم يتفق أهل الدار على صحة إمامتهما
في عقديهما ولم يتفق على إمامة الحواري بن عبد الله ولا ولايته ولا

(١) لا قتل موسى بن موسى سنة ٢٧٨ هـ بحريش من الإمام عزان بن تميم ، فغضب الفضل
ابن الحواري والحواري بن عبد الله لقتل موسى بن موسى . وعقد الفضل بن الحواري للحواري
ابن عبد الله إماماً بصار ، فبث إليهما عزان بن تميم الجيوش فالتقوا في القناع وقتل الحواري
ابن عبد الله وقتل الفضل . (المالئ : تحفة الأعيان ج ١ ص ١٩٢ - ٢٠٠) .

ولاية من قدمه لمخوله في ذلك ، لأن من دخل في إمامة فاسدة لحق بحكم المقوده ، وقد سلكوا جميعاً على ذلك اللما من غير حجة رشاد لأحد الفريقين . فالإجماع في الأصل أنها ليس بإمامي عدل وهما على الأصل حتى تصح إمامتهما وإجماع المسلمين على ذلك ، فليس لنا الدخول في الأمر الشكك حتى يصح لنا الحق من للبطل بالإجماع والحجة التي بينهما ، وقولنا قول المسلمين فيما دانوا فيها وفي غيرها [٤٨٧] من لم يتم لنا الحجة وعلينا في ذلك من طريق الإجماع أو الشهرة التي لا تدفع بصحة للبطل أو ركوب الحدث المحرم .

وأما المتقدمون في عمان بعد أن استولوا عليها السلطان فإننا لا نعلمهم كلهم كانوا أئمة عدل ولا حققة ولا أنهم تقدمهم للسلطان ولا صريح لنا بصورتهم بالعدل . ولم نجد بالإجماع من المسلمين على أسد منهم أنه إمام عدل يجمع عليه سائر أئمة في الأصل من سائر الناس بالإجماع فهم على الإجماع الأول من التوافق حتى تصح عدالة أحد منهم فيلزم في وسيرته بالعدل والاتفاق عليه في الإقامة والولاية ، إذ ليس لنا أن نتخذ إمامة إمام ولا ولاية لم يصح لنا الاتفاق عليه ولا صحت عدلته بأعلام المسلمين من أهل الولاية ولا وجدنا الإجماع على التراضي ولا سيرته بالعدل في مصره والرضى من الجميع بإمامته والتسليم له . والاتفاق والرضى بالإجماع بإجماع المسلمين على التراضي به يوجب الحجة إذا صحت سيرته بالعدل في الرعية . فهذا قولنا في جميع المسلمين للتسعين بالإمامة في عمان بعد الصلوات المجمع

عليه وعلى صفة إمامته إلا سعيد بن عيسى الله وفي استشهد معه من المسلمين ورحمة الله عليهم ، فإنا وجدنا أهل الدار من أهل دعوتنا من المسلمين يجمعون على صحة إمامة سعيد بن عبد الله وولايته ولا خلاف بينهم فثبت ذلك بالإجماع ولم ترتب فيه .

وديننا في جميع الأحداث المنكرة لأهلها وجميع الفرق الخالفة دين محمد ﷺ خاتم النبيين ودين من دان بدينه من المسلمين وسار بسيرته ولم ينهر ولم يبدل وأنكر المنكر حين ظهر منهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب ومن كان معهما من المسلمين ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو ذر ، وعمار ، ومن كان معهم ممن أنكر المنكر حين ظهر ، وعبد الله بن وهب ، وأصحابه أهل النذران ومن استشهد معهم ، وهما بن زيد ، وأبو عبيدة مسلم بن أبي بكر ، وعبد الله بن أبيه ، والمرداس بن عدي ، ومن استشهد به ممن أنكر المنكر ودعا إلى الحق وأوضح الحجة من بعدهم عبد الله بن يحيى طالب الحق ، والختار بن خوف ، وأبو الحر ، علي بن الحسين ، ومن استشهد معهم من المسلمين ورحمة الله عليهم أجمعين .

[١٠٤] ومن يهدم الربيع بن عبيد ، ومحبوب بن الرحيل ، والجندب بن مسعود ، ومن استشهد به من المسلمين ، وخلف بن زياد ، وموسى بن أبي جابر ، وبشير بن النضر ، والنضر بن النهر ، وهاشم بن غيلان ، ومحمد بن محبوب ، وعزان بن أبي القهر راحة الله عليهم ومن كان مثلهم في عصرهم من لم يذكر اسمه ، والداريون من الأئمة مع وارثه بن كعب

إلى الصلت بن مالك ، رحمة الله عليهم ، وديننا دينهم وقولنا قولهم ومن
كان بدمهم من دان بدينهم عن أنكر النكر على أهل بشير بن محمد
ابن محبوب ، ومن كان معه ، وأبو قحطان وأبو إبراهيم وأبو مالك
وسعيد بن عبد الله وأبو عبد الله بن محمد بن بركة رحمة الله عليهم
أجمعين فيما أتوا من دين الله وأحيوا من سنن الله . ديننا دينهم وقولنا
قولهم لا نبتغي به بدلا ولا عنه حولا إن شاء الله وبه التوفيق ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله وصلى الله على محمد وآله وسلم
تسليما ، فهذه الحجة واضحة لمن أبعدها وحجة على من أنكرها إن
شام الله

(٢٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

في الرد على محمد بن سعيد^(١)

قال محمد بن علي^(٢) رحمه الله قال : أخبرنا سعيد بن محرز عن هاشم
ابن غيلان قال : كان أشياخنا يملوننا إذا اختلف الناس في شيء مما يحل
بعض ويحرم بعض أو في ولاية أو في براءة وقف^(٣) عند الشبهات حتى يعرف
الحلال من الحرام ويستبين لك الولاية من التفراق ، وقل في هذه الأمور
قولي قول للمسلمين ودينهم ، فما أجمع عليه رأى للمسلمين فأنا منهم ،
وقال أنا واقف حتى أسأل المسلمين ودينهم ، وقال أنا واقف حتى
أسأل المسلمين أهل العلم والبيئات فإن اختلف الناس ، فكُن مع أهل

(١) في آخر هذا الرد : كتب « تم جواب الشيخ أبي الحسن رحمه الله وغفر له وكرم
مناؤه » . وقد ذكرنا قبل ذلك أن الشيخ أبا الحسن علي بن محمد البهبهاني كان من الفرقة الرسنافية
التي لم توافق على عزل الإمام الصلت بن مالك وتولية راشد بن النضر . ومن اشتهر في الرد
على الطائفة الرسنافية ، الفرقة الزوانية ومنهم أبو سعيد محمد بن سعيد السكدي الذي ألف في
الرد عليهم كتاب الاستقامة بأسره . (انظر أيضا : السالي : تحفة الأعيان ج ١ ص ١٦٧) .

(٢) محمد بن علي : من العلماء الممانين البارزين في القرنين الثاني والثالث الهجري . وكان
من القدمين في البيعة للإمام الصلت بن مالك سنة ٢٣٧ هـ هو وبغيره بن النضر ومحمد بن محبوب
والعلم بن منير وعبيد الله بن الحكم . وكان محمد بن علي وهاشم بن غيلان من العلماء الذين
كتبوا إلى الإمام عبد الله بن حميد ٢٠٨ هـ - ٢٢٦ هـ (انظر : السالي : تحفة الأعيان ج ٩
ص ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٢٤)

(٣) كتب في المخطوطة : « قف » .

للصدق وأسأل للمسلمين أهل العلم بالله وبكتابه وبسنة رسوله ، على هذا مضى
أوائل المسلمين .

قال غيره : إنما وسع الوقوف الضعيف قيا شكل عليه أمره ويكون
وقوفه مع السؤال والتعليم والذكر ، ليس على الاختيار للشك والمقام عليه
دون الطلب للحق قيا وقف عنه والبحث .

وقال الأزهر بن محمد بن جعفر^(١) وأنا قد دخلت بسبب بعد سبب
مع هؤلاء الأئمة وإنما كنت أدخل قيا استحلاء وأدين به .

قال : فلما انقضت تلك الأمور بما فيها ورأيت اختلاف الناس رأيت
الوقوف أولي وأسلم ورجعت إلى الاستغفار والمغاب من كل ما أخطأت
فيه من تلك الأجباب [٤٨٩] ورأيت الوقوف أولي إلى لو أسلم وأحزم وقوف
تبيين وسؤال ولتتهاد في طلب الصواب . فانظر قول الأزهر بن محمد أنه
وقف وقوف سؤال لا وقوف شك إذا لا يجوز ذلك وقد اقتضوا لأحداث
التي قد دخل فيها ، ورووا أنه قد تاب منها ، ولا ينبغي توبة إلا من
بعد معرفة الخطأ وقد أقر على نفسه بعمرة خطأ ما كان يدخل فيه .

وقال الأزهر أيضا في سيرته : إن هؤلاء المشايخ الذين وقع رينهم
ما وقع وجري فيهم الاختلاف قال : كانوا الأئمة والقواد وأعلام البلاد
والعلماء والعباد وأهل الاجتهاد حتى عرض لهم ما يمرض لأهل الدنيا من
الحزن وعوارض الفتن . وأقر أيضا أنهم قد عرض لهم الجنة ووصوا في

(١) الأزهر بن محمد بن جعفر : من الشاة والزوجة للمهاجرين في القرن الثالث الهجري .

التوبة ، ثم قال : ثم رجعوا والحمد لله قبل موافقتهم إلى رأى المسلمين وإلى الاستغفار . فهذا يدل على أنهم لم يرجعوا إلى رأى المسلمين إلا بعد أن كانوا خرجوا منه . وقال : واستغفروا عما كانوا دخلوا فيه . فقد صح في قوله أن فعله منه وسهمهم كان على غير رأى المسلمين وعلى غير الحق ، ولا يتوب القاتل إلا من ذنب وقد صح الفعل منهم ولم تصح التوبة . وإذا كان الحدث شاهراً لم تجز التوبة إلا ظاهراً حتى تشهر التوبة كشهرة الحدث ، فلما لم تصح التوبة جوى الحكم عليه بما أحدثوا من الخطأ ونبلوه من أحداث الردى ، فهذا أزهق يقول إن وقوفه عنهم وقوف سيؤال لا وقوف شك .

سأقول عاشم فيما روى في الولاية والبراءة فيما تقدم من كتماننا يكون وقوف سيؤال لا وقوف شك . وقال غيره : إنما يكون القسوف وقوف سيؤال لا وقوف شك . وعليه التقييم والطلب والتمسك به .

وقد عرفت محبوب يقول في الضيف الذي يهوى المسلمين على إزائهم يقول : أبصرتم ما لم أبصر ، وعلمتم ما لم أعلم فخرجكم الله وأنا سائل وتولى للحظير .

وقال غيرهم من عرفنا وأوجدنا أيضاً في الآثار وحفظنا عن ذوي الألباب أن الوقت في الأحداث الواقعة إنما وقوفه على طلب الحق والسيؤال عنه لا مل الشك والثام عليه ، إنما الوقوف الذي لا خوال فيه فهو لا يعرف حاله ولا تنازع بين أحد من أهل العلم فيه .

ويوجد من يشك [٤٩٠] أنه قال : لا يخلو اختلاف الربيعان مع أبي
كل واحد منهما من صاحبه. أن السامع لما يقف للفتن على الجماعة
وقد قال عبد الله بن محمد يكون على السؤال وكذلك قال أبو عبد الله
وقال الجيب : وأما ما ذكره محمد بن سعيد في تفسير قول الحواري بن عثمان
عن عبد الله بن محمد زابى عبد الله وفسره وقال فيه وأكثرت ، فإنه إذا تنازع
الأولياء في شيء من العلم مما يجوز الاختلاف فيه والرأي كما قال ، فإنما إذا
لم نعلم حكم ما اختلفوا فيه وما تنازعوا إذا كان في القروع وما يجوز
فيه الاختلاف ، أو ما لا يعلم ما هو ، فلا يحكم فيه بشيء ، ولا يحكم عليهم
فيه بوقوف ولا يساء بهم الظن ، وهو على الولاية التي علمناها منهم
وواقفنا عليها ، ولو كان كل من رأينا منهم ما لا نعلم أو خالفه غيره
من الأولياء فيها لا يملكه لكان يجب أن لا تثبت لأحد ولاية أبداً . ولا
مرف عندنا في اختلاف المختلفين من الأولياء إذا كان اختلافهم فيما يجوز
فيه الاختلاف والرأي ، كانوا علماء وغير علماء ، إذا كان الحق في جملة
الاختلاف وعدل الاختلاف فيحكم بينهم ، فإن تفاهموا عندنا بالبراءة من
بعضهم بعض فالتجدي بالبراءة من صاحبه يبرأ منه حتى يصبح حكم
ما ادعى عليه وبرأ منه عليه . وإن لم يعلم التجدي بالبراءة من صاحبه
وهم يبرأ بعضهم من بعض كانوا كالتلاعين وجري عليهم حكم ما يجري
على التلاعين من الوقوف ، وقد قيل إنهم في الولاية .

وَأما ما اختلف فيه السفنون من الذين ذموا لا يكون الحق إلا في واحد معه بين المختلفين ، وتظاهروا بالبراءة من بعضهم بعض فإن على كل من علم حكم ما اختلفوا فيه أن يبرأ من البطل ، ولا يحل له أن يتف عن البطل بعد قيام الحجة عليه ، ولا يجوز له ترك ولاية الحق من أوليائه إذ علم استحقاقهم وعدل ما قالوا . وأما من لم يعلم عدل ما قالوا ولا حكم ما اختلف فيه وهم يبرأ بعضهم من بعض ويلعن بعضهم بعضاً ولم تقم عليه حجة من كتاب ولا سنة ولا إجماع ، أو كان ضعيفاً لا يعلم ذلك ، فإن له أن يتف وعليه السؤال عنهم والبحث عن حكم الاختلاف في طلب الحجة منهم ومن غيرهم من العلماء بدليل الكتاب والسنة والإجماع من الأمة حتى يعلم [٤٩١] الحق فيقولوا والبطل فيبرأ منه . ولا عذر له إلا بالسؤال والطلب لأن الذي حفظناه عن ذوى الألباب أن كل ما اختلف الناس فيه من شيء مما لا يكون الحق فيه إلا في واحد بين المختلفين أن السؤال فرض واجب ولا يسع الشك . فإن قال قائل لم أجزت أن يتف عن المختلفين وإن لم تعلم فيهم محقين فلا يسع الوقوف عنهم ؟ قيل له يتف عنهم وقوف تبين وسؤال وطلب معرفة الحق بالأدلة التي وصفناها والدليل عليه قول الله تعالى : (فأياها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)^(١) .

وأحدكم فاسق ولم نعلم منهم : (فأيأولاً أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)^(١) . فأمر بالسؤال لأهل الذكر إذ لا يعلم ، فليعلم أن نسأل أهل الذكر فيما شكل علينا . وقال النبي ﷺ : « للؤمن وقاف » فليعلمنا الوقوف فيما لا نعلم حتى نعلم ، وسؤال وتبين الحق من البطل وتطلب من أسرنا الله باتباعه لقوله : (وَرَمَيْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَدْهِنُونَ)^(٢) . فليعلمنا طلب الأمة الذين يهدون بالحق وقال : (وَذَرُّوا الَّذِينَ يَلْمِضُونَ فِي أَمْنَانِ)^(٣) . ولا تكون معرفة ذلك إلا بالطلب والسؤال والتبيين كما قال الله تعالى ، وقد قال الله : وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ، أي إلى كتاب الله ، وما تنازعتم فيه من شيء فحكمه إلى الله والرسول^(٤) . ويحكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ فليعلمنا تبيين ذلك من كتاب الله وسنة نبيه حتى نعلم أهل الحق ونذر الملحدين .

وقال : (لا تقولوا قوماً غضب الله عليهم)^(٥) .

وأما قول سيد في العالمين الذين اختلفوا ، أنه إن برىء من الحق منهما برأى أو يدين حلك بذلك ونلزمه الدينونة بالسؤال ، فأما الدينونة بالسؤال فتلزمه فيما لم يلى به حتى يعلم الحق من البطل ، وأما قوله إنه يهلك

(١) سورة النحل : آية ٤٣ .

(٢) سورة الأعراف : آية ١٨١ .

(٣) سورة الأعراف : آية ١٨٠ .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى في سورة النساء - آية ٥٩ - (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) .

(٥) سورة المتحنة : آية ١٣ .

لِ الْوُقُوفِ وَلِ الْبِرَاءَةِ فَذَلِكَ عَلَى الْعِلْمِ عَنْهُ بِالْحَقِّ ، وَأَمَّا عَلَى غَيْرِ الْعِلْمِ بِالْحَقِّ فَلَا يَهْلِكُ إِذَا كَانَ وَاقِعًا سَائِلًا ، وَأَمَّا الْبِرَاءَةُ مِنَ النَّاسِ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ بَعْدَ عِلْمِهِ بِضَوَائِهِمْ ، وَهُوَ عَمَّاكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ [٤٩٢] بِالْعَبِيدِينَ فَلَا تَجُوزُ الْبِرَاءَةُ بِغَيْرِ بَيَانٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : (وَمَنْ أَظْلَمُ) عَنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١) . هُمُ الَّذِينَ يَبْرُونَ مِنَ النَّاسِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ بَهْرَ الْحَقِّ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَمَنْ وَقَفَ عَنِ الْحَقِّ بَنَى الْخُلُقَ وَنَحْمُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ : (إِنْ شَرَّ الْبُذُوبِ عِنْدَ اللَّهِ الْعَمَى الْإِهْكَمُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٢) . فَهُوَ الْمَسَى وَالشُّكُّ وَلَا يَجُوزُ الشُّكُّ فِي الْإِسْلَامِ . وَقَالَ أَيْضًا : (وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنْ اللَّهِ) (٣) . (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُكَذِّبْهُ جَهَنَّمَ) (٤) ، فَلَا يَقِفُ عَلَى جُمْلَةِ هَذَا إِلَّا بِالطَّلَبِ لِلْحَقِّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

تم جواب الشيخ أبي الحسن رحمه الله وغفر له وكرم مثواه .

(١) كتب في الأصل سهواً : « أضل » .

(٢) سورة الصف : آية ٧ .

(٣) سورة الأنفال : آية ٢٢ .

(٤) سورة القصص : آية ٥٠ .

(٥) سورة النساء : آية ١١٥ .

(٢٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة غير منسوبة لأحد وليست كاملة

فإذا ادعى القولى الولاية وادعى القبرى البراءة ولم يصح في الدار ما يحرم به ولاية القولى بما لا يختلف فيه ، ويعلم بذلك القولى فالولاية أولى في الحكم ، لأن الإسلام وأحكامه أولى من الكفر وأحكامه إذا أمكن الإسلام بوجه من الوجوه ، لأن الإسلام يعلو ولا يُعلو .

ومن ادعى ما يجب به البراءة في رجل فادعى آخر ما يجب به الولاية فيه وتنازعا وتناكرا في ذلك ولم يصح مع من سمعما صدق أحدهما ، فالمدعى لما يجب فيه الولاية أولى ، وبأمر القاذف القبرى ، مَنْ ولى القولى ، بالتوبة إذا أنكر ذلك عليه القولى . فإن تاب من ذلك وإلا كان قاذفاً في حكم الظاهر إذا ادعى على وليه كفراً وبرى منه شيء . أنكره القولى على القبرى . ومن نزل بمنزلة القذف عند المسلمين فقد كفر . وإذا ادعى أحدهما الولاية بما تحتمل ولايته من ادعائه بوجه من الوجوه ثم قذفه هذا بمكفرة منه وهذا يدعى ولايته فهو قاذف ، ويستتاب من إظهاره القذف وإباحته البراءة من نفسه ، فإن تاب وإلا برى منه .

فإذا ادعى ما تنجب به الولاية عليه وبرى منه الآخر ولم يقضه
بمكفرة ولا ادعى عليه كفرًا وإنما برى منه ، لم يذكر عليه المتولى
ذلك ولا قام عليه حجة باطل إلا برأيه ممن [٤٩٣] يدعى أنه يتولاه ،
فكلاهما سالمان من الكفر عند من سمعهما من أوليائهما وكلاهما في الولاية
لأنه يحتمل في الحق ولاية هذا وبراءة هذا منه على الظاهر لاحتمل
منه ذلك . وبوجه أنه يمكن أن يكونا علما منه جميعا بمكفرة فبرئنا منه
عليها ، ثم علم هذا بقوبة منه فتولاه على ذلك والآخر على البراءة منه ،
فليس للمتولى أن ينكر على المتبرى البراءة وهو معه سالم وليس بتأذف ،
ولا للمتبرى أن ينكر على المتولى ما يدعى من توبة المخلف ، ولا نعم
في ذلك اختلافًا . فإذا ادعى أنه تاب من حدثه الذي علمه منه أنه سالم
مصدق في ذلك على دعواه غير ممتنع في ولايته . وقد قال من قال إنه
حجة له التوبة ويتولى بذلك ، وقال من قال حتى يشهد له على ذلك
اثنان ممن تجوز شهادته . وأما ولاية المتولى له بالمدعى منه إذا تاب
من حدثه بما يمكن منه أنه علم منه بذلك ولا تسكن شهادته من المحال .
وأما إن تولاه قبل أن يشهد له بالتوبة من ذلك فقد قال من قال إنه
مأمون على ذلك في الولاية ولا يتولى بولايته ، وقال من قال هو حجة
في ذلك ويتولى بولايته إذا كان ممن يبصر الولاية والبراءة ، وقال من
قال إنه في حال الولاية كبطل وهو مخلوع لأنه يتولى محدثًا فيما يقر به
على نفسه ويعلم بحدثه ولم يدع التوبة ، وإنما أظهر الولاية لمن هو على جملة

الحدث ، فهو محدث لولاية الحدث حتى يشهد له بالتوبة قبل إظهار الولاية . وأما إذا شهد فهو محدث بالتوبة قبل إظهار الولاية . فلا نعلم في ذلك اختلافا أنه مأمون على ذلك فهو على ولايته ، والاختلاف في قبول شهادته وزوال البراءة عن شهد له بالتوبة . فمن أجل هذه العمل^(١) وتمييزها جاز لولاية للمتظاهرين بالولاية والبراءة والوقوف حتى يعلم أنهم مهبطون أو أن أحدهم مهبط ، ثم اتضح به باطله مما لا يحتمل له مخرجا من مخرج الحق . والمتبلى على كل حال هو حاكم بحكم ومحدث حدثا وهو أولى حجة من المتبرى . عند التنازع حتى يصح ما يجب به البراءة . والواقف المظاهر [١٩٤] للوقوف غير محدث في ظاهر الأمر لأن الناس كلهم في حال الوقوف حتى يصح لهم ما يجب به الولاية أو ما يجب عليهم به البراءة . وقد مضى ذلك القول ولا نعلم في ذلك اختلافا . وذلك لو أنه أجمع على ما يجب له معها به الولاية ثم ادعى أحدها أنه ركب ما يجب عليه به البراءة أو برى منه ، كان بذلك قاذفا مخلوعا ولا قلم في ذلك اختلافا .

وإذا أجمعا على ما يجب به البراءة ، ثم ادعى أحدهما توبة من ذلك كان محقا مصدقا ولا نعلم في ذلك اختلافا .

وإذا لم يفتقا على ما يجب له فيه الولاية والبراءة يقول هذا ، وبرى منه هذا ، وبان على المتبرى ما يكون به خالعا ، أو قذفه مع من يدعى

ولايته بما يحتمل أنه يجوز له ولايته بوجه من الوجوه ، فهذا مبطل
قاذف مخلوع ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

وإذا وقعت المسألة في الولاية والبراءة ولو تظاهروا بذلك ما لم يقع
قذف وإنكار يجب به حكم القذف مع المتولى ، فالمتولى والمتبرئ سالمان
جميعاً والمتولى لهم على ذلك سالم ، والواقف عن المتولى والمتبرئ منه
سالم ، حتى يصح على أحد منهم ما يجب به حكم البراءة بوجه من الوجوه ،
ولا نعلم في ذلك اختلافاً بين أحد من أهل العلم .

ومنه ، وإن لم يكونا عليه حجة فنقولهم إن فلاناً وفلاناً حجة ليس
بحجة عليه وقد أزموه ما لا يجوز لهم أن يلزموه إذا كان معذوراً عن
قيام الحجة ، وإن كان غير معذور عن قيام الحجة روح في التماس الحجة
نفى من حضر ، ولا يجوز معناه غير هذا في حكم الحق . وكل ما لم تقم
به الحجة بمباراة الواحد من الحاضرين من القرين بحكم ذلك الشيء .
فالجاهل به معذور عن طلبه في الدين ، وواسع له الإقامة على جهله أبداً
حتى يصل إليه الحجة . وليس عليه أن يطلب على نفسه الحجة فيما هو
معذور عنه ، وإن كان ما قد أزموه الخروج مما لا يسهه جهله فمعارفهم
له بذلك قامت عليه الحجة وقولهم إنه ليس عليه حجة فهم كاذبون في
ذلك ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

فإن يكن الذي أزموه السؤال عنه من الدين والحلال والحرام
وأحكام الإسلام وما نطقت به الشريعة فالحكم فيه على ذلك وعلى وجهه

وكل ما لا يسع جهله بمعرفة التوحيد وتصديق الوعد والوعد
وأمثال هذا مما يتولد منه ، فالحجة فيه تقوم عند [٤٩٥] ذكر ذلك عن
ذكره أو خطر ذلك بباله إذا عرف معاني ذلك وأحواله فعليه علم ذلك
معاً ولو لم يعبر له ذلك معبر ، وإن لم يعلم ذلك من حين ما يذكر له أو
يخطر بباله ويعرف معناه هلك بذلك ولا ينفس^(١) في السؤال عن ذلك
لالم ولا جاهل وما عدا ذلك من القرائض اللازمة ، فإذا حضر وقت
ذلك ولزمه العمل به ضاق جهله على جاهله . وإذا وجد من يعبر له ذلك
وكان بأرض متصلة بمعنى يعبر علم ذلك ، فإن لم يحضر من يعبر له ذلك ،
وقد مضى وجوب ذلك في وقت وجوبه ولا يعلم تفسير ذلك ولا دلالة
على وجهه كان عليه أن يؤدي ذلك الذي قد علم بحضور وقته على
ما يحسن في عقله ، ولزمه الدينونة بالسؤال عن علم عبارة ذلك حتى يؤديه
على وجهه . فإذا لقي من يعبر له ذلك كائناً من كان من الناس يعبر له
كان عليه حجة ولم يجوز له أن يجهل ذلك بعد علمه ولا يرجع إلى الشك ،
وإن لم يعلم وقت حضور ذلك القرض فليدبر الدينونة بالسؤال عن وقت
حضوره وتفسيره معاً . وعليه أن يؤدي ذلك إذا علم بفرضه بما يحسن في
عقله أنه وقته الذي يجب فيه وسأل عن ذلك كل من قدر عليه ، فإذا
لقيه من يدل على ذلك كائناً من كان من الناس فأوقفه على ذلك لزمته
الحجة ، وكذلك مثل أوقات الصلاة والصيام والعمل في ذلك . وإن جهل

(١) النفس : تنى هنا الكبير ، والمظلة ، والأفعة ، والرمزة .

وجوب الصلاة والصيام جهل وقهما وجهل تفسير العمل بهما ولم يجد من يخبره بذلك ، ويعبر له وإن لم يكن تقدم علم ذلك إليه ، فإن حسن في عقله أن عليه في دين الله تعالى ودين النبي ﷺ إلى خلقه فيما تمهده الله به عملا بالأبدان ، أدى ذلك على ما يحسن في عقله ولم يكن حاله كما بهمل ذلك إذا لم يتقدم إليه علم ذلك ولم يسمع بذلك حتى وجب وقته وحضر وقت العمل به . فإن حسن في عقله أن عليه عملا في دين الله تعالى في وقت من الأوقات ، قد حسن ذلك أيضا في عقله فعمل ذلك بما يحسن في عقله فليس عليه غير ذلك ، إلا أنه يدين بالسؤال عما يلزمه في دين خلقه من جميع ما تمهده به . وإن قدر على الخروج في طلب ذلك [٤٩٦] وحسن في عقله أنه يجد من يده على ذلك وكان قادراً على الخروج بأمان من الطريق ، وصحة من الهدن ، وزادا يأمن به على نفسه من المطب ، وراحة يأمن بها على نفسه من (الانقطاع في الطريق) ^(١) وما يدع لمن يعوله ما يقوم به إلى رجعت ، كان عليه الخروج فيما لا يسهه جهله ولا يعلم إلا بعلمه من دينه ، وما لا يكون سالما إلا باعتقاد السؤال عنه ، وإذا لم يجد من يعبر له كائناً من كان قامت عليه الحجة . فإنما عليه الخروج في التماس الدين في الواجبات التي يهلك بها إذا لم يدن بالسؤال عنها عند عدم المبرين لها . وأما كل ما لم تكن عبارة الواحد فيه فهو مقطوع العذر عن الخروج فيه ، وكلما لم تقم عليه الحجة من عبارة

(١) الانقطاع في الطريق : * زيادة من عندنا .

البار والفاجر والمؤمن والكافر فالسائل عنه متقسط في السؤال أبداً ،
وليس عليه خروج فيه ولا إليه . ومن ألزمه الخروج فيما لا يلزمه فيه
قد ألزمه ما لا يلزمه ، ومن ألزم الناس ما لا يلزمهم قد كفر . فأما
إذا حسن في عقله لزومه في وقت ما حسن في عقله في وجوبه على ما حسن
من تفسير ذلك في عقله ودان بالسؤال عن ذلك في ذلك الوقت ولم يتقدم
إليه علم ذلك من خبر ولا أثر من بار ولا فاجر ولا متقدم ولا متأخر ،
فهو سالم وعليه التماس علم ذلك بالخروج لتأدية ذلك على وجهه . فإن
علم ذلك ، فإن كان قد أدى ذلك على وجهه فلا يبدل عليه ولا عاقبة
وقد وفقه الله ، وإن كان قد أدى ذلك على غير وجهه فهو سالم من
الهلكة في ذلك على كل حال ، وعليه تأدية ذلك على وجهه إذا وجد علم
ذلك بمباراة المبرين له فيما يستقبل من أمره ، وبذل الذي مضى في أكثر
قول أهل العلم وليس بالجميع عليه ، وذلك في البلد . وأما تأدية ذلك
في المستقبل بعد علم ذلك على وجهه فلازم وليس له أن يرجع عن علم ذلك
من حيث ما علمه باراً أو فاجراً ومؤمناً أو كافراً ، وإن لم يحسن
في عقله في دين خالفه أن عليه عملاً بالأبدان ، فأقر له بالربوبية ودان
ووجد الله بصحيح ما خطر بهاله من صحيح التوحيد فأقر بما خطر بهاله^(١)
من أحكام الوعد والوعيد لأهل الطاعة والمعصية ، فعليه اعتقاد الدينونة
بالتماس جميع ما لزمه في دين خالفه ، وما يجب عليه في دين خالفه الوعيد

ليتركه ، وما يجب له به في دين خالقه الوعد ليؤديه . فإذا دان بهذا [٤٩٧] الدين واعتقد هذا الاعتقاد ولم يجد معبرا يبرر له شيئا تقوم عليه به الحجة فهو سالم ولو لم يؤد لله فريضة قط ولم يترك لله محرما قط . وكذلك عليه أن يترك ما حسن في عقله أنه محجور عليه في دين خالقه الذي تعبد به خالقه ، وعليه في اعتقاده لله راجع إلى الله من جميع ما بدل من دينه الذي تعبد به بالعمل ، أو جميع ما تنبئه بتركه ارتكبه بجهله هذا ، فإذا دان الجاهل في هذا ومثله بالسؤال ولم يدن مع ذلك بشيء مع دينه بدين ضلال ولم يصبر في اعتقاده بمعية لله ولو جهلها ، فهو سالم في هذا الباب الذي لا يسهه جهله من الأعمال بالأبدان ، ولو مات على ذلك من غير أن يؤدى لله فريضة أو يترك لله محرما ، ولو عاش على ذلك مائة ألف سنة بالغ السن صحيح العقل إذا عدم للمبرين لله في جميع ما لا تقوم الحجة فيه إلا بالسمع من دين الله^(١) . . . وقيل في رجل علم من رجل ارتكب كبيرة ولم يعرف هذا الحكم في ذلك ، قال من قال عليه السؤال كان وليا أو غير ولي ، وقال من قال لا سؤال عليه كان وليا أو غير ولي ، وقال من قال إن كان وليا كان عليه السؤال ولا سؤال عليه في غير الولي . ولا يكون العالم عندنا عالما حتى يعرف فرق ما بين أحكام ما لا يسع جهله ، وفرق ما بين الخاص والعام من أحكام الولاية والبراءة ، ولا تجوز مخالفة ذلك برأى ولا بدين . وحتى

(١) بعد « دين الله » يباشر في القاطعة .

يعلم فرق حكم ما بين ولاية الحقيقة وبراءة الحقيقة ، وما بين أحكام الشريعة في الولاية والبراءة بأحكام الظاهر . .

وكذلك حتى يعلم الفرق بين أحكام الاستحلال لما حرم الله والمحرم لما أحل الله ، وفرق ما بين للصغار والكهاتر ، وفرق ما بين أحكام التوبة والإصرار .

وفرّق ما بين الإصرار على الصغائر . وفرق ما بين للصغر على دقيق الذنوب وجليلها وصغيرها وكبيرها ، وبين الحكم فيها ركب ذلك ولم يصر عليه وجهه ، أو علمه وعلم الفرق في ذلك .

وحق يعلم الفرق بين ما يجب به السؤال وبين ما لا يجب فيه السؤال ، فإنه لا يجوز أن يحكم في غير موضع وجوب السؤال ، وفرق ما بين السؤال ولا يجوز أن يوضع السؤال إلا في موضع وجوب السؤال .

وفرّق ما بين أحكام الدين ، ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه وإجماع أهل العلم ، وبين أحكام الرأي وما يجوز فيه الرأي من كل ما لم يأت [٤٩٨] فيه حكم من هذه الأصول .

وفرّق ما بين أحكام الدعاوى من أحكام البدع .

وفرّق ما بين الشهادة من حجة الفتيا في أحكام الولاية والبراءة وإنزال ذلك منزله لا بين حجة الشهادة وحجة الفتيا في أمور الولاية والبراءة ، وإنزال الدين ، فرق بين لا يجوز في الدين أن يحكم بأحكام الشهادة في موضع أحكام الفتيا في أمر الولاية والبراءة ، ولا يحكم

بأحكام الفتياء في موضع أحكام الشهادة في أمر الولاية والبراءة ، ومن حكم بذلك في غير موضعه فقد جهل وكان بذلك هالكا .

وفرق ما بين حجة الشهود في البراءات من المكفرات ، وعلى المكفرات في الولاية والبراءات ، وبين برائة التبرئين من العلماء في الدين ، وإنزال الرجل من ذلك منزله من إجازة شهادة الشهود على المحدثين وإنزالهم في ذلك منازلهم .

وفرق ما بين الحجة من الفقيه الواحد في الدين فيما يقوم به مقام الفتياء في الدين ، وبين قول الفقيه الواحد فيما يكون فيه شاهداً في أمر الدين في البراءات . وحتى يعلم الفرق بين أحكام برائة الجهر وإجازة ذلك أو إطلاقه ، وبين أحكام برائة السريرة ومعرفة حجة ذلك وكتباته وإنزال ذلك منازلهم .

وفرق ما بين أحكام الولاية والبراءة في الأئمة العادلين والنجارين وبين الأئمة القائمين والسالفين .

ومن كانت شهادته برؤية أو بشهادة ملا تكون الشهادة له بالقطع أنه ولي في الحكم بالظاهر ولا أنه من المسلمين ولا من الصالحين كما يشهد من علم منه ذلك بخبرة والشهادة أو ما صح من طريق الشهرة ، وإنما يقول بالشهادة والرفعة وتصديق الرافعين^(١) ، وإن كان يقول بقيام الحجة وتصديق الرافعين بلا قطع للشهادة له بذلك . فإن اعتقد ذلك للرؤوف

إليه تصديق الشاعدين وحقيقة صدق المتولين أنها كذلك فذلك من شهادة الزور وتماطى علم النيب فلا يجوز ذلك ، كان هالكا إلا أن يقرب وسواء كان حياً أو ميتاً .

وما كان من التقيا في أمر الولاية والبراة مما لا يسمع كان على جميع المعبرين لذلك حجة على من عبروا له ذلك ، وإذا كان مما يسمع جهله عالم يركبه أو يقول راكمه ويرأ من العلماء إذا برؤوا من راكمه أو ينف عنهم برأى أو بدين فلا يكون بحجة في هذا إلا العالم^(١) .

[٤٩٩] قال في ثلاثة نفر يقول بعضهم بعضاً اختلف اثنان منهم فيما يكون الحق في واحد ، حتى يرى أحدهما من صاحبه ولم يعلم السامع الحق في يد أحدهما ، فقال إذا كان من الضفاء الذين لا تقوم بهم الحجة في التقيا فيما يسمع جهله وكانت المسألة مما يسمع جهل علمه وأنه يرى برأى لا بدين من قاذف ولية منه ، ولا يجوز برأة برأى إلا في هذا الوضع وما يشبهه ، فإن كان المعبرى من الحق منهما فتبرأ منه برأى ويقولى ليه المعبرى منه بدين ، كان هالكا إن تولاه برأى ويرى ممن قذفه برأى وسأله ...^(٢)

(١) كتب في الشطوطة : « فلا يجوز بحجة في هذا العالم » .

(٢) بعد « وسأله » يابس بالأصل .

(٢٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة عن الشيخ أبي الحسن رحمه الله

— ١ —

أصل ما اختلفت فيه الأمة بعد نبيها ﷺ

في الصدر والتوحيد وأسماء أهل الكبار وإثبات الوعيد وقال
أهل البغي . واختلفوا في أصحاب النبي ﷺ وانفردت الخوارج واختلفت .
فأولهم الأزارقة وإمامهم نافع بن الأزرق وهو^(١) إمام الأزارقة وهو
أول من سن تشريك أهل القبلة واستحل السبي والغنيمة منهم وحرم
الأزارقة^(٢) ممالكهم وموارثهم وأكل ذبائحهم وموارثهم وأنزلهم بمنزلة
حرب رسول الله ﷺ من المشركين . وانفصلوا الهجرة كذباً على الله وعلى
رسوله ونعريفاً لتأويل القرآن وخلفاء على رسول الله ﷺ ، وقد قال
رسول الله ﷺ فيما بلغنا عام الفتح : « لا هجرة بعد الفتح » وإنما هو
جهاد والله .

وذكر لنا أن سهيل بن عمرو^(٣) ، وصفوان بن أمية ، وعكرمة

(١) كتب في المخطوطة : « وم » .

(٢) كتب في المخطوطة : « وحرموا » .

(٣) كتب في المخطوطة : « سهيل بن عمرو » وإنما هو « سهيل بن عمرو » .

ابن أبي جهل قدموا المدينة بعد الفتح ، فقال النبي ﷺ لصفوان :
ما جاءكم به يا أبا وهب ؟ قال : قيل [٥٠٠] لنا لا يدخل الجنة إلا من
هاجر إلى المدينة . فقال النبي ﷺ : أقسمت عليك لما رجعت إلى
بطح مكة ^(١) .

وبلغنا أن العباس أوى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، بايع فلاناً
على الهجرة !! فقال : « لا هجرة بعد الفتح » ، فقال : أقسمت عليك
يا رسول الله لما بايعته على الهجرة !! فصح على كفه وقال : أبررت قسم
عمى ولا هجرة بعد الفتح .

وبلغنا أن النبي ﷺ طلب إليه رجل أن يبايعه على الهجرة وهو
في مكة في غزوة الفتح ، وقد نسخ الإسلام عن أهل السوء في
أهل الشرك .

ومنها النجدية ، إمامهم نجدة بن عويمر ، أخذ يبيض دين ابن الأزد
وفارقه في أمور ، فتابعه على الهجرة وتشريك أهل القبلة وهو مع ذلك
مستحل منافحتهم وموارثتهم وأكل ذبايحهم ، ومن أقام بين أظهر قوم
من يدين بدين نجدة أنزله منافقاً ولم ينزله مشركاً ، وكان ابن الأزد
ينزلهم منزلة للمشركين . وكل الفريقين ضال والحمد لله رب العالمين ، ونجدة
مع ذلك يستحل السبي والغنم من أهل القبلة .
ومنها البطونية أصحاب عطية بن الأسود .

(١) كتب في الضلوة : « وعد » وهو « صفوان بن أمية » وكنيته « أبو وهب » .

(٢) بطاح مكة أو وادي البطحاء من ماحول الكعبة .

والفريكية وإمامهم أبو الفريك .

والصفرية وإمامهم داود بن الأصغر .

والبيسية وإمامهم عبد الله بن يونس .

ومنهم الشراخية ومنهم لليمونية والغارمية والميضمية والتعليمية والأخنية والضحاكية والنجدية والخليفية والحزبية ، وجميع أصناف الخوارج^(١) أجمعوا على تشريك أهل القبلة واستحلال سبي ذرارهم وغنيمة أموالهم ، فمنهم من استحل قتل السريرة والملائية واستعراض الناس بالسيف على غير دعوة ، ومنهم من لا يستحل قتل السريرة وهم مختلفون فيما بينهم ببراء بعضهم من بعض ، وتنزل كل فرقة منهم من خالفهم بمنزلة سائر الناس في آرائهم . فمن الحجة عليهم أن حكم الله على أهل القبلة خلاف حكمه على المشركين ، إنه لما أمر بقتال أهل البنى لم يحل منهم غير دمائهم ، وقد قتل المسلمون عثمان فلم يسووا له ذرية ولم يشتموا له مالا . وقد غلط حذيفة في سبي أهل دبا^(٢) وقد كان والياً لأبي بكر على كُهمان فارتفع بهم إلى عمر بعد موت أبي بكر فغلظ له عمر في القول وخطأه في فعله ورد السبي إلى منازلهم . ولو كان السبي حلالاً ما كان لمر أن يضيع حق الله .

[٥٠١] ومن المختلفين من أهل القبلة المرجئة^(٣) وذلك أنهم لم يذهبوا

(١) يشير هنا إلى فرق الخوارج للطرقة القرن تبرا منهم الأباضية والخوارج المعتدلون .

(٢) توجد « دبا » الآن في القبية إحدى الإمارات العربية المتحدة وبها مقابر قبيل لها للصباة وأهل الردة .

(٣) حذفتنا « واو » سقطت لأن كتبت قبل « للرجئة » .

الوعيد وتأولوا القرآن على غير تأويله ، تأولوا قول الله : (إن الله لا ينفق أن يشرك به وينفق ما دون ذلك لمن يشاء)^(١) وقالوا : ما دون الشرك مغفور .

فمن الحجة عليهم أن الله يقول : (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر من خلق ينفر من يشاء ويعذب من يشاء)^(٢) . فلو كان قوله ينفر ما دون ذلك فإله ينفر إذن لليهود والنصارى على كفرهم وشركهم . فإن قالوا ينفر من يشاء لمن تاب منهم قيل له كذلك ينفر من يشاء من أهل الكتاب لمن تاب منهم . وقد قال الله تعالى : (وإني لنفّار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى)^(٣) .

وهؤلاء أهل مشيئة الله . كذلك رفع عن النبي ﷺ .
ومهم القدرة زعموا أن العباد مفوضة إليهم الأمور يسلمون ما يشاءون وليس لله في أعمال العباد مشيئة ، والقرآن يكذبهم حيث يقول الله تعالى : (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها)^(٤) . وقد علم أهل العقل أن قتل الأنبياء من أعظم المصائب ، وقد أخبرنا الله أنها مصيبة مخلوقة مكتوبة قبل أن نخلق ، وقال لنبيه : (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا)^(٥) . فقد علمت الأمة أن إدماء

(١) سورة النساء : آية ٤٨ وآية ١١٦ .

(٢) سورة المائدة : آية ١٨ .

(٣) سورة طه : آية ٨٢ .

(٤) سورة الحديد : آية ٢٢ .

(٥) سورة التوبة : آية ٥١ .

وجه رسول الله ﷺ وكسر رباعيته^(١) يوم أحد أعظم المصائب وقد كتبها لقوله : (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا)^(٢) ، وقال : (قل لو كنتم في يهودكم لبز الدين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم)^(٣) . فقتل حمزة بن عبد المطلب وقتل الشهداء من المهاجرين والأنصار . وقتل عمر بن الخطاب من أعظم الذنوب وأكبرها عند الله فقد كتبها الله من قبل أن تكون ، بطل قول التقديرية والحمد لله رب العالمين .

واختلفوا في إثبات الوعيد ، فقالت فرقة إذا اجتمع وعد ووعيد في رجل واحد ثبت له الوعد وبطل عنه الوعيد لقول الله : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً)^(٤) . وقال : (إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور . ليوفيهن [٥٠٢] أجورهم ويريدن من فضله إنه غفور شكور)^(٥) . وأشبه هذا من العمل بالطاعة والعمل بالمعصية ، فقد اشترط شرطاً . وقالوا قد أطاع الله وعصى الله ، والله كريم ثم ثبت له ثواب الطاعة ، ووضع عنه عقاب المعصية .

قيل له إن الله اشترط شرطاً وهو بها واف لا يخلف وعده ، وقد

(١) الرباعية : الس التي بين التنية والتاب . الجمع : رباعيات .

(٢) سورة التوبة : آية ٥١ .

(٣) سورة آل عمران : آية ١٥٤ .

(٤) سورة النساء : آية ١٠ .

(٥) سورة طه : الآيتان ٢٩-٣٠ .

قال الله: (وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ) ^(١). وقال: (إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ التَّقِيْنَ) ^(٢). وقال: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا) ^(٣). وقال: (وَلَقَدْ دَارُ الْمُتَّقِينَ) ^(٤).

وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ) ^(٥)، وقال: (وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون) ^(٦).

وقال: (وإلى لفافٍ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى) ^(٧). فعلمنا أن الإصرار على العصية ليس من التقوى في شيء وإنما يثبت الواحد لأهل التقوى.

والمعزلة إمامهم عمرو بن عبيد ^(٨)، وواصل بن عطاء. وقيل أول من ساءم المعزلة قتادة ^(٩) حين كانوا اغتزلوا فكلّموا في القدر أشياء أغشوا فيها فزعموا أن من أثبت القدر فهو مشرك، وأرادوا أن يصفوا الله بالتزيه فوصفوه بالعجز.

(١) سورة الروم: آية ٦.

(٢) سورة اللّٰه: آية ٢٧.

(٣) سورة الزمر: آية ٧٢. وصحنا الأخطاء التي وردت في الآية الكريمة.

(٤) سورة النحل: آية ٣٠.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٧٨، وسورة آل عمران: آية ١٠٢، وسورة التوبة: آية ١١٩.

(٦) سورة النور: آية ٣٩.

(٧) سورة طه: آية ٨٢.

(٨) كتب في المخطوطة: « عمرو بن عبيد ».

(٩) قتادة: ابن دعامه ويكنى أبا الخطاب. مفسر حافظ محدث، ضرير أكنه. قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: « قتادة أحفظ أهل البصرة ». وكان مع علمه بالمحدث عارفاً بالعربية ومفردات اللغة وأيام العرب والذهب مات في واسط سنة ١١٧ هـ (٧٣٥ م) (انظر أيضاً ابن فنيبة: العارفين ٢٠٣-٢٠٤).

ومن قولهم أيضا أن أهل التبتلة ليسوا بمؤمنين ولا كافرين ولا منافقين ولكنهم ضالون فاستقروا واحتجوا بهذه الآية : (ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق) وهو الشرك . والفسوق هو ما عصى به العباد من أهل التوحيد ، وقالوا لا يسمونهم كفارا . وقالوا لا يعرفون إلا ثلاث فرق ، مؤمن وكافر وفاسق ، فأخذوا ببعض الآية (ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والمعيان)^(١) . فيقال لهم قد سمى الله الكفر والفسوق والمعيان ، فهذا المعيان منزلة أخرى أم هو من الكفر ؟ فإن زعموا أنه لا من الكفر ولا من الفسوق ، فقد هدموا قولهم وألحقوا أهل منزلة من منازل أهل النار ، وإن قالوا هو من الكفر ومن الفسوق ، قلنا لهم كذلك الفسوق من الكفر ، من عصى الله فقد فسق ومن فسق فقد كفر ، وقد يقال للكافر فاسق وفاسق [٥٠٣] كافر .

وقد قال الله : (إنهم كانوا قوماً فاسقين)^(٢) . وقال الله : (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه)^(٣) . ولم يختلف أحد في إبليس أنه مشرك كافر لأنه دعا إلى الشرك وإلى الكفر .

(١) سورة المجرات : آية ٢ .

(٢) سورة المجرات : آية ٧ .

(٣) سورة التمل : آية ١٢ .

(٤) سورة الكهف : آية ٥٠ .

وقد قال الله : (وَجُودُهُ بِمِثْلِ مُسْفِرَةٍ . ضاحكة مستبشرة . وَوُجُودُهُ بِمِثْلِ عَلِيهَا غَبَرَةٍ . تَرَهَتْهَا قَتَرَةٌ . أولئك هم الكفرة الفجرة) ^(١) .

فإنما جعل الناس يوم القيامة ^(٢) على منزلتين ، مؤمن وكافر . وقال : (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا) ^(٣) . وقال : (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا) ^(٤) . فملأنا أن المنافق والضال والظالم والعامي فاسق كافر . وقالت البطيحية إن أهل النار ينعمون في النار وأهل الجنة ينعمون في الجنة ، كما أن دود الخلل ينعم في الخلل ودود العسل ينعم في العسل ، فقالوا إنا وجدنا الله كريماً لا يعمل العباد مالا يطيقونه .

قيل لهم إن من كرم الله عدله ، ومن عدله وفاؤه بما وعده وأوعده ، وقد حل أهل المعاصي في الدنيا مالا يطيقون من جلد القاذف وجلد الزاني ورجم المحسن وقطع يده ^(٥) السارق ، وكل هذا مؤلم موجع لا يلد به صاحبه في ساعته ولا يحمله بدن ، فمنهم من يموت ومنهم من يعيش من بعد شدة .

وقد قال : (وَلَمَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ) ^(٦) .

وقال : (وَلَمَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ) ^(٧) . فدحضت حجبتهم والحمد لله رب العالمين .

(١) سورة عبس : آية ٣٨-٤٢ .

(٢) أضفنا كلمة « القيامة » ليستقيم النص .

(٣) سورة الزمر : آية ٧٣ .

(٤) سورة الزمر : آية ٧١ .

(٥) أضفنا « يد » قبل السارق ليستقيم النص .

(٦) سورة فصلت : آية ١٦ .

(٧) سورة الزمر : آية ٢٦ .

وقالت السكيلة^(١) ان علياً وصي رسول الله ﷺ ، وان الأمة خذلت علياً فلم يسمع له ولم يطيع ، وان علياً لم يتم بوصاية رسول الله ﷺ لمجاهدة الأمة ، فبرهوا من علي بزعمهم إذ لم يتم بالوصاية ، وبرهوا من الأمة جميعاً بخذلانهم علياً . فيقال لهم عن أخذتم هذا الرأي ومن إمامكم فيه ؟ فإن قالوا إمام مقدم من الصحابة فذلك الإمام إذاً ممن برهوا منه من الأمة . وإن قالوا ليس لنا إمام في هذا متقدم وإنما هو رأي رأيناه فقد دحضت حججهم ودخلت عليهم الضلالة إذ زعموا أنهم أصوب رأياً من أصحاب رسول الله ﷺ ، وأن أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا كلهم على الضلالة [٥٠٤] ليس منهم مهتد ولا حبيج عن الله . وإن قالوا قد كان فيهم من يرى مثل رأينا ولكن لم يستطع أن يجاهد ، وإنما هو وجده ، وتوليهم إمامكم إذ لم يستطع وكذلك على ما^(٢) لم يستطع كما لم يستطع إمامكم . ومن الحجة ونقض ما قالوا ان أبا بكر لما ولي أمر الخلافة قام خطيباً فقال : يا أيها الناس إني أستقيلكم فأقولون ١١ . فقام إليه علي فقال جهات لا تقال ولا تستقال . فلو كان علي وصي رسول الله ﷺ لم يكن للسلون يحقرون بنمة رسول الله ﷺ ولم يكن يثبتها لأبي بكر .

فإن قال قائل إنما ثبتها لأبي بكر^(٣) زهادة بها ، قيل له إذاً لا يحل له أن يزهد بها « و »^(٤) قد جعلها رسول الله ﷺ من بعده ، وقد كان

(١) انظر : « السكيلة » في البغدادى : مختصر كتاب الفرق بين الفرق ص ٥١ - ٥٣ .

و « السكالية » في الشهرستاني : اللؤلؤ والنحل ج ١ ص ٣٦٨ - ٣٧٠ .

(٢) « ما » زيادة من عندنا .

(٣) « بكر » : زيادة من عندنا .

(٤) « واو » واو السلف : زيادة من عندنا .

فيها راعياً لقبوله إياها من بعد قتل عثمان ، فدحضت حججهم والحد لله رب العالمين .

ومنهم الرافضة يروى من أبي بكر وعمر^(١) أنها ظلمتا علياً الإمامة وأنهما ضربتا فاطمة وحرموها ميراثها من رسول الله ﷺ . وكذبوا على أبي بكر وعمر لأنه بلغنا أن فاطمة سلام الله عليها ، جاءت تطلب ميراثها إلى أبي بكر ، فقال لها أبو بكر : « ابنة أخى ما خلق الله خلقاً أحب إلى من أهلك ولوددت لو قعت السماء على الأرض يوم قبض أبوك ، وإن عائشة لتفتقر أحب إلى من أن تفتقرى فترى انى أعطى الأبيض والأسود الحق وأحرمك الحق وأنت ابنة رسول الله ﷺ ، ولكن رسول الله ﷺ قال : « إنا معاشر الأنبياء لا نورث » . فقالت : « إنه كان أعطانى فذلك وأم أئمن تشهد لى . فقال لها : إن أم أئمن امرأة فلا أجيز شهادة امرأة على مال المسلمين » .

ومن الحججة عليهم أن علياً كان سامعاً مطيعاً لأبى بكر وعمر يدين بطاعتها ويعرف لها فضلها ولما قال أبو بكر لى أستقبلكم فقولونى ، قال على : لا تقال ولا تستقبل .

ومن الحججة عليهم أن علياً دخل عليه عهد الله بن الكوا ، وعياد ابن قيس ، فسالاه عن أمور ، فقال لهم إن رسول الله ﷺ لم يمت نجاة ولم يقتل وقد كان مريضاً وهو فى ذلك يختلف إليه بلال ويقول : الصلاة ،

(١) « وعمر » زيادة من عندنا .

فكان النبي يقول مروا أبا بكر فليصل ، حتى قال له بعض نسائه من ذلك قولاً ، فقال : [٥٠٥] اسكتن فإنكن صويحبات يوسف ^(١) ، وقد كان رسول الله يرى مكاني فلم يأمرني بالصلاة . فإن قالوا إن ما منع النبي ﷺ أن يأمر علياً بالصلاة لاشتغاله به ، فلم يكن على بأشغل بالنبي ﷺ من أبي بكر ، وليس عن الصلاة شغل ، ولم يكن لعل عن الصلاة عذر ، فكان مكان قيامه بالصلاة بأمره النبي ﷺ أن يصلي بالناس ، فليس كما قالوا ، ولكن رسول الله ﷺ اختار أبا بكر لذين المسلمين فاخثاروه لدينام .

ومن الرافضة ، السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ ، والنصورية ^(٢) ، والمغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد . وبلغنا أن منهم ثلاثة أصناف اجتمعوا على رجل واحد من ولد عليّ فقال صنف منهم هو إمام مطاع ، وقال صنف منهم هو نبي ، وقال صنف منهم هو إله .

فأما الذين أثبتوا له النبوة والذين قالوا إنه إله فأولئك هم المشركون .

ومن الحجة عليهم أن إمامهم يحضرتهم فيما يزعمون ، وهم يقولون ويختلفون إليه لا يصلح بينهم ولا يعرفهم نفسه ماهر . ولو كان إماماً

(١) ظاهراً من توحيه الإلهية بهذا الشكل أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يرد تدخلا من نسائه وأمر من أمور المسلمين ، وإن كنا نستبعد مثل هذه الألفاظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم لإمدى زوامته ، وفي الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام : « لا يكون المؤمن أماناً ولا ملأناً » .

(٢) النصورية : أصحاب أبي منصور العجلي . (انظر : النهرستاني : اللؤلؤ والنحل ج ١ ص ٣٧٧-٣٧٩) .

مطاعاً كما زعموا لكان يبرأ من الذين زعموا أنه إله وأنه نبي، فمن هناك علمنا أنه ليس بإمام إذ لم يأمر بالمعروف وينه عن المنكر .

وزعمت المشبهة أن الله خلق آدم على صورته ، وأنه محدود وأن له عيناً وبدناً محدوداً ، وأنه ينزل ليلة النصف من شعبان ، فسبحان الله عما قالوا ١١ كتاب الله يكذبهم . وقالوا إن الله يرى يوم القيامة وقد قال الله : (ليس كمثل شيء)^(١) . فعلمنا أنه على غير حفة الأشياء . وقال الله : (وهو الله في السموات وفي الأرض)^(٢) . وقال : (وهو معكم أين ما كنتم)^(٣) . فمن كان مع خلقه أينما كانوا لم يمز في صفته أن يشبههم ولا يزول ولا يأفل ، فسبحان الله عما قالوا وتعالى علواً كبيراً ١١

ومن الحجة عليهم أنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة قوله : (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار)^(٤) . فإن قالوا إنما ذلك في أسر الدنيا فقد تأولوا . فكما جاز لهم أن يتأولوا فكذلك جاز لمن يتأول عليهم فيقال لهم ، كما تأولتم أنه لا يرى في الدنيا نحن نقول لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة . ويقال لهم أي الصفتين أقرب من تنزيهه [٥٠٦] وإجلاله وإعظامه ؟ يرى أم لا يرى ؟ فإن قالوا : يرى . قيل لهم : لو وصفتم بهذا خليفةكم أنه ظاهر بجميع رعيته وهو في ذلك حرام عليه الاحتجاب عن أصناف

(١) سورة الشورى : آية ١١ .

(٢) سورة الأنعام : آية ٣ .

(٣) سورة الحديد : آية ٤ .

(٤) سورة الأنعام : آية ١٠٣ .

الرعية لما رضى بذلك عنكم ١١ فكيف تصفون الله بما لم يصف به نفسه ١٢ فإن قالوا من رأفته ^(١) ورحمته أن يراه عباده يوم القيامة ، قيل لهم من عظمته لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة ، ومن رأفته ^(٢) ورحمته بعباده ثوابه لهم ، وعلى قولكم يرى يوم القيامة ، فقد وصفوا أن أهل النار يرونه فسبحان الله من إنكمهم .

وقالت الجهمية إن الله كان ولا علم له ولا سمع له ولا بصر له ولا قوة حتى خلق الله ذلك لنفسه ١١ فسبحان الله عن إنكمهم ١١ وم أصحاب جهم بن صفوان .

ومن الحجة عليهم أنه قد علم ما لم يكن قبل أن يكون ، ولو كان ذلك العلم محدثاً لم تكن له قوة على خلقه ، وقد زعموا أنه كان ولا قوة له ١١ فهل يستطيع الصانع أن يصنع شيئاً إلا بقوة . فإن قالوا قد كانت له قوة وإنما خلق علمه ومعه وبصره ١١ فكأن أثبتوا أن له قوة فكذلك كان له سمع وبصر ١١ والله تعالى ليس من صفتنا له ومعه شيء محدود يكون معه ثانياً ١١ ولكن المعنى أن له قوة وسمعا وبصرا وعلماً . والمعنى في ذلك : لم يزل قوياً ولم يزل علماً ولم يزل سمياً بصيراً . وقد قال الله : (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون المذاب أن القوة لله جميعاً ^(٣)) . فقد قال الله له القوة ، وإعسا المعنى أنه قوياً لم يزل وأنه لا يوصف بصفة ثنائية

(١) كتب في المخطوطة : « رآه » .

(٢) « وأو » العطف زيادة من عندنا .

(٣) سورة البقرة : آية ١٦٥ .

تكون معه متميزة عنه ، فسبحانه وبحمده عن هذه الصفات !!! وقال :
(لله الأمر من قبلُ ومن بعد)^(١) . وقال : (فإن العزة لله جميعاً)^(٢) .
وقال : (تبارك الذي بيده الملك)^(٣) . وقال : (له الملك وله الحمد)^(٤) . كل
هذه الأشياء من صفاته معنى أن له القوة وله العزة وله الملك وله الحمد
وله الأمر لم يزل قوياً عزيزاً ملكاً عظيماً حكماً لا منازع له
في الأمر .

وقالت الحشوية ، وسما أنفسهم الجماعة وأهل السنة ، وكذبوا ليسوا
بأصحاب سنة ، بل هم أصحاب للفرقة والبدعة وذلك أنهم يقولون إن
الظالم والقاتل والمقتول على غير توبة ، ويدبتون بالطاعة لأهل موصية الله ،
وهم في ذلك يظلمونهم ويفسقونهم .

وقد قال الله : (ولا تركبوا إلى الذين ظلموا ففسقكم النار)^(٥) .
فن ركن إلى الظالم [٥٠٧] فسقته النار فكيف من دان بالطاعة له ؟
وبروى عن النبي ﷺ أنه قال : « ولو عبداً حبشياً فاسمع له وأطع »
يعنون في الأمر . وقد وجدنا في الحديث عن النبي ﷺ خلافاً وتكذيباً
لما قالوا ، إنه قال لابن مسعود إنه « لا طاعة لمن عصى الله » . وقال
أبو بكر فيما وقع عنه في الحديث « أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا
عصيتما فلا طاعة لي عليهما » .

(١) سورة الروم : آية ٤ .

(٢) سورة النساء : آية ١٣٩ .

(٣) سورة الملك : آية ١ .

(٤) سورة التغاين : آية ١ .

(٥) سورة مود : آية ١١٣ .

وقال عمر بن الخطاب : « من أعطاكم ما بين الدفتين ، بمعنى المصحف ، فاسمعوا له وأطيعوا ، ومن أتى فاضربوا أعقه بالسيف » .

وقالت التركية ، وهم من أهل البدعة ، إن من أذنب ذنباً ثم تاب منه فخشاف بعد ذلك فهو آثم ، فحرمت التركية الخوف والرجاء . وكتاب الله ^(١) يكذبهم حيث يقول : (يدعون ربهم خوفاً وطمعاً) ^(٢) . وقد أثبت عليهم بهذا ولم ينصهم وقال : (يدعوننا رعباً ورهباً) ^(٣) . وقد روى عن آدم عليه السلام أنه لث يزل في الأرض سنيماً خوفاً من ذنبه وقد تاب الله عليه .

وقالت الطريفة أن من خرج في الإسلام أو عمل بذنب صغير فهو كافر لوقوعه في ذلك الذنب حتى يتوب ، كشارب الخمر والفائل والزاني وغير ذلك من خلافهم ، وصفت الطريفة بإذاعتهم وقوع الكفر على من خرج وعمل ذنباً صغيراً . فقد علم أهل العقل أن النبيين كانت لهم ذنوب تابوا منها ليسوا بكفار في حين وقوعهم . فمن زعم أن النبيين قد وقع عليهم اسم الكفر ساعة ولا طرفة عين وإن كانت منهم ذنوب عملوها على الغفلة ثم تابوا منها ١١٩

وقالت الشعبية إن الزواج إنما هو بيع وشراء وليس للأولياء من ذلك شيء ، فإذا وكلت المرأة غير أوليائها من يزوجها فلا بأس بذلك ، وقد خافوا بذلك سنة رسول الله ﷺ ، ويبرءون من علي ، وقد وجدنا في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : « لا نسكاح إلا بولي » يعني

(١) * الله : زيادة من عندنا .

(٢) سورة السجدة : آية ١٦ .

(٣) سورة الأنبياء : آية ٩٠ .

ذا قرابة من قبل الأب، والسلطان ولي من لا ولي له . فقد خالفت الشعبية سنة النبي ﷺ .

وقالوا أيضاً لو أن امرأة تحدت^(١) بين نفر يلصقون منها كل محرم [٥٠٨] ويتنصون شهوتهم منها ونظفهم تلج في رحمها زعموا أنها ليست بفاسقة ولا بفاجرة ما لم تفعل ما يوجب الحدود !! وقد علم أهل العقل أن ذلك أشد من تطليف كف حب : وقد قال الله (ويل للمطففين)^(٢) والويل واد من جهنم ، وقال من قال هو النار ، وقال من قال شديد العذاب .

وقالت الشعبية ومنهم أيوب الصواف ، وشعيب بن معروف ، وعبد الله ابن عبد العزيز ، وبعد ، هارون بن اليان ، قالوا : لا جمعة خلف الجبابة في مواضع الجمعة ، وقد صلاها أئمة المدل خلفهم !! صلى عمار بن ياسر ، وعبد الله بن مسعود خلف الوليد بن عقبة الجمعة بالكوفة وهو وال عليها لعنان وهو فاسق لعين سماء الله فاسقاً ، وشرب الخمر وصلى صلاة الفجر ثلاث ركعات فلم ير عبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر في صلاة الجمعة خلفه بأساً ما لم ينقص منها شيئاً أو يزيد فيها أو يؤخرها عن وقتها . وصلى جابر بن زيد الجمعة خلف الحجاج بن يوسف . ففضلت الشعبية آراءها على رأى الفقهاء من الصحابة والتابعين .

ومن قول الشعبية أيضاً أنهم قالوا إن قلوبنا عملة أن تعرف الضلالة من الهدى والحق من الباطل ، فما جاء من رأى عن السلف عرضناه على

(١) تحدت : انحدت .

(٢) سورة المطففين : آية ١ .

قلوبنا فما قبلته قلوبنا قبلناه وما ردتنا قلوبنا رددناه ، وهذا من محاسنهم ١١
إذ زعموا أنهم أغنياء عن تعلم العلم واطلاع الآثار ، وقد قال الله لبيه ﷺ
إذ ذكر الأنبياء من قبله : (أولئك الذين هدى الله فبهم أقبلت)^(١) .
فقد كان في نهضة النبي ﷺ وهدى الله إلهام كفاية ، فأمر الله الذي أن
يهتدى بهدى الأنبياء . وزعمت الشيعية أنهم لا يهتدون بهدى المسلمين
قبلهم فقد تبينت لنا ضلالتهم والحمد لله رب العالمين .

وقالت الشيعية إن علياً وعثمان وطلحة والزبير كفار مشركون
ولكن لهم الجنة على ذلك . وحدثوا عن النبي ﷺ حديثاً حرفوه
فزعموا أن النبي ﷺ قال لأصحاب بدر « اعملوا ما شئتم فقد غفر الله
لكم » . فقيل دعوى الله حجبتهم أنهم يثبتون الحديث عن النبي ﷺ
أنه قال : « ما جاء عنى من حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق
القرآن فآمنوا قلته وما خالف القرآن [٥٠٩] فلم أقبله » . ثم جعلوا الجنة
لن لم يجعلها القرآن له . وما طبع الله على قلوبهم أن علياً وطلحة
والزبير قادوا الناس إلى الفتنه فأتباعهم في النار وهم في الجنة ١١ فهذا
لا يجوز في حكم الله ولم يأذن الله في هذا ، وما حكم الله حكيم في عمل
واحد ، بل القادة أعظم وزراً وأشد إثمًا ، وقد قال الله : (وَلَيَحْمِلُنَّ
أَثْقَالَهُمْ) وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ^(٢) . وقال : (قَالَتْ أَخْرَأْتُمْ لِأَوْلَادِكُمْ
رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتَيْنَهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ

(١) سورة الأنعام : آية ٩٠ .

(٢) سورة النكبت : آية ١٣ .

ولكن لا تملكون^(١) . وما يدحض الله حجبتهم أن مسطح قذف عائشة بجلده النبي ﷺ ، وقد قال الله : (إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(٢) . وقد كان مسطح يدريا فلو كانت ذنوب أهل بدر مقفورة على الإصرار لما جلد مسطح البدرى^(٣) والحجة عليهم تطول .

وأما الزبدي فإلهم يوافقون المسلمين إلا في ولايتهم للى وعذرهم له على سفك دماء المسلمين ، ومن الحجة عليهم ولايتهم لإله^(٤) وعذرهم له على سفك دماء المسلمين .

يقال لهم : أخبرونا حيث كان على يقاتل معاوية ومن معه أهل الشام ، أكان قتاله إلهم على يقين أنهم بناة أم على شك ١١ ؟
فإن قالوا قد كان شاكاً فقد وصفوه بصفة أفتح مما كانوا عذروه عليه^(٥) ، لأنه من سفك الدماء وقيل على الشك ، فهذا أعظم شتمه وخزاً عند الله ، وحقيق من سفك الدماء على الشك أن يخلع ويبرأ منه . وإن قالوا بل كان على يقين من قتالهم أنهم بناة فقد ضل بتركه كتاب الله في يقال أهل البنى حيث يقول : (فقاتلوا التي تبني حتى ترقى . إلى أمر الله)^(٦) . فإن قالوا إنما فرغ إلى الحكومة مخافة على المسلمين

(١) سورة الأعراف : آية ٢٨ .

(٢) سورة النور : آية ٢٣ .

(٣) كتب في المخطوطة : مسطح « بدرى » .

(٤) كتب في المخطوطة : « إياه » .

(٥) كتب في المخطوطة : « عله » .

(٦) سورة المجرات : آية ٩ .

أَنْ^(١) يبيدوا قتلا ، قيل لهم إن الله كان أعلم بعواقب الأمور من على
وقد أمر بقتال أهل البنى حتى يفثوا إلى أمر الله « و »^(٢) لم يحمل لهم
في ذلك مدة . فلو علم الله أن المسلمين في ذلك عذراً على ترك قتالهم
لاستغنى كما استغنى فيما أحل من البهائم والصيد ثم قال : (إلا ما يُبلى
عليكم)^(٣) . وقال : (وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ [٥١٠]
اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ)^(٤) .
وقد علم أهل القتل أن علياً لم يزل مخطئاً ، قد حكم عمرو بن العاص ،
وقد كان عمرو حريصاً على سفك دمه دائماً بقتله ، ثم لم يلب ولم يرجع
عن ذلك حتى جعله حكماً ، فهذا وأشباهه من الحجج عليهم .

وقالت الشكك إنا لا نقاتل أهل القيلة ، وقالوا : كُنْ عبد الله
المفتول . واحتجوا في ذلك بقول الله عن ابن آدم حيث يقول لأخيه :
(لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ)^(٥) .
وإنما كان هذا من ابن آدم إذ لم تنزل فرائض في الجهاد ولا في قتال
أهل البنى ، فلما أنزل الله الحدود والفرائض في قتال أهل البنى وغيرهم
لم يكن لأحد الاختيار على الله فيما أمر به . ويقال للشكك أخبرونا
عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أفريضة أم ليس بفريضة ؟ فإن قالوا

(١) « أَنْ » : زيادة من عندنا .

(٢) « و » « واو » العطف : زيادة من عندنا .

(٣) سورة النائدة : آية ٩ .

(٤) سورة النساء : آية ٢٣ .

(٥) سورة النائدة : آية ٢٨ .

ليس بفريضة قيل لهم قول الله : (قُولُوا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بِيَدِهِمْ بَعْضٌ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ)^(١) . وقوله : (لَعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) إلى قوله : (كَانُوا لَا يَتَّقَاهُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٢) . وأسألهم من أراد أموالهم ، قل لهم أتقاتلوه ؟ فإن قالوا : نعم نقاتله على أموالنا ؛ فقد أبطلوا آراءهم ، وإن قالوا : لا نقاتله ، قيل لهم فإن أراد منكم أن ينمل بهم ما كان يفعل قوم لوط وفرعون ولا تقاتلهم وأنتم تستذرون عن قتالهم وردهم ، فإن قالوا : لا ، فقد استحقوا من عقوبة الله ما استحق قوم لوط بذنوبهم ترك الفاعلين بهم فعل قوم لوط ، وإن قالوا نقاتلهم فقد هدموا قلوبهم وأمنوا قول غيرهم في القتال ، ودحضت حججهم والحمد لله رب العالمين .

وقال : قتال أهل البنى حقا على المسلمين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة فمن تركها بعد القدرة عليها فقد كفر .

ومن قول المعتزلة ومن لا يثبت القدر أن الاستطاعة قبل الفعل وهي مع الفعل ، ولو كانت الاستطاعة قبل الفعل لم يكن منهم الاحتكام بالمسبية ويعزم عليها وبهم بالطاعة ويعزم عليها ثم يدع ما عزم على فعله . ولو كان مستطيما لكان فاعلا ، فإن زعموا عزم على الفعل باستطاعة وترك باستطاعة فأى الاستطاعتين كانت أولى ؟ فلا بد لهم من أحد قولين ، إما أن يقولوا كلنا [٥١١] الاستطاعتين مع الفعل ،

(١) سورة البقرة : آية ٢٠٦ .

(٢) سورة المائدة : الآيات ٧٨ - ٧٩ .

فإن قالوا بهذا فقد نقضوا قولهم وأدخلوا الضف على إحدى الاستطاعتين لأنه لما عزموا على القمل كان عزمهم على الترك غائبا عنه لم يكن فيه ، فلما عزموا على الترك علمنا أنه شيء أحدث له فغاب عنه عزمه على القمل . وإن زعموا أن الأولى من الاستطاعتين هي أولى به فقد أبطلوا قولهم إذ حدث فيه الاستطاعة الثانية وقد كان جاهلا بها لا يراها حتى حدثت فيه فأبطلت ما كان أولى وأدخلت عليه الضف . والحجج عليهم كثيرة متظاهرة والحمد لله رب العالمين .

ومن قول للنفرية^(١) وم أصحاب النفرة بن سعيد ، ان الله كان ولا شيء معه إلا ما سبق في علمه فأما بهذا القول فقد أصابوا ، ولكن هدموا صوابهم بفاحش من القول سود الله به وجوههم ، زعموا أن الله ذكر أعمال أهل النار القى سبق في علمه أنهم سيمعلونها فغضب حتى حى ثم عرق فسال من عرقه بزعمهم بحران أحدهما مالح مظلم وأحدهما عذب نير فاطلع فرأى فيه مثاله ظللا فقال لا ينبغي أن يكون معي ند ، فعلا عليه فانزع عينه فجعل منها الشمس والقمر . فلصمهم الله بما قالوا !! فلهم قول نقشر منه الجلود . وقد قال الله : (ليس كمثله شيء)^(٢) . فإذا وصفوه بمثل هذه الصفة فقد جعلوا له نداً فقد أشركوا به .

ومن الزنادقة الأثرية الذين يقولون إن الأشياء لم تزل على هذا

(١) للنفرية : كتيب في المخطوطة : النفرة . (النظر : الصهرستاني : المل والنحل ج ١

ص ٣٧٣ - ٣٧٧) .

(٢) سورة النور : آية ١١ .

لا إله في السماء ولا في الأرض ، وهم مشركون من أشركوا الخلق والحجج عليهم واضحة .

وقالت فرقة من التدرية شتما في القول ، زعموا أن الله لم يكن عالما بأعمال العباد حتى عملوا بها ١٢ فتعالى الله عما قالوا ١١ الطاعة والمعصية سيان ١١ والله غافى كل شيء . فإن زعموا أن الطاعة والمعصية شيء ليس بمخلوق ولم يدخل في السكل واحتجوا بقول سليمان عليه السلام : (وأوتينا من كل شيء)^(١) . وقول الله في المرأة : (وأوتيت من كل شيء)^(٢) . وكان كثير من الشيء لم نؤثره . فالحجة عليهم أن الله لا يوصف بصفة خلقه ولكن يوصف بما وصف به نفسه وقال : (بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة [٥١٢] وخاف كل شيء . وهو بكل شيء عليم)^(٣) . فإن كانت الطاعة والمعصية شيئا لم يخلق الله فليس يعلم بهما . ومن قال إن الله ليس يعلم بالطاعة ولا بالمعصية فقد أشرك بالله بكذبه القرآن وقد قال الله تعالى : (وما ينزبُ عن ربك من مقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين)^(٤) . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل .

(١) سورة النمل : آية ١٦ .

(٢) سورة النمل : آية ٢٣ .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٠١ .

(٤) سورة يونس : الآية ٦٦ .

(ب) ذكر الأمر بالمعروف

قال الله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)^(١) . فليعلم على ذلك خير أمة ، ولا يكونون خير أمة إلا بالافضل من العمل ، وقد أثبت الله عليهم فقال : (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحفاظون لحدود الله وبشر المؤمنين)^(٢) .

قلت : فالمعروف ما هو ؟ قال : هو ما أمر الله به في كتابه من الطاعة معروف ، وما نهى عنه في كتابه من العصية منكر ، ألا ترى أنه قد جعل أقل القليل معروفاً فقال : (لمساك بمعروف أو تسريح بإحسان)^(٣) ، يعني في الزوجين . وقال : (وأنصروا بينكم بمعروف)^(٤) ، يعني في المواضع . وقال : (إلا أن تظلموا إلى أوليائكم معروفاً)^(٥) ، يعني لإحساناً . وقال : (لا خسر في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف)^(٦) .

قلت فن أمر بالمعروف قد نهى عن المنكر ؟ قال : نعم ، لأن الأمر بالشئ نهى عن ضده .

قلت : فبعض المعروف المنكر ؟ قال : نعم . قلت : فن عمل بالمنكر فقد ترك المعروف ؟ قال : نعم .

(١) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

(٢) سورة التوبة : آية ١١٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٢٩ .

(٤) سورة الطلاق : آية ٦ .

(٥) سورة الأحزاب : آية ٦ .

(٦) سورة الفناء : آية ١١٤ .

قلت : فمن نهي عن الذكر فقد عمل بالمعروف ؟ قال نعم ، ألا ترى إلى قوله : (كانوا لا يفتاؤون من مفسكر فمكروه ليتس ما كانوا يفعلون . ترى كثيراً منهم يقولون الذين كفروا ليتس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي المذاب هم خالدون)^(١) . ولا يوجب عليهم المذاب إلا بترك الواجب فإذا عملوا بالواجب من إنكار المفسكر والأمر بالمعروف . كانوا خير أمة .

قلت : فمن ركب شيئاً مما حرم الله قد عمل مفسكراً ؟ قال نعم . قلت : ومن أدى ما أمر الله به من جميع ما أوجب العمل به كان معروفاً ؟ قال نعم

قلت : وعمل التواضع^(٢) والوسائل^(٣) معروفاً ؟ قال : نعم . كل ما كان من البر [٥١٣] معروفاً وما كان من الإثم مفسكراً . قال ، وفي الرواية عن ابن مسعود أنه قال : « هلك من لم يعرف المعروف معروفاً ويقول أهله عليه ، ولم يعرف للمفسكر مفسكراً ويبرأ من أهله » .

قلت : فالأمر بالمعروف والنهي عن المفسكر هما من أمر الولاية والبراءة ؟ قال نعم !! ألا ترى أن الولاية لأهل الطاعة للعاملين بالمعروف والبراءة

(١) سورة المائدة : الآيةان ٧٩ - ٨٠ صحفنا الأخطاء التي كتبت سهواً في المخطوطة .
(٢) التفل والتواضع : ما طلب من الإنسان زيادة على الواجبات والفرائض . ما يفعله الإنسان كما لم يفرض ولم يجب عليه .
(٣) الوسيلة والواسطة : الأعمال التي يتقرب بها إلى الله تعالى . والجمع : وسائل ووسائل .

على أهل الفكر العاملين بالمعصية ، ألا ترى أنه أوجب للذاب على من يقول ^(١) الكافر وقال : (وَمَنْ يَقُولْهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ) ^(٢) .

وقال : (وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلِلنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ) ^(٣) .

قلت : فالولاية والبراءة فريضة ؟ قال : نعم في كتاب الله ما يدل على ذلك قوله : (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ) ^(٤) ، الآية كلها . يقول : لا تجد من « للؤمنين بالله واليوم الآخر » ^(٥) من يواد الكافر أبداً ولو كان أباً أو قريباً ، ومن لم يواد الكافر ، ولو كان أباً أو قريباً (أولئك كعب في قلوبهم الإيمان وأيديهم بروح منه) ^(٦) ، تمام الآية .

وقال أيضاً (قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا نراء برءاء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم) ^(٧) .
يعنى برئنا منكم .

(١) يقول : زيادة من عندنا حتى يستقيم النص .

(٢) سورة المائدة : آية ٥١ .

(٣) سورة المائدة : آية ٨١ .

(٤) سورة المجادلة : آية ٢٢ .

(٥) بعد « لا تجد » أضفنا « من المؤمنين بالله واليوم الآخر » وذلك ليستقيم النص .

(٦) سورة المجادلة : آية ٢٢ .

(٧) سورة المتحنة : آية ٤ .

وقوله : (يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أَسْرَوْا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ)^(١) ، معناه أن يريدوا منه لقوله : (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى)^(٢) . وفي كتاب الله غير هذا كثير مما يدل على فرض الولاية والبراءة ، وما صار به رسول الله في أعدائه ، وما أجمت عليه الأمة من المهاجرين والأنصار على ذلك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وولاية أهل المعروف ومفارقة أهل المنكر .

قلت : فهم تثبت الولاية ؟ قال : بصل الطاعة كما أمر الله .
قلت : فهم تثبت البراءة على أهلها ؟ قال : بصل المنكر من ارتكاب المحارم والعمل بالمعاصي .

قلت : فمن لم يعرف المعروف لم يعرف المنكر ؟ قال : نعم لا يعرف المعروف إلا من عرف المنكر فليست بين منازل أهلها ، وبرىء من أهل المنكر وتولى أهل المعروف الطيبين لله .

قلت : فهم تثبت الولاية ؟ قال بالمواظبة للمسلمين في القول والعمل ، فمن وافقهم في طاعة الله في القول والعمل تولوه ، وبالرفعة ، إذا رفع العدل ولاية رجل وعدالته تولوه [٥١٤] وبالشاهد بنجب الولاية فمن شهدا له بالعدالة وبالشهرة بنجب الولاية .
قلت : فالبراءة مثلها ؟ قال : نعم .

(١) سورة النساء : آية ٦٠ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٥٦ .

قلت : من كم يجب ؟ قال : من أربعة وجوه : لراكب الحرمة وتارك القرض ، أو الإقرار بركوب المحرم ، وبالشاهدَيْن القائلين على الحدث المكفر لأهله ، وبالشجرة لمن ركب الحدث المكفر ، فهذه الوجوه يجب بها حكم الولاية والبراءة .

قلت : فإن شهد المدلان ممن يبصر الولاية والبراءة على رجل أنه ركب مكفرة أبيراً منه ؟ قال : نعم .

قلت : وإن لم يفسر الحرمة ؟ قال : نعم إذا كان^(١) ممن يبصران الولاية والبراءة وشهدا بالحدث وأعطيا^(٢) تقصيراً وقيل قولهما .

قلت : فإن سئلا عن التفسير ؟ قال : لا يلزمهما من حيث الوجوب ولكن ينبغي إذا طلب منهما الحججة أن يبيّنا ذلك .

قلت : فإن كان الشهود عليه ولها يقبل قولها وبيراً منه بشهادتهما ؟ قال : نعم ، إن كان ولها .

قلت : أكان الشهود عليه حياً أو ميتاً ؟ قال : نعم للشهادة جائزة في البراءة على الحي والميت إلا أن يكون قد صار سلفاً مجتمعاً على ولايته بالشجرة فذلك لا يقبل عليه شهادة الشهود أنه أحدث حدثاً كفر به لأنه قد مات وماتت حجته .

(١) كتب في المظموعة : « كان » .

(٢) يبان في الأصل ، وقد رأينا أن كلمة « أعطيا » تعني مع التمس .

قلت : مثل ماذا ؟ قال : مثل محمد بن محبوب وغيره ممن قد صار سلفاً للمسلمين .

قلت : فإن كانوا أحياء ، لو شهد عليهم أو على أحدهم يحدث مكفر في حياته هل كان يقبل عليه ؟ قال : نعم يقبل عليه ويحكم عليه بالبراءة ثم يستتاب إذا كان للشاهدان ممن يبصر ذلك .

قلت : فإن شهد شاهدان عدلان ممن لا يبصر الولاية والبراءة على رجل يحدث مكفر هل تقبل شهادتهما ويبرأ من الرجل بشهادتهما ؟ قال : لا حتى يفسر الحرمة والحديث ائدى شهدا به ، فإن فسرا ذلك وبيناه مما يكون مكفراً لمن ركبته قبلت شهادتهما وبرئ منه ، وإن كان الحديث غير مكفر لم يبرأ منه وهو على ولايته .

قلت : فإن قالوا إذا سئلا عن التفسير أن ذلك شيء لا يحمل لنا إظهاره . قال لا يقبل قولهما إذا كانا ممن لا يبصر وكان الرجل على ولايته وهما على ولايتهما ما لم يظهر البراءة منه ، فإن برئنا منه استتبنا من ذلك فإن تابا كانا على ولايتهما .

قلت : فإن قالوا حين سئلا عن تفسير الحديث : إنا [٥١٥] استتبنا فلم يقب . قال : يبرأ منه لأنه مُصَرَّرٌ .

قلت : فإن كان العدلان اللذان^(١) يبصران الولاية والبراءة برئنا من رجل حين سئلا عنه ؟ هل يقبل قولهما ويبرأ من الرجل ببرائتهما ؟

(١) كتب في المخطوطة : « كان المدلين اللذين » .

قال : إذا برئنا منه على حدث مكفر قبل قولهما وبرئ من الرجل ببراءتهما إذا كانا حجة في الولاية والبراءة ، لأن براءتهما قد أوجبت شهادتهما عليه ، وشهادتهما فوجب براءتهما أيضاً منه على بعض القول الذي عرفته . وفيها قول لا يبرأ ببراءتهما حتى يشهدا عليه بالحدث قبل البراءة . قلت : كان ولياً أو غير ولي ؟ قال : نعم .

قلت : وإن كانت براءتهما من أهل الأحداث الشاهرة المكفرة عند المسلمين ، فبرئنا من أهل الأحداث الشاهرة المكفرة لأهلها عند المسلمين ، هل يقبل منهما ويبرأ ببراءتهما من أهل الأحداث ؟ قال : نعم ، إذا كانت أحداثهم شاهرة على الاستحلال ركوبها ، برئ منهم من علم ذلك ، وكان المدلان حجة في ذلك ، ولما أن يظهروا البراءة من أهل تلك الأحداث ويظهر مفارقتهم ، ولو فارقهما على ذلك من كان من الناس ويبرأ من الحدث ببراءتهما .

قلت : فإن كان شاهداً واحداً شهد على رجل من الناس بحدث ، هل يقبل قوله ويبرأ من الرجل ببراءته إذا كان الذي أحدث غير ولي ؟

قال : لا ، حتى يشهد^(١) عدلان يضمن الولاية والبراءة على الحدث .

وقد قيل إن البراءة بقول واحد مقبولة ولم أرهم يعملون بذلك .

(١) كتب في المخطوطة : « حتى يشهدا » .

قلت : فإن كان كلاهما ولياً وشهد أحدهما على الآخر بكفر ،
هل يقبل قوله ؟

قال : لا يقبل قوله ويستتاب إلا أن يأتي بشاهدين .

قلت : فإن برى منه مع شهادته ؟

قال : يبرأ من الذى برى من ولى المسلمين ثم يستتاب ، فإن تاب
رجع إلى ولايته وإن أصر تمت عليه البراءة .

قلت : فإن كانا وليين لرجل برى أحدهما من صاحبه عنده ؟

قال : يبرأ من الذى برى . قلت : فإن برئنا من بعضهما بعضاً ؟ قال :
يبرأ من المبتدىء منهما بالبراءة إلا أن يتوب .

قلت : فإن لم يعلم أيهما المبتدىء بالبراءة من صاحبه ؟

قال : يقف عنهما ويستقيهما فإن رجعا عن البراءة وتابا رجعا إلى
ولايتهما وإن أصرّا تركت ولايتهما .

قلت : وإن سمعت ولياً يبرأ من رجل ليس له من ولاية ؟

قال : وليك على ولايته ولا تسم به الظن^(١) ولا تحكم في براءته
على الرجل بشئ .

قلت : فإن كان ولياً إلى آخر فأظهر ولاية ذلك الرجل الذى برى
منه ولى الأول ؟

قال : فوليك على ولايته ولا تسم به الظن ولا تحكم في ولايته
هرجل بشئ إذا كان الرجل [٥١٦] من عوام الناس ممن لا يعرف ،

(١) كتب في المخطوطة : « بتا الظن » .

ولم يكن من أهل الأحداث للكفرة ، ولم يكن الذي اختلفا فيه ولياً لك فهما على ولايتهما .

قلت : فإن تظاهرا فيه بالبراءة من بعضهما بعضاً ؟ قال : إذا تظاهرا فبراً أحدهما من صاحبه فابراً من المبتدئ بالبراءة من وليك ثم استتبه .

قلت : فإن لم أعلم المبتدئ منهما ، قال : فنف عنهما واستتبعهما إذا قد صارا بمنزلة المتلاعنين ، لا يدري الظالم منهما ، فإن تابا رجعا إلى ما كانا عليه ، وإن أصرا وأقاما على البراءة من بعضهما بعضاً تركت ولايتهما . وأقول : إذا أصرا برى منهما على الإصرار .

قلت : فإن برى ولي من رجل عهد من يقول ذلك الرجل ، هل يجوز له ؟ لا . واهك قد أباح للبراءة من نفسه عند من يقول ذلك الرجل وعليه التوبة . ألا ترى أن أبا مودود^(١) قال لرجل من المسلمين كان قاعداً عهد بزاز من صغار قال : نجد لا^(٢) تقعد إلا عند هذا القاسق ، ثم مضى ومضى على أثره حتى أتى المنزل فدعا ، فبرز إليه أبو مودود قال : إنك قلت في ذلك للرجل ما قلت ، فأنا أتولاه ، فقال : أبو مودود : فأنا أستغفر الله .

(١) أبو مودود : من علماء ونقهاء الأباضية الممانيين في القرن الثاني الهجري . وكان الساعد الأيمن لأبي مبيدة مسلم بن أبي كريمة والشول عن شئون الدعوة الأباضية خارج البصرة (انظر : المرجعي : طبقات الأباضية ورقة ١٠٥ - ١٠٦) .

(٢) لا : زيادة من عندنا .

فليس لأحد أن يظهر البراءة من أحد عند من يتولاه وإن كان ذلك أهلاً عند القبري .

قلت : فإن أظهر البراءة من رجل على حدث مكفر عند من يعلم بحدثه وكفره كعلم من أظهر البراءة منه ؟ قال : جائز أن يظهر البراءة من أهل الكفر عند من علم بحدثهم كعلمه بما ليس له أن يظهر البراءة عند من لم يعلم هو أنه يعلم بحدثهم ^(١) كعلمه .

قلت : وإن كان الذي يعلم بحدث ذلك الحدث يتولاه على حدثه وهو عالم به ، هل لأحد أن يظهر البراءة منه عند من يتولاه على علم منه أنه يعلم مثل ما علم هو منه ؟ قال : نعم ، إذا كان حدثاً مكفراً لأهله في الإسلام ، فله أن يظهر البراءة عند من يتولاه على ركوبه ما حرمه الله عليه ويحقيق الفتوى من ذلك ، فإن تاب وإلا برى منه أيضاً على ولايته كراكب الحدث المكفر .

قلت : وكذلك أهل الاحداث الشاهرة ، أحداثهم في الدين جائزة لمن أظهر البراءة منهم عند من يتولاهم ؟ قال : نعم ، إذا كان المظهر للبراءة منهم عند من يعلم مثل علمه فيهم ولا تضربه مفارقتهم ولا ولايتهم للمحدثين ، وكل من خالفه في ذلك أو برى منه ضال .

قلت : ولين ، أحدهما قتل صاحبه لا يدري على ما قتله ؟ قال : يبرأ من القاتل لأن دماء الناس في الأصل محرمة حتى يقوم دلائل على إباحتها .

(١) كتب في المضطربة : « انه بحدثهم » .

ألا ترى أن شيبيا حين قال : ما في الولاية . قال له موسى : هذا رأى إخوانك [٥١٧] من أهل العراق ، فرجع شبيب .

قلت : فإن كانا وليين فنقتل كل واحد منهما صاحبه لا يدرى على ما قتله ١١ قال : إذا أشكل أمرهما ولم يدر الظالم من المظلوم فهما في الوقوف لإشكال ذلك . . . (١) بعد الامان .

قال : حالما الوقوف لإشكال أمرهما لأن أحدهما كاذب لا يدرى أيهما هو . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أما إن أحدهما كاذب وحدايكما على الله » يدعى للملاعذين .

قلت : قد ذهبا أحد بعد الامان ؟

قال : ببرأ منه ، ثم يستتاب .

قلت : رجل قتل رجلا ودخل المسجد مع جماعة ولم أعلمه من تلك الجماعة ، ما حالهم ؟

قال : الوقوف حتى يعلم القاتل منهم .

قلت : فإن شهد عليه شاهدان منهم ولا أدري ؟ قال : لا تجوز شهادتهما لأنهما يذنعان عن أنفسهما ولعل أحدهما هو القاتل .

قلت : وإن شهد ثلاثة منهم وكانوا عدولا هل تجوز شهادتهم ؟

قال : نعم ، على قول ، لأن الاثنين منهم لا شك أنهما بريئان فجازت ثلاثة وبرأ من القاتل ، والنظر يوجب أيضاً أنهم يذنبون عن أنفسهم والوقوف (٢) . . .

(١) قيل « بعد الامان » بيان بأصل المخلوطة . والامان : اسم من الأمن .

(٢) بعد كلمة « الوقوف » بيان بالأصل .

قلت : والوالى إذا رأيته قتل رجلاً ثم قال : هذا قاتل أخى أو أبى .
 قال : لا يقبل قوله ويبرأ منه لأن قماء الناس فى الأصل محرمة .
 قلت : فإن رأيته جامع امرأة أو أمة قوم فلما رأيته قال : هذه
 زوجتى أو جاريتى .

قال : يقبل قوله ولا يساء به الظن ، لأن الله قد أباح النكاح
 بالتزويج وملك اليمين فذلك جائز حتى يصح الزنا .

قلت : فإن رأيته أتى ثيابه ودخل فى البئر يذبل والناس يبرون عليه .
 قال : الوقوف عنده ثم يستتاب .

قلت : فإن أتى ثيابه بمحضرة الناس ودخل البئر أو البحر ينزل .
 قال : يبرأ منه ثم يستتاب لأن هذا إذا فعل ذلك متعمداً بمحضرة
 الناس لم تبق شبهة فى أمره .

قلت : فإن كذب متعمداً .
 قال : يستتاب فإن تاب وإلا برى منه على الإصرار إلا أن يكون
 فى كذبه تلف مال أو نفس .

قلت : فإن رأيته قذف محصناً أو ركب زناً أو شهد بالزور ؟
 قال : كل هذا يلزمه البراءة ثم يستتاب .

قلت : فإن طلق الكيل أو بخش الوزن وعظم وركب المحارم
 أو شرب المسكر ، كل هذا يلزمه البراءة .

قلت : فإن رأيته ينظر منازل الناس أو يدخل بئر إذن . قال :
 يستتاب ، فإن تاب وإلا [٥١٨] برى منه .

قلت : فإن دخل مدازل للناس جبراً أو قهراً ؟ قال : يبرأ منه .
 قلت : فإن ضرب رجلاً يمسا أو جرحه جرحاً وقصد بالغرب إليه ؟
 قال : تلزمه البراءة ثم يستتاب حتى يعلم عذره .
 قلت : فإن ادعت امرأة على زوجها الطلاق وحلف ؟ قال : إن كان
 وليّ قهر على ما كان عليه ولا يساء به الظن .
 قلت : فإن ادعت عليه أنه أخذ ما مالا ومنعها الواجب عليه
 وأساء إليها ؟

قال : لا يقبل قولها وهو في الولاية إلا أن يصح ذلك .
 قلت : فإن ادعى ولي آخر أنه أخذ ما مالا ؟ قال : لا يقبل قوله وعليه
 البينة والحكم بينهما ومما على ولايتهما .
 قلت : فإن قال له إنك ظلمتني ؟ قال : فالتائل لوليك إنه ظلمه تلزمه
 البراءة ثم يستتاب ولا يقبل ذلك إلا بالصحة .
 قلت : فإن أحضر عليه شاهداً واحداً^(١) ؟ قال : ولا تقبل شهادة
 واحد على وليك .

قلت : فما حالهم ؟ قال : هم في الولاية حتى يصح الظالم منهم لأهلها
 أحكام تحتمل أن يكون أخذ بحق ولم يعلم الشاهد ، أو نسي الدعي عليه
 الحق ، أو قضاء ونسى صاحب الحق ، ولا تسمى بهم الظن .
 قلت : أليس قد قال النبي ﷺ : « فن قضيت له بشيء من مال
 أخيه فأبما أقطع له قطعة من النار » .

(١) كتب في المخطوطة : « واحدا » .

قال : نعم . إذا كان مبطلا وصح ذلك .
قلت : فإن رأيت ولياً لي أخذ ثوباً من عند رجل وقال هذا ثوبي
والرجل يقول هذا ثوبي .

قال : لقول قول الرجل وقل لوليك يرد على الرجل ثوبه .
قلت : فإن امتنع . قال : فوليك ظالم حتى يصح ما ادعى ، وإيس له
أن يأخذ ليدعه ويستقاب ، فإن رد الثوب وإلا برى .
قلت : فإن رأيته أخذ ثوب رجل وقال هذا ثوبي وسلمه الآخر إليه
ولم يدع فيه شيئاً ولا أنكره . قال فوليك على ولايته .

قلت : فإن كان وليان كلاهما يتنازعان للثوب وهو في أيديهما جميعاً
وكل واحد منهما يقول ثوبي . قال : للينة عليهما والأحكام بينهما وهما
على حالهما حتى (يتضح الحق) ^(١) .

قلت : فإن برى أحدهما من صاحبه ؟ قال : يبرأ منه « لا بر » من
المسلم ^(٢) .

قلت : فإن برى بهضهما من بعض ؟ قال : يبرأ من المتهدي بالبرائة
من صاحبه .

قلت : وإن لم يعلم المتهدي منهما ولا الظالم من الظلوم ؟
قال : يوقف عنهما جميعاً ويستتابان من ذلك ، فإن تابا وإلا تركت
ولا ينهما [٥١٩] ، أو يصح للمهدي منهما على صاحبه .

(١) أنفقتا « يتضح الحق » بعد « حق » لكن يستقيم النص .

(٢) كتب في المضطربة : « لا يرى من المسلم » يمكنها .

قلت : وإن رأيت ولياً يميل عملاً لا أدرى ما هو حلال أم حرام ،
أو يقول قولاً لا أعلم ما هو ؟ خطأ أو صواب^(١) ، أو يأكل شيئاً لا أعرف
ما هو ؟ من الحرم أم اللباس ؟

قال : فوليك على ولايته ولا تسم به الظن حتى يعلم أنه فعل
مالاً يجوز له ولا تحكم في فعله ذلك بشئ .

قلت : فإن رأيت به يأكل من مال غيره . وقال إنه أباح له ذلك .

قال : هو على ولايته وأحسن الظن به إنما أكل بحق .

قلت : فإن أعطاني منه شيئاً لي ، آكل ذلك من عنده وانقطع به ؟

قال : لا ، حتى يصح لك ذلك .

قلت : فإن رأيت ولياً لي يأكل في شهر رمضان ما حاله ؟ قال :

فهو على ولايته حتى يعلم أنه متمتع إلى ما لا يجوز له لأن الأكل
في رمضان للمسافر والريض جائز والناسي أيضاً لا يؤم عليه .

قلت : فإن رأيت به أكل مهتة أو لحم خنزير ؟

قال : فهو على ولايته لأن ذلك مباح للمضطر إليه ونعمن به

الظن .

قلت : فإن رأيت به ي جامع امرأة في شهر رمضان نهراً فلما رأيت قال

لي : فإنه ناس لصومه وإن المرأة زوجته ، أو قال إنه مسافر قدم من سفره ،

وغسلت زوجته من الحيض .

(١) كتب في الخطوط : « خطأ أو صواب » .

قال : وهذا يحسن به الظن وهو على ولايته حتى يعلم غير ذلك .
قلت : فإن رأيت امرأة من المسلمين تركت الصلاة هل أبرأ منها ؟
قال : لا حتى تعلم أنها غير جائز ولا قساة ؛ لأن ترك الصلاة
للعائض جائز وتحمل على حسن الظن ما احتمل .
قلت : وإن كان معها زوج ثم اعتزلها ولم أعلم منه طلاقاً ولا
أدعت هي عليه الطلاق ولم ينير هو ذلك واعتدت وتزوجت برجل ،
ما يكون حال الرجل وحالها معي ؟

قال : هما على حالهما ما لم يشكر ذلك الزوج الأول .
قلت : فإن أنكر وقال لم أطلقها وهي مع الزوج الثاني .
قال : الحكم بينهم فإن كانت المرأة ادعت طلاقاً على الزوج الأول
بحضرتها وهو يسمع فلم ينير ولم يشكر ذلك ولا أنكره وتركها على
ذلك حتى انتقضت المدة وتزوجت وصح هذا ، ثم جاء من يمد يده
فلا دعوى له ، وإن لم ينير بطلاق ولا قالت هي بحضرتها أنه طلقها
وإنما ادعت عليه ينير حضرتها ولم يسمع وتزوجت وأنكر هو الطلاق ،
لم يقبل قولها [٥٢٠] هو الأول والأحكام بينهما .

قلت : فالزوج الأخير ما حاله ؟ قال : إن كان يعلم لها زوجاً
فتزوجها ولم يعلم طلاقه ، فقد ركب محرماً عليه ، وعليه التبرأة ثم يستتاب ،
وإن لم يعلم ثم صح عليه الحكم من بعد ، اعتزل المرأة وقاب
من الخطأ .

قلت : فإن رأيت ولها لى يبيع مالا لولى لى آخر بمحضرة رب المال ويدعيه لنفسه أنه له ورب المال يسمعه بأذنيه ويراها بعينه فى دعواه ويبيع حتى باعه ولم ينهر عليه فى مجلسه ذلك ، ثم أنكر من بد ١ ١

قال : لا يقبل إنكاره وقد ثبت عليه وهما على ولايتهما لأنه تمكن إزالة المال إلى البائع وقد نسي الأول ، فإنكاره مع النسيان فيها على حسن الظن حتى يعلم المتدعى .

قلت : فإن باعه ولم يدع أنه له بمحضرة رب المال ولم ينهر ، ثم غر من بد ، هل يقبل تنهؤه ؟ قال : نعم لأنه لم يدعه البائع لنفسه فله التنبيه حتى تصح إزالة المال أو الوكالة فى بيعه .

قلت : فما حالها ؟ قال : هما فى الولاية ولا نسيء بهما الظن لأنه يمكن أن يكون وكله فى بيع ماله أو وهبه ثم نسي ، أو كان فعل متقضى وفعل البائع يجوز فهما على الولاية حتى يعلم المتدعى منهما ما لم يحيط أحدهما الآخر ويبرء من بهما بعضا .

قلت : فإن شهد عدلان وليان على ولّى لها فى مال فى يده ورثه أن هذا المال لفلان لرجل آخر ، ما الحكم فيه ؟ قال : يحكم به لمن شهدا .

قلت : فما حال الوليين للشاهدين عند من شهدا عليه ؟ قال : هما على ولايتهما .

قلت : فإن شهدا على نكحة في يده فسلما في حاله أنها حرام أو لرجل آخر ؟

قال : هما حجة عليه ولا يحمل له أكلها .

قلت : وما حالها ؟ قال : هما على الولاية معه .

قلت : فإن لم يقبل قولها وأكل للنكحة بعد قهام الحجة منهما ؟

قال : لا يقبل منه ويستتاب من ذلك ، فإن تاب وترك للنكحة وإلا برىء منه لأنها حجة عليه .

قلت : فإن شهدا عليه أنه طلق زوجته مع الحاكم وفرق بينهما ، وهو منده أنه لم يطلقها ؟

قال : قد وقع الفراق في الحكم وإذا علم أنها شهدا بالزور نفي زوجته في الباطن .

قلت : فما حالها عنده ؟

قال : لا يقبل منهما في السريرة وبغارقتها ولا يقولان لأن عنده أنه لم يطلق زوجته ولا يحمل له إظهار مفارقتها عند من يقولانها .

قلت [٥٢١] وما الفرق بين الزوجة وللال ؟

قال : للال يكون زواله من يده ، وشهدا على علم فلا نسي . به الظن ، والزوجة إنما طلاقها في يده وإنما يقع من لسانه بالقول ولم يكن منه شيء فلا يقبل ذلك منهما عند نفسه ويثبت الحكم عليه . سل عنها فإن فيها نظراً لعله قد طلق ونسي أو حال سكر وهما . . . (١)

(١) بعد « وهما » يابس بالأسل .

قلت : " فإن شهد رجلان عدلان على ولي لها أنه قتل رجلاً مقعداً وأنكر ذلك الرجل وأحضر شاهدين عدلين فشهدا أنه كان عندهما في ذلك الوقت وذلك اليوم الذي شهد به العدلان الأولان وأنه لم يقتل الرجل .

قال : شهادة الأولين عليه جائزة ويقتل للقاتل ولا تقبل شهادة الآخرين لأنها معارضة .

قلت : فما الحكم فيهم إذا كانوا أولياء ؟
قال : هم على ما كانوا عليه في الأصل من الولاية لأن هؤلاء شهداء الأولين في الحكم على علمهما ، ويمكن عليهما للقاط فلا يحكم بتعاضلتهما ، وشهادة الآخرين إنما سقطت لحال للمعارضة في الحكم بأحدهما لم تجز ، لا من جهل معرفتهما فهما على ولايتهما لأنه يمكن صدقهما .

قلت : فإن علم من ولي أنه ارتد عن الإسلام أو ارتكب الحرام أو دخل في الزندقة وادعى للسحر والكهانة ؟ قال : حكمه للبراءة حتى يقر .

قلت : فهل لي أن أظهر البراءة منه ؟ قال : لا .

قلت : فإن رجع إلى دين التدرية وقال لا قدر وادعى التدرية والشبهة والإرادة إليه ، وإلى دين للجنة ، وقال إن للوحديين في الجنة وإن تركوا الفرائض وركبوا المحارم ، أو إلى دين الأزارقة واستعمل المعجزة واستعمل سحر أهل القنلة وأمواهم وسامهم بالشرك . . .

قال : في كل هذا تلزمه البراءة والفارقة .

قلت : وإن لم يعلم ذلك أحد غيري ؟

قال : إبرا منه ضرورة .

قلت : فإن أظهرت البراءة منه هل يجوز عند أوليائه من المسلمين ؟
قال : لا ، إلا أن يعلم أحد كملك فيه فتبرأ منه عنده وإن كننا شاهدين
شهدنا عليه وأقمنا عليه الحجة وأظهرنا حده [٥٢٢] حتى تقوم عليه
الحجة عند المسلمين ويحفظوه ويفارقوه ولا يقولوه .

قلت : فإن كان حدث هذا شاهراً يدين به علانية ويخطئه من
خالقه علانية ويسفحل دم من قال بنير قوله شهر ذلك منه قال : فهذا
يظهر حده ويبرأ منه علانية ولا يخاف فيه لومة لائم ومفارقته واجبة ،
على كل من علم ذلك منه البراءة منه ومن علم بحده ولم يعلم الحكم .
فقال قوم لا يسعه إلا أن يبرأ ، وقال آخرون واسع له حتى تقوم عليه
الحجة . والحجة جماعة المسلمين الذين ليس له رد قولهم ، ويكون واقف سائل
عن معرفة الحكم . لأن نصب الحرام ديناً لا يسع جهله إن عاين ذلك
أو سمعه .

قلت : فإن كان حدثه على التحريم فيوقف عنه واقف بعد علمه إذ لم
يعرف الحكم .

قال : يسعه حتى تقوم عليه الحجة وعليه السؤال عن معرفة ما يلزمه
في الحكم لأنه قد علم بالحدث ، وإنما يخفى عليه الحكم بأن يحكم بطله ،
فلذا استفتى فقهاء من المسلمين وأعلمه أن رآك ذلك يستحق البراءة
عليه الحكم .

قلت : والسفعل غير المحرم ؟ قال : نعم ، للسفعل . قال قوم يبرأ منه من علم ذلك ولا يسمع جهله .

وقال قوم يسمه حتى تقوم الحجة .

قلت : فإن شك في أهل الأحداث ، أو الأحداث التي بين الأمة في الدين الشاعرة أحداثهم الكفرة لهم ظم يتولاهم ولا يقول من يرى منهم ولا تولي من تولاهم ، هل يسمه ذلك ؟ قال : لا ، هذا هو الشك الذي لا يجوز عند المسلمين .

قلت : فإن تولي من تولي وتولي من يرى ؟

قال : فلا يجوز هذا الآن ، هذا قول الحشوية والرجئة .

قلت : فما الحجة في هذا كله ؟

قال : الواقف عن الجميع قد وقف عن محق فلا يسمه والمقول للجميع قد تولي مهطلا فلا يسمه .

قلت : وكيف يكون وقوف من علم بالحدث ؟ قال : إذا كان بهصر الحكم وصح الحدث وقف عن أهل الحدث وقوف سائل عن معرفة الحكم بما يلزمه ، دائن بولاية المسلمين ما دانوا به من تلك الأحداث ولا يسمع بها .

قال : فليس عليه علم الغيب ولا يكلف ما لم يسمع به ولم يعلمه وواسع له حتى تقوم عليه الحجة ويعلم من أحدث حدثاً مكفراً يحكم به عليه ، أو عداة فيتولاه على ذلك .

[٥٧٣] قلت : فكيف وقوف الدين ؟

قال : وقوف الدين عن من لا يعلم حتى تقوم عليه الحجة وليس له إقدام على ما لا يعلم ، وهو الوقوف عن جميع الناس عن لا يعلم حاله على اعتقاد ولاية الحق وخلع للبطل في الدينونة منه الله بولاية كل مسلم والبراءة من كل كافر .

قلت : فالسلمون عليهم إظهار أحداث المحدثين في الإسلام الشاهرة أحداثهم المكفرة أنصالحهم الراكيون لها إذا كانوا دائنين بذلك ؟ قال : نعم . إذا استلوا عن ذلك وعن أهل الأحداث يبتنوا وأظهروا ضلالتهم . قلت : ويظهرون البراءة منهم ؟

قال : نعم إذا كانت أحداثهم شاهرة وأنصالحهم مكفرة أظهروا البراءة وخطبوا وبينوا ضلالتهم ليبتغى بهم الناس ولا يتوفونهم ويدعون الناس إلى مفارقتهم ويعرفون ضلالتهم . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أذيعوا الخبير الفاسق ليصغر الناس منه » .

وقال : « ما لكم والمنافق قولوا فيه ما فيه » . وأجمعت الأمة أنه لا بأس بنهي المنافق وإظهار عورته . ولم يزل المسلمون يبتنون قناس ضلالة قومهم وأحداثهم في الدين ، ويدعون من وانضموا إلى مذاهبهم والعمل بطاعة ربهم ، يريدون إبقاء وجه الله .

قلت : فيجوز لأحد يدعو إلى البراءة من أحد لا يعلم بحديثه ولا يسمع به ؟

قال : لم أعلم أن أحدا دعا إلى البراءة ، ولكن يدعو المسلمون إلى دينهم وموافقتهم ويبتنون ضلالة من خالفهم من أهل الأحداث الشاهرة

أحداثهم التي بها علانية ، قد اتخذهم الناس رؤساء وأئمة ومكفرة فيما
ركبوه فأولئك يبين ضلالتهم .

قلت : فمن سئل عن مذهبه في أهل الأحداث المكفرة الشاعرة له
هل له أن يعرفه ؟ قال : نعم ، يعرفه بمذهبه ولولا ذلك لم يعرف العدو
من الولي ولا الموافق من المخالف .

قلت : فيجوز لأحد أن يقول لأحد من الناس : إبرا بيراقي من
فلان ؟ قال : لا .

قلت : فهل قال ذلك أحد ؟ قال : لم أعلم ، ولكن يبينون ضلالة
أهل الحدث ، فمن صح له ذلك يرى من أهل الحدث المكفر ويعرف
من سأل أن أهل الأحداث يستحقون البراءة بكفرهم ، ولا يقول قلدوى
وابروا بيراقي .

قلت : فيجوز لمن لم [٥٢٤] يعلم بأحداث المحدثين أن يبرا منهم
عن غير أن يعلم ذلك ؟

قال : كيف يبرا عن لا يعلم مالا يعلم ١١ هذا محال إلا أن يكون
يعتقد البراءة والهدىونة لله في الجملة من كل محدث في الإسلام ، فذلك له
جائز وعليه ذلك ، وأما المحال فلا يقول به أحد .

قلت : فيجوز لأحد إذا سمع أحداً من الناس يبرا من أحد أن
يبرا ببراءته ؟

قال : لا ، هذا لا يقول به أحد ولا يسئل به إلا أن يكون شاهداً
تصدقه من شيوخ الولاية والبرلمة وهما الختمة ، فيبرا عن رجل على حدث

مكفر ، فقد قيل على بعض القول أنه يرى منه ويقبل قولهما وبراهنهما لأن براهنهما توجب شهادتهما عليه ، وشهادتهما توجب براهنهما عليه فلي بعض القول جائز هذا ، قال قوم : حتى يشهدا بالحدث .

قلت : فالوالى إذا واقع الكبيرة ما تكون منزلته ؟ قال : البراءة ثم يستتاب . قلت : فإن واقع صغيرة ما يكون حكمه ؟ قال : يستتاب قبل البراءة ، فإن تاب قبل منه وإن أمر برى منه ، وإن كان ذنبه سريرة برى منه سريرة ، وإن كان علانية برى منه علانية ، وإن دخل فى أمر مشكل كان الوقوف .

قلت : فإن طرح المدل ولاية الوالى هل يقبل منه وتترك ولايته ؟ قال : لا ، بل يسأل المدل ، ولا يقبل منه حتى يبين بم طرح ولاية ولهم ، فإن صح أمر على ولهم استتيب ، وإن لم يصح ذلك استتيب المدل إن كان طرحه لجهالة مرفعه ، فالولى على ولايته والمدل على ولايته .

قلت : فالطرح بماذا يجب من الولى ؟ قال : بارتكاب المحارم وانتهاك اللغظالم والإصرار على المآثم .

قلت : فالولاية بجم تنته ؟ قال : بالوفاء فى كل أمر أزم الله فيه طاعته وحق على العباد فيه تأديعه من قول أو عمل أو نية ، لأن الإيمان قول وعمل واتباع السنة والمواظقة لأهل الحق المستقيمين على السنة والكفاب دون من خالفهم من جهة الاحداث .

قلت : فبماذا يصل إلى علم ذلك ؟ قال : إذا لم يعلمه جالس عنه أهل

الذكر الذي أمر الله بسؤالهم وافقدي بهم وأخذ منهم كما أمر الله ، وقد عرفه أن (ومن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون)^(١) . وأمره بسؤال أهل الذكر منهم فهم الحجة له وعليه فيما لا يعلمه .

قلت : فإن وجدتم مختلفين [٥٣٥] ماذا يفعل إذا وجدتم مختلفين في الدين ؟ قال : عليه طلب الحق بالسؤال عنهم وعن حكم ما اختلفوا فيه بالدليل المستنط من الكتاب والسنة والإجماع ، حتى يعلم أهل الحق من جملة المختلفين في الدين ، فيقتدى بهم ويأخذ عنهم ، وليس له أن يقبل عن غير أهل الحق وإنما الحجة أهل الحق الصادقون كما قال الله : (انتقوا الله وكونوا مع الصادقين)^(٢) . وقد حذرهم اتباع غير سبيل المؤمنين فقال (ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى وأصله جهنم وساتر مصيرا)^(٣) .

وسبيل المؤمنين واتباعه هو ما أمر الله ورسوله ، والسبل بما سار به الرسول فأمر به وعمل ، وأجمعت الأمة عليه من بعده ، والخلفاء الراشدون^(٤) ، والافتداء ، بأهل الذكر المحققين الذين هم على الكتاب والسنة وهم الحجة ، وليس له أن يقبل غير الحق . ولا يصل أحد على ذلك إلا بفضل الله وطلب القدوة والولاية لم ومعرفة موافقتهم ، ويقولام ويقبل فتهاهم ويأخذ عنهم . نسال الله أن يعطلها منهم وعن تمسك بمهلهم .

(١) سورة الأعراف : آية ١٨١ .

(٢) سورة التوبة : آية ١١٩ .

(٣) سورة النساء : آية ١١٥ .

(٤) كتب في المضطربة : « الراشدين » .

قلت : رجل أفطر آخر يوم من شهر رمضان متمسداً فوائق يوم القطر ،
ورجل خرج يريد الزنا باسراة حرام مقصداً فوائق اسراة ، ورجل
سرق شاة فذبحها فإذا هي شاته ، ورجل قتل رجلاً مقصداً لقتله فوائق
قاتل أبيه ، ورجل قاتل مع نثقة على أنها الهانمة مقصداً فإذا هو مع للهي
عليها ، ما يلزمه في جميع ذلك ؟

قال : يلزمه التوبة والاستغفار ولا يلزمه غيره ذلك .

قلت : فرجل قال لا أصلي على جنازة ولا أصلي الجمعة ولا أصلي
صلاة الميدين ، ما يبلغ به ذلك ؟

قال : هذا على الكفاية ، فإذا قام به البعض من الناس سقط عن من
لم يتم به ولا شيء عليه إذا قام به غيره ، ويكون خيس الحال ولا
تسقط ولايته إلا أن يخطيء من فعل ذلك ، فإن خطأ أحداً في فعل ذلك
كان مخطئاً وبريء منه على تخطئة المسلمين .

قلت : فإن قال لا أصلي قيام شهر رمضان ، ولا أصلي صلاة الضحى ،
ولا أصلي صلاة الوتر إلا ركعة ، ولا أصلي بعد صلاة الظهر [٥٢٦] ولا
قبلها ، ولا أصلي الركعتين بعد صلاة المغرب ولا ركعتي التهجد ، ولا أنقل
بشيء من التوافل ولا أصوم غير شهر رمضان ، ولا أتصدق بشيء غير
الزكاة ، ما يبلغ به ذلك ؟

قال : يكون خيس للزكاة ولا يبلغ به إلى براءة إلا أن يضال من
فعل ذلك من المسلمين فإن ضل أحداً كان هو الضال .

قلت : فإن صلى بعد صلاة التجر وبعد صلاة العصر ونصف النهار في الحر الشديد وبعد طلوع الشمس وعند غروبها ؟
قال : ينصح له ويقال له إن النبي نهي عن الصلاة في تلك الأوقات من الغوافل ، فإن قبل وترك لم يترك ولا يترك ، وإن امتنع وأقام على ذلك تركت ولا يترك .

قلت : فإن ترك الضمضة والاستنشاق متعمدا أو السواك وأخذ الشارب وحلق اللانة وقلم الأظافر وتقف الإطمين على العدد ، ما تكون منزلته ؟

قال : يكون خميس المنزلة لتركه السنة وينصح له ويستتاب ولا يبلغ ذلك إلى براءة . قلت : فإن قال ، لا أخفتن ولا أستنجي من بول ولا غائط ولا أغسل النجاسات بالماء ؟

قال : هذا يبرأ منه ثم يستتاب ، فإن تاب قبل منه وإن أبى تمت عليه البراءة . قلت : فإن قال : لا أنظهر لأصوات ولا أتومم بالصعيد عند عدم الماء ولا أغتسل من جنابة ما يبلغ به ؟ قال : يبرأ منه لأن هذا ترك الفرائض عند القدرة ما لم يكن ذلك من عذر .

قلت : فإن رفع اليدين في الصلاة وسلم تسليمين وقرأ الحمد وسورة في صلاة الظهر والعصر هل يبرأ منه ؟

قال : لا ، إلا أن هذه للعلامة بين أهل الدعوة ومن خالفهم .

قلت : فن قرأ الحمد وسورة في الأربع ركعات في صلاة الظهر

والمعسر. وقرأ الحمد بصورة في الركعة الأخيرة من صلاة المغرب وكذلك
قرأ السورة في الركعتين الأخريتين من صلاة العشاء ١٩ سجدة. وقال
قال : هذا قد خالف السنة والإجماع ويعرف أن صلاته منتقضة
ويستتاب، فإن تاب وإلا برى منه .

قلت : فالبراءة ما هي ؟ قال : التبري من العمل للكفر ومفارقة
أهله عليه وتحطتهم. والإنكار عليهم ارتكابهم الحرام والكراهية له به ،
قلت : فالولاية ما هي ؟

قال : التولي القيام بنصرة المسلمين والمحبة لهم والرد في منيهم
ومعاونتهم على البر والتقوى والاستنفار لهم [٥٢٧] وإعطائهم حقوقهم
وتعظيمهم وتثريتهم . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « المؤمن
مرآة أخيه ينصح له إذا غاب ويحيط عنه الأذى ويوسع له في المجلس » .
وفي الحديث « من زار أخاه أو عاد مريضاً نادى من السماء أن
طاب ممساك تهبأت من الجنة منزلاً » . وروى عن النبي ﷺ أنه
قال : « والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تتعابوا » . وكان يؤاخي
بين المهاجرين والأنصار ويقوم الأنصار بشأن المهاجرين . ومما يثبت
المودة إنشاء السلام والهدية وعليك بصحبة الأخهار : وفي الحديث :
« إن على المسلم للمسلم سبباً : يسلم عليه إذا لقيه ، ويعوده إذا مرض ،
ويجيبه إذا دعا ، ويشهد جنازته إذا مات ، ويجب له ما يجب لنفسه ،
وينصح له بالنهي ، ويسقه إذا عطش » .

وقال : « لا تصانع الأخوان في الله إلا تناسرت ذنوبهما كما
يتفائر ورق الشجر » . « والمؤمن يسكن إلى المؤمن كما يسكن الظلمآن
إلى الماء البارد » .

وقال : « من أعطى الله ومنع الله وأحب الله وأبغض الله فقد
استكمل الإيمان » .

وقال : « من أكرم أخاه للمؤمن كان حقا على الله أن يحمله على
درج الجنان » . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إن أوثق
عرى الإسلام الحب في الله والبغض في الله ، وأفضل العبادة حسن الظن
بالله ، وحلاوة العبادة للتواضع » . وروى أن « أهل الجنة ثلاثة :
ذو سلطان مقسط ، ومسلم مصدق ومتشفع ، ورجل رحيم القلب لكل
ذئبي قريب ومسلم » .

والمسلمون إخوة بعضهم بعضاً كالأهلوان يشد بعضه بعضاً ، لا يهملون
ولا يلزمون ولا يتمازجون ولا يتنازجون بالألقاب ولا يشتب بعضهم بعضاً
ولا يسخر بعضهم من بعض ولا يظلم بعضهم بعضاً بنهر حق ، يتشاورون
ويتعاونون ويتواصلون ولا يتعادون ولا يهين بعضهم على بعض ، متواصلون
بروح الله على طاعته والعمل على^(١) ابتغاء مرضاته ، كلهم واحدة جامعة
ولا فرقة بينهم ولا اختلاف في دينهم .

جعلنا الله ممن تبع سبيلهم واقتدى بهم والحمد لله رب العالمين .

(١) على : زيادة من عندنا .

ج - في الإمامة

وسأله عن الإمامة من أين ثبت ؟ قال : من كتاب الله وسنة
 نبيه وإجماع الأمة . فأما من كتاب الله فقوله : (وجعلنا [٥٢٨] منهم
 أئمة يهدون بأمرنا)^(١) . وقوله لإبراهيم : (إني جاعلك للناس إماما
 قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين)^(٢) . تنزيها للإمامة ورفع
 قدرها أن ينالها عاتٍ أو يقضى باسمها باغٍ . وقوله : (أطيعوا الله
 وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم)^(٣) . وهم الأئمة .

ومن السنة قول الرسول : « أطيعوا ولأه أموركم » . وفي وصيته
 لما ذ^(٤) : « ولا نعص إماما عادلا » . وقال : « السمع والطاعة ولو
 كان^(٥) حبشيا مجنونا » ، فأوجب طاعة إمام العدل . وأما بالإجماع
 فنقول المهاجرين والأنصار حين اختلفوا فيما بينهم ولم يختلفوا في الإمامة ،
 فقال الأنصار منا أمير ومنكم أمير ، وقال المهاجرون منا الأمراء ومنكم
 الوزراء ، فثبتت الإمامة من الكتاب والسنة . وقد قال الله (لقد كان

(١) سورة السجدة : آية ٢٤ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٢٤ .

(٣) سورة النساء : آية ٥٩ .

(٤) كتب في المصطلحة : « لأه » ولها « لما ذ » .

(٥) أضفت « كان » . وفي باب وجوب السمع والطاعة للأمام ما لم تكن تلك الطاعة مفسدة ،
 إذ لا طاعة لمخلوق في مفسدة الخالق ، قال عليه الصلاة والسلام : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل
 عليكم عبد حبشي . . . » ، وقال عليه الصلاة والسلام : السمع والطاعة على الرء السليم فيها أحب
 وكره ما لم يؤمر بمفسدة فإذا أمر بمفسدة فلا سمع ولا طاعة . (انظر : القسطلاني : إرشاد الساري
 لشرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٢١٩) .

لكم في رسول الله أسوة حسنة ولكن كان يرجو الله واليوم الآخر^(١) .
إلى قوله : (إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)^(٢) فدل قوله :
(إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) على أن الأمر بالطاعة فرض
واجب . ووجدنا الرسول ﷺ استخلف الخلفاء^(٣) وأمر الأمراء وأوجب
على الناس طاعتهم ما أطاعوا الله ربه . وأبو بكر وعمر ومن ولي أمرا
من أمور المسلمين لصنع صنع النبي ﷺ احتذاء على مثاله وسننه فيما
سن ، وفي الأغراء وقبض الصدقات وإقامة الحدود وإجراء الأحكام على
ما كان النبي ، فصيح بهذا ثبوت الإمامة بالاتفاق من الأمة والافتداء
بالنبي ﷺ واتباع كتاب الله فيما نظروا أن قدموا رجلا قام مقامه
لا يشركه أحد في الأمر . ولم يكن رسول الله ﷺ يولي في جميع
أمره إلا عدلا مرضيا به في دينه . والسنة والكتاب يدلان أن
الفساق والباغي لا . في الإمامة^(٤) ولا يعقل بها لقول الله : (إلى
جاءك للناس إماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين)^(٥) .

(١) سورة الأحزاب : آية ٢١

(٢) سورة النساء : آية ٥٩ .

(٣) هذه البارة ، وهي أن الرسول عليه الصلاة والسلام « استخلف الخلفاء » لاسمى أنه
عهد بالحكم إلى شخص معين بعد وفاته ، وإنما نعى أنه عليه الصلاة والسلام ، عين من ينوب
عنه في حياته وولاية البلدان المختلفة مثل اليمن وعمان ، ومكة بعد فتحها وعودته ثانية إلى المدينة .
وبنى « استخلاف الخلفاء » أيضا إمارة الجيوش وولاية الصدقات ، وغير ذلك من الوظائف
الرئيسية في الدولة الإسلامية الوليدة التي رأسها الرسول عليه الصلاة والسلام .

(٤) قبل « في الإمامة » ياش والأصل . ولما ظهر من سياق النص . أن الباغي والفسق ،
لا يصح أن يكون إماما .

(٥) سورة البقرة : آية ١٢٤ .

وأجمعت الأمة أن شهادة الجائر^(١) إلى نفسه والفاسق لا تجوز ، وإذا كان لا تجوز شهادة الفاسق لم يميز أن يكون حاكما . وقد قال الله في الشهادة : (وأشهدوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ)^(٢) ، وقال : (عَنِ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)^(٣) ، وقال : (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ)^(٤) . فلا تجوز شهادة ولا حكم بنهر أهل العدل .

قلت : فما صفة الإمام الذي تجوز [٥٣٩] إقامته للأمر ؟

قال : أن يكون خير أهل عصره ، ويكون طبائعه عقله ، ثم يصل قوة عقله بشدة التمسك وكثرة سماعه بحسن العادة ، فإذا جمع إلى عقله حزمًا ، وإلى حزمه عزمًا ، فذلك الذي يعد لمز الدولة ونسكاية البدو ويقوى على إقامة الحق ويكون عدلا مرضيا . ولا يكون على أمور المسلمين على ظاهر الرأي أكثر من واحد ولا يكون ذلك إلا في الأفضل ، وفي الرواية أن أفضل ما أنعم الله على المبدأ بعد ابتداء خلقهم نعتين ، إحداهما الرسول الهادي الذي لا يصاب علم الدين إلا من قبضه ، والأخرى الوالي العادل الذي لا تصلح الدنيا إلا على يديه ، فيبأيعونه على السمع والطاعة . وأما الجائر فلا يكون حاكما ، كما أن الخائن لا يكون مؤمنا ، ولا الكذاب مصدقا . وإذا كان

(١) كتب في الضلولة « الجار » .

(٢) سورة الطلاق : آية ٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٨٢ .

(٤) سورة المائدة : آية ٩٥ .

لا يجوز شهادة الجائر ، ولا الفاسق وللتهم ، كان أولى بأن لا يجوز حكمه في فروج المسلمين ودمائهم^(١) وأموالهم . وقد أجمعت الأمة على ثبوت إمامة العدل ، فلا يجوز غيرها بدليل الكتاب والسنة والإجماع وبذلك عمل الصحابة بعد نبيهم لم يقدّموا إلا عدلا .

قلت ، فإذا ثبتت الإمامة للإمام على هذه الصفات ، ما يجب على الرعية ؟ فإذا أقام الحق فطليم إجابته إذا دعاه ، وتصبرته ومعاونته إذا استعان بهم ، والديونة بطاعته ، وقد حرمت مع ذلك غيبته وعداوته وسوء الظن به والامتناع من طاعته ، وحرم الخروج عليه ولا يحل تقديم إمام عليه حتى يظهر كفره ويشهر حدته وتكفر رعيته بولايته ، فهناك يستتاب ، فإن تاب قبلوا منه وأنبهوه على إمامته وإن امتنع أقاموا الحجّة عليه عند رعيته في مملكته ثم يحل لهم عزله ومحاربته ، وعزلوه طائفاً أو كارها ، ويقدموا من يبدل فيهم وفي الرعية ، كما فعل الصحابة في الحدث الأول^(٢) ، لم يزلوه حتى لم يسمع أهل الدار ولايته وكثرت أحداثه فهناك استحلوا الخروج عليه .

قلت : فالإمام بم نزول إمامته ؟ ويكون على ولايته ؟ قال : إذا زال عقله يحدون لا ينفق ، أو خرس لسانه فلا ينطق أو عجب فلا يميز أو حرم فلا يسمع إذا نودي ، فهذا نزول إمامته على بعض القول لأنه عاجز بهذا عن القيام بفروض الإمامة .

(١) فروج المسلمين ودمائهم « الأحكام التي تتعلق بالزواج والملاهي والزنا والقتل والنكاح » .

(٢) بنى الفتنة الأولى في الإسلام في خلافة عثمان بن عفان .

قلت : [٥٣٠] فإن عرج أو زمن أو مريض هل يميز ؟

قال : لا ، إذا عرف منه العذل لم يميز ولا يميز الإمام بالمعز إلا بالذي وصفت لك فأما إذا كان يثقل ويسدل فلا يميز .

قلت : فإن قتل رجلاً في مجلس الحكم فُسِّلَ عن ذلك فقال إنه قتله بحق ؟

قال : هو مصدق القتل ما لم يخرج بفعله من تمارف العادة من فعل الأئمة والحكام .

قلت : مثل ماذا ؟ قال : أن يثب على أهل قرية يقتلهم أو يخرّب دارهم ، وم أبراء في الظاهر لا يعلم منهم حدثاً يستحقون به ، فهناك لا يقبل منه ويستتاب وإلا عزل وحورب .

قلت : فإن أرسل سرية أو جيشاً ليمض الأسباب تهبوا الأموال وأحرقوا المنازل وسفكوا الدماء ، ما يلزمه ؟

قال : إذا لم يأسر بذلك ولم يرّضه كان ذلك على من أحسنه ، مأخوذ به من جناة على وجه الظلم ، وليس ذلك على الإمام من فعل غيره ولكن عليه الإنصاف من أهل الأحداث وإظهار ذلك والإنكار له وإعطاء الحقوق أهلها إذا طلبوا ذلك في الأحكام إلى من جفاها .

قلت : ولا تزدل بهذا إمامة الإمام ؟ قال : لا ، إذا لم يكن من ضله فلا تكسب كل نفس إلا عليها . قلت : فإذا ينهى أن يفعل ؟ قال :

ينهى إذا أراد أن يرسل سرية أو جيشاً أن يشاور العلماء ويستشير
في أمره الذين يخافون الله ، فإذا عزم على ذلك أقر عليهم أميراً مرضياً
وكتب لهم عهداً عرفهم فيه ما يأتون ويقعون ، ويشترط عليهم أن لا يعدوا
أمره وما عى عليهم فهكاتبونه ، فإذا خرجوا فإن جنى أحد منهم جناية
كان جناية ذلك عليه في نفسه ، ومن أحدث حدثاً كان حدثه عليه
وليس على الإمام من ذلك شيء ، وإن جهل ذلك لفلة علمه أو نسيان
فتمدت سريته فكان ذلك خطأ ، كان ما أحدثه في بيت مال المسلمين .

قلت : ولا تزول به إمامة الإمام ؟ قال : لا .

قلت : فإن أحدث الإمام حدثاً في الحكم خالف الكتاب والسنة ؟

قال : يكون ذلك عليه في نفسه .

قلت : مثل ماذا ؟ قال : ذلك إذا رجم الزاني الهكر وقتل السارق

وما كان مثله ، كان ذلك عليه في نفسه القود^(١) .

قلت : [٥٣١] هذا خطأ ؟ قال : لا ، هذا نص في الكتاب والسنة

ولا يسع جهل ركوبه ، والراكب له مأخوذ به .

قلت : فإن عزر إنساناً في شرب المسكر أو ضرب سارقاً حد القمزر .

فات من ذلك ؟ قال : ذلك خطأ ويكون في بيت مال المسلمين .

قلت : فإن زنا الإمام أو قذف محصناً أو قتل نفساً مؤمنة ظلماً ؟

قال : تزول إمامته . إذا صح ذلك عليه من أحد وجوه الصحة ، عزل من

إمامته وقدم إماماً يقيم عليه الحد ، وإن تاب رجع إلى ولايته ولا يرجع إلى إمامة المسلمين .

وكذلك إن ارتد عن الإسلام ، وعلم ذلك قدم عليه وقتل إن لم يتب ، وإن تاب لم يعزل .

قلت : فإن رجع إلى دن القدرية أو الروافض والخوارج ؟
قال : اعلم ذلك منه واستنبه^(١) فإن تاب قبل منه وإن أصر برى منه وزالت إمامته وحورب حتى يعزل أو يقتل ويقدم إمام غيره .
قلت : فإن لم يصح ذلك عليه ؟ قال : ليس على الناس علم النيب ، هو على إمامته .

قلت : فإن جاز في حكمه وتمدى في قسمته واستعمل غير المسلمين وجعل وزراء الظالمين ؟ قال : يستتاب من ذلك فإن تاب وإلا عزل وحورب حتى يعزل أو يقتل على الإصرار .
وكذلك ساروا في عثمان .

قلت : فإن أحدث حدثاً كفر به علم به بعض الخاصة ، ولم يظهر ذلك عند العامة ، ما تكون منزلته عند من علم ذلك ؟ قال : يستقيبهونه فإن تاب وإلا برى منه ، وليس لهم إظهار ذلك عند رعيته وفي مملكته إلا أن يظهر كفره حتى يستوى فيه الخالص والعام .

قلت : ولا يجوز لمن علم أن يظهره ؟ قال : لا ، إلا عند من علم كله .

قلت : فهل على من علم أن يفكر على أوليائه العاممين للإمام ويعرفهم ذلك ؟ قال : لا ، ليس قبول ذلك منهم وليس عليهم تعريفهم ، وإنما عليهم مفارقتة^(١) سريرة حتى يظهر حديثه ويحل دمه لأن الإمام لا^(٢) يعزل حتى يحل دمه ويظهر كفره .

قلت : فمن ادعى على الإمام أنه أحدث حديثاً كفر به ، هل يقبل منه ؟ قال : يستتاب من ذلك فإن تاب وإلا برى . منه .

قلت : فإن ولي الإمام غير أهل الدعوة وغير أوليائه هل يجوز له ؟ قال : لا يقبل ، إذا علم منه يستتاب فإن تاب وقبل منه وإن أصر برى . منه . وليس له أن [٥٣٢] يولى فاسقاً على أمور المسلمين .

قلت : فالإمام إذا رأى منه حكماً لا يعلم ما هو أو فعل لا يعرف عدله ، ما يكون حكمه ؟

قال : هو مصدق الفعل مؤمن بما اتفقته الله والصلون حتى يعلم خطأه في ذلك ، وعليه مشورة أهل العدل ويتخذ وزراء من الصالحين ومن يخاف الله ومن يرجو منه إقامة المصلحة ، ولا يولى في أمور الناس إلا عدلاً مسلماً ومن يحكم بين الناس بالعدل وإجماع المسلمين ، على أن الكافر لا يحكم على الناس في فروعهم وأموالهم . ألا ترى أن إنكارهم على عثمان توليته غير الصالحين ، وفي الحكيم^(٣) أيضاً إن كانا غير عدلين .

(١) كتب لى المخلوطة : « مفارقة » .

(٢) « لا » : زيادة من عندنا .

(٣) الحكيم : هما عمرو بن السالم ، وأبو موسى الأشعري ، اللذان عهد إليهما بعد معركة صفين مهمة التكليم بين علي بن أبي طالب وبين معاوية بن أبي سفيان .

قلت : وهل يكون الإمام غير عدل ؟ قال : لا ، وقد تقدم شرحنا لذلك وإلحجة فيه فلا يجوز غير عدل - وإذا كان الأئمة ^(١) عدولا ^(٢) صلحت بهم رعيته وأمنت سبلهم ، وقلت بدعتهم في دينهم ، وجمعت على الطاعة كلهم وأمن خائفهم ولم يأخذوا لأنفسهم إلا حقاً واجباً ، ومنعوا ^(٣) البغاة واحتاروا الولاة للولاية ولم يخفوا الولاية للولاة .

واعلم أنه لم يكن للناس « صلاح إلا بالأئمة وأولى الأمر » ^(٤) منهم للتقنين وأوامر الله للصالحين . ألم تلم أن الخوفاً يبعث للشبهة ويطلق الغضب ويحط من الكفر ويذكر بالعاقبة ، ويثب بالحيلة حتى يعادل من كان مغلوباً على عقله ، ويسكن للسباب والبهتان . قال الله (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) ^(٥) .

قلت : فإن رأى الإمام يولى ولاية ويمزل ولاية لا يدرى ما هم أو غير ذلك ؟

قال : هو مصدق في ذلك أمين ولا يحكم على الإمام بسوء الظن ، وهو على إمامته وطاعته ، إلا أنه هو ليس له أن يولى غير أوليائه من الصالحين وأهل الورع ، ولم تخل الدنيا من المسلمين وللاؤدين وخلفائها الصالحين والأئمة المتقين ، بهم تقوم المصالح ويرتدع أهل الباطل عن مرادهم

(١) كتب في المخطوطة : « الإمام » .

(٢) كتب في المخطوطة : « عدلا » .

(٣) كتب في المخطوطة : « ومنع » .

(٤) « صلاح إلا بالأئمة وأولى الأمر » : أخفها حتى يستقيم الناس .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٥٦ - كتب سهواً « دفاع » بدلاً من « دفع » .

من الفساد والشبهوات ، لأن الشهوة تغلب الجهل ^(١) ، والجهل أشد الأدواء ، ولا بد للداء من علاج الأطباء من الصالحين . لذلك جعلت الجنة والنار في الآخرة ، وفي الدنيا إكرام للؤمنين وإهانة للفاستين .

وقد روى [٥٣٣] عن بعض الصحابة والله أعلم أنه قال : إن الله تعالى دأى هذه الأمة بدوامين : السيف والحرط ، لا هودة عند الإمام فيهما ، فبالضرب يستقيم الصبي ويستخرج الشر ^(٢) . ألا ترى أنهم قالوا : إن نفع السلطان كمنع الضر للنع من الظالم ، ومنع الضيف من المذاق . وقد قال الله : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) ^(٣) . والحكم بالعدل فلا يقع إلا من أهل العدل . ألا ترى أن الله ^(٤) لم يأمر عباده أن يأتوا فيها بينهم إلا بمثل الذي أتى إليهم لأنه صدقهم وأمرهم بالصدق ، وعدل عليهم وأمرهم بالعدل ، وحسن في عقولهم الذي اختاره لهم ، وقبح في عقولهم الذي انتفى عنه ، وهو الظلم والكذب والبخل والفسق ، وإذا كان هذا قبيحاً مع أهل للمقول لم يكن أهله أهل عدل .

قلت : فهل يجوز للإمام أن يولى أحداً من غير مشورة أهل العدل ؟ قال : نعم ، ليس له كلما أراد أن يولى وللياً أو يرسل جيشاً أن يجمع عليه أهل مملكته ، ولكن يؤمر أن يستشير في أمره أهل العدل كما أمره الله

(١) تغلب الجهل : تزيد الجهل .

(٢) كتب في المخطوطة : « فبالضرب الصبي ويستخرج الشر » .

(٣) سورة النساء : آية ٥٨ .

(٤) لفظ « الله » : زيادة من عندنا .

حسار بذلك رسول الله ﷺ . وقد استشار رسول الله في أسارى بدر وغيرهم مما هو مشهور من فعله ، وكذلك أبو بكر وعمر ، ولا يحفل أمر الشورى ، قال الله تعالى : (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم)^(١) . فأمر بالمشورة والتناصر^(٢) على الحق في منع أهل الباطل بقوله : (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون)^(٣) .

قلت : فإن ادعى على الإمام أحد حدثا لم يظهر منه ؟ قال : لا يقبل منه إظهاره على الإمام ما لا يحل وهو حاص لله في فعله ، ألا ترى أن سوء الظن بالإمام والمسلمين من الكبائر .

قلت : فهل يجوز تقديم إمام على إمام قبل أن يظهر كفره ؟ قال : لا ، ليس ذلك بإمام إمامة ، ذلك خطأ وضلال بإجماع الأمة على ذلك في تقديم إمام على إمام . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا ظهر إمامان فاضربوا عنق أحدهما » ، بذلك أنه لا يجوز تقديم إمام على إمام . وما علمت أن من أعظم^(٤) حوائل إبليس ولطيف حيله [٥٣٤] لأهل المزم في الدين أن يأتيه من طريق الرئاسة ، ولا يأتيهم من طريق الزنا والسرقة والكذب والخيانة . فأمر الإمامة عظيم وخطرها جسيم وإذا كانت الإمامة جأجمها على تحريم إمام على إمام ، كان ذلك خطأ وضلالا . والموجود عن

(١) سورة الشورى : آية ٣٨ .

(٢) كتب في المخطوطة : « والتناصر » .

(٣) سورة الشورى : آية ٣٩ .

(٤) : كتب في المخطوطة : « اعس » .

أبى عبد الله إلى أهل حضرموت : بلغنا عنكم أنكم تذكرون عزل هذا الإمام وإقامة إمام غيره ، فأتقوا الله ثم اتقوا الله فإن هذا جور كبير إن عزلتم إمام عدل على غير حدث وقد أعطى صموه عهدكم وميثاقكم على أن تطيعوه ما أطاع الله ، وهذا عقد لا يحل لكم أن تخلوه إلا بحدث يكفر به الإمام ثم يصر عليه . فإن عزلتموه على غير حدث ولا إصرار على حدث فقد دخلت عليكم الفتنة وحلقت محل الهالك وسلككم جور السالك فلا زكاة لكم ولا جمعة ، ولا نكاح لمن لا ولي له من النساء بأمر الإمام الذى تقدمونه عليه .

وسألت عن الأمر الذى فعله أهل عُمان وأهل المغرب وحضرموت فى عقدم لمهد الله بن يحيى طالب الحق ، وعقد أهل المغرب لمهد الرحمن ابن رستم كيف كان ، وقد جاء الحديث عن عمر بن الخطاب أنه قال : إن الله واحد والإسلام واحد ولا يستقيم سيفان فى عهد واحد .

الجواب عن أبى عبد الله فيما ذكرناه من قول عمر أنه لا يستقيم سيفان فى عهد واحد ، يعنى إمامين . وكذلك قال المسلمون « ولا يجتمع إمامان فى عصر واحد » ، ولا يكون للمسلمين إلا إمام واحد ، كذلك عقدم لمهد الله بن يحيى كان إماماً واحداً ، ولم يستدوا أمره على جميع المؤمنين . ولا يكون أمر المؤمنين حتى يملك أهل القبلة كما ملك أبو بكر وعمر ، فهناك لا تجوز إمامة أحد معه لأن السمع والطاعة له على كل مسلم ، وإذا خرج كان الخروج له جلالة ما لم يكن فى ملك إمام قبله ولا يحل تقديم عليه .

قلت : ولا يكون إمامان في معر ؟ قال : لا .

وعن بيعة الإمام كيف هي ؟ قال : يجتمع أهل الملل الذين يلون العقد فهيايمونه على طاعة الله وطاعة رسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وإقامة الحق في القريب والبعيد والمدون والولي والضعيف والقوي ، والرضى مع ما يزيدون [٥٣٥] من الشروط عليه ، فإذا قبل وجبت طاعته . ثم ليس لهم عزله كما روى عن أبي بكر أنه قال : أقبولني . قال عمر بن الخطاب على ما روى : لا نقال ولا تمتقال . ولا يجوز أن يزل الإمام ولا يعتزل .

قلت : فاصفة الإمام الذي يجب ؟ قال : تقدم القول في ذلك ، ومن صفاته أن يكون عدلاً مرضياً قوياً على إقامة الأمر والاستعداد لحال المهلة وانتهاز الفرصة والنظر بالقدرة بالتلطف للحملة في الخاصة والعامة ، من عمارة البلاد وإصلاح ذات البين ، وحفظ الأطراف ، والأخذ على أيدي الظالمين والسفهاء ، بذلك يكون صلاح الرعية ، ولأنها تصلح بصلاح الراعي اقتداء بأبي بكر وعمر في فعلهما ، وليس للرعية الامتناع من طاعة الإمام وليس لهم أن يخلعوه ولا له أن يخلع نفسه .

قلت : فهل للرعية أن تعزل إمامها إذا عجز عن إمضاء الأحكام ؟ قال : لا !! إلا أن يعجز عن إقامة الحق وإنقاذ الأحكام حتى يضع الحق ولا يمنع ، ويمز الباطل فلا يدفع ، ثم يؤاؤروه ويمسكوه فلا يبلغ إلى ما يبينى ، فهالك لم أن يزلوه . ومن بعض المسلمين أن الإمام

لا يزل بالعجز ولا يزل إلا بمحدث يكفر به أو ارتكاب حدث ، فإن ركب حدثاً في الحدود التي لا يقيمها إلا أئمة العدل وقدم إماماً غيره أقيم عليه الحد ، وإن أحدث الإمام حدثاً مكثراً أو ترك تحلقه التي هو عليها وجب عزله وخلعه من الإمامة بيد أن يستقيبه وينسكروا عليه حدثه فلا يوجب له ، فهذا كيزولونه طائفاً وكارهاً ، ومثل ذلك لو رجع إلى دين الترددية أو إلى دين أحد من الفرق الضالة .

قلت : فإن اختلف^(١) أهل الدعوة بينهم حتى يبرأ بعضهم من بعض ويقدم بعضهم إماماً دون بعض فاختلفوا وتفرقت الفرق ؟

قال : فالسليم أن يتف حتى يعلم الحق من البطل ، وهو كن لا علم للمسلمين بحاله ، ولا يجوز أن يقول فريقان يبرأ بعضهم من بعض . وقد يكون الفريقان جميعاً في حال الضلال والإمساك عن أمرهم حتى يصح الحق من البطل إلا أن يكون الخواص هم الذين تولوا^(٢) الإمامة وعقدها أولاً فأولئك أمرهم للتقدم ، ومن [٥٣٦] خالفهم كان الباغى المدعى ولا إمامة لمن قدموه .

قلت : فإن قدم الإمام قوم لا ولاية لهم ولا عدالة ؟

قال : فإن تقدم أولئك لا يلزم مسلماً حق إمامة من قدموه .

قلت : فإن كان في زمان لا يعرف لأهله ورع ولا ضلالة دين وم

يقرون بالدعوة ، أرادوا عقد إمامة رجل هل يجوز المدخول معهم ؟

(١) كتب في المخطوطة : « اختلفوا » .

(٢) كتب في المخطوطة : « اتلوا » .

قال : لا يجوز الدخول معهم حتى يكونوا هم وإمامهم أهلاً لما دخلوا فيه .

قلت : فإن عقدوا قداموا بأمر الله واستقاموا على عدله ؟

قال : فالسمع والطاعة إذا قام بالحق وجرت أحكامه بالعدل سعة ولم يختلفوا فيه ولا فيها .

قلت : فإن خالف ولم يتبع آثار أئمة الهدى ؟ قال : فلا إمامة له وكان الضلال أولى به ، وليس كل من انتحل دعوة المسلمين وتسمى وتغلى بها كانت له إجابة إلى ما دعا إليه .

وعن رجل من المسلمين له عندهم ولاية وقدر عظيم اجتمع أهل مصره على أن يقدموه إماماً على أنفسهم فاجتمع على عقده المسلمون ومحدثون من أهل البراءة ولم يعلم من تولى عقده للإمام أهل العدالة أو أهل العداوة ، فإن إمامته موقوفة إلى أن يعلم صحتها لمخوله في الأمر المشكل إلى أن يتبين حال إمامته وعن قبلها من المسلمين دون المحدثين ، ثبتت إمامته وولايته . وإن صح أن العقدة سبق إليها من لا يكون حجة من المحدثين ، برىء منه ومن عقده ، وإن صح أنها سبق إليها أهل الوقوف ، وقف عنه حتى يبين حاله ، أو يقع التراضى والتسليم من الجميع ويجرى أحكامه في مصره بالعدل سعة فإذا وقع التراضى ثبتت إمامته .

قلت : فإن سئل الإمام عن صحة إمامته وعن قبلها ؟

قال : عليه أن يبين للمسلمين صحة إمامته حتى تقوم لهم الحجة ، إذا

سأله أهل الفضل في الدين فعليه أن يبين لهم ما خفي من أمره في الإمامة في الأحكام العسكرية .

قلت : فإن ادعى صحة إمامته هل يقبل منه ؟ قال : لا ، إلا أن يظلم . ويظهر من عقد له وصحة عقدهم .

قلت : فمن دخل في العقدة للمشكلة فلا يلحقه حكم الإمام لأنه من دخل في إمامة فاسدة لحق بحكم المتبوء له من ولاية أو برامة ووقوف ؟

قلت : فإن كان وقوفاً عن الإمام لأجل العقدة فقال رجل من المسلمين أنا ممن يتولى العقد له ؟
قال : يوقف عنه .

وعن المسلمين : إذا [٥٣٧] اختلفوا فعقد كل فريق منهم لإمام ؟

قال : فإن اختلفوا ، عقد علماء المسلمين لمن رأوه موضعاً لها هو أولى بالإمامة .

قلت : فإن كان اختلافهم في البلد الذي تكون فيه الإمامة ؟ قال : فالذي قدمه أهل العقدة والورع أولى بالإمامة .

قلت : فإن استقروا في ذلك ؟

قال : فأرجاهم بقوة في عز الدولة ومناصبه المدو .

قلت : فإن استقروا في جميع ذلك ؟

فالذي عقد له قبل صاحبه هو أولى من المؤخر .

ولا يجوز أن يكون في معمر إمامان مثل أن يكون بطوام^(١) إمام
وبصهار^(٢) آخر ، وقد قلنا فيما تقدم إن الإمام لا يكون إلا واحداً ،
لأن أهل الدعوة قد قالوا جائز أن يكون في معمر إمام عالم تتصل أحكام
المسلمين ، فإذا اتصلت أحكامهم كان على أحدهم أن يسمع للآخر ويطيعه ،
أو يرد الأمر شورى بين المسلمين ، ويختارون لهم إماماً ، وفي هذا نظر
ولا نحب مخالفة الأثر واختيارنا أن يكون الإمام واحداً .

قلت : فإن كان الإمام قد أخذ الإمامة من المسلمين فذنبوا
أو ماتوا ؟

قال : فلا ينبغي أن يزل الإمام ويقوم بذلك بنفسه حيث بلغ طوله
وقدرته ولا يضع إمامته عند غير أهلها ولا في غير أهل ولايته ، ولكن
يجتهد ويقوم بها بنفسه ويستعين على أمره بمن أعانه ولا يوليه إياه ويكون
هو المتولى لذلك حيث بلغ جهده .

قلت : فإن خرج الإمام دامياً إلى الله ، هل يستحل دم من خرج
إليه أو خرج عليهم من أهل القبلة ؟

قال : لا ، إلا بعد الدعوة إلى الحق وإقامة الحجّة والإعذار والإنذار ،
ولا يبدؤهم بقتال حتى يبدأ بالدعوة فإذا دعاهم ولم يقبلوا الدعوة ويكفوا
عن الحرب فإن حاربوه حاربهم .

قلت : فإن كان أحد يريد الخروج فتقدم إمام عند ناس لا خير فيهم ؟

(١) طوام : مدينة هامة في عمان . وهي البورعى الحالية .

(٢) صهار : ميناء ومدينة هامة في عمان .

قال : فليس له الخروج عند قوم خروجهم وقوتهم باسمه ويظلمون الناس ويجورون عليهم ، فالتمود أولى به من الخروج معهم إذ لا يجوز التعاون على الإثم والعدوان لقول الله تعالى في كتابه : (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)^(١) . وإنما أمر الله أهل البر بالتعاون على التقوى . وليس للإمام أن يضع أمانة الله عند غير أهلها ولا يولى إلا من كان عنده عالماً ، يوليه أمانة على ما ائتمنه عليه ممن يقيم له الحق وينفي عنه الباطل . قال الله : (الذين إن مكفاهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف [٥٣٨] ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور)^(٢) .

وإنما الأمر بالمعروف وإقامة الحق بالحق ، وللنهي عن المنكر ورد أهل إلى الحق . ولا يذمر من أنكر المنكر بالبر لأن كل ذلك راكب منكر بلم أو جهل فهو من أهل ، وإنما أمر الله رسله أن يحكموا بالحق . قلت : هل يجوز للإمام أن يولى على شيء من أمر الله في عبادته من لا يعرف عدله ؟ قال : لا ، ليس له أن يولى في عباد الله على أمانته ورعيته من لا يعرف عدل ما يوليه ، ويكتب له عهداً ويبين له ما فيه ولاه عليه ، وليس له أن يولى الحكم بين الناس إلا من يحسن الحكم .

قلت : فإن ولى من لا يحسن الحكم في دمائهم وحرهم ؟ قال : فقد رد أمرهم إلى من لا يدرى أينزل أم يجور ، فليس له ذلك . وكذلك الصدقات لا يولى عليها إلا من يعرف عدلها ولا يأخذها إلا بحقها ويضبطها في أهلها .

(١) سورة المائدة : آية ٢ .

(٢) سورة الحج : آية ٤١ .

وكذلك حرب لا يولى عليها إلا من يعرف سيرة الحرب في عدوه فإن
ولى على شيء من أمر الله من لا يعلم فقد حكم بنور ما أنزل الله ووضح
أمانته في غير أهلها .

والإمام أن يفتقد رعيته ويصدها ولا يضيع أبورها ، وإن اطلع من
والله على خيانة عزله ، وإن استقصى أحد من رعيته عليه حكم عليه في
إفصاحه ، ويفتقد أمور رعيته ولا يهملها . وقد وصف الله المؤمنين إخوة
قال : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)^(١) . وقال : (عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ
أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمًا بَيْنَهُمْ)^(٢) . ويجب على الإمام أن يفتقد الأسماء
أعوانا على رعيته وعلى عماله ، فإن رجع إليه مظلة من عامل مرزله ، فإن لم
يمزله بعد أن يصح ظله واستعمله بعد ظله وجوره استحق الخلع . قال
الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ
كَانَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ)^(٣) . فلي الإمام الإنصاف من نفسه
وعماله وجميع رعيته ، وقد قال الله : (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي
الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ)^(٤) .

قلت : فهل يجوز لأحد من ولاية الإمام إذا لم يكن عالماً بالأحكام
أن يحكم ؟
قال : لا .

(١) سورة المجرات : آية ١٠ .

(٢) سورة الفتح : آية ٢٩ .

(٣) سورة النساء : آية ١٣٥ .

(٤) سورة ص : آية ٢٦ .

قلت : فإن حكم فأخطأ ؟ قال : لا يجوز له ذلك ، لأن الأحكام إنما هي حكم الله في كتابه وسنة رسوله وآثار أئمة الهدى ، فمن علم ذلك حكم به ومن لم يعلم فليس له أن يحكم .

قلت : فاقضاء والحكم لمن يجوز ؟ قال : ممن كان عالماً بكتاب الله وأحكامه وأقسامه [٥٣٩] وحدوده وفرائضه وسنة رسوله وآثار أئمة الهدى . فإن ورد حكم من الكتاب والسنة حكم به ، وإن لم يجد في آثار المسلمين ، فإن لم يجد في آثار أئمة الهدى شاور فيه أهل العلم ، فما اجتمع عليه رأيه ورأيهم حكم به ، وإن اختلفوا أخذ برأيه ورأى من رأى رأيه ، وإن خالفوه جميعاً ترك الحكم برأيه . وإنما يجوز النظر للحاكم ولمن يشاور فيه من العلماء إذا كانوا كما وصفت لك ، وإن لم يكونوا كذلك لم يجوز ولا لهم ، وإن لم يكن أحد من أهل الرأي ولا أبصر الحكم ، لم يجعلوا في الحكم وشاوروا المسلمين من الآفاق ولم يحكموا بغير علم .

قلت : فهل يجوز للوالي والسامى ^(١) إذا أخذوا زكاة أن لا يقسموها وبأخذوها ؟

قال : إذا أخذوها قسموها على ما فرض الله في كتابه وليس لهم أن يجمعوا ذلك مأكلة ولا دولة بين الأغنياء . وإنما أنكر المسلمون للسكر حين أدبيل المال وحرم أهله وفارقوهم بعد أن احتجوا عليهم وأمروهم بالتوبة والرجعة . فمن أدال شيئاً من المال وأخذ لنفسه فقد حكم

(١) السامى : هنا معناها « السائل على الصدقة » .

بنير ما أنزل الله . وهو ظلم . وعلى ذلك فارقوا . ثمان لإزالة المال^(١)
في قرابته . فإن فعل ذلك للإمام استتيب فإن تاب قبلت توبته ، وإن أبى
وامتنع زالت إمامته وصار عدواً للمسلمين يستحلون خلعاً من الإمامة ،
فإن امتنع قوتل حتى يفي . إلى أمر الله .

قلت : فإن من المسلمين حرب واحتاجوا إلى أخذ جميع الصدقة ؟
قال : قد أجاز ذلك بعض المسلمين إذا احتاجوا في ذلك إلى عز الدولة
ومناصبه العدو وقد فعلوا وليس لهم أخذ على غير هذا الوجه .

قلت : فإن فعل ذلك عمال الإمام وسنائه ؟ قال : كان على الإمام
إنكار ذلك وتغييره . واستتابهم ، فإن لم يتوبوا استحقوا البراءة إذا صح
ذلك ببيينة عدل أنكره على من فعله لأنه حكم بنير ما أنزل ، وإن لم
يتوبوا عزلهم عن ولايته وحكم عليهم بما يلزمهم .

قلت : فإن لم ينكر عليهم ويغير جور الجائرين ؟ قال : يدمى إلى
الحق ، فإن امتنع نزل بمنزلة الخروج من الإمامة ووجب على المسلمين
فراقه ، وإن رجع قبل منه ، وإن تاب كان عليه رد ما ألتف ، وإن امتنع
قوتل حتى يفي . إلى أمر الله .

قلت : فهل للإمام إذا ظهر أن يجبي للصدقة قبل أن يجمهم ؟
قال [٥٤٠] ليس للإمام أن يجبي صدقة قوم حتى يجمهم ويجمعهم أن
يجار عليهم ، فإن فعل فقد جار عليهم ولا فرق بينه وبين من جار عليهم .

وإنما أخذ المسلمون الصدقات بعد أن يحموهم ويجري حكمهم فهناك يأخذون الصدقات على حكم كتاب الله وسنة نبيه ، فليس للإمام أن يأخذ صدقة من لم يحمه :

قلت : فإن أخذ الصدقة ولم يحمهم أو لم يكن عادلا ؟

قال : فليس لهم أن يعطوا صدقتهم أهل الجور ولا إماما جائرا ولا ممن يدين بولايته وطاعته ، فإن فعل فطليه غرم ذلك .

قلت : فما يجب على الإمام في رعيته ؟

قال : على الإمام أن يتفقد رعيته ويتفقد أمورهم ، وإن اطلع من واليه على خيانة عزله .

قلت : وهل للولاية قبول الهدايا ؟

قال : يكره للولاية قبول الهدايا من الثغراء وحرام عليهم أن يأخذوا الهدية على الحكم ويحكموا بذلك ، ولا بأس عليهم في أخذ الهدية ممن عود يهاديهم من إخوانهم وأرحامهم ، وإنما الحرام ما أخذوا على الحكم ، فإن قبل هدية على وجه الرشا فطليه رد ذلك .

ومن الحدود ومن يتبعها قال : لا يتبعها إلا الأئمة أو اتقاضي برأى الإمام ومن ولاه الإمام بذلك .

قلت : فإن أقامها إمام جائر أو جبار ، هل له ذلك ؟

قال : لأن حقوق الإسلام هي الإخلاص لله ، والقول والعمل بطاعته ، فمن بلى بحكم حق وإقامة بما أمره الله به ، ولا يقوم الحق إلا بالحق ،

والله تعالى قد نهى عن حكم غير أهل الحق ، ثم قال : (ولا تُطع منهم
 أئمةً أو كفوراً)^(١) (ولا تُطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا)^(٢) .
 وقال : (يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا
 به)^(٣) . فليس يقيم الحدود غير الأئمة وحكامها كما سار رسول الله ﷺ
 والخلفاء من بعده . قلت : فإن أقام الحد ثم ولى الأمر عادل هل يعود بقيم
 الحد مرة أخرى ؟

قال : لا ، قد تعدى بفعله ، والمعدل أولى منه ولا يرجع بتمام الحد
 على الجاني .

قلت : وهل يقيم الحدود المسلمون وسائر الرعية إذا لم يكن إمام عادل
 أو جائر .

قال : إنما يقيم الحدود الأئمة أو بأمرهم ، وبذلك سار المسلمون .
 قلت : فإن أقام الجبار الحد ، هل يجوز لأحد من المسلمين أن يقيم
 معه ذلك إذا صح معه أن الراكب يلزمه الحد ؟

قال : فلا أقول بذلك لأن الجبار مقعد على غيره في الأمر فلا
 تجوز معونته . وهو كسائر الرعية وليس للرعية أن [٥٤١] يتعصروا
 الحدود فليس أرى معونته .

وقد وجدت في الآثار أنه جائز أن يقيم معه الحد ، الذي أجاز

(١) سورة الإنسان : آية ٢٤ .

(٢) سورة الكهف : آية ٢٨ .

(٣) سورة النساء : آية ٦٠ .

ذلك يقول إن المسلمين إنما فارقوا الجاهلية على تعطيل الحدود ولم يفارقوهم على إقامتها .

قلت : فحق يقيم الإمام الحدود ؟ قال : إذا استولى على المصر وجرت أحكامه بالعدل أقام الحدود ، وما لم يستول على المصر فلا يقيم الحدود ، وكذلك إذا كان سائراً محارباً كذلك . قال المسلمون : وقد أوجب الله الحدود في كتابه مجللاً وقد أمر بإقامتها على من أنابها فإذا صحت ، كان على الإمام في ظاهر الحكم إقامتها لقول الله : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا)^(١) . وقال : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)^(٢) . (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة)^(٣) . فالخطاب عام وهو مخصوص للقوام بالأمر . ولم يكن أحد يقيم ذلك في أيام (الرسول عليه الصلاة والسلام)^(٤) وغيره ، كذلك أبو بكر وعمر وعثمان وعلي . والاتفاق أن أهل العدل هم القوام بذلك دون غيرهم ؛ وقد جاءت السنة في الرجم للمحصن ، وحد شارب الخمر ، وعلى العيد نصف ماعلى الحر . فإذا ملك الإمام البلاد ثم لم يقم الحد أكفره ذلك ويستغاب ، فإن تاب وأقام الحد فعله ذلك ، وكذلك إن لم يقم عليه ملك ، وإن أصر

(١) سورة المائدة : آية ٣٨ .

(٢) سورة النور : آية ٢ .

(٣) سورة النور : آية ٤ .

(٤) (الرسول عليه الصلاة والسلام) الإحسان من عندنا .

من غير عذر خلع وعزل ، وإنما قيل لا يقيمه إذا كان سائرا أو محاربا
لمنى الأسر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فمن قدر وعطل أكفوه ،
والنصيحة بين المسلمين لهمضم بضاً ، ولا يتوهم على المسلمين في أمر ولا
على الإمام بئمة إلا ما صح ووضح وقام دليل في شيء ، من يخرج به
للمؤمن من الحق ، وإذا خرج الإمام داعياً لم يستغل دم من خرج
عليه إلا بعد الدعوة .

قلت : فإن ركب الإمام أمراً منكراً أو ترك مأموراً ؟ قال :
يستتاب ، فإن تاب وإلا انحلع من الإسلام ، وعلى العلماء أن يأمرؤ
بالمعروف وينهؤ عن المنكر ما كانت الولاية جائزة بينه وبينهم ،
وإن خانوه على أنفسهم وعلى دمائهم ، وسبهم القتيه في الظاهر بالتوّل
ووجبت [٥٤٢] عليهم البراءة في السريرة ولم يؤدوا إليه زكائهم
ولا يولوا^(١) له شيئاً من عمله إلا ما وافق من حكم بين الناس بالعدل ،
أو يكونون هم الذين يولون النظر أهل سماع البيئنة ويتولون تنفيذها ، وأما
أنا فلا أحب أن يقولوا له شيئاً من الأحكام لأن طاعته خارجة من
أصنافهم ، ولو كان ذلك جائزاً لم يستتب عمال عثمان ولا ترك عمال عليّ
ولا خطي ، قضاة الجهايرة . قال : وأما الأحكام التي يحكم بها أهل
الجزور والظنونة من أهل الدعوة ، فلا يتولى السلم تنفيذها ولا يجبروا لهم
الصدقات من المسلمين ولا في غيرهم ، لأن الذي يأخذها للجائر ليس بجري

(١) كتب في السطوطة « ولا يولوا » .

عن المسلمين وإنما هو غصب ، ومن غصب الناس فهو ظالم لهم ولا يجوز في هذا تنقية ولا تجوز التفتية إلا في الدول لا في العمل .

وقد جاء الأثر عن الأشياخ أنه لا يجوز للمسلم أن يعمى الله بركوب ما حرمه الله عليه ، ولا يضع واجباً من العمل لتفتية إلا أن يحال بينه وبين الفرائض من الصلاة فإنه يعليها كما أمكن له ، ومن ركب ما دون الكبائر وقف عنه ، وراكب الكبائر يكفر ويبرأ منه . وإن ضيع الإمام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا ولاية له . كذلك غير الإمام إذا قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضيمها فقد ضيع أمر الله إلا أن يخاف على نفسه وسنته التفتية . فأما الإمام البائع نفسه فلا تمة التفتية ، وقد حفظت أن التفتية تسعه إذا خاف على نفسه . وعلى الإمام الجهاد في سبيل الله ما وجد الأعوان على ذلك ، وعليه إطفاء البدع وإيضاح الشرع ، وإنكار الحب والاهو والممازف والأنهذة في اللهو والاجتماع عليه وعلى المنكر وشرب الخمر وإظهار بيعة والنوح ، وصرف الأذى كله وصرف الاضرار للمسلمين في طريقهم ومساجدهم وقرب منازلهم ، وما يحدث من روائح الكنف في ذلك والنار المحرقة على المنازل وجميع المنكرات . وأما لب الصبيان أو دف على نكاح فلا ينكره فيه .

قلت : فهل يجوز للإمام أن يولى على ذلك أو على شيء من أمور المسلمين غير ولى ؟ قال : لا ، ليس له أن يولى إلا رجلاً من المسلمين يجتمع المسلمون من أجل العلم والمعرفة على ولايته وعدالته .

قلت : فإن قتل وولى غير [٥٤٣] للسلمين ؟ قال : يستجاب من ذلك فإن تاب وإلا برى^١ منه .

قلت : فإن خرج الإمام وأمر أميراً على قوم من أهل الشرك ممن كانت له ذمة أو عهد أو لم يكن له ، فإذا دخلوا عليهم أرضهم لم يسبوا ولم يمتصروا ولم يقتلوا حتى يدعواهم ، فإن ردوا الدعوة استحلوا قتلهم وسبى ذراريهم وغنيمة أموالهم . ومن كان منهم ينزول المسلمين فلا دعوة لهم ، فإن دعوا لم يغن حتى أجاب قبل منه . وأما أهل القبلة فلا سب عليهم ولا غنيمة في أموالهم . ومن قامت عليه الحجة من الدعوة « من أهل »^(١) القبلة فلا دعوة له ومحارب حتى يئى . إلى أمر الله . ومن لم يتم عليه الحجة دعى ، ومن قتل بغيره أو يبيته أو بدلائله أحداً من المسلمين فقد قيل إنه يقتل . وإذا بث الإمام إلى أهل الحرب وكان في رحيمته انتهاك نهب الأموال وسفك الدماء وإحراق المأواظ ، فإن ركب لذلك راكب ، أخذ لذلك الراكب في ماله دون مال المسلمين إذا صح ذلك . وإن كان جنس الإمام الذين ركبوا ذلك بلا رأيه كان على الفاعلين ، وإن كان ذلك بأمر الإمام وهو يعلم أن ذلك بخلاف سيرة المسلمين ضمن ذلك هو ومن فعل ذلك في أموالهم دون مال المسلمين . وإن كان فعل ذلك بإذنه وهو يرى أن ذلك حلال له فذلك خطأ وهو في بيت مال المسلمين . ويجب على الإمام أن يتقدم على جنده ويبرئهم ما يجوز لم وما يحل لهم ويتهام ، فمن ركب بذلك انتهى ضمن^(٢) :

(١) « من أهل » : زيادة من عندنا ليستقيم النص .

(٢) ضمن : التزم .

قلت : وهل يجوز للإمام أن يجبر رعيته على الفزو والجهاد معه .
 قال : لا ، إنما ذلك على من قطع الشراء على نفسه معه ، إلا من أحب فله أن يخرج ، وليس له أن يجبر رعيته على الجهاد ولا الرباط إلا أن تخرج خارجة تريد استباحة البلاد والحريم ، فكل عاقل أن يدفع الظلم عن البلد وأهله ، وإذا كان عليهم جاز له أن يجبرهم ، أى^(١) من امتنع من الواجب عليه من الدفاع للهبة عن البلد ، لأن له أن يجبرهم على مصالحهم ، ولا صلاح أصلح لهم من دفع العدو عن أموالهم وحرهم . وإذا كان الإمام هو الخارج فليس له أن يجبر أحداً على الخروج إلى [٥٤٤] الجهاد معه إلا على ما وصفت لك .

قلت : فإن كان بشر كثير ليس لهم علم بالكتاب والسنة ، هل لهم تقديم إمام ؟

قال : لا حتى يكون برأى العلماء .

قلت : فإن تركوا الإمامة أن يستعوذ عليهم أهل الخلاف وتنقطع

الدعوة ١١

قال : إذا كان كذلك وكانت لهم القدرة وجاز لهم عقد الإمامة لرجل ثقة أمين مأمون على دين الله ، فما علموا من الكتاب والسنة علموا به وما لم يملوا أمسكوا عنه ، وشاروروا المسلمين من الأمصار وليس لهم أن يخرجوا سائر حق يكون فيهم من يعلم الكتاب والسنة من قتال عدوهم .

(١) أى : أضافها لتوضيح النص .

قلت : فإن خافوا أن يستحوذ أهل الخلاف والجور ؟

أ قال : يدفونهم عن أنفسهم وعن أرضهم بتقديم رجل منهم ويمسكون عن الخروج وعن الأحكام حتى يكون فيهم من يهدر الأمور الشرعية . قلت : فهل يجوز للإمام أن يزحف إلى أهل الشرك بمن سار معه ^(١) من الرعية لأن أموال أهل الشرك حلال ، وأخذ الجزية لهم جائزة ؟ قال : نعم وهذا قول بعض المسلمين إذا كان يقدر الشد على أيديهم فيما لا يحل لهم فجائز ، وأما إذا لم يقدر عليهم فليس له أن يخرج مع قوم يكون منهم التمدى على الناس وبسط الأيدي في أخذ أموالهم . قلت : فهل يسهر بأولئك على أهل الصلاة ؟ قال : لا ، إلا أن يكون أهل الحق يدم الغلبة ومتع الظالم من التمدى لأنه إنما يزحف للحق والعدل على أهلها وإقامة أمر الله فيها ، فإذا لم يجد ذلك فليس له انزعاجها من جائر وبردتها إلى جائر .

قلت : فهل يجوز للمسلمين السير مع الجبار والفتزو .مه أهل للشرك ؟ قال : قد أجاز ذلك بعض المسلمين لأن الجهاد في ذلك يلزم كل من قدر وهو فرض على الكفاية .

وقال آخرون : ليس لهم ذلك لأن الجبار بهم يقوصل إلى النعمة وأخذ الفى . وإمام المسلمين أولى بذلك منه .

(١) - له الطور التي بين التوسين غير واضحة في النسخة وقد كتبها حسب استقامة النص .

قلت : فإن خرجت خارجة على أهل الضر شديدة الجور وخاف أهل للضر زيادة جورهم ، وفي للضر من هو أهون جوراً فهل لهم أن يخرجوا معه ليزيلوا زيادة جور ذلك ؟

قال : نعم على بعض القول ، وإنما هم يجاهدون عن أنفسهم ويزيلون منها جور الجبار من غير نية لمعونة للظالم الذى معهم .

قلت : فهل لهم السر في عسكره [٥٤٥] قال : إن كان أهل عسكره معهم من بسط أيديهم من نهب الأموال جاز ، وإن كانوا باسطين أيديهم على الناس في ظلهم ونهب أموالهم في مسيرهم لم يحز للمسلم أن يسير معهم .

قلت : فإن أحدث الإمام حدثاً أضر عليه ، هل يجوز لهم أن يقتلوه بلا إمام .

قال : إن كانت الدار في أيديهم والقوة لهم عليه فإن لهم - لمعين أن يمزلوه ، فإن قاتلهم قاتلوه ولو لم يقدموا معهم إماماً ، وكذلك فعل أصحاب رسول الله ﷺ في عمان ، ولنا فيهم أسوة ولهم لنا قدوة وحدى لمن اتبع سبيلهم . وإذا كانت الدار في يده والفتنة له وهم الأقلون ليس لهم أن يقتلوه حتى يقدموا إماماً منهم ، كذلك فعل أهل التبروان وإن لم يقتلوا حتى قدموا إماماً قاتلوا معه .

قلت : فإذا خرج الإمام على أهل الرضى وظفروا بهم بعد الدعوة هل يستحلون من أموالهم شيئاً غير أنفسهم ؟

قال : لا سبي في أهل الفتنة ولا غنيمة ولا استمراض بالقتل .

قلت : فإن انهزموا هل يتبع مولاهم^(١) أو يجهز^(٢) على جريهم ؟
قال لا ، ألا ترى من الوارد من علي بن أبي طالب في قتال يوم الجمل
أنه قال بعد الهزيمة ، لا يتبع مول^(٣) ، ولا يجهز على جريح ولا غنمة في أموال
أهل القتلة . إلا أن بعضاً قال : إنما ذلك كان مكرمة وليس بالواجب ،
والاتباع لمول^(٤) والإجهاز على الجريح جائز .

قال آخرون : إذا تفرق^(٥) البتة وانهمزموا إلى غير فئة لم يتبع مولاهم ،
وإن كانوا منهزمين إلى فئة ويخاف معاودتهم إلى حرب المسلمين قبل
مولاهم وأجهز على جريهم .

قلت : فهل يستدان عليهم بشيء من أموالهم ؟
قال : لا ، إلا أن يكونوا ظفروا بشيء من الغل والغنائم من آلة
الحرب ، فعلى قول يقتضون بها على حرب عدوهم ، وإذا أعلت الحرب حفظوا
ذلك لأربابهم وضمموه لهم ، وإن ماتوا ردوه إلى ورثتهم ، إلا ما تلف
في حال الحرب ، فعلى بعض القول أنهم لا يضمون .

قلت : فما وجدوه في بيوت خزائن الجلبارة بعد هزيمتهم إذا لم يعرف
أربابهم ؟

قل : يفرق على الفقراء كما فعل عهد الله بن يحيى طالب الحق ،
فرّق ما وجد في بيوت خزائن الجلبارة حين استولى على اليمن ، على

(١) ولي عارياً : أدبر .

(٢) كتب في المخطوطة : « يجهز على جريهم » ، ووجه جزاء وأجهز على الجريح : عهد
عليه وآم .

(٣) كتب في المخطوطة : « تفرقوا » .

القتراء . وقد روي أن علياً أخذ بها جعد طلحة والزبير في سبيلها [٥٤٦] إلى البصرة مما جهوا ، ففرقه بعد الهزيمة على أصحابه فوقع لكل واحد خمائة وكانوا اثنا عشر ألف رجل والله أعلم . ورأينا أن تدفع في القتراء .

قلت : وللباغى إذا تاب هل عليه زكاة ما أخذ من الأموال وسفك الدماء في حال الحرب ؟ قال : لا ، إلا أن يوجد بيمينه غيره إلى أربابه وأما ما تلف بحال المحاربة فلا ضمان عليه وكذلك السجمل . قالوا : لا يضمن ما تلف ولذلك لم يلزموا عائشة شيئاً سوى القربة .

قلت : فالمحارب هل عليه ضمان ما أصاب في حال محاربته من مال أو دم إذا جاء تائباً قبل أن يقدر عليه ؟

قال : لا ، قال الله تعالى : (إلا الذين تابوا من قبل أن تُنذروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم)^(١) . إلا أنه يؤخذ بما امتنع به وصار محارباً ولا يهدر عنه وإنما يهدر عنهم ما أصاب في حال محاربته . قلت : فما صفة المحارب ؟

قال : الذين يتعمدون في الراصد من طرق المسلمين فيصيبون منهم الدماء والأموال أو يعمون بأموال الناس فيستاقوها ظالماً وعدواناً فيهدمهم للمسلمين ، فإن ظفروا بهم حكموا عليهم بما وجب عليهم من قتل أو قطع أو صلب أو يخرجون من أرض الإسلام . قال الله تعالى : (إنما جزاء

الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا
أَوْ يَصَلُّوا أَوْ يَنْقَطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأَأْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ
الْأَرْضِ ذَلِكَ لِمَنْ خِزَىٰ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ^(١) .
فَإِنْ أَخَذُوا الْأَمْوَالَ وَنَفَسُوا الدَّمَاءَ ، قَتَلُوا أَوْ صَلَبُوا ، وَإِنْ أَخَذُوا
الْأَمْوَالَ وَلَمْ يَنْفَسُوا الدَّمَاءَ قَطَعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، فَإِنْ لَمْ
يُظَلِّمْهُمْ طَلَبُوا حَقَّ يَخْرُجُوا مِنْ أَرْضِ الْإِسْلَامِ . فَأَمَّا الصَّلْبُ فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ
لَمَّا هَرَفَ فِي أَهْلِ الشَّرْكِ ، وَقَالَ آخَرُونَ فِي أَهْلِ الشَّرْكِ وَفِي أَهْلِ الْقَبِيلَةِ
مَنْ كَانَ مُحَارِبًا حَكَمَ عَلَيْهِ بِحَكْمِ اللَّهِ ، وَأَقْدَى قَالَ فِي أَهْلِ الْقَبِيلَةِ قَالَ :
يُصَلَّبُ رَأْسُهُ ثَلَاثَةَ أَهَامٍ ثُمَّ يَدْفَنُ ، وَقَالُوا إِنَّ هَذِهِ آيَةُ نَزَلَتْ فِي الرَّهْنَيْنِ^(٢)
وَقَالَ قَوْمٌ فِي أَصْحَابِ رَدٍّ^(٣) وَخَبَرَهُمْ يَطُولُ^(٤) .

قلت : فَإِنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ خَارِجَةٌ إِنْ أَهَانَهُمُ الْقَتْلَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
ظَلَفُوا بِدَرُومٍ ، وَإِنْ قَتَلُوا عَنْهُمْ ظَلَفُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُ مَنْ قَتَلَ
مِنْ الرِّعْيَةِ عَنْ حِمَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَحِلُّ [٥٤٧] خُدْلَانِ الْحَقِّ وَأَهْلِهِ إِلَّا أَنْ

(١) سورة المائدة : آية ٣٣ .

(٢) كتب في المخطوطة : « الرهين » .

(٣) كتب في المخطوطة : « رده » .

(٤) انظر كتب وبعث التي عليه الصلاة والسلام ، بعد رجوعه من المدينة في ذي الحجة
سنة ست هجرة ، إلى الملوك والأمراء وإلى أقوام من العرب وغيرهم : (سيرة رسول الله
صل الله عليه وسلم لابن هشام ، والطبقات الكبرى لابن سعد ، وتاريخ يعقوب وتاريخ الأمم
والمملوك للطبري) .

وذكر القسرون أن الآية ٣٣ من سورة المائدة نزلت في الرهين لما قدموا المدينة وهم
راضون فأذن لهم النبي عليه الصلاة والسلام أن يخرجوا إلى الإبل وأن يشربوا من آبائها ، فلما
سحروا قتلوا راعي النبي عليه الصلاة والسلام واستاقوا الإبل ،

يكونوا خرجوا من الرعية أو قعدوا ، فالحجبار يظفر بهم فليس هل التمسد
أن يخرجوا . قلت : كانوا يهتأ أو من أهل الشرك ؟ قال : نعم ، إلا أن
يكون أهل الشرك والبهانة يريدون اجتياحة البلد فذلك هل كل أن يدنع
كان شارباً أو غير شارب أو من أصحاب الإمام أو غيرهم .

قلت : فإن خرج الإمام هل أهل الشرك وظفر بهم هل قطع
نخيلهم وشجرهم أو هدم منازلهم وحرقهم ؟ قال : لا ، ليس له أن يخرب
عامراً ولا يقطع شجراً ولا يخلأ بعد الظفر بهم لأن ذلك غنائم للمسلمين .

قلت : فإن كان لا يظفر بهم إلا بذلك ؟

قال : إذا كان لا يظفر بهم إذا تحصنوا عنه إلا بهدم منازلهم جاز
له وقد نزل رسول الله ﷺ في محاربته لليهود حين تحصنوا عنه وكان
المسلمون يخرجون من موضع وللسكفار يخرجون من موضع آخر ليسدوا
ما خرب المسلمون . قال الله (يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين
فاعتبروا يا أولى الأبصار) (١) .

قلت : فيقطع نخيلهم إذا امتنعوا وتحصنوا ؟ قال : فقد كان رسول الله
ﷺ قطع عليهم وترك . وقد قال الله : (ما قطعتم من لينة أو تركتموها
فائمة على أصولها فهبائن الله وليخزي الفاسقين) (٢) .

وفي وصية النبي ﷺ بعد ذلك لبعض من ولاء بها : أن لا تقطع
مشراً ولا تخرب عامراً . وكذلك أبو بكر فقد نهى عن إرساله أن
يفسد أرضاً أو يخرب عامراً والله أعلم .

(١) سورة المفسر : آية ٢ .

(٢) سورة المفسر : آية ٥ .

قلت : فلذا ظفر بهم بعد الهزيمة ما الحسبكم فيهم ؟
قال : يقتل مقاتلهم وتضمر أموالهم وتسبى ذراريهم وهي السبوة في
جمع أهل الشرك إلا من العرب ، ولا تقتل امرأة ولا صبى إلا من أمان
على القتال ، لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والصبى . فأما مشركو
العرب فلا صبى فيهم وجائز غنيمة أموالهم ، فهذا كله بعد الدعوة إلى
الإسلام فإن لم يجهبوا الدعوة قتلوا .

ومن قامت عليه الحجة فلا دعوة له .

قلت : فهل يجوز بياتهم ؟ قال : جائز بياتهم وإنما النهى عن بياتهم
مخافة أن يختلط الحرب فيخلط المسلمون ويقتل بعضهم بعضاً ، وأما هم
فجائز قتلهم ، وقد أمر بقتل ابن الأشرف قتلوه في الليل وغيره من
اليهود ، وأمر أسامة بن زيد بالإغارة على بنى صباح عند وقعة الراية على
غرة . وإنما النهى مخافة أن [٥٤٨] يقتل المسلمون بعضهم بعضاً والله أعلم
وذلك إذا قامت عليهم الحجة .

قلت : وهل يحرقون بالنار ؟

قال : لا ، النهى في ذلك . وقد قول إن النبي ﷺ نهى عن ذلك
فقال : « لا يهني أن يذب أحد بذاب الله » .

قلت : فإن أظفروهم وغنموا^(١) أموالهم كيف قسمتها ؟

(١) معنى التسمية القنوى ، هو ما يناله الرجل والجماعة بسب . أما المنى الاصطلاحي فهو
مال الكفار الذى يظفر به السفون كنوة ، أى بالتغلب على الكفار . أو ما يحصل عليه السفون
بالقوة من أهل دار الحرب . والفروض أن الغنائم لا تقسم في أثناء اشتغال الجند بالحرب وذلك
لأن الاشتغال الجند بها كما حدث لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أحد . وتشمل
الغنائم الأسرى ، والسبي من النساء والأطفال ، والأموال النقوطة ، وكذلك تشمل الأرضين .

قال : يخرج منها الخس ، يعمل كما أمر الله وسار به رسول الله ﷺ واخلفاء من بعده ، ويقسم الباقي بين الغائلة ، للفارس مهران وللراجل سهم ، ويصح قسمها من سبعين سهماً ، خمسها اثنا عشر سهماً يعمل حيث أمر الله .

قلت : فما يعمل بأرضهم ونخلهم وعقاراتهم ؟ قال : هي غنيمة إلا أنه قد روى عن عمر أنه جعلها نيتاً^(١) على المسلمين وأوقفها يأكلها المسلمون والذين جاءوا من بعدهم ، وتأول فيها الآية التي في سورة الحشر^(٢) وجعلها صافية للمسلمين . وإذا كان إمام قال رأى فيها إليه وليس لأحد أخذ شيء منها إلا برأيه ، وإذا لم^(٣) يكن إمام كانت الصوافي هي مال المسلمين وجائز لهم الأخذ منها والزراعة لمن قدر عليها . وقال قوم هي للفقراء دون الأغنياء . وليس لأحد أن يأخذ من زرع أحد وإعما له أن يزرع ويأكل . قلت : والغنيمة قبل قسمها هل يجوز لأحد أن يأخذ منها شيئاً ؟

قال : قد نهى الله ورسوله عن ذلك قال : (رَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ) يوم القيامة^(٤) . وفيها أحاديث تطول ، وفي الدعوى غير ذلك عن الرسول ﷺ وفيها أوجب من الوعيد . إلا أن بعضاً قد أجاز الأكل منها ما لم

(١) النزه : مأخوذ من ماء بطن ، أي رجع . والمصطلح عليه أنه المال الذي يصل للمسلمين من المشركين عفواً من غير قتال مثل مال الهدنة والجزية والمزاج .

(٢) يشير هنا إلى الآية الكريمة (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْقُرَى وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالسَّابِقِ وَالْآخِرِ) لا يكون دولة بين الأغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واخضعوا لله إن الله شديد العقاب (سورة الحشر : آية ٧ .

(٣) لم : زيادة من عندنا حتى ينتقم الله .

(٤) سورة آل عمران : آية ١٦١ .

تفجّل الحرب ، أو طعام مثل شحم أو شيء من ذلك ، وأما إذا أنجلت الحرب فلا . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أدرا الخيط والحطاط فإنه عار ونار » وقال : « وشيأ يوم القيامة » وقال : « لا غلال^(١) ولا إسلال^(٢) » ، يعني الغليظة .

وقد روى أن أسود كان عند النبي بجنه فوقع منهم ثقله ، فقالوا حينئذ لك الجدة ، فقال النبي : « كلا إن شملته^(٣) لتحرقن عليه ، كان عليها يوم خبير » . فلا يجوز من القتل القليل ولا الكثير لما دل عليه من الكتاب والسنة .

قلت : فإن نزل أهل الكتاب إلى الصلح وأعطوا^(٤) الجزية قبل منهم الجزية ، وذلك من التوبة وليس فيه لأقراء سهم معلوم ، وذلك للإمام ولئن صالح على ذلك من المسلمين .

قلت : وكم الجزية ؟ قال : قدر ما يرى القائم [٥٤٩] بذلك وهي مختلفة في الأحوال وقد روى عن النبي ﷺ أنه أمر بعض عماله على بعض الأمصار^(٥)

(١) أغل الرجل ، وغل غلا وغلولا : خان .

(٢) أسل إسلالا الشيء : سرقه خفية .

(٣) الشملة : كساء واسع يثقل به . الجمع شملات .

(٤) كتب في المخطوطة « وأعطوا » .

(٥) الأمصار : ظاهر هنا أن الكتاب يقصد بكلمة الأمصار في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام : الأرض التي استولى عليها المسلمون بعد أن نكث اليهود مثل أرض بني النضير وأرض خيبر ، أو الأرض التي صالح عليها الرسول عليه الصلاة والسلام اليهود مثل أرض ففك ، أو الأرض التي صالح عليها النصارى مثل أرض أيلة (النقة الحالية) ، أو تلك التي صالح عليها العرب النصارى مثل أرض نجران ، كذلك صالح الرسول عليه الصلاة والسلام مجوس هجر في البحرين وكانوا عابدين لفرس ، وأخذ منهم الجزية . واختلفت قبيلة الحجاج والجزية باختلاف الظروف والأحوال . =

أن يحصل على كل حالم ديناراً وإلا أن^(١) الدّعقان^(٢) في كل شهر أربعة دراهم والوسط درهمين ودون ذلك درهم في كل شهر ، فإن كان صرف الديار في ذلك اليوم كان قيمته اثني عشر درهما فقد وافق أصحابنا القول من ذلك في السنة على كل حالم في سنة ، في كل شهر درهمين ، وأحوال القمة تختلف^(٣) .

قلت : هل تؤخذ من الفداء والقديمان جزية ؟

قال : لا ، إنما يؤخذ من الرجال للقائلة البانين ، وقد قبل ليس على شيخ فان ولا على مسكين جزية .

قلت : فلي يهود خيبر جزية ؟ قال : نعم ، وإنما كان رسول الله ﷺ

== ويتضح ذلك من كتب المراجع والأموال مثل كتاب المراجع لأبي يوسف ، وكتاب الأحكام السلطانية للماوردي ، وكتاب الأموال لأبي عبد القاسم بن سلام ، وكذلك من كتب السيرة مثل سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن هشام ، والطبقات الكبرى لابن سعد ، ومن كتب التاريخ مثل فتوح البلاد للبلاذري ، وتاريخ البقوي ، وتاريخ الأمم والملوك للماوردي ، وتاريخ الكامل لابن الأثير .

(١) والا ان : الراو زائدة .

(٢) الدّعقان : عمرته الفهرو زبادي صاحب القاموس المحيط بأنه زعيم فلاح العجم ورئيس الإقليم ، وهو مغرب والجمع دهقانة ودهقاين .
وقد ورد ذكر الدّعقاين في المصادر الإسلامية زمن الفتوحات وق فتح العراق وإيران .
والعروف أنهم كانوا أيام الملوك الساسانيين الوسطة بين الملك والقب (انظر أيضا : دكتور ضياء الدين الريس : المراجع والنظم المالية للدولة الإسلامية ص ٦٢-٦٣) .

(٣) كان الرسول عليه الصلاة والسلام يقدر الجزية بحسب الأحوال ويعتضى الصالح والرائي الذي كان يقع بين المسلمين وأعدائهم ، وظلت الجزية بلا تعيين إلى أيام عمر بن الخطاب . ولما كثرت الفتوحات واتسعت البلاد الإسلامية أتجه عمر بن الخطاب إلى تحديد الجزية ، وإن اختلف فطر عن فطر ودولة عن دولة حسب ظروف الفتح وطبيعة البلاد المفتوحة . وفي مصر مثلاً لم تتحدد الجزية قبل نهاية القرن الرابع الهجري ، أي بعد الفتح العربي لها بنحو أربعة قرون .

رفع عنهم الجزية في معاملتهم تغيير بشطر منها نحوهم^(١) وليس أن اليهود من غير أولئك سقط عنهم الجزية بأولئك .

قلت : والنصارى مثل اليهود ؟ قال : نعم للنصارى إلحرب ، وقد روى أن عمر جعل عليهم الخس على^(٢) أموالهم أو^(٣) الضعف عما جعل في أموال المسلمين ولم يأخذ منهم جزية^(٤) .

قلت : فاليهود في أموالهم شيء ؟ قال : لا ، الجزية على قدر رؤوسهم إذا كانوا صلحاء لمسلمين وبقوا على دينهم ، وأما أهل الحرب فيقتلون أو يفتنون .

قلت : فالجوس . قال : هم في الجزية لحق بأهل الكتاب ويقرون إعلى

(١) غزا الرسول عليه الصلاة والسلام أهل خيبر من اليهود في الحرم سنة ٧ هـ فأخضعهم بعد قتال شديد وحصار دام نحو شهر . وكان لليهود ثمانية حصون تحصت جميعها عنوة ما عدا حصنين هما الوطيع والسلام ففتحها المسلمون صلحا بعد أن حاصر اليهود فيها ، فوقفت الرسول عليه الصلاة والسلام هذين الحصنين ، وقسم السنة التالية ، أى خمسها حسب الآية الكريمة (آية ٤١ من سورة الأحقاف التي نزلت عقب غزوة بدر الكبرى) . وكان حصن الكتيبة نصيب الرسول عليه الصلاة والسلام بحق الخس ، والباقي للمسلمين وكانت عدتهم ألفا وأربعمائة ، بينهم مائتا فارس فأعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهما . ثم دفعها الرسول عليه الصلاة والسلام بأرضها وتغناها إلى أهلها مقاسمة على النصف مما يخرج من الثمر والحب (انظر أيضا : البلاذرى : فتوح البلدان ص ٢٩ و ٣٢ و ٣٤ ، والثوردي : الأحكام السلطانية ص ١٦٦-١٦٢ ، ودكتور محمد ضياء الدين الرئيس : المراجع والنظم التالية للدولة الإسلامية ص ٩٧-٩٨) .

(٢) على : زيادة من عندنا .

(٣) أو : زيادة من عندنا .

(٤) ورد في كتب المراجع والأموال وق المصادر القديمة ، أن عمر بن الخطاب لم يفرس الجزية على انصارى العرب ونصارى بني تغلب وإنما كان يضبط عليهم الصدقة ، أى يأخذ منهم ضعف صدقة المسلمين فإذا أخذ العسر من المسلمين ، أخذ الخس من انصارى العرب . (انظر : أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال ص ٢٦) .

دينهم إذا أعطوا الجزية وسلموا للمسلمين ، كما قد روى أن رسول الله ﷺ قال : « سئوا بهم سعة أهل الكتاب »^(١) .

قلت : فجمع أهل العجم إذا ملكهم المسلمون ما يؤخذ منهم ؟
قال : ما صالحوا عليه ، وإن حاربوا قتلوا وغنموا ، والله أعلم وأحكم
وبه التوفيق للحق والصواب .

قلت : هل يجوز للإمام « طلب الخيلة في الحرب »^(٢) ؟ قال : نعم
له ذلك تأسيساً برسول الله ﷺ كما فعل بحفر الخندق ، وارتفاعه بأصحابه في جبل
أحد ، وكل ذلك طلب الخيلة والتواصي على حرب عدوه .

قلت : فالإمام الشارح إذا انهزم أصحابه وخاف لقتل عليهم أن
ينهزم ويتوارى بهم . قال : نعم كما فعل رسول الله ﷺ لما خاف على
أصحابه يوم أحد ارتفع بهم في جبل أحد . كذلك للإمام إذا خاف
القتل أن يأتي على جميع أصحابه فله أن يهرب بهم والحفاة لهم أنفع ،
ويكون في طلب الخيلة والكمهدة والنصر ، وقال أصحابنا : ليس له أن
يولى . قلت : ومم يجب [٥٥٠] فرض الجهاد ؟ قال : إذا كانوا كئصف
المدو في السلاح والكرام^(٣) وللمدد والمدة وما يصلح به ذلك من
جميع آلة الحرب وللاء والطعام لهم ولذوابهم لزمهم في ذلك
فرض الجهاد .

(١) أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الجزية من أهل حيرة في البحرين ، وكانوا
مجوساً تابعين للفرس . (انظر : البلاذري : فتوح البلدان ص ٨٥-٨٧ ، وأبو يوسف : القراج
ص ١٢٨-١٣١ ، وأبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال ص ٣١-٣٢) .

(٢) « طلب الخيلة في الحرب » : زيادة من عندنا .

(٣) الكرام : الخيل والبغال والحمير .

قلت : فإن قلوا عن نصف عديم هل عليهم فرض ؟ قال : لا ، إلا من أراد وسيلة ونفيلة لله أن يجاهد ، وإن لم يجاهد لم يجب فرض ذلك إلا في دفع البلاد^(١) . فقد قيل : إن كل من حضر فعليه أن يدفع عن حرم المسلمين وأموالهم ، وإن خافوا أن يستولى عليهم القتل فلهم الهرب . وإذا حضر العدو للبلد جاز لكل مقاتل مدينا أو غير مدين ، وأما الخراج إلى الجهاد فلا يخرج إلا بعد قضاء الديون والغلاص ، وبرأى والديه . وقد روى أن رجلا قال للنبي ﷺ : هاجرت لأرسول الله ، قال : هجرت للشرك ولكن تأبى على الإسلام ، وقال : ألك والدة ؟ قال : نعم . قال : الزمها فإن الجنة تحت قدمي الوالدة .

ويروى حديث أن رجلا قال : لأرسول الله إن جاهدت بسيفي صابرا محنتها كفر الله خطاى ؟ قال : نعم . فلما قفى قال له ارجع ، هذا جبريل أتاني قال : إن لم يكن عليك دين . وفي حديث آخر : قال : إلا الدين .

فعل هذا محنة للدين شديدة . قلت : فهل للإمام أن يصلح عدوه ويدفعهم بال ؟ قال : نعم ، يكون ذلك كما أراد رسول الله ﷺ يصلح على شيء من ثمار المدينة ، يوم الخندق ، عدوه . كذلك قيل عن بعض أصحابنا أنهم كانوا أمام دولتهم يمان يدفعون إلى بعض الجبابرة شيئا من المال ليدفعوا به شرهم عن أنفسهم وحرهم ففعل هذا يجوز ، وأظن أن بعضا لم يميز ذلك .

(١) كتب في المصطلحة : « البلاد » .

قلت : يجوز الخروج على الإمام بحال ؟ قال : لا ، حتى يظهر كفره ويحل دمه وتجب للبراءة متى لم يصبر ولا يتوب ، فهناك يحل الخروج عليه فإن اعتزل وإلا قوتل وقفل .

قلت : فالإمام إذا خرجت عليه خارجة عليه مجاهدتهم ؟ قال : نعم عليه مجاهدتهم إذا قدر على ذلك .

قلت : فإن ترك قتالهم ؟

قال : إن ترك قتالهم بعد القدرة كفر ، وإن ترك بعد الدخول في الحرب مع القدرة ونزل إلى الصلح كفر ، كما فعل في الأول في الركون إلى الحكومة بعد الحرب [٥٥١] وتركها .

قلت : فإن كان إمام عدل فخرج عليه خارجة لم تظهر له محاربة لهم ولم يكن^(١) تخلفه عن حربهم بخذلان من أصحابه أو قلة من الأعداء أو مجز عن مجاهدتهم أو ترك مع القدرة ، ولم يعلم أى الوجوه كان من الإمام ، فإن الإمام لا يساء به الظن وهو على إمامته ، حتى يصح أنه ترك ذلك مع القدرة لأن الترك ضروب ونصح من فاعل فعل ، ثم ترك بعد الحرب كفعل على^(٢) فأما ما لم يعلم فهو على ولايته الإمامة حتى يصح خروجه بمحدث متفق عليه يكفر به ، أو ترك الحرب بعد القدرة عليها والإخوان^(٣) ، وأما ما كان على عتده وعهده غير مقصر ولا راکب حراما لا يجب^(٤) خلمه وواجب نصره .

(١) « يكن » : زيادة من عدتنا .

(٢) كتب في المخطوطة بلا قطع هكذا : « والأخوان » .

(٣) « لا يجب » : زيادة من عدتنا حتى يستقيم النص .

قلت : فإن لم يصعروه وقدموا غيره ولم يعلم ما كان تخلفه ؟ قال : يكفرون بذلك لأن عليهم نصره فحرام عليهم تقديم عليه من غير حجة .

قلت : فلم يقاتل ولا ظهر منه محاربة ؟

قال : قد عرفناك الماذير ويحصل على أحسن الظن أنه لم يجد أموانا ويخاف على نفسه لبقاء الناصر ، أو ترك بني عذر فلا يساء به الظن أنه ترك بني عذر إذا لم يكن دخل الحرب ولا عسل عليها ، حتى يصبح تركه بد القنطرة وإن عنده كعصف لأمدوكا وصفنا ، ثم ترك ذلك وأمله وصح عليه ، فهناك يجب خلع خلع أيضا من خرج عليه ، ولا حجة لهم بتركه حربهم لأنهم بناء عليه وهو على الأصل أحسن الظن به حتى يصبح كما وصفنا لك .

قلت : فله تسليم شيء من ماله أو مال المسلمين ليدفع به شرم إذا خانهم ؟

قال : نعم قد تقدم الشرح لذلك وعرفناك الحجة ، وللمرء أن يعي نفسه بماله . قلت : فإن كان هو في البلد وللسؤلون على أمره في البلد يدعون استعفاف ذلك لأنفسهم ويحملونه طاعة لربهم ولم يظهر من الإمام إنكار ولا تنبير عليهم .

قال : الجبار إذا استولى على الأمر والباغي المخوف شره ، لا يجوز للمعتور أن يبيع دمه ويظهر الإنكار على من استولى عليه أو على إمرته ، لأن من شأن من طلب الرئاسة ونسى بالسلكة أن يقتل من غير إمرة أو أظهر خلافه أو لم يظهر الرضى بنفسه .

قلت : فالإمام الشارح تسمه للفتية^(١) ؟ نعم إذا خاف على نفسه
[٥٥٢] القتل وسعته الفتية ويكون للعمل في طلب الناصر والمكيدة
إلى أن يجد ذلك وبصيب أعوانا .

قلت : وإن لم يعلم منه فعل ذلك ؟
قال : فهو على الدينونة في الأصل على ذلك ولا ينه به الظن ولا
نحكم عليه بغيره حتى يصح أنه أهل ذلك .
قلت : فلم يعلم ذلك إلى أن مات .

قال : فهو على ما وصفنا مما كان عليه من الدينونة في الأصل وعاجله
للموت فإلا يحمل أنه تارك الإنكار وطلب الناصر وإنما كان
سكوته من إظهار ذلك لما وصفنا من الخوف على دمه .

قلت : أليس قد قيل إن الفتية لا تسع الأئمة ؟ قال : نعم ، وكذلك
تأويله عند القدرة والأعوان على الخوف على النفس وقلة الأنصار .

وإذا لم يكن مع الإمام من يستعين به جاز له السكوت حتى يجد
الأنصار ، وإذا كان الإمام بالإجماع لا يدفع ذلك متأول ولا مكابر تسمه
الفتية طرفه العيين ، وسعته طرفتين والهوم والهومين إلى ما لا نهاية له حتى
يجد أعوانا وأنصارا يقوم بما يلزمه .

قلت : فهل تجوز ولاية إمام تسمى بالإمامة لم يقدمه علماء المسلمين ؟
قال : لا يقول إلا إمام اجتمع على عقدته ناس من علماء المسلمين المجتمع
على ولايتهم ، إلا أن يسور بالمدل ويقع التسليم له والتراخي عليه من الجميع

(١) الفتية : أن يظهر الإنسان خلاف ما يظن .

والرضى بإمامته وصحة سيرته ولم يختلفوا فيه ولا فيها ، وما علمت أن المسلمين تولوا مسمى بالإمامة لم يقدمه علماء المسلمين . ألا ترى أنهم لم يقولوا عمر بن عبد العزيز وقد كان صحيح السيرة إذ لم يقدمه علماء المسلمين^(١) .

قلت : فإن تقدم إمام ولم يعلم من قدمه ما يكون حكمه ؟

قال : حكمه الوقف حتى يعلم حاله وصحة إمامته .

قلت : ولا يبرأ منه ؟

قال : لا ، حتى يعلم منه جوراً خالف فيه الحق في سيرة المسلمين .

قلت : فهل يسأل عن حاله ؟

قال : لا ، إنما السؤال عن أهل الاحداث المكفرة المجتمع على تعريمها ،

يسأل السائل عن الحكم إذا صح له الحدث ولم يعلم بما يلزمه في الحكم سأل عن ذلك حتى يحكم به ، كان المحدثون أئمة أو جبابرة ، فالسؤال عن الحكم بعد صحة [٥٥٣] الحدث ، وأما إذا لم يصح الحدث لم يلزمه سؤال .

قلت : فهل على المسلمين أن يتيقروا للضعفاء احداث المحدثين إذا

سألهم عن دينهم أو عن الاحداث ؟

قال : نعم يلزمهم أن يتيقروا للناس كما قال الله : (وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لعبئنه للناس)^(٢) .

(١) يقصد هنا علماء الأباضية .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٨٧ .

قلت : فهل على الضعفاء سؤال عن العلماء ليحملوا عنهم دينهم ويقولونهم ؟

قال : نعم ، لأن الحاجة إنما هي لهم وعليهم بأهل الحق إذا عرفهم من جملة أهل الخلاف وتولوم وأخذوا عنهم .

قلت : فهل عليهم قبول ذلك ؟ قال : نعم ، قد قال الله (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)^(١) . فإذا كان للفتبين عند خبر الفاسق ، وجب قبول خبر العدل ، وقبول فتيا المسلمين العلماء من أهل الولاية .

قلت : وهل يقبل فتيا غير أهل العدل أو فتيا أحد من أهل الخلاف ؟

قال : لا ، إلا من عرف عدل ذلك أنه يعمل بما عرف منه .
قلت : فما تقول في إمام تسمى بالإمامة ولم يفتق على صحة إمامته والعاقدون لها وكانت في سراياه أحداث من بسط الأيدي في الدماء والأموال ، تقدم عليه إمام آخر لم نصح لإمامته ثم اقتتلا وسفكا إلى ذلك الدماء وخطأ بعضهم بعضا وسفك بعضهم دم بعض ؟

قال : الوقوف عنهم جميعاً لإشكال أمرهم ، وقد تكون الفتنان كلاهما على الخطأ فلا تجوز ولاية أحد الفريقين وهما بمنزلة من لا يعلم بحاله حتى يصبح ضلال الجميع أو البعض ، ثم يقع الحكم في ذلك لأن الشكوك موقوف ،

ومن دخل في إمامة فاسدة حتى يحكم المقوله ، ولم يكلف الله عباده شطيطة من أمرهم ولا عصرا في دينهم ، بل قد جعلهم عصرا بقوله : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ^(١) . يعني من ضيق .

قلت : فمن قال لا بد من إمامة برة ، أو فاجرة ، أو إمامة برة أو فاجرة ؟

قال : هذا قول لا يلتفت إليه وهو غلط من قائله .

قلت : فمن قال إن طاعة أئمة الجور جائزة ؟

قال : هذا . . . ^(٢) .

قلت : فمن قال إنه لا تجوز إلا شهادة المدول وجائز حكم غير أهل العدل .

قال : وهذا غلط ، وإذا كان الشاهد لا يكون إلا عدلا بالاتفاق [٥٥٤] فالحكم في الدماء والأموال لا يكون إلا بعدل من المسلمين . ألا ترى إلى قول الله : (يحكم به ذوا عدل منكم) ^(٣) . ولم نعلم في السنة أن النبي ﷺ أجاز حكم غير أهل العدل .

قلت : فمن قال إنه تجوز إمامة من لم يعلم من قدمه ؟

قال : خطأ ، إلا أن يتفق على صحة أحكامه وتجري في المصير سنة ولم يختلفوا فيه ولا فيها .

(١) سورة الحج : آية ٧٨ .

(٢) بعد « هذا » بياض بالأصل .

(٣) سورة المائدة : آية ٩٥ .

قلت : فمن قال تجوز إمامة الإمام الذي قدمه مسلمون ومحدثون
من أهل البراءة ؟

قال : هذا قول خطأ لا يلتفت إلى قائله ، انه لا يقول إلا من
قدمه المسلمون ، أو يقع للتسليم والرضى عليه بالاتفاق كإمامة عمر بن
الخطاب بالاتفاق والقيام بالحق ورضى المسلمون ، وبالله التوفيق وبه
نستعين والحمد لله رب العالمين . وقد ألقنا هذا الكلام مع ضففا وعنف
ألقاظنا وقلة معرفتنا ، فمن وقف على شيء منه خطأ أو به غلط فينزل
العذر من غير عمد فلا يمس ، ويمس بالحق . والسلام على من اتبع
الهدى وخشى عواقب الردى . والحمد لله وصلى الله على النبي المصطفى
محمد وآله وسلم تسليما .

(٢٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة الشيخ الفقيه محمد بن محبوب رحمه الله

إلى جماعة من كتب إليه من المسلمين من أهل المغرب ، من أخيه
محمد بن محبوب^(١) .

سلام عليكم ، فإنني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا الله حمدا
كثيرا ، وهو ذلك أهلا ، وأسأله الصلاة على محمد ﷺ وسلمها ،
وأوصيكم بتقوى الله وذكره كثيرا وذكر ما أنتم إليه صائرون ،
وعليه موقوفون ، وعنه مسئولون . وأحثكم على طاعة الله والحفاظة على
ما استحفظكم عليه من أمانته وافترض عليكم من عبادته بإتيان ما به
أمر والانتهاز عما عنه زجر فإني أخذ عليكم فيه الميثاق ورضي لكم به
من أخلاق ، من ترك الحرام ، والكف عن المظالم ، واجتناب

(١) هذه السيرة رد من الشيخ الفقيه محمد بن محبوب على من كتب إليه من أهل المغرب
من الأباذية . وقد أشار السالتي وكتابه تحفة الأيمان (ج ١ ص ١٩٨) إلى هذا الكتاب
ولأن لم يثبت . والفقيه محمد بن محبوب من علماء الأباذية ونقباؤها المهابين في أواخر القرن الثاني
الهجري والقرن الثالث الهجري ، وتوفى وهو قاض على سمارق سنة ٢٦٠ هـ . وقد شارك
محمد بن محبوب وأسرتة في الحركة العلمية في عمان وفي الأحداث السياسية فيها ، وكان يؤمن بالنص
للحول الإسلامية والمسلمين مهما تباعدت المسافات واختلقت الأقطار .

وعرف محمد بن محبوب بأبي عبد الله .

الكهان ، والعمل على البصائر ، في آناء الليل والنهار ، والملائية والإسرار ، فإن ذلك أحق ما كنتم له طالبون ، وفيه راغبون [٥٥٥] وعليه مواظبون ، قبل القطاع آمالككم ، وحلول آجالكم وما توفيقنا وإياكم إلا بالله .

أما بعد ، وهب الله لنا ولكم العصمة ، ومنعنا وإياكم الحكمة ، ونجانا وإياكم من النار ، ومن الصبر إلى دار البوار ، كتبت إليكم رحمنا الله وإياكم وأنا ومن قبلي من الخاصة والعامة من المسلمين بأحسن حال وآتم نعمة ، وأجمع كلمة والحمد لله على ذلك وعلى كل حال . وقد وصل كتابكم بالصار إلى من خبر سلامتكم وحالكم وجعل صنع الله لكم وآلائه عندهم ، فحمدت الله على ذلك وسألته للزبد لنا ولكم من كل فضل عتيد ، إن ربنا واسع مجيد .

وسأتم رحمنا الله وإياكم في كتابكم الذي يلفسكم عن الإمام والوالد والسامى إذا وصلت إلى أحد منهم زكاة أموال المسلمين في جميع ما فرضه الله قسموا نصفها على الفقراء والنصف انخذوه مأكلة وجملوه دولة بين أقربائهم وعشائهم وأهل ودم وخواصهم هل ترى ذلك جائزاً ؟

فالذي بلغنا وقبلناه عن أوائل المسلمين وقتهائهم الذين تمسكوا بدين الله واستقاموا على سنة نبيهم محمد ﷺ واعصموا بحبل ربهم ، وأسكروا المنكر حين حدثت الاحداث من أهل التبديل بعد نبيهم ، فارقوا أهلها على احداثهم بإزالمهم إيام بحيث أنزلهم الله في كتابه سنة نبيه ﷺ

اتهما بالقرآن واتهاما لرسول الله ﷺ والتلويح للباركين لربى بكر ورحمهما الله من بعده حين ادبل اللال بين الأغنياء وحرم أهل الدين فرضه لهم ، وذلك قوله (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ)^(١) . فانكروا للمسلمون ادلة اللال على من أداله وأخذه دون أهله بخلاف الكتاب النازل على رسول الله ﷺ ، فبرءوا منهم وضلوا بعد أن اجتجوا عليهم وأمروهم بالقوبة والرجة إلى حكم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ . فلما امتنعوا [٥٥٦] بحق الله وجملوه لغير من جملة الله ، فارقومهم وقابلوهم ، ومن أدال شيئا من حق مال الله عن أهل وأخذه لنفسه أو لغيره فهو ظالم مخالف لأمر الله ، وسنة نبيه ﷺ ، ولو كان لا يكون ظالما مديلا حتى يظلم جميع مال الله لما كان الناس يظلمون عثمان بن عفان أدالته مال الله بين قرايعه حتى يأتي على جميع مال الله . والذى مضى عليه للمسلمون ليس بينهم فيه اختلاف ولا تنازع أن من ظلم حبة فافوقها مقيما ثم أمر عليها كفر . ولولا أن ذلك لا يذهب عاهكم إن شاء الله قول أسلافكم لبينا لكم من حبة أهل الإسلام فيه . فهذا الإمام والوالى والسامى على ما وصفتهم عندنا جائز عن حكم الله حاكم بغير ما أنزل الله . وقال : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)^(٢) . والظالمون

(١) سورة الحشر : آية ٧ .

(٢) سورة النامة : آية ٤٤ .

وفى سورة النامة : آية ٤٥ (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم المفلطون) .

وفى سورة النامة : آية ٤٧ (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم المفسدون) .

والفاسقون . ولا حكم إلا لله ولا حكم لمن حكم بغير ما أنزل الله ، فهذه دعوة للمسلمين التي دعوا للناس إليها وثاروا على تركها ، البذل والعمل ، أعادنا الله وإياكم من بين الشيطان ومن الزلل في الدين والركون إلى الدنيا والرضى بها بدلا من رضى الله وثوابه . فإن فعل ذلك امام استعيب ، فإن تائب ورجع قبلت توبته ولم يسجل نكلى بزأته ، وإن أبى وأصر وامتنع زال اسم الإمامة ونقضها عنه وصار عدوا للمسلمين يستحلون إخلاءه من الإمامة . وإن امتنع قاتل حتى ينفى إلى أمر الله لأن ما أحل الله من البراءة من أهل القبلة وتحريم ما حرم الله منهم وذلك ما لا يذهب عليكم علمه وسيرة المسلمين فيه إن شاء الله .

فإن كان ذلك في عماله وسنانه^(١) دونه كان الذين عملوا بالنسك أولى به ، وكان عليه الإنكار بذلك واستنابة الذين عملوا به ، فإن لم يقولوا استحقوا البراءة وانحل مع ومع المسلمين . فإذا رجع ذلك إلى الإمام صح معه بطله أو بشاهدى عدل من المسلمين استناب الذين خانوا الله في أمانتهم وحكموا بغير ما أنزل الله إليهم ، فإن فعل لم يكن عليه إلا ذلك . وإن صح ذلك معه [٥٥٧] فلم ينكر ولم ينفى جور الجائرين ، ودعى إلى ذلك الحق ، فإن أصر وامتنع نزل بالمرة التي أوصفناها لهم من الخروج من اسم الإمامة وحق الإمام ووجب على المسلمين فراقه وخله .

(١) السعة : جمع سامى ، وينى « بالسعة » هنا جباة الصدقة والأموال .

وعلى هذا مضى أولنا وأسلاننا من بين افتراق أهل قبلتنا بعد نبينا
 ﷺ إلى يومنا هذا ، قبلنا من أئمتنا وقادتنا العلماء وبما مضى عليه
 أولناهم ودانوا به في أئمتهم وذريهم ولم ينزل بين أحد منهم اختلاف
 وقلم ، وإن تاب أحد منهم فهل عليه أن يؤخذ جميع ما أكل من ذلك
 لنفسه وعياله وما أعطاه على وجه الأثرة ؟

فإن أعطى صدقات المسلمين في غير أهلها ، فعليه رد ذلك إلى أهلها
 لأن المسلمين قالوا فيما اتفق لاتباهم من آثارهم التي ساروا بها ودانوا
 أن من ركب شيئاً يحمل به عليه من الله عذاب في الدنيا من أثم^(١) أو
 نكال أسر المسلمين أن يحكموا به عليه قاتلوه عليه ، فإن امتنع قاتل
 حتى يفي إلى أسر الله بد الدعوة ، وكان أخذ بما قاتل على إعطاء محققاً
 حتى يعطيه . ولو لم يكن عليه رده ، ما قاتلوه عليه . وإن امتنع قاتل حتى
 يفي إلى أسر الله . والفتنة الرجوع إلى حكم الله الذي حكم به عليه أو
 كان أخذه به على المسلمين . فلي هذا عندنا رد ما أئلف من صدقات
 المسلمين الذي ائتمنوه عليها إلى أهلها وذلك الذي يخرج بمضله وبسفه من
 ولاية المسلمين وإمامتهم ، وما كان من أخذهم به عدلاً أخذوا به إذا
 تابوا ورجعوا ولم يعطل ذلك عنهم .

عن الإمام العامل على قوم من أهل دعوته في مواضع جرت عليه
 أحكام أهل الجور فإذا حال عليه الحول جاء عامل الجبارة^(٢) ، وكذلك

(١) كتب في الفسطوة : « اسم » .

(٢) عامل الجبارة : « يعني بها عامل الدولة الأموية ومن بعدها الدولة العباسية ،
 وفي زمن هذا الكتاب كان المبال من عامل الدولة العباسية » .

العامل الذى زعم أنه من الدعوة ، فيجيب له الصدقات من أهل عمله ثم يكلفهم هو ثانية أن يدنوا إليه صدقات أموالهم ليفرق بعضها على الفقراء والنصف الباقي ليصرفه لنفسه كما ذكرتم في المسألة الأولى ، فهل يجوز للإمام أن يمتد حماله لوال من حماله في موضع لا يمنع فيه أهل الدعوة من الجباية بماؤنهم كما ذكرتم ؟ وهل تجب طاعة هذا الوالى وهو لا يمنعهم من أهل الجور ؟ وهل يجوز للإمام أن يكلفهم أن يدنوا إليه زكاة أموالهم على هذه الصفة ؟ وكيف قول المسلمين في ذلك ؟

فاعلموا - رحمنا الله [٥٥٨] وإياكم - أن قول المسلمين المأثور عنهم عن أوائلهم أنه ليس للإمام أن يجبى قوماً ولا يأخذ صدقاتهم وهو لا يمنعهم من أن يجار عليهم ، فإذا فعل ذلك فقد جار عليهم ولا فرق بينه وبين أهل الجور الذين يأخذون منهم . وإنما أخذت أئمة المسلمين الصدقات من بعد أن يظهروا على البلاد ويجوز حكمهم بها ويجمعونهم ، فمنذ ذلك يأخذون صدقاتهم على حكم كعاب الله وسنة رسوله ﷺ . وليس للإمام أن يأخذ من هؤلاء شيئاً ولا يمتد عليهم لوال ولاية بلا حاية لهم ومنع ، وعلى هذا معنى أوائل المسلمين وعليه آخره فاعتدوا بهم ووطنوا آثارهم ولا قوة إلا بالله .

وهذا الوالى الذى وصفت بين الجباية على أخذ الخراج من أهل البلد ممينا للظلمة على ظلمهم متفقاً لهم في عباد الله جورم ، وإن كانت له ولاية استيب ، فإن تاب وانتفى من ذلك قبل منه ، وإن أبى وأمر

استحق البراءة واخلع مع المسلمين . وإن المسلمين قالوا في سهرم إن من دينهم ولاية أهل طاعة الله على طاعتهم وعداوة أهل معصية الله على معصيتهم وخلع أتباعهم للذين شدوا على أعضادهم وثقنوا لهم جورهم الذى عملوا به في عباد الله وبلاده . فهذا العامل منفذ لهم جورهم في عباد الله بأخذ أموالهم لظلمة لنفسه ، وليس بأهل أن يأمنه المسلمون على أموالهم ، لأن المسلمين عليهم أداؤها إلى أهلها للذين فرضها الله لهم ، وإلى من يأمنوه في دينه على أداؤها إلى أهلها من إمام أو غيره من المسلمين . فإذا أدمها إلى غير الأئمة كان عليهم أداؤها إلى أهلها ولو لم ينن عنهم ما أعطوه للخونة عن حق الله من عامل أو غيره .

وعن قوم كانوا بهذه للنزلة هل يسمون أهل ظهور أم أهل كتمان؟ وأحكام الجبابة عليهم جائزة كما وصفت .

فهذا مما يسهل للكتمان^(١) والتقية عليه ، وعليه أداء الزكاة إلى من فرضها الله له ، والذين يحسبون عليهم بهذه الأحكام أهل اظهار للمسكر وكتمان للحق .

فتم ، وهل لمؤلا . وهم سكان في أمصار أهل الجور ، هل يجوز لهم أن يدفعوا زكاتهم إلى إمام العدل في موضه في مكانه الذى هو فيه ، أم سيرة المسلمين أن يفرقوها في قرائهم . فإذا كانوا في أرض أهل الجور ومهم قراء [٥٥٩] من المسلمين فأولى بهم عتقنا أن يجعلوها فيهم ،

وإن لم يكن عندهم أحد من قراء المسلمين فيبشروا بها إلى أئمة العدل
لكأن ذلك صوابا مجزيا عنهم مؤديا لما أوجب الله عليهم من أدائها ،
والإمام أن يقبلها ويعملها في أهلها .

وعن الوالى إذا زعم أنه من أهل الدعوة ، إلا أن معه سجلاين ،
سجلا من أئمة العدل وسجلا من أئمة الجور ، فإذا قدم عليه رسول الإمام
العدل أجابه إلى ما يريد ، وإذا جاءه رسول الجبارة استوفى لهم
الصدقات من جميع رعيته ، فهل يجوز هذا لمن زعم أنه مسلم أن يفعل
هذا؟ وهل تحمل ولايته وتجب طاعته على من يحضرته من المسلمين أم
كيف وجه الحق في ذلك؟

فقد بينا لكم أنه ليس للإمام أخذ صدقات من لا يحويه ولا ينم
من الجبارة وحكمهم وغيرهم . ولا يحل لرجل من المسلمين أن يجمع
صدقات المسلمين الذين لا يحكمون بكتاب الله وسنة نبيه وآثار أئمة الهدى ،
ولا تجرى هذه الصفات على المسلمين لأنها إنما أخذها الظالمون ولا يقبل
هذا أحد من المسلمين الصادقين في إيمانهم .

وعن الرجل إذا دفع زكاة ماله إلى والى من ولاية أهل الدعوة
فراه يعمل فيها بما ذكرتم من للسألة الأولى ، هل يسمه أن يدفع إليه
ما أوجب الله عليه من الحقوق ويصدق بذلك من حق الله عليه في ماله
أم عليه أن يزكى ثانية ؟

فإذا علمه بالجور فيها على ما ذكرتم فإنه لا يسمه دفعها إليه وعليه أن

أعطىها ثانية إلا أن يستقيه ، فإن تاب ورجع أدى إليه وأجزى عنه ، وإن أبى وأصر استحق البراءة ولم يسع المسلمين أداء زكاة أموالهم إليه .
فإن غصبهم إياها لم تكن تلك زكاة الأموال ، وزكاتهم عليهم حتى يؤدوها إلى آئمة العدل الذين أوجبها الله لهم .

ومن الحاج إذا خرجوا إلى مكة فهل للإمام أن يولى عليهم عاملاً ؟
وإنما جميع سفره عن منزله حتى يقدم مكة في أمصار أهل الجور ، وإن كان ذلك جائزاً فهل له أن يمنع من أراد الرحيل فهل أن يأمر العامل بالرحيل من الموضع الذي نزله الناس ، وإن كان ذلك جائزاً فهل له أن امتنع من الصبر إلى وقت [٥٦٠] أسره به ، فهل له أن يقهره على ذلك ويضربه ويفرق متاعه علمه ؟

فإذا ولي امام المسلمين رجلاً على رعيته ، فإن ذلك عندنا جائز للإمام وعلى أن يسمع له ويعطى ، فإن استعصى عليه أحد فليس نرى له أن يتعدى عليه بضرب ولا إتلاف لمقتاع لأنه ليس يركب من ذلك أمراً يستحق الضرب وإتلاف المقتاع . فإذا صاروا إلى الإمام في موضعه وحيث يجوز حكمه رأى الإمام في ذلك رأيه لوجه العدل ، ومن زعم أن ذلك جائز لوالى بلا أن يركب من ذلك أمراً لا يحل فليس يبلغ به ذلك عندنا البراءة .

ومن قوم خرجوا في رقة في سفر فهل لهم أن يولوا رجلاً يكون عليهم في سفرهم ذلك يدك نزلهم ورجلهم ويستبدوا له لواء أم ليس

ذلك لهم ؟ وإن كان ذلك لهم جائزاً ، فهل له أن يظهر من أبي عليه ذلك وأراد أن يسير وحده بقوم^(١) كرهوا ذلك ؟ هل لهم أن يتنزلوا عن كان بهذه التزلة ؟ وهل له أن يبسط يده بالضرب إلى من أبي ذلك عليه ؟ بهذا عندنا ليس من اللواضع التي^(٢) يلزم للمسلمين بتقديم والى عليهم ، ولا لأحد أن يظهر أحداً على نفسه أن يسير معه أو يجتمع مع غيره ، لأن الناس أمك بأغصهم ، إلا أن يتراضى جميع القوم أن يضيئوا أسر مصالحهم في سفرهم إلى رجل منهم ويطيئوه برأيهم ، فأما أن يظهر على شيء يكرهونه من مسير أو غيره فليس نرى ذلك عليهم ، وإن نال أحداً منهم بضرب فإن عليه أن ينصفهم من نفسه ، وإنما تكون الولاية في حكم للمسلمين لتقديم امامهم لوالى ، فأما إذا خرجوا من حكمهم فلا نرى له أن ينال أحداً بضرب ولا غيره حتى يرجعوا إلى حكم المسلمين .

وعن العامل ومن بمحضته من أهل الدعوة إذا كانت جميع أحكامهم وما يعملون في رعيته برأى أنفسهم وليس يعلم ولا أثر من مضى من أهل العلم ، هل هؤلاء أهل الدعوة وقد امتثلوا منها بهذه المعاني وم يترون بها في الجلاء ؟

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الأحكام إنما هي حكم الله في كتابه وسنة رسوله ﷺ ، وآثار أئمة الهدى العلماء بكتاب الله [٥٦١] وسنة

(١) كتب في المخطوطة : « أو يقيم » .

(٢) كتب في المخطوطة : « الذين » .

رسوله ، فمن علم ذلك حكم به ومن لم يعلم ما حكم الله به ، ولا سنة رسوله
ولا آثار أئمة الهدى فليس من يجوز له أن يحكم في عباد الله بنهر علم ،
وعليه اعتزال الحكم وتركه إلى أهله . وإنما يحل الحكم لأهل العلم
بكتاب الله وسنة رسوله وآثار أئمة الهدى . فمن لم يكن كذلك لم يميز
أن يحكم في عباد الله بنهر علم وعليه اعتزال الحكم وتركه إلى أهله .
وإنما يحل الحكم لأهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله وآثار أئمة الهدى
والعلماء ، فمن لم يكن كذلك لم يميز له أن يتصب رأيه حكماً بنهر هدى ،
وإنما أضل الناس بانهاهم أهواهم وتقديم آراءهم ولو كان الرأي جائزاً
لمن لا يعلم الحق لكان كل من كان يدين برأى مصيباً .

وقد قال الله : (قل هل تنشكروا بالآخرين أم لا . الذين ضل سبيهم
في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنفاً)^(١) .

ولم يضر من ركب مصيبة بهمل بفعل الحق فيها . وللهذا أثر من^(٢)
أسلافنا رحمهم الله ونقلوه إلينا عن علمائهم الأئمة على ما نقلوا وحلوا
عنهم وأدوه ، أنهم قالوا ، إنما الحكم وللقضاء . إنما يجوز لمن كان عالماً
بكتاب الله وأحكامه وأقسامه وحدوده وفرائضه وسنة رسوله ﷺ وآثار
أئمة الهدى ، فإذا ورد عليه أمر نظر أمره من كتاب الله فإن وجد فيه
حكماً من الله حكم به ، وإن لم يكن له حكم في كتاب الله ووجده في

(١) سورة الكهف : الآيات ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) من « : زيادة من ضلنا .

سنة رسول الله ﷺ حكم به ، وإن لم يجد في سنة رسول الله ﷺ
 ووجده في آثار أئمة الهدى العلماء حكم به ، وإن لم يجده في آثارهم
 شاور فيه أهل الرأي من المسلمين فما أجمع عليه رآه ورأيهم حكم به
 إذا رآه أشبه بالحق وأقرب إليه ، وإن رأى هو وبمضهم أخذ برأيه
 ورأى من رأى رآه ، وإن خالفوه جميعاً ترك الحكم فيه برأيه وإمعه
 يجوز النظر بالرأي للحاكم ولئن شاور فيه من العلماء إذا كان وكانوا على
 ما وصفت لكم من العلم بكتاب الله وأحكامه وأقسامه وناسخه ومنسوخه
 وحكمه ومتشابهه سنة رسول الله ﷺ وآثار أئمة الهدى العلماء . فإذا
 كان وكانوا كذلك جاز لهم الرأي إذا اجتهدوا فيه وقاسوه على الكتاب
 أو السنة والأثر فأروه أشبه بالحق [٥٦٢] جاز لهم النظر بالرأي ، وإذا
 لم يكن ويكونوا كذلك لم يجوز له ولا لهم للرأي . وكذلك بلغنا عن
 بعض فقهاء المسلمين أنهم قالوا إذا كان الحاكم على ما وصفت لكم من
 العلم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وآثار أئمة الهدى العلماء ، فإذا اجتهد
 مع مشاورته أهل العلم الذين يجوز لهم للرأي على ما وصفت لكم فاجتهد
 رأيه مع مشاورة أهل العلم الذين يجوز لهم للرأي على ما وصفت لكم
 فاجتهد رأيه فأخطأ فذلك يرجى أن يفو الله عن خطئه . فإذا لم يكن
 في أهل الإقرار بالدعوة أحد يجوز له الحكم بالرأي ردوا ذلك ولم
 يسلوا ، وشاوروا فيه أهل العلم من المسلمين في الآفاق ولم يفتوا الآراء
 بنهر علم بما يرجى معرفة العدل في الرأي ، فإذا حكموا برأيهم بنهر علم بما

يجوز لهم على علمه الرأي فأخطئوا فأحلوا حراماً وحرّموا حلالاً أو أحقوا باطلاً وأبطلوا حقاً، أو خالفوا العدل فيها حكموا به ضلوا بذلك وكانوا آثمين .

وعن ولي أمر المسلمين وكان يولى السفهاء من قرابته وعشيرته ، هل تجوز ولايته على هذا الوجه أم كيف قول السامعين في ذلك ؟

فن ولي أمر الله أمداء الله فليس تحمل ولايته في خلاف أمر الله وتضييع أمانة الله . وقد بلغني عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أنه قال : « كفى بالمرء خيانة أن يكون أميئاً غلاماً » ، وذلك في أن يكون يتولى له شيئاً مما خان به الله في دينه ، ومن اتقن على أمر الله وأمانته وعهده السفهاء ، فقد خان أمانة الله عنده ، فهو ممن يلزم المسلمين استتابته إن كان قد كانت له عندم ولاية ، فإن تاب قبلوا منه وإن أصر برءوا منه وخلصوه . وكذلك فعل المسلمون في عثمان بن عفان وكان مما عابوا عليه في أحداثه استعماله السفهاء .

وعن الإمام ، هل له أن يولى رجلاً جاهلاً بالكتاب والسنة ثم يسئل برأى نفسه في جميع أموره ، كيف الحق في ذلك ؟

فإن الامام أمين الله والمسلمين وليس له أن يولى شيئاً من أمر الله في عهده إلا من يعرف عدله فيعلم شيئاً من أمر الرعية من يعرف عدل ما ولوه ، أو يكتب له عهداً يبين له ما فيه ولازم عليه ، ولا يجوز له أن

يولى الحكم بين الناس^(١) إلا من يحسن الحكم بينهم . فإذا ولى عليهم في دمائهم وأموالهم وحرهم من لا يعرف العدل [٥٦٣] فيهم فقد رد أمرهم إلى من لا يدري ، ولا يأمن العدل عليهم ، أم يجوز ويصيب أو يخطئ . وليس له ذلك . وكذلك الصدقات لا يولى عليها إلا من يعرف عدلها ويأخذها بحقتها ويضعها في أهلها . وكذلك لا يولى على حرمة إلا من يعرف سيرة العدل في عدوه . فإذا ولى على شيء من أمر الله من لا يعلمه فقد حكم في أمر الله من لا يعرف الله ووضع أمانة الله عند غير أهلها . فإذا كان عالماً بما يوليه أميئاً على ما أئتمنه عليه عنده جاز له أن يوليه وإلا فلا يول إلا من يقيم به الحق وينفي به الباطل ويدل به عن رعيته وتلك سيرة المسلمين في أحكامهم . ولو جاز ذلك لمن يوليه الإمام كان للإمام أجوز ، وقد فسرت لكم كيف يعمل الحكم للإمام والقاضي وغيرها قبل هذه المسألة . وقال الله : (الذين إن مكثام في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر)^(٢) . وإنما الأمر بالمعروف إقامة الحق والعدل ، ليس بالمنكر والباطل ، وكذلك النهي عن المنكر بالرحمة والرد لأهله إلى الحق والأمر ، ومن لم يعرف المعروف لم يعرف المنكر ، وإنما أوجب الله الأمر بالمعروف ولم يضر من أنكر المنكر بمنكر مثله ، لأن كل راكب منكر بطله أو جهل فهو من أهله . وإنما أمر الله رسوله وجميع عباده أن يحكموا

(١) « الناس » : زيادة من متديا .

(٢) سورة الحج : آية ٤١ .

بالحق والعدل وإن لم يظلم أن يحكموا بنور الحق حيث يقول : (يا أيها
الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو
الوالدين والأقربين)^(١) . فليهم العدل والإنصاف من أنفسهم ، وعلى الإمام
الإنصاف من نفسه وعمله وجميع رعيته ، فمن انتصف إليه من ولاته نليه
أن يصفه لهم ، فإن صح للشاكي حق على واليه أنصفه منه ، وإن لم
يصح له عليه حق لم يمنه النظر في إنصافه ، فإن لم يكن محققاً وإذا كان
على ما وصفتم وصح ذلك مع المسلمين أن عامله يظلم رعيته ثم ينتصون
إلى الإمام فلا يصفهم ، فليسلمين أن يتصالحوا له فإن قبل قبلوا منه ،
وإن أبى لم يعجلوا عليه بالبراءة حتى يوضحوا عنده ظلم عامله بشهادتهم
أو شهادة عدلين غيرهم . وإذا قامت عليه الحجة فإن نل والا استحق
البراءة مع المسلمين ، ومتى ظلم عامله رعيته ثم لم يتصالحهم وروهم إليه فقد
ظلمهم إذ ولي عليهم من يظلمهم ولم يحكم [٥٦٤] بالإنصاف عن ظلمهم .
وقال الله : (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق
ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله
لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)^(٢) . وقال : (إنما السبيل على
الذين يظلمون الناس ويهتُونَ في الأرض بنير الحق أولئك لهم عذاب
أليم)^(٣) . فهذا غير منصف لنفسه ولا لرعيته .

(١) سورة النساء : آية ١٣٥ .

(٢) سورة س : آية ٢٦ .

(٣) سورة الشورى : آية ٤٢ .

وعن الإمام أو القاضي أو العامل الذي^(١) يقبل الهدايا من رعيته ويتصرف عليهم ويكون لمن يهدي إليهم عندهم بمنزلة ليست لغيره ، هل ذلك من سر أهل العدل ؟

فإن الذي أخذنا من أسلافنا العلماء أن الإمام والقاضي والوالي لا تجوز لهم الهدايا ولا يقبلوها إلا ممن قد كان بينه وبينهم اغلطة متقدمة قبل الإمامة والتضاء والولاية ، فذلك لا بأس عليهم أن يقوموا على مخالطة أولئك ، فأما ما كان من بعد ولايتهم فلا يجوز لهم قبوله فإن قبلوه قبولاً يستذكرون فيه بمنزلة يتقبله المسلمون قبلوا معاذيرهم ، وإن كانوا يقبلون ذلك من جهة أهل الرشى على الحكم فإنه ينصح لهم في ترك ذلك ، فإنه ليس من أخلاق المسلمين ، فإن قبلوا النصيحة قبل ذلك منهم ، وإن أبوا كان ذلك منقضا لهم عند المسلمين ، ولو استبدلوا بهم وأزالوهم عن أمر المسلمين كانوا أهلاً لذلك . والرشى على الحكم حرام ، وقد فسر المسلمون في قول الله : (أكلون للشعث)^(٢) . قالوا : أكلون للرشى .

وقلم إن تاب فهل عليه رد ما كان يهدي إليه الناس ؟ فإننا نرى ذلك له وعليه ، إلا أن يزول عن الحكم فتطيب الناس به له نفساً فسي أن يسمه ذلك ، وأما ما كان حاكاً فليبه رد ذلك .

وأما الإمام الذي يلى بعده فبأمره رد ذلك إلى أهله ، فإن طاب به له

(١) « الذي » : زياده من عندنا .

(٢) سورة المائدة : آية ٤٢ .

أمره غساً وأحلقوه لا رجوت أن يحل له أن شاء الله من بعد أن يزول
عن الحكم، فإن قال: إنه يرد أو قد رده وسخ المسلمين أن يجلوا ذلك
إلى قوله ويحولوه على اظهار العزوة منه إليهم .

وعن الدامل إذا لم يؤمر بإقامة الحدود فرفع عليه من رعيته من يلزمه
حد من حدود الله هل عليه أن يرفع ذلك إلى الإمام أم يفتي أنه أن
يسفو من ذلك لأنه [٥٦٥] لم يؤمر بإقامة الحدود ؟

فالحدود عندنا لا تنقام إلا عند الإمام أو من أمره الإمام وأذن له في
إقامتها، وليس لعمال الأئمة أن يقيموا الحدود إلا بإذن الأئمة وإلا رفضوها
إلى الإمامة فيقول إقامتها .

ومن أمرك قوماً في زمان لا يأخذون على أيدي أئمتهم، لا يأمرهم
بمعروف ولا ينهونهم عن منكر ويسأرونهم على أهوائهم، ما لهم لم أن
يخلف في زمانه ذلك؟ أليكون هذا الضرب عنده من الناس مسلمين أم يقف
عن ولايتهم أم يبرأ منهم؟

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن اسم الإسلام وثوابه إنما أوجبه الله
على القول والعمل بما أوجب الله من الفضل على عباده والإخلاص في
القول والعمل، وإنما تثبت الولاية على المسلمين لمن واثقهم فيما دانوا لله
به من القول والعمل . فمن ضيع القول والعمل لم يثبت له اسم الإسلام ولا
ثوابه عند الله ولا عند المسلمين، فلا عمل ولايته عند المسلمين، والبراءة
منه واجبة عليهم . أي هؤلاء القوم إذا كانوا ممن يقول يقول المسلمين وم

مع أنهم فضحت أمتهم في ركوب مسكر أو ترك معروف، قد خرجوا
من الإمامة وانخلعوا من الإسلام إلا أن يتوبوا، وعلى العلماء أن يأمرهم
بالعرف وينهون عن المنكر ما كانت الولاية جارية بينهم وبينهم، فإذا
خافهم على أنفسهم وعلى دمائهم وسنهم الفتنة في القول في الظاهر.
ووجب عليهم البراءة منهم في السر، فلم يؤدوا إليهم زكاتهم ولم يتولوا
لهم شيئاً من أعمالهم إلا ما وافق الحق من حكم يحكونه بين الناس
بالعدل يكونون هم الذين يتولون النظر فيه وسماع البيئات عليه والسؤال
عنها أهل الثقة وعدم ويقولون تنهذه. فأما الأحكام التي يحكم بها أهل
الجزور والغلوة من أهل الدعوة، فلا يتولى المسلم تعهدها لهم ولا يجوز
لهم أن يجوهوا لهم الصدقات من المسلمين ولا من غيرهم، لأن الذين
يأخذون من صدقات المسلمين الجاهل ليس بمجزي عن المسلمين وإنما
هو غصب لهم، ومن غصب للناس أو أعان على غصبهم فهو ظالم لهم،
وأن الذي أخذوا من غير المسلمين ليس للمسلمين أن يأخذوه لأنهم ليسوا^(١)
بحكام عليهم. وإنما تجوز للفتنة في القول [٥٦٦] لا في العمل. وكذلك
جاء في الأثر عن أشباح المسلمين أنه لا يجوز لمسلم أن يمسي الله بركوب
ما حرم الله عليه للفتنة، ولا يضع ما أوجب الله عليه للفتنة إلا أن يحال
بيده وبين الفرائض مثل الصلاة، فإنه يصلها بما أسكنه من الصلاة ولو
بمكبر خمس تكبيرات إذا حيل بينه وبينها، فمن اتهمهم على أهوائهم

وأماهم على جور محالهم ولم ينكر المنكر ولم يأمر بالمعروف ، ومن
 مز أن تأتي عليه حال التقية فهو منهم ومثلهم ، إلا أن الذي أدرك في
 هؤلاء إن أمكنه وأمن على نفسه أن يستتيعهم فإن ذلك عليه ، وإن لم
 يمكنه فليس هؤلاء بأهل ولاية في الإسلام . ولا يوقف عنهم ولا عن
 العلماء ولا عن الاتباع ، فكلمهم خارجون من اسم الإسلام وثوابه عند الله
 وعند المسلمين إلا من تاب وأصلح فإن الله يتوب عليه ويقبل المسلمون
 توبته . وإنما يوقف في قولنا ، وهو قول أسلافنا من قبلنا ، عن ركب
 ما دون الكفار فإنه يوقف عنه حتى يستتاب فإن تاب قبلت منه توبته
 وإن أصر على ما ركب برىء منه حتى يتوب . وأما من ركب الكفار
 لقي أوجب الله لأهل النار وأوجب عليهم نكالا في الدنيا فإنه يكفر
 بركوبه من حين ركه ، ويستتاب فإن تاب قبلت توبته وإن أصر كان
 عدواً ، لأن المسلمين قالوا إن كل من كانت له ولاية مع المسلمين فإن
 أحدث حدثاً مكفراً كان قد أكفره ما قد ركب ، وسموه بالكفر ،
 ومن ركب ما لم يلزمه اسم الكفر بركوبه إياه لم يسموه بالكفر حتى
 يعصر ، فإذا أصر فأي العقوبة كان الإصرار كفراً ، فسموه بما ركب
 بالإصرار كفراً ، ورأوا أن يستتيعوا ولهم عن كل حدث أحدثه أخرجه
 من ولايتهم أصر أو لم يعصر ، ومن كل ذنب أكفره ، فلم يتحركوا
 الاستتابة لمن خرج من الإسلام بإصرار أو قبل الإصرار ، فإن قبل
 قبلوا منه ، وإن أصر كان على ما استحق عنده . لأن مسلماً لو

كان عندهم في ولاية ثم ارتد عن الإسلام لم تكن ولاية على الجحود بالله حتى يستتاب. ولو أنه استكره مسلمة حتى وطئها ، أو قتل مؤمناً أو نفساً بنير حق ، كان قد استحق اسم الكفر بفعله حين فعله فسموه باسمه الذي [٥٦٧] لزمه بمحدثه ، وليس يقولونه ، وقد كفر كفراً لا شك فيه ، فهو كافر ويستتاب من كفره . لأنه إذا ارتد عن الإسلام كان على المسلمين أن يحقروا عليه ويدعوه إلى الرجوع إلى الإسلام ، فإن فعل عبلوا منه وتولوه ، وإن أسر قتلوه وهو في حاله جميعاً كافر حرام ولايته إلا أن يتوب . فأما من يلزمه اسم الكفر إلا من إصرار على كفره فيكفر . وذلك الذي مضى عليه سلفنا وهو قولنا وإن كان هذا الذي أدرك هؤلاء القوم على هذا تمكنه الاستقامة استقامتهم ، وإن لم يمكنه ذلك فالبراءة أولى بهؤلاء . وليس هؤلاء ولا العلماء على ما وصفتم من تضييعهم الأسر بالمعروف والنهي عن المنكر واتباعهم الأهواء بمسلمين ، ولا الاتباع لهم على ما هم عليه ، فكل إمام ضل وجاز ضل أتباعه على ضلاله .

وعن الإمام إذا كان لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر أتكون البراءة منه بواجبة على المسلمين وتذهب بيومته من أعناق المسلمين ؟

فن ضيع الأسر بالمعروف والنهي عن المنكر من إمام ، فلا ولاية له والبراءة منه بعد أن يستتاب ، وكذلك غير الإمام من المسلمين ، من قدر على الأسر بالمعروف والنهي عن المنكر فضييعهما ، فقد ضيع أمر الله إلا

أن يخاف على نفسه ، فإن التقية نفسه . فأما الإمام الهائم نفسه فإنه لا تسمه التقية وعليه المجاهدة في سبيل الله على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وعن الإمام إذا ظهر التائبين والنواحيات والأهنة في مكانه ولا ينهي عن ذلك ولا يتقدم فيه ولا ينكر^(١) عليه ، هل هو بذلك مقصر عن سورة أهل العدل ؟

فأما التائبين والأهنة فإن كان لهما بما يكون من إمارات الترويج الذي لا منكر فيه من ضرب الهف ، قد أجاز المسلمون ذلك على الدكاح لشهرته وظهوره من غير اجتناع من السفهاء والأمور الفظاهرة ينكرها^(٢) وأما التبيذ وأما النواحيات فإن النوح حرام وعلى الأئمة إنكاره ، وأما سوى ما ذكرت لكم من الضرب واللعن والتائبين فهذا من المنكر وعلى المسلمين إنكاره . فإذا رضى به وهادى عليه ولم ينكر فقد خالف في ذلك [٥٦٨] سورة المسلمين ويستتاب فإن تاب وإلا زلت إمامته وولايته عن المسلمين .

وعن الإمام إذا كان في رعيه قوم سفاكون للدماء أكلون الحرام ، أيموز له أن يولى عليهم رجلا منهم أم لا يميز له ذلك ؟ وقلم : فإنهم لا يرضون إلا برجل منهم ، فكيف الحق في ذلك ؟

(١) كتب في المخطوطة : « ينكر » .

(٢) كتب في المخطوطة : « سكرها » بلا تنطق .

الحق في ذلك لا يؤول أمر الله إلا رجلاً من المسلمين يجمع المسلمون من أهل العلم به على ولايته وعدلته ، فإن لم يرض أهل البلد بذلك لم يترك أمر ربه لرضائهم ولو بلغ ذلك إلى جهادهم حتى يرضوا بالحق ويسلموا له طوعاً أو كرها .

ومن الإمام ، أيحوز له أن يستقل على رعيته من لا يتولاه ؟ فإن ذلك لا يجوز له ولا يحل له أن يولى من لا يعرفه بالثقة أمته ورعيته .

وقلتم فإن فعل فهل يزيل ذلك إمامته ؟

فإن فعل استغاب المسلمون ، فإن تاب وإلا زالت إمامته وولايته وحل للمسلمين عزله بعد إصراره ورد نصائحهم .

ومن الإمام إذا ارتكب معصية فيما بينه وبين الله من شهوات نفسه أو جار في بعض أحكامه ، هل يبرأ منه من عين ذلك منه ويخلع إمامته من عتقه من غير أن يمانته على ذلك ؟ وهل الوجهين جميعاً القول فيه واحد ؟ وكيف الحق في ذلك ؟

فإن كان الإمام ركب معصية مكفرة من الكبائر للكفريات استحق البراءة من حين ركب واستغيب ، فإن تاب رجع إلى إمامته وولايته ، وإن أصر كان على كفره ، وانخلعت ولايته وزالت إمامته ووجبت عداوته ، وحل عزله وقتاله ، حتى ينزل أمر المسلمين . فإن كانت معصيته ليست من الكبائر لم يبرأ منه ولم يخلعه حتى يستغيبه ، فإن تاب قبل منه ونهت ولايته وإمامته ، وإن أصر كفر بإصراره وزالت إمامته

وولايته ووجبت عداوته ، وحل عزله ومجاهدته حتى ينزل أمر المسلمين أو يتوب . وإن كانت معصيته مما توجب عليه حداً من حدود الله زالت إمامته ، تاب أو أمر ، وأقام للمسلمون إماماً غيره يقول إقامة الحد عليه فإن تاب بعد إقامة الحد عليه قبلت توبته وثبتت ولايته ، ولا يرجع إلى إمامة المسلمين وكان الإمام الذى أقاموه لإقامة الحد عليه إمامهم .

وعن الإمام إذا كان بمنزلة لا يجد فيها أحداً من أهل العدل أن يسميهم بهم على أمور المسلمين إلا من لا يبالى ، هل [٥٦٩] ينهى له أن يتمزق الإمامة ؟ فإن كان الإمام قد قام فى المسلمين فذهبوا حتى بقى عند هؤلاء فلا أرى له خلع إمامته ولا وضع إمامته عند غير أهل ولايته ولكن يجتهد فيها ويقوم بنفسه ويسمى على أمره بمن أعانه ولا يولى إياه ويكون هو التولى لذلك حيث بلغ جهده وطوله ، وإن كان لم يتم وليس يجد ناساً يرضى الخروج فيهم ، فلا نرى له أن يخرج بناس لا خير فيهم يكون اجتماعهم وتألفهم وقوتهم به وبإمامته ، يظلمون الناس ويحجرون عليهم ، والتمنود أولى به من الخروج فيهم .

وعن الرجل إذا كان من أهل الدعوة كبير القبيلة والذكورة ، عامل أو غير عامل ، فإذا جى عامل الجباية الجزية القى يأخذونها من أهل التوحيد ، يث إلى ذلك الرجل من أهل^(١) للدعوة أن أقدم بمن ملك

(١) أهل : زيادة من عندنا .

من أهل رأيك ، شيعوا هذا المال حتى يقدم ما ضمته^(١) عند الأمين ،
يعنى أمين الجبابة . هل لهم أن يسارعوا في ذلك رجاء اتخاذ الأذى عندهم
أو على المداراة لهم مخافة ظلمهم وغشهم ؟ وما بانت منزلة من أمر
بالمصارعة في ذلك وهو كان مطاعاً في قومه ، أيبراً منه على ذلك أم لا ؟
وقلم : إن كان عاملاً هل يزل بذلك أم لا ؟

فإن التعاون على الإثم والعدوان ما قد تقدم الله فيه (ولا تعاونوا على
الإثم والعدوان)^(٢) فمن أعان الظلمة على ظلمهم وقواهم على جورهم ،
فقد أعان على غير حق ، وهذا من فعله طائفاً متخذاً به الأيادي فهو معين
على باطل ، ولا ينبغي للمسلمين أن يولوا مثله إمامتهم ، والأمر بالمصارعة
في ذلك أمر بمعونة أهل الجور . ومن أعان على المنكر بأمر وفعل
فقد دخل في المعونة عليه ، وعليه القوبة فإن تاب وإلا سقطت ولايته
عند المسلمين .

وعن قاض من قضاة الجبابة أراد الخروج من كورة إلى كورة فبعث
إلى من ذكرتم في المسألة أن أقدم بمن مملك من الرجال ، يذهبون معه حتى
يبلغ الكورة التي يريد ، ما منزلة من فعل ذلك ؟

فإن كان يريد بذهابه إلى الكورة ظلماً لأحد فلا يتبعوه ، فإن
اتبعوه أعانوه على ظلمه ، وإن كان لا يريد ظلماً لأحد فلا يبلغ بهم إلى
السيوط في الإسلام والخروج منه .

(١) كتب في المخطوطة : « ما ضمه » .

(٢) سورة المائدة : آية ٢ .

وعن العامل إذا [٥٧٠] استعمل وهو قنير، ثم ظهرت في يده أموال من غير ميراث دخل عليه في عمله، هل يكون بذلك في منزلة التهمة؟ أم يعتزل مكانه أم يعتب؟ فإن استهان للمسلمين أنه ظلم أحداً، أو ارتشى من الناس، أو أخذه من وجه لا يسهه ذلك عندهم طائفة، فإن تاب قبلوا منه وإن أصر عزل. وإن كان قد صار مهم في حد التهمة بذلك وهو ينكره ولا يصح بشاهدي عدل منزله للمسلمين، كان أقرب لهم إلى السلامة ولا تستط ولايته حتى يصح ذلك عليه، وإن لم يعزله وسمهم ما لم يصح ذلك عليه إذا كان قد كانت له ولاية عندهم.

وعن العبد إذا سرق ما يجب في مثله التقط هل يقطع؟ وإن ترك الإمام قطعه هل يهلك بذلك؟ وهل يختلف العلماء في هذا؟

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أنا لم نعلم أحداً من علماء المسلمين اختلف في مثل هذا ولا أبطل التقط على السارق إذا كان عبداً، لأن التنزيل في ذلك يجعل قول الله جل ثناؤه (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)^(١). ولم يستثن في العبد إبطال الحد، إلا أنهم قالوا: إن العبد مال فلم يجزوا إقراره بالسرق لعلق مال السيد بإقراره، فأما إذا أقام عليه شاهدا عدل بسرقة ما يقطع في مثله ضل عليه التقط.

وقد قال من قال: إذا أقر بالسرقة ووجدت في يده قطع، وإن عطل الإمام ذلك بعد شاهدي عدل على العبد بسرقة ما يجب على مثله

القطع ، فقد عطل حداً من حدود الله ، فقد كفر ووجهت عداوته على المسلمين إلا أن يتوب ويتم الحد .

وعن الإمام إذا أوثق رجل قد ارتكب أمراً في مثله يجب الحد عند العلماء بجلده أسواطاً وأزاح عنه الحد ، جاهلاً بذلك ، هل يهلك الإمام بذلك أم حتى تقوم عليه الحجة ؟

فإن عليه فرضاً لإقامة ذلك الحد ، فإن جهله فأمسك حتى يشاور أهل العلم ويسألهم عنه ، وسه ذلك ولم يهلك ، وإن عطله ولم يسأل عنه أهل العلم ، لم يسه لإبطال ما وجب عليه لإقامته ، وسؤال أهل العلم عن عدله ، ويستتاب فإن تاب قبلت توبته ولم يبطل جلده للرجل الحد الذى وجب عليه ، ويقام عليه الحد . وعلى الإمام أورش ما جلده غير الحد فى بيت مال المسلمين ، إلا أن يكون فعل ذلك متعمداً فعليه أورش جلده^(١) فى ماله وعليه أن يتم عليه الحد ، فإن [٥٧١] أبى بعد الاحتجاج عليه هلك .

وقلم : أى ذاك أفضل للمسلم أن يفعله إذا كان بحضرة الأئمة ، وفى اليد منهم ، أن يتفقد أمورهم فيقول اضلوا كذا ، اضلوا الذى ، أو لم يفعلوا كذا وكذا ، أياكون هذا من طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والموازرة ، أم هذا من الإيهام واللعن ، والكف عنه والإعراض ، خير ، أو الاجتهاد فيه ؟

(١) أورش جلده : دية جلده .

فاعلموا - رحمة الله وإياكم - أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خريضان على كل مسلم في نفسه وما سواها ، والمؤمن أخو المؤمن وينصحه في دينه ، والاجتهاد في أمره ونهيه نصيحة له ومعونة على البر والتقوى ، وعليه الله الاجتهاد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما أمكنه ذلك . فإذا لم يمكنه ذلك وكان في الحال الذي عذر الله عباده فيها بالفتنة ، وبسوء الإمساك وذلك إذا أوضح له وبأن أمره ونهيه ، فإن قبل كان على ذلك مأجورا وإن كرهه كان لما كلفه الله مؤدبا . وإنما التهمة أن يقوم عليه خلاف الحق فيما لم يعرفه به ، أو ركوب معكر يتكره مما لا يحل لسل أن يتوجه على أخيه ، فذلك يتقيه عن نفسه ويحسن ظنن بوليّه ، وإن تفقد ذلك يريد به الحق فهو أفضل إن شاء الله . وإن كره الإمام والقاضي ذلك معه لم يخرجانه من الإسلام ما لم يركها معصية يخرجهما منه ، وليس كراهتهما للأمر لها بالتقوى يجوز للمسلم ترك نصيحتهما في الحق لأن ذلك حق الله عليه .

وقلم أراهم إن قال رجل من المسلمين لإمام : يئس القتيام في هذا وأن بين هذا ، فقال اذهب ليس هذا إليك أو عليك وأنا أنظر في ذلك ، أيتكون منصفاً في قوله ؟ فإذا قال ذلك في شيء مما تلزمه أمانته وتغييره وأبى مراجعة الحق ، فقد جار . وإن قال ذلك ورجع إلى الحق وأقامه ، لم يبلغ به قوله هذا إلى خروج من الإسلام ، إلا أنه لا يئس له أن يقول ذلك للمسلمين بل عليه أن يتبذل للتصحية منهم ، وينغم شقتهم عليه . ولا يكفي المسلم بقوله ذلك ، ومراجعه في الحق حتى يعر

على إبطاله أو يقبله منه ، أو يخافه على دمه ، فتسعه للفقيرة . فإذا كان في حال خوفه على دمه ، وسعته الفقيرة ووجبت عليه البراة .

وعن قوم ينسب إليهم صلاح وبعض معرفة ، أى أفضل لهم عند المسلمين [٥٧٢] القعود في منازلهم ، من استقام أخبروه بما بلغ عليهم ، أم ينهى لهم أن يشعروا^(١) في السواد والقرى ، يأمرهم الناس بالمعروف وينهون عن المنكر ويتضيفون على الناس ، ويجمع إليهم الرجال والنساء ، فإذا حضر انصرفهم جمعوا لهم طعاما يحملونه إلى منازلهم وأموالا ، أم الكف من ذلك أمثل لهم في رأى المسلمين ؟ فإن كانوا خرجوا لمسكر ظهر لينهوا عنه ، أو معروف أبطل لهمأمرها به ، فهو أفضل لهم . وإن كانوا إنما يخرجون ليسألهم الناس فيقوم في قراهم ولهمطوم طعاما أو أموالا فالقعود في منازلهم أفضل لهم إن شاء الله ، إلا أن يكون أحد من المسلمين فقير يخرج إلى المسلمين إلى قراهم ومنازلهم للصلة فيعطونه فلا بأس عليه في ذلك ، وإن سئل عن شئ . يعلم الحق في خروجه فلا بأس عليه . وإن كانوا أغنياء عن ذلك ، فالقعود في منازلهم أفضل ، فإن فعلوا ذلك بنهر مسافة ولا أخذهم^(٢) بذلك على وجه الصدقة فلا يبلغ بهم ذلك عند المسلمين إلى إخراجهم من الإسلام .

وعن الإمام إذا خرج إلى أهل الخلاف بساكره ، أيحوز له بيتا العدو أم لا يحوز له حتى يقدم له في ذلك بالإعذار والإنذار ؟ أم كيف

(١) في نسخة : « يسمون » .

(٢) كتب في المخطوطة : « أخذهم » .

الحق في ذلك ؟ فالحق في ذلك الذي مضى عليه سلفنا أنهم لا يستحلون دم من خرج عليهم أو خرجوا عليه من أهل القبلة إلا بعد الدعوة والإعذار والإنذار .

فإذا سار بساكره ولم يبدأ بقتال عدوه ولا ببيانهم حتى يبدأ بالدعوة لهم والإنذار إليهم ، فإذا دعاهم وأبوا أن يقبلوا الدعوة ويكفوا عن الحرب وبارزهم وحاربهم جاز له أن يبيتهم بمدرهم^(١) الدعوة عليهم ومبارزتهم بإياه بالحرب . وكذلك للشركون إذا غزاهم المسلمون ممن كانت له ذمة وعهد أو لم تسكن له ، فإذا دخلوا عليهم أرضهم لم يقتلهم ولم يسبهم ولم يفتنهم حتى يدعهم ، فإذا دعاهم ردوا الدعوة استحلوا قتلهم وسب ذراريتهم وغنيمة أموالهم . وقد بلغنا عن بعض فقهاء المسلمين أنه قال : قد بلغتم الدعوة فلا دعوة لهم إذا غزاهم المسلمون في بلادهم ، وأما من كان منهم ينزو المسلمين فلا دعوة لهم ، وإن دعى فأجاب فالدعوة حسنة ، ومن أجاهم منهم قبل منه وحقق الإسلام دمه [٥٧٣] وأحرز ذريته وماله . فأما أهل القبلة فلا بد من الدعوة ، فإذا ردوها حل قتلهم وبياتهم ، ولا يحل منهم سبي ولا غنيمة لأنهم لم يركبوا ماركب من أهل الله ذلك منه من الشرك ، وإنما أهل الله السبي والغنيمة ، وسار به رسول الله ﷺ في أهل الشرك ، فأما أهل التوحيد فلا .

ومن هذه الأبطال التي تكون مع الأئمة ، هل ذلك من سورة

(١) كتب في المخطوطة : « درهم » .

المسلمين أهل العدل؟ ومن كان ابتداء ذلك؟ فلم تعلم أن أحداً من أئمة المسلمين أعدوا ولا أمر بها ولا بلغنا ذلك عن أحد من المسلمين، غير أن إماماً لو اتخذ علامة من ذلك في حربته وسيره ليعلم جنده برأيه ونزوله، ولم يبلغ به ذلك عندنا إلى خروج من الولاية ولا انحلال من الإمامة وترك ذلك إلى غيره أحب إلينا.

ومن الإمام إذا خرج بجنده إلى أهل الخلاف فأظهر بهم، وكان من رعيته بسط أيديهم في نهب الأموال وإحراق المنازل، فهل عليه أن يؤذى ذلك كله من بيت مال المسلمين؟ أم ذلك موضوع عن الإمام إذا كان كارهاً؟ وكيف القول في ذلك من المسلمين؟ فالقول من المسلمين في ذلك أنه ليس من سيرتهم حرق منازل أهل القبلة ولا غنيمه الأموال، فإن ركب ذلك راكب من جنده وصح ذلك عليه، أخذ الراكب لذلك بمنايته في ماله دون بيت مال المسلمين. فإن لم يصح وكان جنده هم الذين ركبوا ذلك بلا رأيه وصح ذلك عليهم، كان على الفاعلين له. وإن كان ذلك بأمره وإذنه وهو يعلم أن ذلك خلاف سيرة المسلمين، ضمن ذلك، فهو ومن فعل ذلك بأمره وإذنه دون بيت مال المسلمين. وإن فعل ذلك بإذنه ورأى أن ذلك حلال له، فذلك خطأ وهو في بيت مال المسلمين، وعليه أن يتقدم على جنده ويعلمهم بما يحل ولا يحق ما يجوز عليهم، ويأمرهم وينهاهم، فإن ركب بعد هذا النهي ضمن ما ركب في ماله.

وعن المامل إذا كان مقرراً بالندوة فتبعض صدقة أهل عمله فاشترى بذلك عقاراً أو دوراً أو رباها وماشية ، فأت فورثه ورثته ، هل ذلك لمن علم هذا منه ولا يحل لمن ورثه^(١) ذلك ؟ عليه أن يرد ذلك إلى المسلمين ؟

وعن المامل إذا ربح إليه رجل منهم بسرقة أو فسق ، فجلده أو سجنه حتى أقر بذلك [٥٧٤] بعد الضرب من غير بينة ، هل يكون حاكماً بنهر ما أنزل الله ؟ فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الذي أدركنا عليه أئمتنا وعلمائنا أنهم استعجازوا حبس المتهم إذا كان ممن تجوز عليه التهمة عندهم من لم يكن عدلاً ولم يروا على المتهم عقوبة غير الحبس والقيود ، فذلك أكثر ما عاقبوا به ، وإذا علم السرقة أو القتل أو الجراحة أو الجناية في الأموال - فأما ما لم يعلم حدث ذلك ، لم تقبل تهمة على منهم على فعل لم يعلم - فأما الضرب فلا يجوز عندهم إلا أن يصح ذلك عليه بإقرار أو بينة عدل فإنهم قد استعجازوا أدب المقر بالقتل والجراحات عمداً ونهب البيوت ما لم يجد في السرقة حد ، وفي الاختلاف للأشياء التي لا يقطع فيها وأسباب الجنايات ما لم يثبت فيها على جانبها ، أدبه بالتعزير . وقالوا لا يبلغ التعزير إلى أربعين سوطاً وأجازوا ما دونها لأنها عندهم أقل الحدود ، فلم يبلغ الأدب إلى شيء من الحدود . ومن فعل ما ذكرت لكم بالإقرار بقتل ، الضرب والحبس والقيود ، فعليه عندنا أن يستعطي

(١) « ورثته » : إضافة من عندنا .

الذى فعل ذلك به ، ويصنفه من نفسه ، ويطلب الغلاص منه . فإن اتخذ ذلك حكما وأبى أن يقبل نصيحة المسلمين ، وضرب الناس على التهم حتى يقرؤا ، وإنما هذا من حكم الجبابة وليس من حكم المسلمين ، وليس من الحكم لما أنزل الله . وذلك التهم من غير المسلمين من قومهم إذا كان عدلا في دينه لم تلحقه عندنا التهمة ، وكذلك إذا كان من أهل التهمة عدلا في دينه لم تلحقه التهمة ، وكذلك العهد ، وإنما تلحق التهمة من لم يكن عدلا ومن يقر بدعوة المسلمين وغيرهم .

ومن عقد الإمام كيف هو ؟ هل ذلك كلام معروف عند المسلمين ؟
فالذى أدركنا عليه أسلافنا وأئمتنا في ديننا إذا عقدوا لأئمتهم بإيمانه على طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وعلى الشراء في قبول الله واتباع آثار أئمة الهدى^(١) ومشاورة أهل العلم في أمر الله ، وله الطاعة على المسلمين ما أطاع الله ورسوله من بعد أن يكون عديم أهلا للإمامة ، أمينا على ما قلده من أمر الله ، واثمناؤه عليه من أمانة الله ، وعلى الرعية والذين يلون عقد الإمامة ، خاصة [٥٧٥] المسلمين ، أعلامهم أهل العلم وأشياخ المسلمين ، وليس ذلك لعامةهم ، إنما يقول ذلك الخاصة وكذلك هو عديم أن أمر عقد الأئمة للخاصة الطاء والأشياخ دون^(٢) العامة .

(١) الهدى : كتب في المخطوطة سهوا : « اهدى » .

(٢) كتب في المخطوطة : « ذوى » .

ومن الإمام أنه أن يجبر رعيته على الفرار إلى رعيته ما أحبوا أو كرهوا ومن ليسوا^(١) من أهل الدعوة^(٢) ١٩ وكيف سيرة العدل في ذلك ١٩ فأما من شري^(٣) نفسه لله على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنه يلزمه الخروج إلى عدوه الخارج على المسلمين ، فأما من لم يخرج فأما يريد الإمام أن يندبه بالحرب فليس بمجبر على الخروج إلا أن يحب ذلك . وأما من لم يكن في الشراة ، فليس للإمام جبره على الجهاد ، وإنما الجهاد إلى من القدر فضله . وليس عليهم جبر عليه إلا أن يكون خرج على المسلمين خارجة إن أظنهم التمسدة على عدوهم وإن خذلهم ظهروا على المسلمين ، فإنه يلزم التمسدة من المسلمين وموئتهم وليس لهم خذلان الحق وأهله إذا كان المسلمون يظهرون بهم لم يسبهم أن يخذلهم ، فأما إذا كان عدوه ويقوى عليهم ، وإن نصرهم لم يلزمهم الجهاد فريضة ، وهو فضيلة لمن رزقها وهذا عندنا هو الوجود في هذا .

ومن الإمام هل له أن يجبر رعيته على السلاح والكرام إذا أرادوا إلى عدوه ويخلفهم على ذلك بالطلاق والأيمان للتلاظ ١٩ فإن أهل هذه الدعوة أهل العدل في أحكامهم ، وليس من العدل عندنا أن يخلف أحد بالطلاق على هذا ، ولا يجبر أهل الدعوة على الجهاد ، لأن المسلمين قد كانوا يخرجون في القليل ويقولون قمتهم ما لم يشرون أنفسهم . ومن شري ولم يهاجم قد قصر وعليه الجهاد ، ومن لم يشر نفسه وشاء أن يأخذ بالفضل فهو له وإن فعل لم يكفره التمرد .

(١) كتب في الفصول : « ليس » .

(٢) كتب في الفصول : « شري » .

ومن لم يكن له سلاح ولا كراع فليس للإمام عليه أن يحلفه بشيء من الأيمان، فهذا عندنا من القتل مخالف لما مضى عليه أئمة العدل الذين كانوا يدمعون إلى الله ويجاهدون في سبيل الله، إلا أن يكون عندهم كراع أو سلاح من مال الله فأنكروه، فإن اتهمهم الإمام بإنكاره فسكانوا منهمين، كان له أن يستحلفهم لأنه على عدة المسلمين لهم.

ومن الإمام والقاضي [٥٧٦] أو للعامل إذا كان يحكم بشاهدين غير عدلين، هل يكون حاكما ينهر ما أنزل الله؟ فمن حكم في شيء بشهادة غير عدلين فقد حكم ينهر ما أنزل الله وذلك بالغ به إلى الظلم إن حكم عليه به.

ومن أحال فقال: فلان أشهد لي على حق عند القاضي، والقاضي لا يعرفه فتركه لئلا يذهب حق وأخبرني بملك في ذلك، فهل مضيق ذلك عليه أن يزكيه بما يعلم فيه من العدالة والرضى؟ وكهف وجه الحق في ذلك؟ فاعلموا أن وجه الحق في ذلك عندنا أن الشاهد إن كان من أهل الولاية فشهد بشهادة، فلو سلم أن لا يحمل على نفسه تزكيته وذلك على الحاكم للسؤال عنه، فما لم يطرح فهو يسع له ترك ذلك، فإن طرحته شهادته كان الحق على اللبس أن يتكلم في ذلك. فإن كان الحاكم طرحه، أعلم الحاكم أنه رجل من أهل الولاية والعدالة عنده، وإن كان معطل طرحه، أعلم المدل ولايته وعدلته عنده، ولم يدعه يطرح شهادته إلا أن يصبح أمر بشاهدي عدل يستطع ولايته، فإنه يستأنف من جديد وترجع

ولايته إذا تاب ، ولا يجوز شهادته في تبليغ ذلك الحق الذي شهد عليه من قبل أن يتوب ، فأما ما لم يكن شهد عليه حتى تاب فإنه يقبل شهادته ، ولا يجوز لمسلم أن يطرح عليه وهو يقدر على أن لا يطرح إلا بحديث على ما وصفناه .

وقلم وما الوجه الذي خلقه من رجل كان عندك عدلاً ؟
فإنما العدل عدنا ، وكذلك قال أشياخنا ، وكذلك هو في موافقة العدل إن شاء الله ، للمسلم الولي الذي له الولاية مع أحد من المسلمين الذين يعرفون ما تثبت به الولاية والبراءة ، فمن كان^(١) ولياً فهو عدل ، ومن كان عدواً فهو غير عدل مطروح ساقط ، ومن لا تعرف له ولاية ولا عداوة فهو بحاله وعدالته مثل ولايته لا يتولى ولا يبرأ منه بنهر علم ، إنه عدو وهو في حال لا يثبت له ما يستحق من ولاية ولا عداوة ، موقوفة شهادته عن التمثيل والطرح^(٢) كما وصفت ، يوقف عن ولايته وعداوته

(١) « كان » : زيادة من عدنا .

(٢) التعديل والطرح : نلاحظ هنا أن الكاتب يستعمل لفظ « الطرح » بدلا من « الجرح »

أو « التجريح » .

والتعديل من عدل الشاهد أي زكاه ، والتجريح من جرح الشهادة أو الشاهد أي ردها أو رده . والتعديل والتجريح من مصطلح الحديث والفقه ، فالتعديل هو التسليم لأحد بأنه حاصل على العدالة في الرواية والشهادة بسبب ما عرف عنه من استقامة البيرة في الدين والخوف من الله خوفاً وازعاً عن الكذب ، والتجريح قول أئمة الحديث والفقه عن أحد الرواة أو الشهود أنه غير ثقة أو أمين في روايته أو شهادته (انظر : أبو حامد الغزالي : المستصفى من علم الأصول - ط . مصر - ١٤ ج - ص ١٠٠ و ٢ ج ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وابن حجر العسقلاني : نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر - ط . مصر ١٣٠٨ هـ - ص ٣ ، وعياض بن عياض : كتاب الاسماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ٤٠٣ ، وابن الصلاح الشهير زوري : مقدمة ابن الصلاح - ط . حلب ص ١١٤ - ١٣٧ ، والدكتور أسد رستم : مصطلح التاريخ ص ١٠٠ - ١٢٣) .

حتى يعلم أنه مستحق لأحدهما [٥٧٧] : فإن المسلمين لم يشهدوا لأحد بغضية في الإسلام لم يظفروا استحقاقه لها ، ولم يسموا أحداً باسم خلع ما يستحقه عديم ، وامسكوا عما لا يعلمون إذا لم يكلفهم الله أن يظفروا ما غاب عنهم فمن طرح في شهادة على شيء ، ثم رجع بعد ذلك إلى حال العدالة لم تقبل شهادته في ذلك الشيء الذي طرحت شهادته فيه أبداً ولو كان الحكم لم يفتد إلى أن صار عدلاً . ومن وقف عن شهادته لجهالة به فلم يفتد حكم حتى بان للمسلمين حاله ، فتجب ولايته . فعصر في حال العدالة ، جازت شهادته في ذلك الشيء الذي وقف عنه فيه لعله العلم^(١) به وبجأه ، وعلى هذا أدركنا حكمانا .

وكذلك جاء الأثر عن أئمة المسلمين الأولين أن الناس ثلاثة : معروف ثبتت ولايته ، ومعلوم ثبتت عداوته ، ومن لا يعرف فذلك ممسك عنه حتى يعلم منه ما يستحق أحد الحالين .

وعن الإمام إذا توفي فقد أهل ذلك للبلد لرجل من رعية الأول الإمامة ، فإنه لا يعرف من الإمامة ولا من عقد له بالعدالة ولا بفهم ذلك فهل يجب عليك الرضى بإمامته حين يملك ١٩ أم كيف الوجه الذي يجب به عليك الرضى بإمامته .

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن الإمامة إنما هي باتباع آثار أئمة العدل على طاعة الله ورسوله والتدوة بهم في آثارهم بالأول والعمل ، فليس

(١) كتب في المخطوطة : « العلم » .

كل خارج نسمى بالإمامة وأتباعه مؤمنين أئمة ، لأن الأئمة قد تكون
 أئمة ضلال وأئمة هدى . فنخرج فنسمى بالإمامة من لا يعرفه المسلم به
 لم يصدق عند اسم الإمامة المسمى حتى يعرفوه بها في قوله وعمله ، فإذا
 عرفوه بالدلالة في إمامته لزم طاعته ووجوب ولايته ومحبة وإن كان
 من أئمة الضلال لزم المسلمين تضليله وعداوته والبراءة منه ، وما لم يعرفوه
 فالإمامة عن لا علم لهم به قولهم ودينهم حتى يعلموا ، إلا أن يكون في
 مكان دعوة المسلمين فيه ظاهرة قائمة معروفة مثل ما ظهرت دعوة المسلمين
 يمان وحضرموت والغرب ويكون إماماً معروفاً والمسلمون ظاهرين ،
 فهموت الإمام فقيم المسلمون إماماً . فإن ذلك الإمام نجب [٥٧٨] ولايته
 ويلزم حقه للمسلمين بإثبات اسم الإمامة له والولاية ما كان أمر المسلمين
 جامعاً لافترقة بينهم ولا اختلاف ، إلا أن يحدث الإمام حداً يصح إسقاط
 ولايته وإزول اسم الإمامة . وإن اختلف أهل الدعوة بينهم حتى يبرأ
 بعضهم من بعض ويقدم بعضهم إماماً دون بعض ، ويختلفون وتقع البراءة
 والفرقة بينهم ، فإن المسلم يمسك حتى يعلم الحق من المبتل ، وهو كمن
 لا علم للمسلمين بماله لأنها قد حدث أحداث لم يعلم الحق فيها من المبتل .
 ولا تجوز ولاية فريقين بعضهم يبرأ من بعض ويلعن بعضهم بعضاً ويشتعل
 بعضهم دم بعض . وقد يكون الفريقان جميعاً في حال بضلان جميعاً فالإمسك
 عن أمرهم حتى يجمع^(١) الخواص الذين هم أولياء بتقديم الإمامة^(٢) وفقداء .

(١) « حتى يجمع الخواص » : كتب في المخطوطة : « حتى يعلم الا يكون الخواص » .

(٢) كتب في المخطوطة « الأئمة » .

فإذا أجمع أولئك على إتمام كان أمرهم التقدم ، ومن خالفهم كان الطاعن
الدعى . والإمامة لمن قدموه وأعموه حتى يعلم أنهم وإمامهم المحصور ، إلا
أن يكون الذين قدموا الإمام ، لا ولاية لهم ولا عداوة ، فإن تقدم أولئك
لا يلزم مسلماً حق إمامة من قدموه .

ومن الرجل إذا كان في زمان لا يعرف أهله وورع ولا ضلالة دين
ولا نقاذ البصرة فيه ، وهم يقررون بحملة الدعوة ، إن أرادوا عقد إمامة
رجل أيجوز الدخول معهم في ذلك أم لا ؟

فإن كان الذين عقدوا الإمامة لا يعرف لهم ورع ولا بصيرة ، فلا ترى
الدخول معهم حتى يكونوا وإمامهم أهلًا لما يدخلون فيه ، فإن عقدوه
فقاموا بأمر الله واستقاموا على عدله ، له السمع والطاعة ، فإن خالف الحق
ولم يتبع آثار أئمة الهدى ، لم يكن إماماً تلزم إمامته ، وكان الضلال أولى
به . وليس كل من انتحل دعوة المسلمين وتسمى باسمهم له إجابة إلى
مادعا إليه ، فإن كان إماماً لا يعرف فدها إلى طاعة الله وإقامة أمره
وجهاده مع المسلمين ^(١) فذلك واضح ^(٢) ما لم يعلم أنه تحدى حدود الله ^(٣)
من نهى الله أو ضيع شيئاً من أمره .

(١) « جهاد مع المسلمين » : كتب في المخطوطة « جهاد وجامعه مجاهد معه أحد
من المسلمين » .

(٢) كتب في المخطوطة : « واضح » .

(٣) « حدود الله » : زيادة من نسخة .

وعن الإمام إذا كان في رعيته قوم يقتلون على الجبهة والمصيبة ويدعوا في ذلك بالتبائل والمشار، كيف ينبغي أن يفعل في ذلك؟
 فقد جاء الأثر عن السلف من العلماء يرفع إلى النبي ﷺ أنه قال :
 « من دعى إلى دعوة جاهلية [٥٧٩] فآلقوه » . فعلى الإمام أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بلسانه وعقوبه ، فإن سمعوا وأطاعوا وتابوا^(١) مما يدعوا ، سلموا بالسمع والطاعة ، وإن أبوا وامتنعوا استحل جهادهم حتى يقرؤا إلى أمر الله .

وعن القاضي ، أنه أن يسأل البيئنة عن الوضوء أو السنن^(٢) والتهنيم أو^(٣) أن ذلك أمر محدث ؟ وهل ذلك بدعة وهل كان فيه أثر من المسلمين ؟

فليس ذلك على القاضي ، وإنما عليه أن يسأل البيئنة ويفصمهم من الشهادة ، فأما ذلك فليس ذلك عليه ، ولم يبيننا ذلك عن أحد من حكام المسلمين وعلماهم ، فإن لم يقبل الشهادة من المدول من المسلمين ومن المدول من قومه في دينهم على ما يكفر المسلمين حتى يقيموا جميع حقائق الوضوء والصلاة كلها ودان بذلك فقد ابتدع شيئاً مخالفاً لما نهي عنه المسلمون ، ولو كان لا يجوز شهادة واحد إلا قبيحاً علاناً لم يميز المسلمون شهادة قومهم إذا خالفهم ولم يشكروا في خلافهم ، لأن المسلمين لهم

(١) كتب في المخطوطة : « وتابوا » .

(٢) كتب في المخطوطة : « أو سنن » .

(٣) « أو » : زيادة من عندنا .

ضخفاً ليسوا بطلما بجميع فنون العلم، ولو كان ذلك للحاكم أن يسألهم عن الوضوء والصلاة كان عليه أن يسألهم عن جميع الأشياء من التوحيد وغيره ممن خالف للمسلمون فيه غيرهم، فإن لم يكن عالماً فقيهاً بذلك بطلت شهادته، وإذا لم يتميز إلا شهادة فقيه عالم

وعن قوم نحو أكثر من عشرة آلاف أو عشرين ألفاً، ليس لهم علم بالكتاب والسنة، هل لهم أن يتقدموا على إمامة رجل منهم على هذه الصفة أم لا؟ وإن كان فيهم، ليس ينبغي لهم عقد إمامة على هذا الوجه وليس هنالك عالم يؤازره ويشاوره الإمام، أم لا ينبغي لهم ذلك حتى يجمع القوم والعلم، أو يضع الحق من دين، وهم يتخوفون مع ذلك إن تركوا الإمامة أن يستوجب عليهم أهل الخلاف، أو تنقطع الدعوة منهم؟ فإذا كانت لهم القوة جاز لهم عقد الإمامة لرجل منهم أمين ثقة مأمون على أمر الله فما علموا من حكم الله في الكتاب والسنة وآثار المسلمين علما به، وما جهلوا أمسكوا عنه وشاوروا فيه المسلمين من الأمصار ما لم يكونوا يخرجون سائر في الأرض دعاة مجاهدين فلا يخرجوا حتى يكون فيهم من يعلم حكم الكتاب والسنة والآثار في قتال عدوهم ودعاتهم والاحتجاج عليهم. [٥٨٠] وإن خافوا أن يستحوذ عليهم أهل الجور والخلاف اجتمعوا عليهم وذكروهم عن أرضهم بتقديم رجل منهم إماماً عليهم على ما وصفت لكم من إمامتهم عن الأحكام والقتال في الخروج حتى يكون فيهم من يهصر السيرة والشرعية في الخروج والجهاد،

وإن كان الإمام عالماً بذلك وحده أو كان معه عالم واحد ففروجهم
وحقد الإمامة أفضل ، فإن الله قادر على أن يحدث فيهم بعد من
يهدبهم ٤ .

وعن المسلم إذا كان من سواد الرعية فرأى في الرعية أو في العمال
مالا ينهى مثله في الإسلام ، أى أفضل ١ ؟ أن يرفع ذلك إلى الإمام إذا
كان لا يقدر على تغييره بنفسه ، أم الإمساك عن ذلك أفضل ؟
وإن وجه فسلم فيه من الغيبة والظن إذا لم تكن له أية الرفع إلى
الإمام (١) لأن العامة لا يعتنون بذلك ، ولعلمهم يسايرون العمال على أهوائهم
فإن الفضل في رفع ذلك إلى الإمام إنكاراً له لله على العمال وعلى من
سايروهم على أهوائهم من بعد النصيحة للعمال ومن سايروهم على أهوائهم
لله ، فإن قبلوا ذلك منهم ولم يرفع ذلك عنهم ، وإن أبوا رفع ذلك إلى
الإمام . وليس إنكار المكبر من الظن والارتياح إنما الظن والفتنة
أن يظن في المسلمين وبصحبهم بما ليس فيهم ، وتحقيق الظن بنبر العلم
عليهم ، أو بما كان منهم ، ثم تابوا منه ، فلا يمايرون ولا يظن عليهم
به بعد التوبة .

وعن الإمام إذا كانت القبيلة كلها قبل ذلك من أهل الخلاف أو
من مدافعي أهل الدعوة أيجوز له أن يستعمل عليهم رجلاً منهم وهو يعلم

أنه غير مأمون ؟ أم لا يجوز له أن يستعمل إلا رجلا مسافرا^(١) أو
كيف قول المسلمين في ذلك ؟

فتقول للمسلمين في ذلك من قومه أو من منافق أهل الدعوة ، فلا
يسمى ذلك إلا نفاقا لا يكون يتولى شيئا من أمور الرعية^(٢) أن يكون
سميه نفاقا لا خيانة فيه ، يكون فيه رسولا أو مبلغا أو مع أمين ، يكون
الأمين يعول هو الأمر ويكون هو له عوناً على ما وصفت لكم .

وعن الإمام أيجوز له الزحف إلى الآفاق والاستحواذ على الرساتيق
والسواد وهو لا يجد في رعيته أهلا للأمانة والدين ممن يستعملهم على
ذلك الكور فكيف العدل في ذلك ؟

فأما كور أهل الشرك ورسالتهم فله أن يزحف [٥٨١] إليها لأنهم
وأموالهم حلال بعد الدعوة ، والآثار عن الإسلام ، أو إعطاء الجزية ممن
انفصل دينا من أديان أهل الجزية . وأما كور أهل الصلاة ، فإذا لم يجد
من يولى عليها من المسلمين فلا يرض لها فإنه إذا زحف إليها فإنما
يزحف للعدل على أهلها وإقامة أمر الله فيها ، فإذا لم يمكنه ذلك لم يطلب
انزعاجها من جائر ويردها إلى جائر .

(١) كتب في الخطب : « سارا » .

(٢) الواو : زيادة من عندنا .

وعن الذي نهى أهل مَكان وأهل للفرج أنهم عقدوا الإمامة يومئذ
لعبد الله بن يحيى^(١) رضى الله عنه في زمان أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة ،
وعن رأيه كان ذلك من عقد أهل للفرج لأبي الخطاب^(٢) ثم ابن رستم^(٣)

(١) الإمام عبد الله بن يحيى الكندي وهو المشهور بطلال الملق: بدأ ثورته عند الأمويين
سنة ١٢٩ هـ / ٧٤٦ م بالاستيلاء على حضرموت ثم ضم إليه اليمن ثم الحجاز أما فائده المشهور
غلبه المختار بن عوف الأزدي الملق المروفي بأبي حزة الشامي .

لكن الأمويين قضوا على هذه الإمامة بعد مارك خارية في سنة ١٣٠ هـ / ٧٤٧ م ثم
قضى بعد ذلك على بقايا المقاومة في أوائل عام ١٣٢ هـ . (انظر : المرجعي : طبقات الأباضية .
ورقة ١٠٥-١٠٦ و ١١٠-١١١ ، والأزكوي : كشف القبة الجاهلية لأخبار الأمة ورقة
٢٧٠-٢٧١ ، والشمسي : كتاب السير ٩٩-١٠١ ، وذكور عوض خليفات : نشأة الحركة
الأباضية ١١٦-١٢٦) .

(٢) أمر الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، أهل للفرج بتعيين أبي الخطاب عبد الأعلى
ابن السج الملق الملقري إماماً لهم وتعيين إسمايل بن درار القنداسي ليكون قاضياً لهم . ويوم
أبو الخطاب بالإمامة في سنة ١٤٠ هـ في صياد بالفرج من طرابلس وكان أبو الخطاب عبد الأعلى
ابن السج الملقري أحد أفراد البعثة العلوية التي كونها الإمام أبو عبيدة مسلم في البصرة . وكانت
نشأة هذه الدولة الأباضية في سنة ١٤٠ هـ عندما رحل أبو الخطاب إلى طرابلس وكون دولته
التي شملت طرابلس ثم امتدت إلى القيروان وغرب وهران . وقد قضى أبو جعفر المنصور على هذه
الدولة في سنة ١٤٤ هـ .

(انظر : أبو زكريا يحيى بن أبي بكر : السيرة وأخبار الأئمة : ورقة ٩٥٧ ، والمرجعي :
طبقات الأباضية ورقة ١٠٩-١١٠ ، والشمسي : السير ١١٤ و ١٢٤-١٢٧ و ١٣١ ،
ومحمد علي دبور : تاريخ للفرج الكبير ج ٢ ص ٤٣٣-٤٣٤ و ج ٣ ص ٢٠٣-٢٤١) .

(٣) نجح عبد الرحمن بن رستم في تأسيس الدولة الأباضية في القرب الأوسط وكان أحد
حلفاء العلم الذين تنفذوا على يد الإمام أبو عبيدة ، وكان الإمام أبو الخطاب الملقري قد عينه
قاضياً لطرابلس ولا احتل القيروان سنة ١٤١ هـ جعل ابن رستم والياً عليها . وبعد مقتل الإمام
أبي الخطاب لجأ عبد الرحمن بن رستم إلى بلاد القرب الأوسط . واتخذ ابن رستم تاهرت
لمكان مقره في سنة ١٦١ هـ ثم أعلن الإمامة في سنة ١٦٢ هـ وكانت الدولة الرستمية في
اللقرب الأوسط وظلت حتى سنة ٢٩٧ هـ وكانت نهايتها على يد القاطمين (انظر : محمد علي
دبور : تاريخ للفرج الكبير ج ٣ ص ٢٠٥-٢٦٠ ، وذكور عوض خليفات : نشأة الحركة
الأباضية ١٦٤-١٦٨) .

من بعده ثم عبد الوهاب بعد ذلك . وقلم قد جاء في الحديث أن عمر
ابن الخطاب قال يوم كانت خلافة أبي بكر : إن الله واحد والإسلام واحد
ولا يستقيم صفان في عهد واحد ولا تجوز الأمور إلا على واحد
أو كما قال وما روت بعض الطلاء أن رسول الله ﷺ قال : « إذا رأيتم
أميرين فاضربوا عنق أحدهما » . أو كما قال : إنكم أحببتهم علم ذلك ،
وكيف قول السليين في ذلك ومذاهمهم في هذه الوجوه ؟ وهل يقال لهم
إمامان جميعا كل واحد منهما في مكانه إمام ، أم يجب على أحدهما إجابة
الطاعة لمن كان مهد إمامته أم لا ؟ وان كان ذلك جائزا فهل على
أهل عُمان الرضى بإمامة القرني وولايته ؟ وكذلك أهل المغرب الرضى
بإمامة الثماني وولايته ؟ وهل يقال لكل واحد من هذين الإمامين أمور
المؤمنين في نفسه أم هو إمام مدافع ؟

فاعلموا - رحمنا الله وإياكم - الذي سألتهم عنه من هذا ما قد مضى
فيه الأمر من أئمة المسلمين الطلاء بكقاب الله وسنة رسوله ﷺ وآثار
أئمة الهدى قبلهم رحمهم الله . فأما ما ذكرتم من الحديث عن النبي ﷺ ،
فذلك يجوز على معنى إذا رأيتم إمامين فاضربوا عنق أحدهما ، أن يكونا
إمامين متضادين ولا يكون الإمامان المتضادان إلا مهتد وضال ، وبحق
ومبطل ، وعادل وجائر ، وأولى برسول الله ﷺ أن يكون إنما بأمر
بضرب عنق المبطل الجائر الضال وذلك عدل وحق ، ولا يجوز على
رسول الله ﷺ أن يكون إنما يأمر بضرب عنق إمام طاعل يتبع كتاب الله
وسنته ، فاضربوا عنق أحدهما هذا ما لا يجوز على رسول الله ﷺ . وأما

قول عمر فهو كما قال عمر رحة الله عليه : إن الله واحد والإسلام واحد ولا يستقيم سبحانه في غمد [٥٨٢] واحد ، أله يعنى إمامين . وكذلك قال المسلمون لا يجتمع إمامان في مصر واحد ، وإنما ذلك إذا كانا في مصر واحد فلا يكون للمسلمين إلا إمام^(١) واحد ، وكذلك كان المسلمون في القند لبيد^(٢) الله بن يحيى رضى الله عنه ، إنما كان إمام واحد ولم يقدوا اسم لمرة على المؤمنين ، وإنما يكون أمير المؤمنين من تلك إمارتهم مثل أبي بكر وعمر ، كانا مالكين لأهل القبلة ، فهو أمير المؤمنين ، ولم يكن لمؤمن أن يخرج من عقد إمامته ويدهبها لنفسه . فلما زالت إمامة المؤمنين وولى أمر الإمامة الجبارة والجورة على عهد الله وفى بلاده ، ومضى أهل الإسلام وتفرقوا في الأمصار ، حل لكل مسلم أن ينكر المنكر ويأمر بالمعروف ، فإذا خرج كان الخروج له حلالا واسم الإمامة له حلال ما لم يكن في ملك إمام قبلة . وكان كل إمام خرج في موضعه كان إمام ناسه وبلده وكانت ولايته واجبة على المسلمين فإذا علموها ، فيقول كل واحد من أئمة المسلمين الآخر من مواضعهم . وليس على أحد منهم الانتياد لصاحبه أن يكون عاملا له ما لم يتصل أمصارهم وحكمهم فيها ، أو لم يكن بينهم أحد من الجبارة ، لم تجز الإمامة إلا لواحد وكان على الأول والآخر أن يردا ذلك إلى المسلمين فيختار المسلمون لأنفسهم إماما ، فإن اختلفوا أحدهما كان على الآخر أن يسمع له ويطيع ،

(١) • إلا إمام • : كتب في المخطوطة « الإمام » .

(٢) • في القند لبيد • : الحروف مطبوعة في المخطوطة .

وإن اختلفوا غيرها كان عليهما أن يسمعا له ويعطيا له ، وإن اتفاد أحدهما صاحبه وأسلم الإمامة إليه كان ولها ، إلا أن يكرهه أهل العلم الذين إلهم عقد الإمامة من أحد القريتين ورد ذلك إلى الشورى . وقد بلغتني عن والدي محبوب بن الرحيل رحمه الله أنه حل ذلك عنه بعض أشياخنا ، أنه ذكر له في ذلك أئمة عمان وحضرموت ، فقال : الأئمة في الأمصار كل إمام في معصره ، فإذا اتصل حكم للسليين كانت شورى بين المسلمين ، ولا يجوز أن يسمى أمير المؤمنين لأنه اسم جامع للمؤمنين في كل الأمصار ، كما لا يجوز أن يقال أمير الناس كلهم وإمامهم كلهم إلا أن يلك جميع أرض الإسلام ، فحينئذ يكون أمير المؤمنين ويكون على كل إمام أن يسمع له ويعطيه ويبطل الإمامة عنه . فهذا ما عليه المسلمون وهذا حفظ عن أشياخ السليين ، وقول أدب به من [٥٨٣] دين ربى فاتبوه لعلكم تهتدون ١١ وقدنا الله وإياكم للعدل والصلوات والحكمة وفصل الخطاب ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصلى الله على محمد النبي وعليه السلام ورحمة الله وبركاته .

(٣٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة الشيخ الفقيه أبي المؤثر

الصلت بن خميش^(١)

قال أبو المؤثر :

الحمد لله رب السموات ورب الأرض رب العالمين (وهو الله في السموات
وفي الأرض يعلم سرّكم وجهه رَكُم)^(٢) ، وإليه ترجعون ، خالق الخلائق
تبارك وتعالى محتاجين إليه ، غنى عنهم ، غير عايب في خلقهم ولا منتفع بهم ،
لكن خلقهم لينفعمهم ولينفع بعضهم ببعض ، وهو الحكيم الذي لا تُلحقه
صفة العيب ، والغنى الذي لا تلزمه الحاجات ، الجبار الذي لا يمتنع منه شيء ،
تمت كلمته صدقا وعدلا ، لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم . وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ ،
أرسله إلى الناس كافة بكتاب أنزله بهمه يشهد به هو وملائكته
وكنى به شهداء ، فصله على علم ، هدى ورحمة لئلا يقولوا : (ربنا لولا

(١) أبو المؤثر الصلت بن خميش البهاوي : من علماء الأزهر المروسيين الثمانيين . كان
ضرباً وكان من أجل قضاء عمان وكان ممن يؤخذ عنه العلم في القرن الثالث الهجري كما شارك
في الأحداث السياسية في عمان ، أدار إمارة لها بين جيفر وإمامة الصلت بن ماله المروسي ،
كما عاصر راشداً وموسى ، وكذلك إمارة عزان بن تميم في نهاية القرن الثالث الهجري .

(٢) سورة الأنعام : آية ٣ .

أرسلت إلينا رسولا فنقبَح آياتِكَ من قبل أن نذلَّ ونخزَى^(١) .
وقد جاءهم بينة مافي الصحف الأولى وقامت عليهم حجة الله بمن خلا
من رسله ودلت عليه أنبيأؤه ، وما أرام من دلائل قدرته وشواهد
تدبيره ، ولسكنه تبارك وتعالى من عليهم برحمة محمد ﷺ فجعله رحمة
للعالمين . فبلغ رسول الله ﷺ ، ونحن على تهلينته شاعدون . وكانت
دعوة الرسول ﷺ التي لا عذر للناس في جهالتها إلى معرفة الله تبارك
وتعالى أنه واحد (ليس كمثل شيء)^(٢) وأنه لا إله إلا هو وحده
لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأنه صادق في كل ما قاله وأن
ما جاء به من عند الله هو الحق ، فن أقر بهذه الجملة وعرفها فقد برى
من اسم الشرك وصار موحداً ، وإن نقض شيئاً منها أو شك في شيء
منها صار مشركاً . وكذلك [٥٨٤] هي الجملة بعد النبي ﷺ ، وذلك
أن أهل الشرك يدعون إليها ، فإذا شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً
رسول الله ﷺ وأن ما جاء به محمد من عند الله فهو الحق ثبت لهم
وعليهم حكم ما أقرؤا من جملة الإسلام وصاروا موحدين مالم يلينقضوا
هذه الجملة بمحدث من قول أو فعل أو شك فيما قامت به حجة الله عليهم ،
أو نضيب شيء مما أوجب الله عليهم فريضة العمل به ، وإتهاك شيء مما
حرم الله من كبائر المعاصي . يجهل أو تمعد ، فهم في أهل الإيمان ، لم
أحكامهم وأسمائهم . فإذا نقضوا جملة الإسلام لتي أقرؤا بها بإتهان شيء

(١) سورة طه : آية ١٣٤ .

(٢) سورة الشورى : آية ١١ .

كما وصفنا؟ خرجوا من الإيمان ووجب عليهم اسم ما انتقلوا إليه وحكمه من القول والفعل على قدر منازلهم ودرجاتهم فيها وكهوا مما يجب عليهم فيه اسم الشرك أو بلغتهم فيه اسم الشقاق، وكل للفرقة بلحق أهلها فيها اسم الكفر والفسوق فانهموا ما وصفنا وبالله التوفيق .

ثم إن الله تبارك وتعالى جعل على طاعته ثواباً لا يشبهه ثواب ، وجعل على معصيته عقاباً لا يشبهه عقاب ، فمن عرف الله تبارك وتعالى أنه واحد (ليس كمثل شيء)^(١) وعرف أن محمداً ﷺ وأن ما جاء به فهو الحق ، وقد أقرروا بالجلالة الذي لا يسلم الناس بجهلها ، ولا يسع الشك فيها على حال من الأحوال . والمعرفة لما لازمة لكل من بلغ وصح عقله الذي به يلحق التكليف من الله ، وكانت اللوانع عنه زائلة وهو مقطوع التردد في جهل ذلك وقد بلغت فيه الحجة ، وأنته فيه الرسالة وعليه أن يعلم أنه مبعوث من بعد الموت وأن لله ثواباً لا يشبهه ثواب وهو الجنة لمن أطاعه ، وأن لله عقاباً لا يشبهه عقاب وهو النار لمن امتنع ، فمن دعا إلى الإقرار بهذا الشك فيه ذلك .

وقال الله تبارك وتعالى : (بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال الهيم)^(٢) وقال : (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً . وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة أعتدنا لهم عذاباً أليماً)^(٣) .

(١) سورة الشورى : آية ١١ .

(٢) سورة سبأ : آية ٨ .

(٣) سورة الإسراء : الآيات ٩ - ١٠ .

فمن أقر بما وصفنا وعرفه فهو معذور، بمنزلة ما سوى ذلك ما لم تنزل به بليته، وتزول بليته، ذلك على جهات، منها ما يخطر بباله أو يسمع بذكره، ومنها ما يجب عليه فريضة [٥٨٥] العمل به، ومنها ما يجب عليه فريضة الانتهاء عنه، ومنها ما يبين رآكبه أو مصيقه.

فأما الذي يخطر بباله أو يسمع بذكره، ففقه ما أحدثت التشبه في صفة الله تبارك وتعالى، فهو ما عرف أن الله واحد (ليس كمثل شيء) ^(١) قد عرف الله تبارك وتعالى، فإن خطر بباله أجسم هو أم ليس هو بجسم أم محدود هو أم غير محدود، أم يبين بالأبصار أم لا يبين بها، أو يسمع بذكر هذا، فإذا سمع بذكر هذا أو خطر بباله فقد نزلت به بليته فعليه أن يعلم أن الله تبارك وتعالى ليس بجسم ولا محدود ولا ذي مكان وأنه لا تحيط به الأفطار ولا تحويه الأمكنة وأنه لا يرى بالأبصار في الدنيا ولا في الآخرة، فإن جهل ذلك فلم يدر أجسم هو أم ليس بجسم أم محاط به، أم يرى أم لا يرى فقد هلك.

ومن ذلك أيضاً ما أحدثت القدرية ^(٢) من قولهم إن الله تبارك وتعالى لم يخلق الحركات ولا السكون من الحيوان وأنه لم يخلق شيئاً من أنفال العباد، وأنهم لا يتقدرون أن يفعلوا خلاف ما علم الله منهم وخلاف ما أراد الله أن يكون كما علم، وقول من قال منهم إن الله لا يعلم ما يكون من العباد حتى كان منهم ذلك، فهو ما لم يسمع بذكر شيء من هذا أو يخطر بباله فهو معذور بمجهالته.

(١) سورة الشورى : آية ١١ .

(٢) يشير هنا إلى فرق القدرية والمجبرية .

فإذا سمع بذكره أو خطر بباله فليعلم أن الله خالق كل شيء وأنه لا يقدر أحد أن يعمل خلاف ما علم الله أنه كائن ، فإن الله عالم بالأشياء قبل كونها ولا يكون إلا ما علم الله وليس لمعلمه خلاف لأن كل خلاف فهو معلوم لله تبارك وتعالى .

ومنه ما أحدثت الجهمية من قولهم إن الله جبر المباد على الطاعة والمعصية . وأنه كلفهم ما لا يجوز أن يكسبوه وإنما يعذبهم ويثيبهم على فعله لا على أفعالهم فهو ما لم يسمع بذكر هذا أو يخطر بباله فهو معذور بجهله . فإذا سمع بهذا أو خطر بباله فليعلم أن يعلم أن الله عادل لا يجوز وأنه إنما كلف العباد ما يكسبونه وإنما يجزى لهم الثواب^(١) وعليهم العقاب باكتسابهم لأعمالهم ، وهو الله تبارك وتعالى خالق أعمالهم واكتسابهم لا يستحيل أن يكون كسبهم مخلوقاً لله تبارك وتعالى معلوماً له ، فهذا أو نحوه مما [٥٨٦] يخطر بالبال أو يسمع ذكره . وفيه أمور يطول تعديدها من ضلالات أهل الكذب على الله وما يعارض به الشيطان في الخطرات . إن كل شيء من هذا سبيله واحد . وأما ما يجب عليه معرفته إذا قامت عليه الحجة بمعرفته ، أو حضر وقت العمل به ، من ذلك الصلاة والزكاة والصيام والحج ، فما لم يحضر وقت الصلاة والصيام فهو معذور بجهلها حتى تقوم عليه الحجة بمعرفة وجوب مرضاها ، فإذا دعى إلى معرفة فريضتها وتلى عليه الكذب بذلك ودل على حدودها بما جاء به الكتاب والسنة . فقد

(١) كتب في المغلوطة : « وإنما يجزى لهم وعليهم ثواب العقاب » .

قامت عليه الحجة بمعرفة بهما ولو لم يحضر وقتها ، ولو جب^(١) عليه العمل بهما ، فإن جهل فرضهما بعد قيام الحجة عليه بذلك هلك . وكذلك الحج والزكاة . وإن لم تتم عليه الحجة بمعرفة وجوب فرض الصلاة حتى يحضر وقتها وجب عليه العمل بفرضتها وللم بها وإقامتها ولو لم يدع إلى ذلك فإن جهلها حتى يفوت وقتها هلك . وكذلك الصيام فإذا طلع عليه الفجر من أول يوم من شهر رمضان وهو صحيح للهدن صحيح النفل مقيم حاضر غير مسافر فجهل للصيام فلم يصم هلك ، وكذلك الصلاة . وأما الزكاة والحج فإذا وجبا عليه فإزاء لايهاك بجهلها حتى يموت ، فإذا لم يؤد الزكاة والحج وقد وجبا عليه جاهلا لفرضهما حتى يموت هلك . لأن وقت الحج والزكاة أوسع من وقت الصلاة والصيام لأن من أخر الصلاة حتى يفوت وقتها أو أنظر في شهر رمضان نهاراً متعمداً من غير عذر ، هلك .

ومن وجب عليه الحج في عامه فلم يحج عامه ذلك وحج من قابل أو بعد ذلك أجرى عنه وأدى ما عليه .

وكذلك الزكاة إذا لم يؤدها في شهرها الذي وجبت عليه فيه أو في ثمرته وأداها بعد ذلك أجزت عنه ، فهذا للفرق بين من جهل الصلاة والصيام ، والزكاة والحج .

وأما ما رُب عليه فريضة الاكتهاء عنه فهو مثل : شرب الخمر والزنا والسرقة وتحريم ذوات المحارم ، وللبينة والدم ولحم الخنزير : وأنه معذور بحمل هذه الانتهاء حتى يدمى إلى معرفة حرمتها وتقوم عليه الحجة بذلك ، فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة حرمتها وتلى عليه الكتاب بذلك أو سمعت له الحجة فيه انقطع عذره بعد قيام الحجة عليه في جهالة حرمتها ولزمته معرفة ذلك ، فإن لم يعرف ذلك [٥٨٧] وشك فيه بعد قيام الحجة عليه هلك ركب ذلك أو لم يركبه .

وإن هو لم يدع إلى معرفة ذلك ولم يجمع عليه بمعرفة حرمتها فهو معذور بجهالة حرمتها وعليه الانتهاء عنه ، فإن ركب شيئاً من ذلك على الجهالة فشرب الخمر أو أكل لليلة أو الدم أو الخنزير من غير اضطرار إليه هلك .

وكذلك إن زنا أو سرق ما يجب فيه القطع أو نكح ذات محرم منه فوطئها على الجهالة لحرمتها ، هلك .

ومن غير السيرة : قال أبو مالك^(١) في ذوات الحارم إنما يملك إذا ظن أن تزويجها جائز له وجهل حرمة ذلك ، ولا عذر له في ركوب شيء من هذا بجهل ولا علم . وما لا يمدركوبه على الجهل ليعنه كان عارف الحرمة أو جاهلا لها ، الحظر والخنزير إذا كان قائم العين ، فمن شرب الحظر جاهلا ليعنها ولو كان مقرا بحرمتها وهو لا يعرفها من سواها من الأشرية هلك لشربه إلاها لأن الله تعالى حرّمها على من جهلها ومن عرفها وهي معلومة عند أهل المعرفة بها .

وكذلك الخنزير إذا أقدم على أكله البقرة وهو لا يعرف عينه ، جهل حرمة أو عرفها ، فهو هالك إذا رآه قائم العين معروفا من سواه من سائر البهائم ، لأن الله تبارك وتعالى حرّمه على من علمه ومن جهله فهو معلوم عند أهل المعرفة به .

ومن يمدركوبه على جهالته ولو كان عارفا بحرمة لحم الخنزير إذا كان أعضاء^(٢) مقطعة فأكله وهو زائل العين غير باين للمعرفة من سواه ، لأن اللحوم لا تعرف أعيانها بعضها من بعض إذا أكله من عند من يحل له من عنده اللحم من أهل القبلة أو أهل الكفاب وهو لا يعرف

(١) كتب في المخطوطة : « ابن مالك » . ونحن نرى أنه إما يقصد « أس بن مالك » ، أو يعني « أبا مالك » وهو الأرجح ، وأبو مالك من العلماء الماتنين القاطن الصيت في القرن الثالث الهجري . وهو أبو مالك غسان بن الحضر الصلاني الصخاري (انظر : القلاني : الكشف والبيان ج ٢ ص ٣١٨ ، والسياتي السبائي : أصدق الناهج في تمييز الأباضية من الموارج ص ٥٢) .

(٢) : كتب في المخطوطة : « أعضاء » .

أنه لحم خنزير فهو مذكور في آكله . وكذلك للثمة إذا لم يعلمها ميقنة
وأكلها على أنها زكي^(١) من عند من يجوز له أكل ذبيحته .

وكذلك لو تزوج بذات محرم منه وهو لا يعلمها أنها ذات محرم منه
لأنه جاهل لنسبها أو رضاعها أو صهرها فنكحها على ذلك ووطئها فهو
مذكور حتى يعرف للنزلة التي حرمت عليه من أجلها لأن الله تبارك وتعالى
أباح له نكاح النساء غير ذات المحارم .

وكذلك المحرم لأن المحرم لا يعرف بعضها من بعض ولا يعرف لحم
اللحمة والخنزير من لحم زكي الأنعام إذا كان أعضاء مقطعة .

وكذلك ذوات [٥٨٨] المحارم لا يعرفن بأسمائهن من غيرهن من
النساء ولا دليل على أنهن ذوات محارم سوى العلم بأنسابهن ورضاعهن
وصهرهن ، ولو أنه عرف رضاعهن أو صهرهن أو نسبهن وبين ذوات
محارم ثم نكحن على ذلك جاهلا لحرمتهن ذلك بذلك ومنزلتهن بذلك
منزلة الرجل .

وأما ما يبين رآكبه أو مضيه فإنه يمهجه جهل معرفة كفر من
انتبه الكهاتر وضع الفرائض حتى يدعى إلى معرفة كفره وتقوم عليه
الحجة بذلك ، فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة كفره من كتاب الله وحجة
للمسلمين ، فإنه يلزمه أن يعرف كفر أهل تلك الصفة إذا قامت عليه

(١) زكي : صالح ، طيب .

الحجة بتكفيرهم وإن لم ير أهل تلك الصفة ولا عين أحداً منهم ، وكذلك إن لم يوقف على الحجة بمعرفة اسم الكافر الواقع عليهم غير أنه قامت عليه الحجة بذلك ، فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة ضلالهم وفسوقهم على تلك الصفة والبراءة منهم ، لزمه البراءة من أهل تلك الصفة والمعرفة لضلالهم وفسوقهم بعد أن تقوم عليه الحجة في ذلك ، وإن لم يعاين منتهكى ذلك ولا مضيقه لأنه ليس كل عالم بما يجر على أهل العصيان في عصيانهم من الأسماء والأحكام معاً لتلك المعاصي منهم ، بل أكثرهم للملاءمة بذلك إنما يعرفونه على صفة لم يعاينوها من أهلها ، فإذا قامت الحجة للفق بها كان على العالم عالماً وانقطع عذره بذلك على الجاهل لزمه المعرفة وضاق عليه للشك في ذلك ، فإن شك بعد قيام الحجة عليه هلك .

ومن غير السهولة ، قال أبو مالك : المعنى في هذا قامت عليه الحجة على الجاهل بصرفة العالم ، فإن لم تتم عليه الحجة ولم يماين منتهكا لصيقه ولا مضيقاً لفريضة كفريضة فهو معذور بجهالة أهل الأحداث ومنازلهم وأسمانهم والأحكام فيهم حتى يماين من انتهك شيئاً من الكبائر التي أوجب على من انتهكها ، وضيق فريضة ، أوجب على من ضيقها النار فلم يعرف منزلته في ذلك ، فإن تولاه على ذلك هلك ، وإن شك فيه فلم يثبت له اسم الإيمان ولا اسم الفسوق فهذا معذور حتى تقوم الحجة بصرفة فسقه وضلاله ، فإذا قامت عليه الحجة بذلك وجبت عليه البراءة منه وضاق عليه الشك . وثو أنه لم يتم عليه الحجة بذلك إلا أنه سمع من علماء المسلمين بمن يعرف إسلامه البراءة من هذا المحدث الذي وجب عليه اسم [٥٨٩] الكفر في كتاب الله فتولى السلم على براءته من هذا المحدث وهو واقف عن هذا المحدث وسماه ذلك ، وإن برى من السلم أو وكلف عنه على براءته من المحدث هلك بذلك . وإن كان المحدث مستحلاً لحدثه الذي حرمه الله عليه فإن على كل من عرف حرمه حدثه أن يعرف أنه كاذباً على الله ضلالاً وعليه البراءة منه ، فإن شك فيه هلك .

ومن غير الحجة ، قال أبو مالك ، إن أبا المنذر قال إنه معذور حق
يلقى الحجة بمعنى ولو واحد ، ما لم يتول هذا للمستحل ، لأن كل من عرف
أن الله حرم شيئا من الأشياء ثم سمع من يزعم أن ذلك الشيء حلال ،
أو علم أن الله أحل شيئا ثم سمع من يزعم أن ذلك الشيء حرام ،
قد وجبت عليه معرفة ضلاله والبراءة منه ، فإن شك فيه هلك لأنه
قد كذب على الله وتقص ما في يده من دين المسلمين وضاق على من
جهل ضلاله .

ولو كان المستحل لحرام الله والحرم لحلال الله لم يركب شيئا من
ذلك بقوله إلا أنه قاله وانتحل ، فقد وجب على من سمعه معرفة ضلاله
والبراءة منه ، وهذا هو الحد الذي لا يسع فيه جهل كفر الملحدين
الكاذبين على الله في دينه .

وما يسع جهله ما لم تتم الحجة على جاهله معرفة كفر أهل الكبائر
من الملحدين والمحرمين وشرك الجاحدين ممن قد عرف ضلالهم وسماهم
بالضلال وأوجب عليهم البراءة ونفى عنهم اسم الإيمان ، إلا أنه جهل
لحوق اسم الكفر بهم ، وجهل لحوق اسم الشرك بأهل الجحود منهم ،
فإنه يندر بهل ذلك ما كان عارفا لضلالهم ، فإذا قامت عليه الحجة
بمعرفة كفرهم ومعرفة لحوق اسم الشرك بأهل الجحود منهم ضاق عليهم
الشك في ذلك .

وعما يسع جهله معرفة قسم للواريث والحدود والتصاص والأحكام
 التي تشبه هذا في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، ما لم تتم عليه الحجة أن
 يحكم في شيء من ذلك بغير ما أنزل الله ، أو يعطل شيئاً من حدود الله
 أو يبين على ذلك ، فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة ذلك وجبت عليه
 معرفته وضاق عليه الشك .

وإن حكم في ذلك بغير ما أنزل الله واعتدى فيه إلى ما لم يأذن
 الله به ، أو عطل شيئاً من حدود الله أو أعان على ذلك حكم . [٥٩٠]
 نعم هذا مما يسع جهله وما لا يسع جهله وفي هذا احتجاج يطول ذكره ،
 وقد اختلفت في بعض الجهات ، وإنما كتبنا من ذلك ما نرجو أنه
 لا اختلاف فيه إن شاء الله .

(١) في التوحيد

واعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن كثيراً من أهل الإنجيل قد هلكوا في صفتهم لله تبارك وتعالى ، لأنهم توهموه محدوداً وأنه في مكان دون مكان ، والله يرى من ذلك ١١ . واعلموا أن الله تبارك وتعالى قديماً لم يزل وما سواه محدث مصنوع ، وإن كل شيء خطر بالهال أو تصور في الأوهام فهو مخلوق ، وما عارض القلوب من الخواطر التي توجب التعبد على شيء من الأشياء ، فذلك كله محدث مصنوع مخلوق ، والله خالقه والله تبارك وتعالى موجود معروف وهو شيء لا في الأشياء ، هي لا في الأسماء ، ليس بذى جسم ولا عرض ، لأن كل عرض مجهول لا يقوم بنفسه وكل جسم مؤلف يحتاج إلى الأماكن محدود ، وكل ما وجب عليه التأليف فله مؤلفه وصانع صنمه ، والله تبارك وتعالى حي قادر جبار فعال صانع خالق ، ولم يزل حياً قادراً عزيزاً عالماً حكماً سمياً بصيراً ، ثم أحدث الخلق فهو خالق الخلق وصانهم : ولا يقال لم يزل خالقه ولا صنماً ، لأن ذلك يوجب قدم الفعل ، فإذا وجب ذلك بطل التوحيد ، ولم يزل الله تبارك وتعالى وحده ثم أحدث الأشياء فهي محدثة وهو قديم وكل ما سوى الله مخلوق ومصنوع محدث والله أزلي قديم تبارك وتعالى .

وقولنا إن الله سميع بصير نريد أنه سميع لا بآلة ، بصير لا بآلة ،
لأنه لا يختلف عليه الماعى ، ومن لم يكن صموماً بصيراً فهو ناقص .

وقولنا إنه سميع نفى بذلك عنه الصمم ، وبصير نفى بذلك عنه
العمى ، لا يوجب أنه بصير بمعنى ولا سميع بأذن^(١) لأنه ليس بمختلف
الماعى ، وهذا الواحد الذى (ليس كمثل شيء)^(٢) فهذه صفة تنفى عنه
كل شبهة .

ولم يزل تبارك وتعالى عالماً ، ما يكون قبل كونه وبعد كونه وقبل
فناؤه وبعد فناؤه ، وعالماً ما لم يكن أب لو كان كيف يكون علمه
بالأشياء قبل حدوثها هو علمه بها بعد حدوثها لا يختلف عليه ذلك
تبارك وتعالى .

(١) « بأذن » : زيادة من عندنا .

(٢) سورة الشورى : آية ١١ .

(ب)
في القدر

ثم املوا أن الله تبارك وتعالى لم يزل عالما بما يعمل للمباد قبل أن يخلقهم [٥٩١] عالما بما يصير إليه عواقب أمورهم وثوابهم وعقابهم ، ففرت أفعالهم على علمه تبارك وتعالى . فمن زعم أن الله لم يعلم أعمال المباد حتى عملوها فهو كافر ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ۱۱۱

واعلموا أن الله تبارك وتعالى خلق أعمال العباد وحركاتهم وسكونهم وجميع أفعال الجاهل، وخلق للكفر والإيمان والطاعة والمعصية، والعباد في ذلك مكتسبون له، والله خلق كسبهم، ولا يقال إنهم كسبوا خلق الله، ولكن يقال خلق الله كسبهم. فمن زعم أن الله لم يخلق أعمالهم فقد كذب على الله وكفر. وقد قال الله: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) ^(١). والله (خالق كل شيء) ^(٢). وأعمالهم شيء، ومن زعم أنهم لم يكسبوها وأن الله لم يذهبهم على شيء منها وأنه إنما عذبهم وأثابهم على فعله لا على أعمالهم فقد كذبوا على الله. والله تبارك وتعالى يقول: (ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت يَدَكَ وَأَنْ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّمَعْبُودٍ) ^(٣). وقال: (ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ) ^(٤). وقال: (تَلَسَّكُمُ الْجَنَّةُ أَوْرَثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) ^(٥).

(١) سورة الصافات : آية ٩٦ .

(٢) سورة قاف : آية ٦٢ ، وسورة الأنعام : آية ١٠٢ .

(٢) سورة الحج : آية ١٠ .

(1) سورة يونس : آية ٥٧ .

(*) سورة الأعراف: آية ٤٣ .

وقالت طائفة من التدرية إن الله تبارك وتعالى لم يرد من الصناديق إلا الإيمان وأنهم كفروا ، وقد أراد الله أن لا يكفروا . فكفروا . فإن قالوا : أفقتولون إن الله أراد منهم الكفر ، فإن الجواب في ذلك أن تقول : إن الله أراد أن يكون الكفر منهم كفراً باطلاً مذموماً لأننا نضيف إلى الله الأشياء بأحسن الألفاظ وكذلك إن قالوا : عن فعل الكفر والزنا والسرقة ، قلنا نقول إن الله خلق ذلك وأنه وإن كان الخلق فعلاً فلا نضيف الأشياء إلى الله إلا بأحسن الألفاظ ، لأننا لو رأينا ثمرة فاسدة لم نقل إن الله أنسدها ، وإن كان فاسدة إنما جاء من قبل الله لأن الفساد خطأ في التدبير فلا يضاف ذلك إلى الله ، وكذلك لو رأينا عذرة لم يميز أن نقول إن الله أحدث هذه العذرة وهذا عظيم ۱۱۱

وإن من القول ، وإن كان هو الذي خلقها وخلقها يحدث كحدث سائر الخلق ، فلا ينكر أن نقول إن الله خلقها لأن كل ما أضفناه إلى الله أنه خلقه من جميع الأشياء ، وليس ذلك [٥٩٢] بقبول وقد قيل ذلك في بعض الأشياء أن تنسب إليه أنه أحدثها أو فعلها . . .

ومما زعمت التدرية أنهم يتقدرون أن يفعلوا ما قد علم أنهم لا يفعلونه ، وإنما أسرهم بما هم عليه يتقادرون . وقول المسلمين أن أحداً لا يتقدر أن يعمل ما قد علم الله أنه لا يعمل ، وقد أسر الله الناس أن يفعلوا ما لا يتقدرون على فعله إلا بمون الله وتوفيقه ، وليس ذلك منه جور تبارك وتعالى ۱۱۱ لأن الجور لا يكون إلا من للأمر للنهي والله ليس بأمر ولا منهي ، وإنما الجور جوراً وظلماً لأن الله حرّمه تبارك

وتعالى ، ولم يؤت العباد في أن لم يقدرُوا على ما كلفهم الله من قبل الله تبارك وتعالى ، وإنما أوتوا في ذلك من قبل أنفسهم ، لأن الله تبارك وتعالى لم يحمل بينهم وبين ذلك بمنع منهم إياه ولا جبر جبرهم عليه ولا عجز أعجزهم عنه ، وإنما العاجز للمنع من كانت خلقه غير محتملة لما كلف مثل الزَّيْن أن يكلف التَّهْوِض ، والأُصَم أن يكلف السَّمْع ، والأَعْمى أن يكلف البَصَر .

فهذا ما لا يجوز على الله تبارك وتعالى ، كلفهم الإيمان وخلقهم محتملة لذلك ، فلم يستطيعوه لاشتغالهم بالكفر لأن كل مكلف مشغول إما بما^(١) كلف وإما بخلافه ، وإن كان مشغولا بما كلف فهو مؤمن لا يقدر على الكفر لاشتغاله بالإيمان ، لا لعله تمنعه من ذلك ويوجب عليه العجز عنه ، وكذلك إن كان مشغولا بخلاف ما كلف لا يقدر على الإيمان لاشتغاله لا لعله تمنعه من ذلك ، وتوجب عليه العجز عنه . فانهم وما وصفنا من قول المسلمين في التدرية واعلموا أن القدر هو الخلق ، وكذلك القضاء ، فإن قال لك : أتقول إن الله قضى عليه الكفر ثم يعذبه ؟ فنقول كأننا نظن أن قوله قضى عليه بقول جبره وليس ذلك كذلك ، ولكن الحق قوله معاً .

ومن غير السورة : قال الشيخ أبو مالك : إنما يقال من هذا ما ،
أى لا يقال خلق الأنفال قبل الفعل من الإنزال ولا بعد فعله ولكن ما .
وأما قولهم أحب الله ، فذلك لا يجوز أن يقال لصاحب المصية أحب
الله المصية ولا رضاها [٥٩٣] ، لأن الله لم يحب المصية ولم يرضاها
بل سخطها وأبغضها ، وإنما تأويل قوله أحب ورضي إنما هو ثواب
للأهل الطاعة ، لأن محبة الله ورضوانه ثواب لأهل طاعته ، وسخطه وبغضه
للأهل معصيته عقاب لهم وليس هذا على الضمير .

وقد قال بعض أهل اللغة أحب الله أن تكون السماء سماء والأرض
أرضاً فالحسن حسناً والتبجح قبيحاً ، وليس هذا معنى الثواب ، ولكن
يقولون في هذا المكان أحب إلى أرائك فأعقبوا ذكر المحبة من ذكر
الإرادة لما جرت عليه العادة معهم في اللغة وتأويل المحبة هاهنا في الإرادة ،
خافهموا ذلك ، وبالله التوفيق .

(ج) في الأسماء والصفات

وإن سأل سائل عن أسماء الله تبارك وتعالى وصفاته ، هي هو أم

هي غيره ؟

فالجواب في ذلك إن كان يريد بالأسماء والصفات الألفاظ المسموعة والخطوط المكتوبة فهي غيره ، وهي محدثة مخلوقة ، وإن كان يريد للمعنى بها فهو الله تبارك وتعالى . وإن قال أناس هو أم جسم ؟ قيل له أما هو فليس بجسم ، وأما قولك أناس ؟ فإن كنت تريد أنه اسم نفسه فقد مضى الجواب في ذلك أنك إن كنت تريد ما يسمع ويكتب فهو غيره وإن كنت تريد بقولك للمعنى بهذا المسموع والكتوب فهو الله تبارك وتعالى . وليس قولك أناس هو أم جسم ؟ يوجب علينا أن تثبت لك أحد هذين المعنيين ، لأنك سألت عن معنيين كلاهما عنه مغيين ، لأن قولك جسم معنى عنه ، وقولك اسم معنى عنه ، لا يجوز أن يقال إنه اسم على هذا اللفظ لأن الاسم لا يكون إلا لمسمى ، فإذا أطلقنا أنه اسم جملناه اسماً لغيره وهذا ما لا يجوز ، وهذا سؤال لا نسأل عنه أهل العلم وإنما يسأل عن هذا السؤال جاهل أو متمتع ، أو يكون للسؤال يتمدى إلى ما ليس له فيزيد في الحكم فدعه بذلك على جهة ما هو أهله . وإنما كتبنا هذا لكم لأنه قد بلغكم أنه قد جرى في ذلك سؤال ودار بينكم فيه كلام فأحببنا أن نأخذوا في ذلك بمحكم^(١) وتعرفوا الحق فيه .

(١) كتب في الخطوط : « بمحكم » .

ومثل هذا السؤال لو أن سائلا سأل فقال : أخبروني من فلان
أ كاتب أم حاسب ؟ فإنه قد يمكن أن يكون كاتباً [٥٩٤] حاسباً ويمكن
أن يكون لا كاتباً ولا حاسباً ، ويمكن أن يكون فيه أحد الأمرين ،
فليس الجواب اللازم فيه أن يقال هو كاتب ولا هو حاسب إلا أن يكون
ذلك فيه . وليس هذا مثل قولك فلان حي أم ميت لأن الحيوة والموت
ليس بينهما منزلة . وكذلك لو كان أ كاتب هو أم غير كاتب وأنه لا بد
أن يكون كاتباً أو غير كاتب .

وكذلك لو سأل فقال : أخبروني من الله أجسم هو أم غير جسيم ؟
فلنا بل هو غير جسم تبارك الله وتعالى !!! فانهموا الجواب في هذا
إن شاء الله .

(٥)

في إثبات الوعيد

إن الله تبارك وتعالى وعد من وفى بوعده الجنة فلا خلف لوعده به
وألعد للفتكين للكافرين والمصرين على الذنوب والنامى النار فلا خلف
لوعده تبارك وتعالى .

ومن زعم أن الله وعد قوماً بالنار ثم لا يدخلهم إياها فقد كذب
على الله والله يقول : (مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَىَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْمَعِيذِ)^(١) .
(وَإِنِ التَّجَارِىُ لَنِ جَعِمَ يُصَلُّوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ، وَمَا مِمْ عَنْهَا بِثَائِيِن)^(٢) .
إنما يجوز على العباد أن يقولوا فعل ثم لا يفعلون بمهام بما يكون منهم
من غيرهم ، وأما الله تبارك وتعالى فإذا قال إنه يفعل فلا يجوز بطلان
ذلك لأنه لا بد أن يكون قال ذلك وهو يعلم أنه يفعله ، فهذا كذب لأن
من قال إنه يفعل ما يعلم أنه لا يفعله فلا يجوز أن يبطل علمه وفى ذلك
تجهيل لله تبارك وتعالى وتكذيب له ١٩ ومن زعم هذا فقد كذب على
الله وكفر به . ومن زعم أن الله يذب قوماً فى نار جهنم ثم يخرجهم
منها فقد كذب على الله وكفر به لأن الله يقول : (كُلَّمَا أَرَادُوا أَن
يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا)^(٣) . وهم لا يمر بهم حال إلا وهم يريدون

(١) سورة ق : آية ٢٩ .

(٢) سورة الاحقار : الآيات ١٤ - ١٦ .

(٣) سورة السجدة : آية ٢٠ .

الخروج منها ، فهم معادون فيها على كل حال . وقال الله تعالى : (فتهم
 شق وسعد فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق . خالدين فيها
 ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك)^(١) . فقد أوجب الله
 للأشقياء النار ثم استثنى فيهم ، فلا أن يكون الاستثناء واقفا عليهم جميعا
 لا يجوز أن يقع على بعض دون بعض ولا فرق بين ذلك يدل على تميزهم
 فإن وجب الخروج لبعضهم وجب لجميعهم وإن وجب [٥٩٥] التغلب
 لبعضهم وجب على جميعهم فليتمصف أهل الشرك . وإن زعموا أن أهل
 الكهان من أهل التوحيد مخصوصون بالخروج دون فرعون وإبليس
 وسائر أهل الشرك فليفرقوا في ذلك ، فإنه إن وجب لأحد من أهل القبلة
 وجب ذلك لفرعون . والله تبارك وتعالى يستثنى ولا يكون استثناءه مبطلا
 لو عهده وقد عزم ثم استثنى وقال : (سترئك فلا تنسى . إلا ما شاء الله)^(٢) .
 فلم ينس الذي ﷺ فقد عزم عليه لا ينسى ثم استثنى فلم يكن استثناءه
 مبطلا لزمه وقال : (لَتَدْخُلَنَّ المسجد الحرام إن شاء الله)^(٣) . فقد
 عزم ثم استثنى فلم يكن استثناءه مبطلا لزمه .

(١) سورة هود : الآيات ١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) سورة الأمل : الآيات ٦ - ٧ .

(٣) سورة الفتح : آية ٢٧ .

(هـ)

في أسماء أهل الكبائر

وإن لكل أهل ملة وجدت اسم وحكم ألحقه الله بهم تبارك وتعالى فأوجبت عليهم حكمه ، فالطوبى لمن لم اسم الإيمان وحكمه وثوابه وأسماء أهله من الإسلام من الإحسان والصلاح فللأسماء الطيبة ، ولهم الولاية والاستقرار والقرم في المحيا والميت .

والعاصون لله للصرون على مصيبتهم تلحقهم أسمائهم والأحكام فيهم على قدر منازلهم وهم فريقان ، مشركون ومذنبون ، فاللناتون أهل الكبر ، من أهل القبلة ، وهم فساق كفار ضلال جبار ظالون مجرمون آثمون ، وكل هذه الأسماء المنهيحة لاحقة بهم ما خلا اسم الشرك ، وكذلك هذه الأسماء لاحقة بأهل الشرك ما خلا اسم الفساق . وقد قالت طائفة من أهل الضلال إن أهل الكبائر فساق وليسوا^(١) مؤمنين ولا كافرين ولا منافقين ولا مشركين . فأما قولهم أنهم ليسوا بمؤمنين ولا مشركين فقد عدلوا في ذلك ، وأما قولهم ليسوا بكافرين ولا منافقين فقد أخطأوا في ذلك وضلوا بفهمهم عنهم ما أوجب الله عليهم وفيهم من الأسماء لأن الله تبارك وتعالى قال : (فانتفوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين)^(٢) .

(١) كتب في المخطوطة : « وليس » .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٤ .

فلا يجوز أن يبعدها لهم ويدخلها غيرهم ، وإنما ذلك لم يكون لمن يعمل أن يمد شيئاً لقوم فيقاله غيرهم . فإما الله تبارك وتعالى لعالم بما يكون فإنه لا يمد شيئاً إلا لأهلته وقال : (وَمَنْ يُجَازِ إِلَّا الْكُفُورُ)^(١) . ويقول ولا يجازي إلا الكفور^(٢) . فمن وجب عليه الجزاء في الآخرة بذنبه فهو كافر . وقال الله : (إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرَآ [٥٩٦]) وإما كفورا^(٣) . فلا يخلو أهل الكفاير أن يكونوا شاكرين ولا كافرين ، فإن كانوا شاكرين فلهم اسم الشكر وثوابه من الإيمان والجنة وقد أوجب الله للشاكرين الجنة وإن كانوا غير شاكرين فهم كفرون والقتول ما قلناه والحمد لله .

وأما الذين زعموا أن أهل الكفاير مؤمنون فقد كذبوا على الله لأن الله يقول : (أَفَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ)^(٤) . ولا يجمع الفسق والإيمان جميعاً وقال : (وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِرَسُولٍ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَقُولُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ إِنَّ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ)^(٥) . فقد نفى الله للتوولين عن طاعته من الإيمان ، ولو كان توليهم شركاً لتقامهم رسول الله ﷺ . وقد أجمع أهل الاختلاف من جميع فرق أهل القبلية أن القولي ليس بمشرك إلا ما ادعته الخوارج^(٦) من تشريك

(١) سورة سبأ : آية ١٧ .

(٢) قال الله تعالى في سورة سبأ : آية ١٧ (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَمَنْ يَجَازِ إِلَّا الْكُفُورُ) .

(٣) سورة الإنسان : آية ٣ .

(٤) سورة الحج : آية ١٨ .

(٥) سورة النور : آية ٤٧ .

(٦) يعبر إلى الخوارج المتطرفين .

المستحلين ، وإنا الناس ثلاثة : مؤمن ومشرک ومناقق ، فالؤمن الطمیع ،
والمشرک المبکر ، والمناقق الراكب الكبائر .

ومن الدليل على أن أهل الكبائر من أهل القبلة كفار مناققون
ليسوا^(١) بمشركين ولا مؤمنين ، أن المنافقين قد نسبهم الله إلى الكفر في
غير آية من كتابه ، وعرفه النبي ﷺ ونهاه عن الصلاة عليهم ، فلو
كانوا مشركين ما أقرهم النبي ﷺ في دار السلام وهو يعرف شركهم
ولا أجرى بينهم وبين المسلمين النكاح ولا الموارثة ولا أحل ذنابهم ولا
صل على موتاهم قبل تحريم ذلك . وكيف وقد صلى على عبد الله بن أبي^(٢)
ثم حرم الله ذلك عليه خاصة دون المؤمنين^(٣) ، وأحل لساير المؤمنين الصلاة
عليهم . وليس المناقق بدلة يعرف أهلها غير ملة التوحيد ، ولا يجوز أن
يمرى فيهم حكم الإسلام وهم مشركون . وإنا جرت أحكام النبي ﷺ
على المشركين بالقتل وتحريم المفاصلة والنكاح والموارثة وتحريم الذبايح
إلا من أقر منهم بالجزية من أهل الكتاب فأجرى^(٤) لهم الأمن وأكل

(١) كتب في المخطوطة : « ليس » .

(٢) هو عبد الله بن أبيّ بن سلول من الخزرج في يثرب ، وكانت النية قد اتجهت في يثرب
(المدينة المنورة) قبل هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام إلى المدينة ، إلى تأمير عبد الله بن
أبيّ على رأس حكومة في يثرب تنظم الأحوال فيها وتؤلف بين الأوس والخزرج واليهود في المدينة
فضلا عن القبائل الضاربة حول المدينة . وحين هاجر النبي عليه الصلاة والسلام إلى المدينة
أفادت السلطان من يد عبد الله بن أبيّ ؛ ومن ثم اتخذ مواقف متناقضة من الرسول
عليه الصلاة والسلام ومن المسلمين بعد إسلامه وكان على رأس المنافقين في المدينة .

(٣) يشير بذلك إلى الآية القرآنية الكريمة في سورة التوبة (ولا تصل على أحد منهم
مات أبدا ولا تعلم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وما كانوا يعلمون) الآية ٨٤ .

(٤) كتب في المخطوطة : « ما حرا » .

ذبايحهم ونكح نسائهم وحرم سائر الأشياء منهم غير ذلك ، وغير أهل الكتاب ممن أقر بالجزية من الجوس فأمنهم وحرم منهم سائر الأمور التي تحرم من أهل الشرك منهم ، فلو كان النافقون من أهل الشرك لهم حكم أهل الشرك . فهذا دليل على تبرة [٥٩٧] أهل النفاق عن الشرك ، وما علمنا أن الله نصيبهم إليه في كتابه . وقد زعمت الخوارج ^(١) أن كل من ناصبهم الحرب فهو مشرك ، واعتلوا بقول الله : لا يبي آدم (لا تتبدوا للشيطان) ^(٢) . وقوله : (وإن أطمعواكم إنكم لمشركون) ^(٣) . وإنما لهم الشرك في ظاههم لإلزام في تحليل البيعة والتكذيب بحرمتها . ولو كان أهل الكعبة مشركين لبطلت عنهم الحدود في الزنا والسرقة وسائر الحدود لأن أهل الشرك يقتلون ، فإن زعموا أنهم تابوا أقيمت عليهم الحدود ، فلا سلم على من تاب من الشرك حداً في شركه وإنما يجب الحدود على أهل التوبة وعلى أهل الجزية بأحدثهم لا بإشرائهم .

وإن زعموا أن ذلك في كل من ناصبهم خاصة دون أهل الحدود من أهل ملتهم ، فقد ناصب المسلمون ^(٤) قبلهم أهل النار ، وأهل الجبل ، وأهل صفين ، فلم يسموهم باسم الشرك وإنما سموهم بالبنى والكفر والنفاق . وإنما أوجب الله اسم الشرك على من أنكر الله أو جعل معه

(١) يني بالخوارج هنا ، والطرفين والثلاثة منهم .

(٢) قال الله تعالى : (ألم أهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان) سورة يس :

آية ٦٠ .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٢١ .

(٤) يني بالمسلمين الأباضية والخوارج المعتزلة .

شريكاً، أو أنكر رسوله أو شيئاً من كتابه، فأما من أقر بذلك ولم
يقض منه شيئاً ثم أتته المأوى بتأويل أو تحريم فهو ضال فاسق
كافر منافق فاجر ولا يلحق به اسم الشرك، وقد سبوا أهل القبلة
وغنموا أموالهم واتخذوا المجرى من بين أظهرهم ونكحوا ذوات البهوة
منهم وذلك منهم ضلال وكفر^(١). وإنما الحكم على أهل الردة القتل فإن
كانوا في دار الإسلام لم تغم أموالهم، وأما من كان من أهل الشرك
فإنهم ما لم يكونوا دخلوا في الإسلام ولا في العهد فإنهم يندمون
ويقتلون ويُسبون بد الدعوة إلى الإسلام والامتناع منها، وقد حرم الله
ذوات البهوة، وقال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح».

(١) يشير إلى الفرق المتطرفة مثل الأزارقة.

(و)

في قتال أهل البغي والجباة

وقد زعمت الشكك أنه يجب عليهم قتال أهل البغي مع إمامهم ، فإذا فسق إمامهم وجار فلا يحل لهم قتاله ، ووضوا من أئمتهم ما أوجبه الله على الناس من حكم للكتاب . وحمل ذلك الخوارج على أن يسموهم باسم أهل الشرك وأنزلهم منازل حرب النبي ﷺ من المشركين . والفريقان [٥٩٨] مختلفون ، كل صنف لم تعد اختلافهم ، غير أنا لم تعد هذا للكتاب لبيان اختلافهم وإنما اختصرناه لاضفاء المسلمين تنبيها وتثبيعا على الإسلام ، وكلا الفريقين ^(١) ضلال والحمد لله .

قد بين المسلمون أن الجباة وأتباعهم وكل من بنى على المسلمين ظمئ بحق من حقوق الله وحد من حدود أو حكم بنهر ما أنزل الله ، فكل هؤلاء ضالون كافرون مناقون فاسقون يذهبون إلى ترك ما كفروا والدخول فيما منه خرجوا من دين الله ، فإن أجابوا إلى ذلك وفادوا إلى أمر الله أخذ منهم ما وجب عليهم من الحقوق وأجريت عليهم أحكام الكتاب والسنة ، وإن امتنعوا صاروا بناة فاسقين حلال دماؤهم يقتلون حتى يفتلوا إلى أمر الله أو تقى أرواحهم ، لا غاية لقتالهم في ذلك إلا إلى هذه النهاية من فناء أرواحهم أو نزولهم على حكم كتاب الله . قال : (فقاتلوا التي تنهى عن تقى إلى أمر الله) ^(٢) . لا يستحل

(١) بين الفريقين الشكك : والخوارج التطرفين .

(٢) سورة المجرات : آية ٩ .

منهم غنيمة مال ولا سبي ذرية ولا نكاح ذات الهمل ولا قتل طفلي
ولا استعراض الناس بالقتل من غير دعوة يبين لهم الحق ، فهذا سورتنا
في أهل البنى .

وكل من أحدث حدثا يلزمه فيه حد أو حق وامتنع به وقاتل عليه ،
ثم ألقى بيده وتاب من قبل أن يتدر عليه فإنه يؤخذ بمحدثه الذي امتنع
ويقام عليه حده وحكمه ولا يهدر عنه إلا ما أصاب في مناصبته للمسلمين
حيث قاتلهم وقاتلوه وصار حربا للمسلمين ، فذلك الذي يهدر عنه إذا
تاب من قبل أن يتدر عليه . قال الله : (إلا الذين تابوا من قبل أن
تقتلوا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم)^(١) .

ومن دين المسلمين^(٢) إقامة الأئمة عن تراض ومشورة ، فمن اغتصب
الإمامة فهو باغ يحكم عليه بأحكام أهل البنى بعد أن يُدعى إلى تسليم
ما اغتصب من الإمامة إلى المسلمين ، وترك التمسى بما لا يسمه الله به
ولا المسلمون ، والمتنصب معنا إذا ادعى أنه إمام وقاتل على ذلك
وكان إمام المسلمين بعد قائما فادعى عليه أنه إمام فهذا معنا هو للتنصب
والله أعلم .

فإذا ثبتت بيمه الإمام وجبت طاعته فمن بنى عليه وامتنع من طاعته
دعى إلى ذلك فإن امتنع قوتل حتى تنفى روحه أو يبقى إلى أمر الله
ويدخل فيما خرج منه من طاعة الإمام للمدل .

(١) سورة الأئمة : آية ٣٤ .

(٢) الأئمة .

وإن أحدث الإمام كفرًا استقيب فإن تاب [٥٩٩] قبلت توبته
وإن امتنع وشهر حدته مع المسلمين وإصراره ؛ حرمت طاعته عليهم
وسألوه الاعتزال منهم وإن امتنع قاتلوه حتى يقتلوه أو يقتل ويقتل .

فإن أصاب الإمام حدًا عزل وأقيم إمامًا عن مشورة من المسلمين
وأقيم الحد على الإمام الأول وبطلت إمامته . وإن عجز عن أخذ الحقوق
وإقامة الحدود ونسكاية المذبذب وصار عجزه دعاية لتبطيل الحدود وبطلان
الأحكام وظهور البطلان ووضح ذلك مع المسلمين ، فقد صار مطلقًا لحدود الله ،
يمزل ويقام غيره ممن يقوم بذلك ويبلغ فيه الحق ، فإن امتنع قاتل حتى
يقى إلى أمر الله أو يقوم بالحق ويمزل أو يقتل .

وإن ادعت طائفة على الإمام أنه كفر ، والمسلمون غير طالين بذلك
وخرجوا على الإمام ، فهم أولى بالكفر ووجب على المسلمين قتالهم مع
إمامهم حتى يفيثوا إلى أمر الله أو يوضحوا ما ادعوه على الإمام بشهادة
غيرهم ، فيستقاب الإمام حينئذ فإن تاب فهو الإمام وإن أصر قاتل إن
لم يقتل . وإن لم يوضحوا ما ادعوه على الإمام قاتلوا وكانوا بناة كفرًا
حلال الدماء حتى يتوبوا من بينهم وينزلوا على حكم إمام المسلمين فيحكم
عليهم بكتاب الله ويدخلوا في طاعته أو تقى أرواحهم .

(ز)

في ذكر الاختلاف في أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام

واعلموا - رحما الله وإياكم - أنه لما قبض رسول الله ﷺ كان
أولى الناس بالإمامة أبو بكر الصديق رحمه الله وكان أفضل المسلمين
يومئذ في دين الله وألمهم بكتاب الله وسنة نبيه ، وحلال الله وحرامه
وأوضحهم ورعا وأصدقهم صدقا . وكان رسول الله ﷺ استغلقه على
الصلاة فكلم الناس في الإمامة ودعا مَنْ دعا من الأنصار إلى سمد
ابن عباد ، فوافقهم أبو بكر رحمه الله على تقديم المهاجرين ، فدعاهم على
أن يهاجروا رجلا من المهاجرين ولم يكن النبي ﷺ أمره بالخلافة ولا
أمر غيره ، ولو أمره بذلك ما قصر عن طلبه لنفسه لما أمره .

ولكن رسول الله ﷺ جعل لما علما يستنبطون منه إمامة أبي بكر
وهي الصلاة . فلما نظر المسلمون علما أن رسول الله ﷺ قدمه للصلاة
[٦٠٠ هـ] فليس لأحد إزالته عنها ولا تصلح لمن لا يصلح له الصلاة بالناس
إلا لأبي بكر رحمه الله فهاجروه على الإمامة . وكان ذلك الحق عليهم
ورضوا به ، فزحمت الرافضة أن أبا بكر غصبها من علي بن أبي طالب
وأن علما أمر بها . فلو كان كما زعموا لكان على قد كفر بعضهم
أمر النبي ﷺ ، ولو كان على قدمه في الصلاة ولم يستعمل حينئذ القتال
عليها ، لما استغلق بعد ذلك ، وقد قاتل عليها وسلمها إذ وجبت لنهيه .

وليس تخلف سعد بن عبادة عن بيعة أبي بكر بمبطل لإمامته وقد أجمع عليه المهاجرون والأنصار، ولم يخلف سعد طاعة أبي بكر ولا امتنع بحق، ولا زعم أنه أولى بالإمامة من أبي بكر ولا أن إمامة أبي بكر خطأ، فلو قال ذلك ما آزره عليه المملوك، ولكن سعداً وإن كان لم يبط صفة يده فقد كان رضاء وتسلية مجزياً له عن ذلك بعقبة من هو أفضل منه من المهاجرين والأنصار .

وزعمت الرافضة أن أبا بكر منع فاطمة ميراثها من النبي ﷺ . وإنما كانت الأموال^(١) التي في يد النبي ﷺ طعمة جعلها الله في يده من الشيء كما جعله في سهمه من الغنم، فلما توفي رسول الله ﷺ صار بعد ذلك للمسلمين، كما صار سهمه من الغنم راجعاً إليهم . ولو كان للنبي ﷺ مال يجب لورثته ميراثه لكان^(٢) ميراثه حقاً لهم كما زعمت الرافضة، كان لأزواج النبي ﷺ ثمن، وكان لسه المباس حقه في الميراث، ولكان لكل حين رجعت إليه اختلافه يقسم تلك الأموال على الورثة، فالدليل على فراغ وكذبهم أن علياً أقر حكم أبي بكر وعلم أنه الحق .

ولم يقسم النبي ﷺ ميراثاً . وأما قول الرافضة أقطع فاطمة رحماً الله فذلك وأنها شهدت لها أم أيمن وعلي*، فقد كان ينبغي لهم أن يعلموا أن شهادة رجل وامرأة لا تجوز . وقد علمنا أن فاطمة رحماً الله لم تدع

(١) كتب في الضلوة : « الأمور » .

(٢) كتب في الضلوة : « مكان » .

شهادة على في هذا ، ولو كان كما يقولون إن أبا بكر عليها رد على
ظلامتها على ورتها ، وقد علموا ودلوا أن علياً ترك ذلك بحاله . فإن
زعموا أنه ترك حقه وحق ولديه فكان يجب عليه أن يعرف الناس
ذلك ، لأن لا يحملوه تاباً لأثر مبطل ، بل قد علموا وعلمنا [٦٠١] أن
أبا بكر - رحمه الله - لم يحكم في ذلك إلا بالعدل وحكم النبي ﷺ .

فلما قام أبو بكر رحمه الله قاتل أهل الردة وتلقين من أداء الزكاة ،
والخارجين مما دخل فيه المسلمون من طاعته على العدل ، حتى ردة الإسلام
في نصابه وأداره على قطبه وانتظم أهله وذل أعداءه ، ثم حضرته الوفاة
فاستخلف عمر بن الخطاب برضى المسلمين ، وبايعوه بعده ، وقفي أثره وفتح
الفتوح وجند الحدود ، وأقام العدل حتى استشهد رحمه الله .

فاستخلف سبعة رهط ، عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطلحة
وآزير وسعد وعبد الرحمن ، فولوا أمرهم عبد الرحمن بن عوف ، واختار
أفضلهم ، وكان أفضلهم يومئذ عثمان بن عفان ، فبايعوه وبايعه بقية أهل
الشورى وسائر المسلمين . فسار بالعدل ست سنين وهو في ذلك مقصر
من سيرة عمر ، ثم أحدث في الست الأواخر^(١) أحداثاً كفر بها ، من
تطويل الحدود وإدالة المال واستعمال السفهاء ، وآوى طريد رسول الله

(١) أماخت كتب الأباضية والموارج والشيعة فضلاً عن كتب أهل السنة في الحديث
عما نسب إلى عثمان بن عفان بعد الستين الأول من حكمه مثلاً نجد في كتب الأباضية وسيرهم ،
ومثلاً نجد في السيرة النبوية لابن هشام ، والأخبار الطوال للذهبي ، والإمامة والسياسة
لابن قتيبة ، وتاريخ الأمم والملوك للطبري ، ومروج الذهب للمسعودي فضلاً عن كتب الفرق
والنحل المختلفة .

الحكيم بن أبي العاص^(١) ، وصلى صلاة الظهر أربع ركعات ، وأنيكر ذلك عليه المسلمون ، فضرب عمار بن ياسر وعبيد الله بن مسعود ونفي أما ذر التفاري وغيره من خيار المسلمين . فسار إليه المسلمون واستقبروه فأعطاهم الرضى ثم رجع فنكث توبته ورجع إلى جورته وأمر على ظلمه خسالوه أن ينزل أو يعدل فأبى فقتلوه . وبايع المسلمون بعده عليا على طاعة الله وقتال من طلب بدم عثمان ، فنكث طلحة والزبير بيعة علي^(٢) وخرجوا بمائشة إلى البصرة ، فاستدعوا أهلها إلى الطلب بدم عثمان ، فأجابوها إلا من أبي ذلك من المسلمين ، وقد قاتلهم حكيم بن جبهل وأصحابه بالبصرة فقتلوه ، ثم سار إليهم علي^(٣) بالمسلمين من المدينة فدعاهم إلى التوبة والرجوع فأبوا فقاتلهم ومن معهم فهرب الزبير وثبت طلحة فقتل في المركة وقتل الزبير قارًا ، فبرىء المسلمون منها ، واستقبروا عائشة فغابث من ذلك ، واستناب المسلمون الناس من ولاية عثمان وطلحة [٦٠٢] بن عبيد الله والزبير بن العوام .

ثم دعا معاوية إلى الطلب بدم عثمان نصار إليه علي^(٤) والمسلمون فقتلوه ومن معه بصيفين^(٥) بعد أن دعوه ومن معه إلى الدخول في الدل

(١) طريد الصطفى : هو الحكيم بن أبي العاص عم عثمان بن عفان . وكان الرسول عليه الصلاة والسلام قد أخرج الحكيم وأهله من المدينة بسبب إيمانه بالرسول عليه الصلاة والسلام . جوفد شفع عثمان بن عفان عند الرسول عليه الصلاة والسلام في إعادته فلم يعمد . ولما ولي عثمان الخلافة أعاد الحكيم إلى المدينة وولى ابنه الحارث بن الحكيم سوق المدينة ، فأساء البيعة ، وأخذ ابنه الآخر مروان بن الحكيم كاتبا مشيا .

(٢) صيفين : تقع صيفين في جانب القرأت الأيمن بإزاء الرقة فيها فوقها وكانت صيفين مفعلة بدوامية خربة ، وكانت الرقة قاعدة لدار مضر في أرض الجزيرة التي تقع شمال بلاد ما بين النهرين . وكانت بصيفين الرقة الحربية بين علي بن أبي طالب وبين معاوية بن أبي سفيان . في سفر سنة ٣٧ هـ (يولية ٦٥٧ م) .

فامتعصوا . فلما اشتدت الحرب وخرج الناس دماً معاوية بن أبي سفيان على بن أبي طالب إلى أن يمكها بينهما حكيم برضيان بما حكما به ، فبلغ ذلك المسلمين وأنكروا ذلك فلم يزل معاوية يبل حتى أجابه إلى ذلك على أن يمكها بينهما عبد الله بن قيس وهو أبو موسى الأشعري^(١) وعمر بن العاص ، على أنهما ما حكما به من شيء رضا به ، أن حكما لعل وأهل العراق بالإمامة ، سلم معاوية وأهل الشام ، وإن حكما لمعاوية وأهل الشام سلم على وأهل العراق .

فأنكر ذلك المسلمون وقالوا لعل إنه لا يحمل لنا أن نكف عن قتال معاوية ومن معه حق يفتنوا إلى أمر الله أو تقى أرواحهم . فأعطاهم القوبة ، ثم عاد فنكث ، ودعا إلى تمام الحكومة ، ففارقه المسلمون وبرهوا منه واعتزلوه ، وبايعوا عبد الله بن وهب الراسي^(٢) إماما على

(١) عبد الله بن قيس : هو أبو موسى الأشعري ، وهو ينسب إلى كهلان بن سبأ ابن يشجب بن يعرب بن قحطان . قال الميثم بن عدي : كان حليفاً لآل عتبة بن ربيعة وأسلم بمكة وعاجز إلى الحبشة في المرة الثانية فأقام بها ثم قدم إلى المدينة وشهد خيبر ومات سنة الثنين وأربعين . وقال الواقدي وغيره : لم يكن أبو موسى من مهاجري الحبشة قط ولا حليفاً لأحد ... ومات سنة ٤٢ هـ . وقيل سنة ٤٤ هـ (انظر : البلاذري : أنساب الأشراف ج ١ ص ٢٠١ تحقيق د . محمد حيد الله . معهد المخطوطات بالاهتمام مع دار المعارف بمصر ١٩٥٩) ومن كلام علي بن أبي طالب في شأن الحكيم : « ... ألا وإن القوم اختاروا لأنفسهم أقرب القوم مما يحبون ، وإنكم اخترتم لأنفسكم أقرب القوم مما تكرهون ، وإنما عهدكم بعبد الله ابن قيس بالأمس يقول إنها فتنة ... » انظر : الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي : نهج البلاغة . ص ٣٥٧ . دار الكتاب القباني - بيروت - الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م) .

(٢) كان عبد الله بن وهب الراسي من الصنابة الزاهدين . وكان ممن خرجوا ، بعد قبول علي بن أبي طالب التحكيم إلى الثبروان . وبايعه أصحابه على الإمامة في ١٠ هـ سنة ٢٧ هـ وقد قتل في معركة الثبروان سنة ٣٨ هـ .

قتل أهل البنى وإتباع سورة السليبي قليم: فسار إليهم على قتلهم حتى
 قتلهم غالياً لم - رحمة الله عليهم - وكان قتلهم بإيادى البهروان^(١) باجتماع
 شعبة على بما ذكر الله من حكومة المسلمين في البصرة^(٢) وبين للمروءة
 وزوجها^(٣) ، وبمعاودة النبي ﷺ سهيل بن عمرو^(٤) . قتلهم لم : أما
 عهد النبي سهيل بن عمرو لأن الله نسخ ذلك بقوله : (قتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم)^(٥) ، وقوله : (قتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم
 الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من

(١) البهروان : عند سامراء في العراق شمال بغداد ، وعند مجرى قناة عند دجلة تعرف
 باسم مجرى البهروان .

(٢) فيما يخص بالصيد فلا شك أن الكاتب يشير إلى الآية الكرعة في سورة التائبة :
 (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً جزاء مما قتل من
 النعم يمكنكم به ذوا عدل منكم مدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً
 ليقتل وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فيقتل الله منه والله عزيز ذو انتقام) آية ٩٥ .
 (٣) لا شك أن الكاتب يشير هنا إلى الآية الكرعة : (وإن خفت من شقائ بينهما فاستأشرا
 حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريعا لمبلاصاً يوفى الله بينهما إن الله كان علياً خبيراً)
 سورة التائبة : الآية ٣٠ .

(٤) سهيل بن عمرو : هو الذى أرسلته قريش على رأس وفد ، ليفاوض الرسول عليه
 الصلاة والسلام والمسلمين في عام الحديبية في ذى القعدة سنة ٦ هـ . وكتبت المعاهدة بين المسلمين
 وبين قريش ، وكان كاتبها على بن أبى طالب ، وشهد على المعاهدة رجال من المسلمين منهم علي
 وعمر وأبو بكر وسعد وعثمان وأبو عبيدة وعبد الرحمن بن عوف ، وشهد عليها من قريش
 رجلان ، وكتبت نسخة ثانية منها أعطيت لى سهيل بن عمرو ، وفي الأصل عند عبد الله
 الصلاة والسلام . وكانت هذه المعاهدة نصراً عظيماً للمسلمين كما جاء في سورة الفتح : (إنا فتحنا
 لك فتحاً مبيناً . . .) وقد ألزمت سورة الفتح في الطريق عند الانصراف من الحديبية وكانت
 قضاء وبغرى بفتح مكة وغيرها في المستقبل .

(٥) سورة التوبة : آية ٥ .

الذين أوتوا الكتاب حتى يسلطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ^(١) .
وقوله : (قاتلوا حتى تبقى حتى تبقى . إلى أسر الله) ^(٢) . فلا يقاتل الناس
إلا على أحد هذه النازل ، وبها حلت دماؤهم ، إلا من وجب عليه حد
تذهب فيه نفسه وسلم لما وجب عليه . فلا يمدو مائة ومن معه إحدى
هذه النازل ، فأيهما كانت فليس حكومة الحكيمين إسلام ولا جزية ولا
خينة وليس تحرم دماؤهم وهم بتحكيمهما . أما قولكم في الصيد والمرأة
فإن الله إنما حكم في ذلك أهل المدل [٦٠٣] ولم يحكم فيه أهل الكفر
فسرو فاسق لا يحمل تحكيمه في الصيد فكيف ما لم يأذن به الله . وقلنا :
أرايتم عليا قاتلهم بأمر الله أو بنهر أسر الله ؟ فإن كان قاتلهم بأمر الله
فليس له أن يحرم قتالهم حتى يسلطوا الذي اعتدوا به ، وأمر الله بقتالهم
على الامتناع به ، وبالاقتناع به حلت دماؤهم ، وإن كان قتالهم بنهر أمر
الله فقد ظلمهم وكفر بقتالهم .

وقلنا لم أرايتم لو أن إماما رفع إليه عشرون رجلا قد وجب
عليهم الرجم بما صحت به عليهم البيّنة من الزنا والإحصان ، أليس قد
أمر الله برجمهم ؟ فإن قالوا نعم . قلنا لهم : أرايتم إن قال لهم الزنا
إننا ندعوكم إلى أن تحكم منا حكما زانها ونحكم من أصحابك حكما فإ
حكما به عليا وعليك سلمنا نحن وأنت له ، أكان يعمل للإمام انتظارهم
وتحريم رجمهم الحق يحكم هذان الحكمان حتى يعرف أمرهما ؟

(١) سورة التوبة : آية ٢٩ .

(٢) سورة المائدة : آية ٩ .

فإن قالوا : لا لأن الله قد أمره برجمهم فلا يحمل له ترك ذلك منهم ، قلنا لهم وكذلك على أمره الله بتقاتلهم فلا يحمل له ترك ذلك ولا تحريره منهم حتى يفهموا إلى أمر الله ، ولا يحكم أحداً منهم ولا فيهم بعد أن فرق الله بينه وبينهم . فهذا دليل على كفر على وضلاله وصواب أهل النهروان وعدلهم ، ثم إن علياً خلع الحسكان فلم يرض حكمهما ، وفرق الله أمره بقتله عبد الرحمن بن ملجم غضباً لله وكان ذلك منه خللاً لقتله ، الذين يأمرهم بالتوسط من الناس ، فرحم الله عبد الرحمن . فكانت سيرة المسلمين بعد أهل النهروان واحدة وكلهم جامعة غير أنهم كانوا إمامهم ودينهم في دار تفتية بين ظهرائي الجبارة ، إلا من وجد منهم روح الجهاد تنهض إليه حتى يشهد رحمه الله ،

تفرج أهل التخيلة ، ثم قريب والزحاف ، ثم للرداس ، وغوم من اغلوا رج المسلمين على العدل والحق ، حتى خرج نافع بن الأزرق عدو الله فدعا إلى دعوة « لم يقل بها أحد »^(١) . ثم إنه خالف سيرة « المسلمين »^(٢) فانتحل الهجرة وأضاف الشرك إلى أهل القبلة ، واستحل السبي والغنيمة فبرى منهم المسلمون . وقام نجدة بن عامر ، وعبد الله بن صفار ، فدعوا إلى مثل ما دعا [٦٠٤] إليه نافع ، غدر أنهما خالفاه في أمور أخرى برث

(١) بيان بأصل الضلولة .

(٢) بيان بأصل الضلولة .

منه عليها جميعاً . فقاتلهم عهد الله بن أبياس^(١) إمام المسلمين - رحمه الله -
هو والمسلمون وجرروا منهم ودعوا إلى دعوة المسلمين قبلهم وجرروا^(٢) من
آرا . تكفروهم^(٣) أهل القبلة وهم في نظرم^(٤) فساق خلال كفار منافقون
يتنازلون بد الدعوة على ما كفوا به من دين الله لا يستحل منهم شيء
ذرية ولا غنيمة مال ، ولا يكفر القيم بين أظهرهم ولا يستحل استعراضهم
بغير دعوة ، ولا يفتحل الهجرة بعد النبي ﷺ ولا ينكح ذات بدل منهم .
فهذا دين المسلمين وسهرتهم في عدوم من أهل القبلة واضحة متيرة ،
والحمد لله رب العالمين .

(١) عبد الله بن أبياس : ينسب إليه الأباضية ، والمعروف أن الإمام عبد الله بن أبياس
عاصر الإمام أبا الشعثاء جابر بن زيد مؤسس المذهب والفكر الأباضي ، وقد عاصر عبد الله
ابن أبياس أحداث الدولة الأموية منذ معاوية بن أبي سفيان إلى عبد الملك بن مروان . وقد
أوردت المصادر المختلفة والمراجع الحديثة نسب عبد الله بن أبياس واختلف بعضها في سلسلة
اللقب . والمعروف أن سنة مولده وسنة وفاته غير معروفة . ومن المراجع الحديثة التي أفاضت
في ذكر ترجمته : خير الدين الزركلي : الأعلام ج ٤ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) « وجرروا » : زيادة من عندنا .

(٣) كتبت في المخطوطة : « كفره » .

(٤) « وهم في نظرم » : زيادة من عندنا .

(ج)

ذكر فرق الناس

واعلموا أنه كان الناس على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان على دين واحد، من أقرّ بالإسلام ثبتت له الولاية إلا أن يحدث كبيرة يحمل بها خله^(١)، حتى أحدث عثمان فافترق للناس فيه على ثلاث فرق، فرقة المسلمين الذين أنكروا عليه حديثه، وفرقة شايعة على إحدائه، وهم الثمالة أشباع الجبابة، وصنف شكوا فيه وفي الذين أنكروا عليه، فلم يستحلوا نصرته ولا محاربتة، وهم الشكك أصحاب عهد الله بن عمر وعبد بن مسلمة وسعد بن أبي وقاص. فكانوا على هذه الفرق الثلاث حتى وقع تحكيم الحكيم فافترق أصحاب عليّ على فرقين، فرقة شايعة عليا على حديثه فسموا الشيعة، وفرقة نفقت عليه ذلك وهم المسلمون فسموا الخوارج، فهذه أربع فرق هي أصناف الأمة وكل فرقة منهم مختلفون.

فن الشكك والمنزلة وأصحاب الحسن بن أبي الحسن^(٢) وصنوف منهم الجبابة وأنباهم مختلفون، إلا أن أصل دينهم أن إمامهم مطاع على كل حال.

(١) كتب في الخطوبة: «يجعل بها خله».

(٢) الحسن بن أبي الحسن: هو الحسن بن أبي الحسن بنار البصري ويكنى بأبي سعيد، من سادات التابعين. أبوه مولى زيد بن ثابت الأنصاري. وقد على الرق لثنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب بالمدينة النبوية وتوفي بالبصرة سنة ١١٠ هـ (ابن خلكان: وفيات الأعيان).

والشيعة مختلفون ، منهم الرافضة والزيدية وسائر صنوف الرافضة .

والخواارج مختلفون منهم المسلمون يسمون الأباضية لمكان إمام المسلمين عهد الله بن أباض ، والنجدية ، والأزارقة . فكل فرقة من هؤلاء أيضاً مختلفة . ولما اشغل الكتاب بذكر اختلافهم ، يطول ذلك ، ولكنا أحببنا أن نذكر لكم صديقاً من [٦٠٥] ذلك لنعقبوا وتعرفوا فرق من خالفكم من أهل القبلة فكل هؤلاء في البراءة والتكفير .

وقد اختلفت هذه الفرق في مسائل جرت بينهم ، فمنهم المرجئة ومنهم القدرية . والقدرية كل من زعم أن الله لم يخلق أفعال العباد وأنهم يتدبرون أن يفعلوا ما قد علم الله أنهم لا يفعلونه مما أمرهم بفعله ، وأن الله أراد أن لا يكون الكفر من الناس ، فكان منهم ما قد أراد الله أن لا يكون منهم ، فهذا قول القدرية ، وقد بينا القول في ذلك ونحن منهم براء .

والمرجئة الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل وأن أهل النفاق مؤمنون ونحن منهم براء .

وقد بينا الاحتجاج عليهم في ذكر أسماء أهل الكيثار وبرئنا من الشكك في شكهم في قتال الجبابة ، وقولهم أن أهل النار من أهل التوحيد يخرجون منها ، وتقيم لاسم الكفر والنفق عن فسقة أهل القبلة وبرئنا من الأزارقة والنجدية والصفرية وسائر صنوفهم بتسميتهم أهل القبلة بالشرك وانتحال الهجرة واستحلالهم لشيء والفتنة من أهل التوحيد .

(ط)

ذكر أصحاب

من يبرأ منه من أصحاب رسول الله ﷺ
وغيرهم من الرجال المسلمين

ومن دين المسلمين^(١) للبراءة من عثمان بن عفان بما ذكرنا من
أحداثه ومن إخوانه لطريد رسول الله ﷺ ونفيه للمسلمين وحكمه بنفي
ما أنزل الله .

والبراءة من طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام بينهما على المسلمين
وطلبهما بدم عثمان .

والبراءة من علي بن أبي طالب بمحكميه الحكيم وقتله المسلمين على
إنكار ذلك .

والبراءة من معاوية بن أبي سفيان بطلبه بدم عثمان واغتيابه [٦٠٦]
الإمامة ومحاربه المسلمين وبنيه عليهم .

والبراءة من عمرو بن العاص بدخوله في الحكومة والحكم لمعاوية
بالإمامة والطلب بدم عثمان ومحاربه المسلمين والبنى عليهم .

والبراءة من عبد الله بن قيس أبي موسى الأشعري بدخوله في
الحكومة

(١) المسلمون : هنا تعني الأباية .

والبراءة من الجبابة والسكاذين على الله ، والبراءة ممن تولاهم وأعانهم على جورهم أو دان بظالمهم أو حرم قتالهم بحد الدعوة إلى المدل .

وأما محمد بن حنبل : ومعه الله بن حجر ، وحماد بن أبي وقاص ، فمن المسلمين من وقف عنهم وقالوا : قد ترك الحرب ، فإله أعلم لما كان تركهم لها ، وبرىء منهم بعض المسلمين ، وقالوا إنهم شكوا في قتال المئة الباغية وفي قتال الجبابة ولم يتولاهم أحد من المسلمين ، ومن وقف عنهم من المسلمين تولى من برىء منهم ، ومن تولى هؤلاء فلا ولاية له مع المسلمين . والحسن بن أبي الحسن من المسلمين من وقف عنه ومنهم من برىء منه على الشك في قتال الجبابة ، ولأئذين وقفوا عنه يتولون من برىء منه ، ومن تولاه فلا ولاية له مع المسلمين .

وهو بن عبد العزيز من المسلمين من وقف عنه حيث أعطاه الرضى من نفسه واعتذر بخوف بني أمية ، ومنهم من لم ير له عذراً في الفتنة ورأوا أنه لا بد له أن يظهر حذر المسلمين ولا يحمل له مقاررة من يكفر المسلمين وهو إمام وبرءوا منه على ذلك ، ومن وقف عنه من المسلمين من برىء منه من المسلمين ، ومن تولاه فلا ولاية له مع المسلمين .

ثم من بدم عبد الله بن وهب الراسي وأصحابه الذين جاهدوا معه يوم النهروان حتى استشهدوا - رحمهم الله - على الأسر بالمروءة والنجاة من المنكر، ثم عبد الرحمن بن ملجم رحمه الله .

ثم من بدم فروة بن نوفل الأشجعي، ووداع بن حوثة الأسدي، ومن استشهد معهما يوم النخيلة^(١) فقاتلوا بها أصحاب معاوية وأصحاب الحسن بن علي حتى استشهدوا - رحمهم الله - على الأسر بالمروءة والنجاة من المنكر .

ومن دان بدين أهل النخيلة وأهل النهروان من لم يشهد معهم فهم أولهاؤنا رحمهم الله .

ثم خوارج المسلمين من بدم، ثم قريب ولزخاف، وما قاتل معهم زباد بن أبي سفیان بالكوفة حتى استشهدوا رحمهم الله .

وعروة بن حدير - رحمه الله - الذي قتل عبيد الله بن زباد .

والرداس بن حدير وأصحابه الذين دعوا إلى دين الله وقتلوا أصحاب عبيد الله بن زباد وأشياخ^(٢) يزيد بن معاوية بعد أن دعواهم إلى دين الله حتى استشهدوا رحمهم الله .

ثم إمام المسلمين عبد الله بن أبيان وسائر أمته [٦٠٨] المسلمين جابر ابن زيد، وصهار بن عبيد^(٣)، وجعفر بن النعمان^(٤)، وحقات بن كائب ،

(١) النخيلة : موضع بالبادية قرب الكوفة على سمت الشام .

(٢) ورد اسمه في بعض المصادر القديمة « سحار بن العبد » .

(٣) ورد اسمه في معظم المصادر القديمة « جعفر بن النعمان » وكتب في الفسطوة :

« جعفر بن النعمان » .

وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، وأبو نوح صالح بن نوح الدهان .
ثم عهد الله بن يحيى الإمام ، والختار بن عوف ، وأبو الحر حل
ابن الحصين ، ومن استشهد معهم من المسلمين الذين قاتلوا أشعاع مروان
ابن محمد .

ثم عهد الرحمن بن رستم لإمام أهل المغرب .

والجلندي بن مسعود إمام المسلمين بعمّان ومن استشهد معه من
المسلمين هلال بن عطية الخراساني^(١) ، وخلف بن زياد البحراني ، والربيع
ابن جندب ، وموسى بن أبي جابر ، وبشير بن المنذر ، ووائل بن أيوب ،
ومحبوب بن الرحيل ، وهشام بن المهاجر ، وعهد الله بن أبي قيس ، وسعيد
ابن مبشر^(٢) ، وعلى بن عروة ، وهشام بن غيلان ، ومنير بن النير ،
وسليمان بن عثمان ، وأبو منصور الخراساني ، وهشام بن عهد الله الخراساني ،
وعهد القنذر بن الحكم ، ومحمد بن هاشم بن غيلان ، وموسى بن حل ،
وسعيد بن محرز ، والوضاح بن عقبة ، ومحمد بن محبوب ، أئمة المسلمين
وقتهاؤهم - رحمهم الله ورضى عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء بما آثروا
من دين المسلمين واتقوا الله ورعوه من عهود الله وقاموا به من شرائع الله
وأحيوه من سنن الله ، فرحة الله عليهم ومنقرته ورضوانه .

(١) استشهد مع الإمام الجلندي بن مسعود ، هلال بن عطية الخراساني . أما بقية الأسماء
التي وردت فلم تكن مع الجلندي حين استشهاده فيها عدا خلف بن زياد الذي كان قد مرض
فتخلف عن السير مع الجلندي .

(٢) ورد الاسم أيضا في المصادر المختلفة « سعيد بن النير » .

(ك)

ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قال الله تبارك وتعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)^(١) ، وقال : (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)^(٢) . فالذي يجب على المسلمين إذا كانوا قادرين ظاهرياً أن يجمع كلهم ويتشاور أهل العلم منهم ثم يقيموا إماماً ممن يستحق الإمامة ، والذي يستحقها هو الذي يبصر عدل ما يأتي ويتقوى ويرف .

ولكن معنى الذي يستحق الإمامة إذا كان ورعاً بصيراً بما يأتي ويتقوى وكان يبصر الولاية والبراءة وكان قوياً على إقامة الحق وتذرع ويفرق ويتقوى على إقامة العدل ويمزم عليه ، ثم عليهم له السمع والطاعة . فحين أظهر غسكراً أو قولاً من بعد دعوة إلى ترك منكره والالتوبة منه ، [٦٠٩] وليعلم حق ما وجب عليه في حديثه من فعل ، كان قد أجاب إلى التوبة ، قبلوا ذلك وأقاموا عليه الحق فيما أحدث ، وإن امتنع سألوه أن يستأمر فإن فعل أسروه وأقاموا عليه العدل ، وإن امتنع قاتلوه ومن شابهه على ذلك حتى تقوى روحه أو يفي . إلى أمر الله . فإن استطاعوا أن يعدلوا مصرهم إلى غيرهم وجب ذلك عليهم كلما قدروا عليه .

(١) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

(٢) سورة الحج : آية ٤١ .

فليدعوا الناس إلى الدخول في دين الله والتسليم للعدل ، فإن أجابوهم
إلى ذلك حكموا فيهم بالسبيل وأخذوا منهم ما يجب عليهم من الحقوق
وسلوا إليهم حقوقهم . وإن امتنعوا جازوهم حتى يمشوا إلى أمر الله ،
وإن لم يجاروا ولم يسلموا أسروا وحبسوا حتى يسلموا أو يجب عليهم
ما^(١) يجمع عليه المسلمون فيمتد فيهم ما الذي للسيرة في فساق
أهل النبوة .

وأما أهل الشرك فمن أقطع منهم من الإسلام وأداء الجزية قتل
وقسم ماله وسبب ذريته ، إلا للربذ فإنه يقتل ولا شيء على ذريته ،
ولكن القتل في رجالهم ونسائهم . فإن كانوا في دار حرب غنم أموالهم
لحق في دار الحرب ، وإن كانوا في دار الإسلام قتلوا ولم تقيم أموالهم
ولم يزنوهم ورتبهم من أهل الهدى . ومنهم من قال يلحق في بيت المال ،
غير أنا نرى أنها إن أقيمت في بيت المال تركت بما لا ينفع بها .
فهذه بيوتنا في أهل الشرك .

فإذا كان المسلمون في حيد الضعف والفتنة فإن قيدوا على الإنكار
بالسنة أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر بالسنة ؛ وإن لم يقيدوا على
ذلك وخافوا أنسكروا بقلوبهم ، ولا بد من ذلك ولا يسع غير .

(١) « عليهم ما » : أخضاها ليقس الكلام .

(ل)

في أمر الولاية والبراءة

وإذا كانت الدار دار إسلام والمسلمون ظاهرون وكلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى، والباطل مقهور أهل لا يأمنون على إظهاره، فن ظهر منه الصلاح والورع في الدين تولاه المسلمون ولم يمتحنوا ضميره، ولم يسألوه عن شيء من الأدیان. وإن كانت الدار دار كفر والمسلمون مقهورون والباطل ظاهر، أو كانت الدار مهمل لا يمنع أحداً من إظهار دين حق ولا باطل فإن من [٦١٠] ظهر منه الصلاح والورع سأل المسلمون عن دينه وامتنعوا، فإن كتمهم أسرهم ووقفوا عنه، وإن أظهر لهم ديناً من أديان الضلال برءوا منه، وإن أظهر لهم الموافقة على ذلك تولوه.

وقد كانت الدار في زمان أبي بكر وعمر دار إسلام وكان الناس مستفتين عن الحق، وكان من ظهر منه الصلاح والورع تولى على أسرهم ومن ظهر منه الكفر برئ منه، ومن لم يعرف قوله ولا عمله وقف عنه، حتى أحدث عثمان بن عفان فاحتاج المسلمون حينئذ إلى معرفة من واقفهم ومن خالفهم فلم يدينوا بعد ذلك إلا لمن علموا منه الموافقة إذا ظهر للكفر وكانت الدار مهمل.

وكذلك أهل عمان لما أخطأوا في عزل الإمام الصلت بن مالك ثم تعاقبت أحداثهم لم يقول أحد ظهر منه الصلاح والورع إلا بمعرفة موافقه للمسلمين في جميع الأحداث.

فمن عرف منه المواقفة للمسلمين فيما دانوا الله به من القول والعمل
تثبت ولايته ، ومن ظهرت منه مخالفة للمسلمين في قول أو عمل برى عنه
عما انتهك من الكبائر وأمر عليه من العاصي وكذب على الله وعلى
رسوله ﷺ من تدبته بالكفر والباطل .

ومن لم يعرف قوله ولم يظهر منه كفر ببراءة عليه ، وقف عنه
ووصل عمله إلى الله ، فهذا دين المسلمين . فسأل الله التوفيق لنا ولكم
(ربنا إنا سمعنا مفادياً ينادى للإيمان أن آمينوا بربكم فآمناً ربنا
خافركم لنا ذنوبنا وكفرنا عما سئلتنا وتوفنا مع الأبرار^(١) . وصلى الله
على رسوله محمد خاتم النبيين وعلى آله الطاهرين ، وقال هو ديني ودين المسلمين .

تمت السورة

تم كتاب سيرة المسلمين أهل الفوز رحمهم الله أجمعين

(٣١١)

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن سيرة أبي عبيدة^(١) إلى عبد الوهاب ابن عبد الرحمن بن رستم من المشايخ

وهذا من أبي عبيدة :

قال : لا تخلوا من أن تكون دعوت للناس إلى نعرتك على الأسماء
بالمهرورف والنهي عن المنكر فلم يجيبوك ، وأفردت فهلك القوم وثبتت
ولايتك لإخوانك وزلت إمامتك .

(١) يظهر من المخطوطة (س ٦١١) أن أبا عبيدة هذا ليس مسلم بن أبي كريمة
ففي س ٦١١ يقول : « قال أبو عبيدة المغربي » .
ويذكر الشيخ الباروني رسالة نسبها إلى أبي عبيدة في موضوع الخلاف الذي وقع في إمامة
الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم ، وقال إن أبا عبيدة أرسلها إليه (انظر : سليمان
ابن عبد الله الباروني : الأزهار الرياضية . ج ٢ . القاهرة : المطبعة البارونية ١٣٢٤ هـ) .
ويعلق الأستاذ محمد علي ديوز ، على ما ذكره الأستاذ سليمان بن عبد الله الباروني بقوله :
« إن الرسالة أعجبية الأسلوب غامضة لا يمكن أن تكون من أبي عبيدة الذي نشأ في البصرة
والذي قارع فصحاء المعتزلة كواصل بن عطاء فظهر عليهم بفرازة علمه وحدة ذكائه وبالفصاحة
التي هي أكبر عدة في منازلة الفصحاء والبلغاء . » ثم يستطرد فيقول : « وأرى أن تلك
الرسالة لأبي عبيدة عبد الحميد الجناوني وقد عاصر الإمام عبد الوهاب وكان من أئمة جبل
نفوسة في العلم والتقوى في ذلك العهد » . (انظر : محمد علي ديوز : تاريخ المغرب الكبير
ج ٣ ص ١٨١) .

أما إمامة عبد الوهاب بن رستم فكانت بعد وفاة أبيه عبد الرحمن بن رستم من سنة
١٦٨ هـ إلى أن توفي سنة ١٨٨ هـ (انظر : زامباور : معجم الأنساب والأسرات الحاكمة
في التاريخ الإسلامي ترجمة الدكتور زكي محمد حسن ج ١ ص ١٠٠ - ١٠١ - مطبعة جامعة
القاهرة ١٩٥١ م ، والدكتور سعد زغلول عبد الحميد : تاريخ المغرب العربي ص ٣٨٦ - ٣٩٢ -
مطبعة دار المعارف - الإسكندرية ١٩٦٥ م ، وما جاء في تاريخ المغرب الكبير للأستاذ محمد
علي ديوز ج ٢ و ج ٣ ، والدكتور موسى خليفات : نشأة الحركة الأباضية ص ١٦٤ - ١٦٨) .

وإما أن لا تكون دعوتهم فزالت إمامته بالتضييع واسيلا الباطل
 قبلك فلا إمامة لك .
 وإما أن تحمل سيفك على عاتقك تنقذ الله عما ضمت له [٦١١]
 وتلتحق بأئمة المسلمين قبلك فهلك كل من استنصرته بذلك .
 وإما أن تكون رجلا قد عزت نفسك ومن قبلك بالضعف خلقت
 للمسلمين من ولايتك والسلام .

قال أبو عبيدة القري : تفسير ذلك فيما أُرجم والله أعلم ، يعنون الإمام
 إذا رأى الرعية لم تستقم لله على طاعة الله يناقون بها ثواب الله ، أن
 على الإمام أن يدعوهم إلى الوفاء لله بطاعته ، فإن لم يحبوه إلى طاعة الله
 وطاعة رسوله ﷺ ، بقى منفردا بنفسه فهلك كل من كره الإجابة إلى
 الاستقامة ، وبقيت ولاية الإمام مقد من حضر أو غاب من المسلمين
 وزالت إمامته من الناس لأنه قد صار الإمام في هذا الوجه إلى
 حد الكتمان .

وإذا كتم الإمام خرج من حد الإمامة والظهور بالإسلام لأن البيعة
 إنما هي على إقامة كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام واتباع آثار المسلمين
 معه ومن الرعية ، وإذا لم تف الرعية بذلك ضلوا وصار الإمام إلى حكم
 الشكمان لأنه لا يظهر للسكر بحضرته إلا على أحد وجهين ، إما أن
 يكون متهورا ذليلا فله أن يخرج من الإمامة ولا يتزها ولا يتو
 للمسلمين ، أو يكون مداهنا مقصورا فلا إمامة له بالسكوت وتركه الوفاء
 بما طاعه الله والمسلمين عليه .

وَلَدَ بَلَدَنَا أَنْ أَبَا بَكْرٍ الْخَدِيعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بَلَغَهُ أَنَّ نَافِعًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَرِهُوا مَقَامَهُ فَصَدَّ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ - فَقَالَ : أَيْهَا النَّفَّاسُ كَرِهْتُمُونِي فَاسْتَقْبِلُونِي أَقِيلُكُمْ فَقَالَ لَهُ قُلْتُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : حِيَاهُتْ حِيَاهُتْ لَا تَقْتُلْ وَلَا تَسْتَقْتُلْ ١١ فَاجْمَعْ صَالِحُو الْمُسْلِمِينَ عَلَى الرِّضَى بِإِمَامَتِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَى إِنْكَارِ الْعَامَّةِ وَلَا إِلَى رِضَائِهِمْ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ لِلنَّائِظِ اللَّهُ وَلِدِينِهِ وَالْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ وَهُمْ الْمُسْتَقْبِلُونَ .

وَأَمَّا مَنْ سَوَّاهُ مِنَ النَّفَّاسِ فَلِإِنَّمَا عَلَيْهِمُ الْإِتِّبَاعُ وَالْإِقْتِدَاءُ وَلَيْسَ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ لِلْإِسْلَامِ وَأُمُورِهِ وَالْتَقْدِيمُ فِيهَا بِشَيْءٍ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخُوفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَسَا أَلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) (١) . وَالْمُسْتَنْبِطُونَ هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالسُّكُوتِ وَالسَّكَنَةِ ، لِأَنَّهُمْ النَّهَاجُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَمُّهُمْ حِينَ لَمْ يَرُدُّوا الْأَمْرَ إِلَى الرَّسُولِ وَالْمُسْتَنْبِطِينَ ١١

وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ [٦١٢] إِذَا رَأَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَلَكُّوْا يَتَنَصَّرُوْا قَالَ لَهُمْ : إِمَّا أَنْ تَقُوْمُوا بِمَا عَاهَدْتُمْ اللَّهَ وَإِلَّا خَرَجْتُ إِلَيْكُمْ مِنَ الْإِمَامَةِ ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لِأَنَّهُ كَلَّا قَدْ وَبَّيْ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ . اللَّهُ بِمَا عَاهَدَهُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَنْ مَشُورَةٍ مِنْ خِيَارِ الْمُسْلِمِينَ وَرِضَاهُمْ بِهِ اللَّهُ وَلِدِينِهِ ، ثُمَّ كَانَ ذَمُّهُمْ الْوَفَاءَ بِذَلِكَ وَالِاسْتِثْمَاءَ فِيهِ . فَإِنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : الْخِلَافَةُ مَا أَهْمُنُ عَلَيْهَا : يَتَنَبَّأُ مَا كَانَ عَنْ مَشُورَةٍ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ ،

والأمان: أما أخذ بالسيف (الاستيلاء) فإمامة كانت بحسب المشيئة من أهل العلم
والصلاح فهي ملك .

وكذلك من عند له الأشرار فهي ملك .

ولما أن لا تكون دعوتهم فزلت إمامتك بالتضييع واستحسان الباطل
فهلك وإمامة الحق فلا إمامة لك .

وذلك أن الإمام إذا ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
وإمامة الملة ودلالة الأمة بالناس من غير عذر يفسد بذلك مثله القتها ،
وترك جهاد العدو ودفعه عن المسلمين ، فزلت إمامته بما قصر فيه من
أمر الظهور بذلك كله أو بعضه .

وكذلك إذا بدل الصورة فصار بنو سيرة من معنى بنو ناعو
معروف فيه سيرتهم وكذلك إذا ترك الأحكام .

وأما قوله أن تحفل سيفك على عاتقك فتق الله بما ضمت له ، أو
تلمع بألمة الحلمين فهلك ، فهلك من استغفرته بذلك ، فهذا تصوير
أول الكلام لأنه إذا بقي معه أربعون رجلا من أهل الصلاح فلا عذر
له في الضعف .

فإذا لم يبق عنده أربعون رجلا من أهل الصلاح والأمانة كلهم
فعلية أن يتزل الإمامة ، ويحل اللواء ، وتسه الفتنة ، فإن رجعوا إليه
فليزم بيته ولا يقبل ذلك منهم وقد اختير خدرهم .

ويقال: المؤمن لا يلدغ من جحر حوتين، وبشكل من دخل في الإمامة
والعصاة وله فيها رأى إذا كان بسببه ذلك يبنى بحسب الدخول فيها
ويحل إليها .

وإمام المسلمين وأعلمهم فيها كالشجر وهو كآرته لذلك لأنه على
خطر عظيم .

والذى يرجع عن المسلمين ، أيما إمام جى أرضا جباها غره من
الجباية فلم يجمعهم من الضعف منه أو مداهنة ، هو إمام جائر فاسق
نخاه ونبرأ منه ، ولا تلبس الحق بالباطل ونحن نعلمه ، ولا تختلف
أحكامنا على الناس ، وهذا ديني ومذهبي واعتقادي ، ولست ممن يصدق
النجوم والكهانة ولا اللاحم لكن أتبع نبي محمد ﷺ [٦١٢] وأعرض
ما شكل على كهاب الله تعالى ، وسنة نبيه محمد ﷺ ، وأفندى بأقار
الحليف الصالحين الذين لم يتخذوا دينهم هواً ولعباً ، ديني دينهم ، وإن
كفت قد بان لك الحق فالحق مقبول . هذا والسلام عليك وعلى المسلمين
من تلك البلاد أجمعين وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليماً .

تم الذى من السيرة عن أبى عبيدة

هذه سيرة الشيخ العالم العلامة إمام مذهب أهل الاستقامة
والمتقدي به في الفتاوى الخاصة والعامة قطب المذهب ومداره
وأساس قواعده ومناره عبد الله بن أباض بن تيم اللات ربهط
الأحنف بن قيس - رضى الله عنه - إلى عبد الملك بن مروان .
وفيه - أيضا - سيرة شبيب بن عطية الماني رحمه الله ، وهي
سيرة حسنة . وفيه كتاب الموازنة تأليف الشيخ أبي محمد عبد الله
ابن محمد بن بركة البهلوي الماني السلي رحمه الله .

(٣٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان

من عبد الله بن أباض^(١) إلى عبد الملك بن مروان : سلام عليك . نأني
أحمد إلهك الله الذي لا إله إلا هو وأوصيك بقوى الله عز وجل
للقوى والمرد إلى الله ، وأعلم أنه إنما يتقبل الله من العبد .

(١) عبد الله بن أباض : ينسب إليه : الأباضية في عمان وفي زنجبار . وفي شرق إفريقيا
وفي شمال إفريقيا وفي غير ذلك من الأمكنة في ديار الإسلام . وللعرف أنه اسم «أبا باضي»
اسم قديم وليس للفرس . إذ إن مؤسسي المذهب «والفكر» الأباضي هو جابر بن زيد الذي
ولد في عمان قبل نهاية خلافة عمر بن الخطاب ، وتوفي سنة ٩٣ هـ .

أما بعد ، جاني كتابك مع صفان بن عاصم ، وإليك كتبت إلى أن
أكتب إليك بكتاب ، فكتبت به إليك فنه ما تعرف ومنه ما تنكر .
زعت أنما عرفت منه ما ذكرت به من كتاب الله وحضت عليه من
طاعة الله واتباع أمره وسنة نبيه ، وأما الذي أنكرت منه فهو عند الله
غير مبكر . وأما ما ذكرت من صفان والذي عرفت به من شأن الأئمة
وأن الله ليس ينكر عليه أحد شهادته في كتابه بما أنزل على رسوله
أنه من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون والظالمون .

= أما نشأة الأباضية عقائدياً وسياسياً فكانت بعد السنوات الأولى من خلافة عثمان بن عفان
(حوالي سنة ٢٩ هـ) ، وأوجع قبل على التحكيم ، وبلغ المباحثون على التحكيم عبد الله
ابن وهب الراسي أميراً لمؤتئين في سنة ٣٧ هـ . وقد أطلق الأمويون اسم « الأباضية » على
هذه الجماعة التي كانت تصف نفسها باسم « الجماعة المؤمنة السليمة » أو « المسلمين » أو « جماعة
المسلمين » أو « أهل الدعوة » . ولم يقبل الأباضية في بداية الأمر تسميتهم بهذا الاسم
ولكنهم قبلوه منذ خلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ) وبدأ اسم الأباضية يظهر
في كتبهم وكتاباتهم بعد ذلك . ولا تعرف من المصادر التي رجعت إليها أين ومن ولد عبد الله
ابن أبياس ، كذلك لا تتفق المصادر على سنة وفاته . وإن كنا نعرف من سيرته أنه عاصر
الإمام أبا الشعثاء جابر بن زيد ، وأخذ عنه كما أنه عاصر الأعمش في الدولة الإسلامية أيام
معاوية بن أبي سفيان (٤٠ - ٦١ هـ) وفي عهد محمد بن جبرائيل (٦٥ - ٨٦ هـ) .
وأول ما نسمع عن اشتراك عبد الله بن أبياس في أمور الدولة الإسلامية حين خرج هو وجميع
فرق الحسكة للفتاح من مكة مع عبد الله بن الزبير ضد جيش يزيد بن معاوية في سنة ٦٤ هـ
ثم رجوعه إلى البصرة بعد أن أمنت مكة .

ولعل السبب في تسمية هذه الجماعة للزمنة السليمة بالأباضية يرجع إلى أن عبد الله بن أبياس
استطاع أن يدافع عن آراء جماعته علناً وإن يدحض القول بأنهم من الخوارج على الإسلام ،
أو من مطرقي الخوارج .

وفي كتاب عبد الله بن أبياس إلى عبد الله بن مروان يبين لنا هجاءه في الحق وقوته
في المناظرة والمجادلة . وكان عبد الله بن أبياس - فضلاً عن هجاءه - يستند إلى ربه وقبيله
تيمم في البصرة .

(١) قال الله تعالى في سورة المائدة : الآية ٤٤ (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الظالمون) . وقال تعالى في سورة المائدة : الآية ٤٥ (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الظالمون) . وقال تعالى في سورة المائدة : الآية ٤٤ (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الظالمون) .

وَمَا كَانَ لِمَنْ أَكُنْ أَذْكَرَ لَكَ شَيْئًا مِنْ شَأْنِ عِثَانٍ وَالْأَمْرُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ
أَنَّهُ الْحَقُّ، وَسَأَنْزِعَ لَكَ مِنْ ذَلِكَ الْبَيِّنَاتِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى
رَسُولِهِ، وَسَأَكْتُبُ إِلَيْكَ فِي الَّذِي كُتِبَتْ بِهِ وَأَخْبِرُكَ مِنْ [١١٤] خَيْرِ عِثَانٍ
وَالَّذِي طَعْنَا عَلَيْهِ فِيهِ وَأَبَيْنَ شَأْنَهُ وَالَّذِي آتَى عِثَانًا .

لقد كان كما ذكرت من تقدم في الإسلام وعلى به ولكن الله لم يجر
العباد من العقوبة والردة عن الإسلام ، وإن الله يثبت عهداً بخلق ﴿١﴾
وَأَوَّلَ نَصْرِ كِتَابِهِ فِيهِ نِعَمَاتُ كُلِّ شَيْءٍ بِحُكْمِ بَيْنِ النَّاسِ فِيهَا اخْتَلَفُوا (هَذِي
وَرَحْمَةُ الْقَوْمِ يَوْمُئِذٍ) ﴿٢﴾ . فَأَجَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ حِلَالًا وَحَرَمًا
وَفَرَضَ فِيهِ حُكْمًا وَفَضَلَ فِيهِ قَضَاءَهُ وَبَيَّنَّ حُدُودَهُ فَقَالَ : (نَبَأَ حُدُودَ اللَّهِ
فَلَا تَقْرَبُوهَا) ﴿٣﴾ . وَقَالَ : (وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ
الْعَاقِبَةُ) ﴿٤﴾ . وَقَسَمَ رَبُّنَا قَسَمًا وَلَيْسَ لِنَهَادِهِ فِيهِ الظُّلُومَةُ هُمْ . أَمَرَ نَبِيَّهِ
بِاتِّبَاعِ كِتَابِهِ ، فَقَالَ قُلُوبِي ﴿٥﴾ : (وَاتَّبِعْ مَا يَأْتِيكَ مِنَ رَبِّكَ) ﴿٦﴾ .
وَقَالَ : (نَزَّلْنَا قُرْآنَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ، ثُمَّ إِنَّا عَظَمْنَا بَيَانَهُ) ﴿٧﴾ . فَصَلَ عَهْدَ
﴿٨﴾ بِأَمْرِ رَبِّهِ وَمِنْ عِثَانٍ وَمِنْ عَهْدِ اللَّهِ مِنْ أَصْحَابِهِ لَا يَرُونَ رَسُولَ اللَّهِ
يَتَعَدَّى مِنْ قَبْلِهِ شَيْئًا وَلَا يَبْدُلُ فَرِيضَةً وَلَا يَسْتَعْلِلُ شَيْئًا حَرَمَهُ اللَّهُ وَلَا
يَحْرُمُ شَيْئًا أَحَدَهُ اللَّهُ وَلَا يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَكَانَ بِقَوْلِ :


(١) سورة الأعراف : آية ٥٢ ، وجودة بوسلته : آية ١١١ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٨٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٢٩ .

(٤) سورة الأنعام : آية ٢ .

(٥) سورة التوبة : الآية ١٨ - ١٩ .

(إني أخافُ إن عصيتُ ربي عذابٌ يومٍ عظيمٌ) (١). فمتر 
 ما شاء الله تاباً لما أسره الله، يتبع ما جاء من الله، وللمؤمنون منه يعلمهم
 وينظرون إلى عمله حتى توفاه الله عليه الصلاة والسلام وهم عنه راضون،
 فتسال الله سيّله وعلا بصفته. ثم أوردت الله عهده الكتاب الذي جاء
 به محمد وهده ولا يهتدى من اهتدى من الناس إلا باتباعه ولا يضل
 من أضل من الناس إلا بتركه.

ثم قام من بعده أبو بكر على الناس فأخذ بكتاب الله وسنة نبيه ولم
 يفارقه أحد من المسلمين في حكم حكمه ولا قسم قسمه حتى فارق الدنيا
 وأهل الإسلام عنه راضون وله مجامعون.

ثم قام من بعده عمر بن الخطاب قوفاً في الأسر شديداً على أهل الفناء، يهتدى
 بمن كان قبله من المؤمنين بحكم بكتاب الله، وإبعاده الله بفقوح من الدنيا
 عالم يبتلى به أصحابه، وفارق الدنيا والدين ظاهر وكلة الإسلام جامعة
 وشهادتهم قائمة، والمؤمنون شهداء الله في الأرض. وكذلك قال الله :
 ﴿جَلَدْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ
 عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (٢). ثم أشار المؤمنون [٦١٥] فلو ائمانهم (٣) فعل ما شاء الله

(١) سورة الأنعام : آية ١٥ ، وسورة يونس : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٤٣ .

(٣) لما علم أبو لؤلؤة الهجوس حمز بن الخطاب ، ألم عليه الهاجرون أن يستغفروا
 وقال : إن استغفرت فقد استغفرت من هو خير مني (يعني أبا بكر) . وإن أترك فقد ترك
 من هو خير مني (يعني الرسول عليه الصلاة والسلام) . ثم استغفر رأيته على تركه سنة
 من كبار الصحابة ، وهم علي وعثمان وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف
 فليخاروا الخليفة من بينهم .

يُخبر أهل الإسلام حق بسطت له الدنيا وفتح له من خزائن الأرض
ما شاء الله . ثم أحدث أمورا لم يسئل به أصحابه قبله وعهد الناس يومئذ
قريب بغيرهم حديث . فلما رأى المؤمنون ما أحدث عثمان أبوه فكلموه
وذكروه بكتاب الله وسنة من كان قبله من المؤمنين . وقال الله : (وَمَنْ
أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْجَرِمِينَ مُتَّقِمُونَ)^(١)
فسفه أن ذكره بآيات الله وأخذم بالجبروت وضرب منهم من شاء الله
وسجن ونقام في أطراف الأرض من شاء الله منهم فما أن ذكروه
بكتاب الله وسنة نبيه ومن كان قبله من المؤمنين وقال الله : (وَمَنْ أَظْلَمُ
مِمَّنْ ذُكِّرَ بآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَلَنَبِيٌّ مَا قَدَّمَتْ بَدَاهُ)^(٢)

وإني آيين لك يا عبد الملك بن مروان الذي أنكر المؤمنون على
عثمان وفارقناه عليه نيا اسفل من الماسي عسى أن تكون جاهلا عنه
غافلا وأنت على دينه وهواه لا يحملك يا عبد الملك هوى عثمان أن
تبعد بآيات الله وتكذب بها . فإن عثمان لا يبقى عنك من الله شيئا
فإن الله يا عبد الملك بن مروان قبل التناوش من مكان بعيد وقبل أن
يكون لزاما وأجل مسمى . وإنه كان مما طعن المؤمنون عليه وفارقوه
وفارقناه فيه ، فإن الله قال : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ سُلَاسِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ
فِيهَا بِاسْمِهِ وَيَسْمَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كُنْ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ
لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(٣) فكان عثمان

(١) سورة المجدة : آية ٢٤ .
(٢) سورة الكهف : آية ٥٧ .
(٣) سورة الفرقان : آية ٢٦ .

أول من مع مساجد الله أن يقضى فيها بكتاب الله . وبما تشناه عليه
وفارقاه عليه أن الله قال لعبد الله : (لا تطرد الذين يدعون ربهم
بالقدارة والعشي يريدون وجهي ما عليك من حسابهم من شيء
وما من حسابك عليهم من شيء فتتاردهم فتكفون من
الظالمين) (١)

فكان أول (٢) هذه الأئمة طردهم وقام ، فكان من قام من أهل
الديانة أبو ذر الغفاري ، ومسلم الجعفي ، ونافع بن الحطام (٣) ، وشي من أهل
الكوفة كتب ابن أبي الحنفية وأبي (٤) الرجل الوجاج ، وجندب بن زهير (٥) ،
وجندب هو الذي قتل الساحر الذي كان يلعب به [١١٦] الوليد بن عقبة (٦) ،
وشي عمرو بن زارة ، وزيد بن صوحان (٧) ، وأسود بن ذريح ، وزيد
ابن قيس الهمداني وكرور بن الحضرمي ، في ناس كثير من أهل
الكوفة .

وشي من أهل البصرة عامر بن عبد الله القسري ، ومنصور العبدي
ولا أستطيع لك عددهم من المؤمنين .

(١) سورة الأنعام : آية ٥٢ .

(٢) « أول » : وفي نسخة « خيار » .

(٣) ورد الاسم أيضا : « نافع بن الحطام » .

(٤) كتب في المخطوطة : « إلى » .

(٥) جندب بن زهير الأزدي : ذكر الطبري أنه قتل في سنين وهو يحارب مع مل بن
أبي طالب .

(٦) الوليد بن عقبة ، أخ عثمان بن عفان لأمه ، وروى أنه وهو أمير على الكوفة .
سل بالناس الصبح وهو سكران ، ثم قال لهم : إن شئتم أن أزيدكم ركة زدتكم . فلما بلغ
عثمان ذلك لم يسرع إلى إلامه المد عليه ، بل أخر ذلك . (انظر : ابن قتيبة : الإمامة والسياسة
ج ١ ص ٣٦) .

(٧) زيد بن صوحان : قتل شهيداً يوم الجمل (السلي : تحفة الأعيان ج ١ ص ٦٥) .

وما نتمنا عليه أنه أتمر أخاه الوليد بن عتبة على المؤمنين ، وكان يلعب بالسمرة ويصلى بالناس سكران ، فأسق في دين الله ، أتمره من أجل قراجه ، على المؤمنين المهاجرين والأنصار ، وإنما عهدتم حديث بسند الله ورسوله والمؤمنين .

وما نتمنا عليه إمارته قراجه على عباد الله وجل المال هوقة بين الأغنياء ، وقال الله : (كَيْ لَا يَكُونُوا دُوقَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ)^(١) . وبذل كلام الله وبذل القول راتب المعوى .

وما نتمنا عليه أنه انطلق إلى الأرض ليحبسها لنفسه وللأهل^(٢) حتى حق منع قطر السماء والرزق الذي أنزله الله لعباده ، لأنفسهم وإبنائهم . وقد قال الله : (قُلْ أَدْرَأَيْكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أُذُنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ . وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٣) .

وما نتمنا عليه أنه أول من تدى في الصدقات وقد قال الله : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّاكِينِ وَالْمُؤَلَّفَةِ عَلَيْهِمَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ

(١) سورة المفسر : آية ٧ .

(٢) يقال حتى فلان الأرض حبسها حتى لا يقرب . والمعنى موضع فيه كلام يحس من الناس أن يرعى . وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم « لا حتى إلا لله ورسوله » : كان الشريف من العرب في الجاهلية إذا نزل بها في عشيرته استموى كلبا تحس لحاضته مدى عواء الكلب لا يصرك فيه غيره فلم يرهقه منه أحد . وكان شريك القوم في سائر الراتب حوله ، فهو النبي صلى الله عليه وسلم أن يحس على الناس حتى كانوا في الجاهلية يسلطون . (التلويح : دكتور حسن إبراهيم بخص : تلويح الإسلام السياسي ج ١ هاشم صفحة ٢٧٤) .

(٣) سورة يونس : الآيات ٥٩ - ٦٠ .

وَالْقَارِيعِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ
حَكِيمٌ^(١) . وَقَالَ اللَّهُ : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَوْتِمَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا)^(٢) .

وأحدث عثمان معه فرائض كان فرضها أمم المؤمنين مير بن الخطاب
رحمة الله عليهم ، وانتقص أصحاب بدر ألفاً من عطائهم ، وكثر الذهب
والفضة ولم يفتقروا في سبيل الله . وقال الله : (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ
وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ
يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ تَتَكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَأُخُدُودُهُمْ
هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ)^(٣) .

وما نقصنا عليه أنه كان يضم كل ضالة إلى إبله ولا يردعها ولا
يمرنها ، وكان يأخذ من الإبل والتمن من وجد ما عنده من الناس وإن
كانوا قد أسلموا عليها^(٤) ، وكان لهم في [٦١٧] حكم الله أن لهم ما أسلموا
عليه . وقال الله : (وَلَا تَبْتَغُوا النَّاسَ أَشْيَاءَ مِّمَّ وَلَا تَمَتُّوا فِي الْأَرْضِ
مُتْسِلِينَ)^(٥) . وقال : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ بَيْنَكُمُ بِالْهَاطِلِ إِلَّا أَنْ
تَكُونُوا بِنِجَارَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْبَلُوا أَلْفَاسَكُمْ إِنْ اللَّهَ كَانَ

(١) سورة التوبة : آية ٦٠ .

(٢) سورة الأحزاب : آية ٣٦ .

(٣) سورة التوبة : الآيات ٣٤ - ٣٥ .

(٤) أسلموا عليها : تصالحوا عليها ،

(٥) سورة هود : آية ٨٥ .

بِكُمْ رُسُلًا. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا وَإِنَّا نُصْلِيهِ نَارًا. وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ^(١)

وَمَا تَنْفَعُ عَلَيْهِ أَنْ أَخَذَ خَيْرُ اللَّهِ لِنَفْسِهِ وَيُعْطِيهَا أَقَارِبَهُ وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ عَمَالًا عَلَى أَصْحَابِهِ. وَكَانَ ذَلِكَ تَبْدِيلًا لِقَرَارِضِ اللَّهِ، وَفَرْضِ اللَّهِ الْجَسَدِ وَرَسُولِهِ (وَقَدْ عَدَّ الْقُرْآنُ وَالْهَدْيُ وَالسَّائِبِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ إِنْ جَعَلْتُمْ آمَنَهُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَبَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ^(٢)

وَمَا تَنْفَعُ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَحَ أَهْلَ الْبَحْرَيْنِ وَأَهْلَ عُثْمَانَ أَنْ يَبْهَرُوا شَيْئًا مِنْ طَبَائِبِهِمْ حَتَّى يَبَاعَ طَبَامُ الْإِمَارَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ تَحْرِيمًا لِلأَهْلِ وَاللَّهِ الْفَتَنِجَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ^(٣)

فَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَخْبِرَ بِكَثِيرٍ مِنْ مَظَالِمِ عُثْمَانَ لَمْ نَحْصِهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَكُلُّ مَا عُدَّتْ عَلَيْكُمْ مِنْ حُلِّ عُثْمَانَ يُكْفِرُ الرَّجُلَ أَنْ يَسْلُ بِهَذَا. وَكَانَ مِنْ حُلِّ عُثْمَانَ أَنَّهُ يَحْكُمُ بِغَيْرِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَخَالَفَ سُنَّةَ نَبِيِّ اللَّهِ وَالْخُلَفَاءِ الصَّالِحِينَ أَبِي بَكْرٍ وَحُمَرَ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) ^(٤)

وَقَالَ: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) ^(٥) (أَلَا لَمَنَ

(١) سورة النساء : الآيات ٢٩ - ٣٠

(٢) سورة الأنفال : آية ٤١

(٣) سورة البقرة : آية ٢٧٥

(٤) سورة النساء : آية ١١٥

(٥) سورة المائدة : آية ٤٥

لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ^(١) (وَمَنْ يَأْمُرِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيراً)^(٢) .
 وقال : (لا يزالُ عهدي للظالمين)^(٣) . وقال : (ولا تركبوا إلى الذين
 ظلموا نصيبكم أفراراً وما لبكم من دُونِ اثْنَيْنِ لَوْلِيَاهُ ثُمَّ لَا تَقْصِرُونَ)^(٤) .
 وقال : (وَمَنْ لَمْ يَتَّخِذْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)^(٥)
 والفسكرون^(٦) وقال : (أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ)^(٧) .
 وقال : (وَمَنْ يُلَئِنِ اللَّهُ فَلَئِنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيراً)^(٨) . وقال : (ولا
 تركبوا إلى الذين ظلموا نصيبكم أفراراً)^(٩) . وقال : (وكذلك حقَّتْ
 كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَتَنُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^(١٠) . فكل هذه الآيات
 تشهد على عثمان ، وإنما شهدنا بما شهدت هذه الآيات (الله يشهد بما
 أنزل إليك أنزله بعدي والملائكة يشهدون وكفى بالله شهِيداً)^(١١) .
 وقال : (فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَتَّبِعُونَ)^(١٢) .

(١) سورة هود : آية ١٨ .

(٢) سورة النساء : آية ٥٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٢٤ .

(٤) سورة هود : آية ١١٣ .

(٥) سورة المائدة : آية ٤٥ .

(٦) ول سورة المائدة : (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) آية ٤٧ .

(٧) ول سورة المائدة : (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) آية ٤٤ .

(٨) سورة هود : آية ١٨ .

(٩) سورة النساء : آية ٥٢ .

(١٠) سورة هود : آية ١١٣ .

(١١) سورة يونس : آية ٣٣ .

(١٢) سورة النساء : آية ١٦٦ .

(١٣) سورة القارات : آية ٢٣ .

فَلَا وَالَّذِينَ التَّوَسَّلُونَ إِلَى اللَّهِ بِأَسْمَاءٍ مِنْ شَيْءٍ اللَّهُ وَالَّذِينَ يَسْتَعِينُونَ
 اللَّهُ [بِحُكْمٍ] لَا يَطْرُقُونَ أَحْصَاءَ النَّاسِ وَكَذَلِكَ قَالَ الْحَقُّ (١) هَلْ يَسْهَوْنَ بِاللَّهِ
 حُكْمَكُمْ وَرَمَوْهُ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى ظُلْمٍ الْغَيْبِ وَالظُّلْمِ فَهُمْ فِيكُمْ
 بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٢). وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ يَحْكُمُ الْأَعْيُنَ وَالْأَبْصَارَ وَنَحْنُ
 حَاضِرُونَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْغَيْبِ وَقَالَ اللَّهُ (٣) أَلَمْ يَكُنْ يَدْعُونَ
 أَنْ يَدْعُوا إِلَيْنَا وَهُمْ لَا يُفْقَهُونَ. وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ
 اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ (٤).

نعم المؤمنون أنه طاعة حثان على ذلك طاعة إبليس ، فسادوا إلى
 حثان من أطراف الأرض ، واجتمعوا في ملأ من المهاجرين والأنصار وعامة
 أزواج النبي عليه الصلاة والسلام فأتوه فذكروه الله وأشبهوه الذي أتى
 عن معاصي الله ، فزعم أنه يخوف الذي يقولون ، وأنه يتوب إلى الله منه
 ويراجع الحق فيقبلوا منه الذي انتقام به من اعتراف الذنب والتوبة
 والرجوع إلى أمر الله ، فجامعوه وقبلوا منه . وكان حقا على أهل الإسلام
 إذا اتقوا بالحق أن يشبهوه ويحاسنوه فما استقام على الحق . فلما تفرق الناس
 على ما انتقام به من الحق فكثرت من الذي حاسنهم عليه وما دنا بها
 عنه ، فكذب في أديارهم أن تمنع أيديهم وأرجلهم من خلاف . فلما ظهر
 المؤمنون على كتابه ونكثته على العهد الذي حاسنهم عليه رجوعا بقبول
 يحكم الله ، وقال الله : (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْهُمْ قَبْلُ فَأَنْبِئْهُمْ وَظَنُّوا فِي

(١) سورة التوبة : آية ١٠٥ .

(٢) سورة النكبات : الآيات ١ - ٣ .

وَمِنْكُمْ قَاتِلُوا أَمْعَدَ الْكُفْرِ أَنَّهُمْ لَا يُبَيِّنُونَ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ (١).
 بقطع أهل الإسلام ما حمله الله، وهمل فالحق، وقد جعل الإنسان للإسلام
 زخلة. ثم يرتد عنه. وقال الله: (إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ
 مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لِلْإِلهِ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي سَوَاءٍ سَبِيلٍ أُولَٰئِكَ لَمَّا ارْتَدَّوْا أَصْحَابُ لَعْنَةٍ مِّنْ أَصْحَابِ الْآلِفِ الْكُفْرِ) (٢).

فلما استعمل مصيبة الله وترك سنة من كان قبله من المؤمنين، علم
 المؤمنون أن الجهاد في سبيل الله أولى وأن الطاعة في مجاهدة عثمان على
 أحكامه. فهذا من خبر عثمان والذي ترقاه فيه، ونظم عليه اليوم،
 وطمع عليه المؤمنون قبلها. وذكرت أنه كان مع رسول الله وخشيته (٣)،
 فقد كان على بن أبي طالب أقرب إلى رسول الله وأحب إليه منه،
 وكان خنثى ومن أهل الإسلام. وأنت [٦١٩] تشهد عليه بذلك وأنا بعد
 على ذلك، فكيف تكون قراجه من محمد ﷺ نجاة إذا ترك الحق
 وضل كفر؟ (٤).

وأعلم، إنما علامة كفر هذه الأمة كفرها بالحكم بنور ما أنزل الله،
 ذلك بأن الله قال: (وَمَنْ لَّمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ
 الْكَافِرُونَ) (٥). فلا أصدق من الله قبيلا، وقال: (فَبَأَيُّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ
 وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ) (٦).

(١) سورة التوبة: آية ١٢.

(٢) سورة محمد: آية ٢٥.

(٣) الحسن: زوج الأئمة. المجمع أختار.

(٤) كتب في الضمومة: «وتلا».

(٥) سورة المائدة: آية ٤٤.

(٦) سورة المجادلة: آية ٦.

فلا يفرنك يا عبد الملك بن مروان ، عثاك من نفسك ، ولا تسد
 ديك إلى الرجال يمتدون ويريدون ويستدرجون من حيث لا يملون ،
 فإن أمك الأهل بخواتمها ، وكتاب الله جديد ينطق بالحق أجارنا الله
 باتباعه أن نضل أو نبغى ^(١) فاعتم بمحب الله يا عبد الملك واعتم بالله ،
 وإنه من يعتم بالله يهده صراطا مستقيما ^(٢) . وهو حب الله الذي أمر
 المؤمنين أن يعصموا به ولا يفرقوا . وليس حب الله الرجال من أبيهم
 حسن ينجون ويعلمون ، فأذكرك الله لما أن تدبرت القرآن فإنه حق .
 وقال الله : (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) ^(٣) . فكن
 تابيا لما جاء من الله تهدي ، وبه تخاسم من خاسمك من الناس ، وإليه
 تدعو وبه تفتج ، فإنه من يكن القرآن حجة يوم القيامة به يخاسم من
 خاسمه ويفلح في الدنيا والآخرة . فإن الناس قد اختصموا (إنكم يوم
 القيامة عند ربكم تختصمون) ^(٤) فتعمل لما بعد الموت ولا يفرنك
 بالله الفرور .

(١) وفي نسخة : « أن بغى أو نضل » :

(٢) وفي النسخة التي نقلها إلينا البرادى في الجواهر للتفتة : « واعتم بمحب الله يا عبد الملك .
 واعتم بالله يهديك إلى صراط مستقيم » . قال الله عز وجل (ومن يعتم بالله فقد هداه إلى
 صراط مستقيم) « - سورة آل عمران : آية ١٠١ - » وكتاب الله هو حب الله الذي
 أمر المؤمنين أن يعصموا به فقال : (واعصموا بحب الله فيما ولا تفرقوا) سورة آل عمران :
 آية ١٠٣ - « فأنتدك الله أن تدبر معاني القرآن وتكون مهتديا به مخاسما به . قال الله عز وجل :
 (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) » .

(٣) سورة محمد : آية ٢٤ .

(٤) سورة الزمر : آية ٣١ .

وأما قولك في شأن معاوية بن أبي سفيان أن الله قام معه ومجبل
خمره وأنتج حبه وأظهره على عدوه بطلب دم عثمان ، فإن يكن يستبر
الذين من قبل الدولة أن يظهر للناس بعضهم على بعض في الدنيا فإننا
لا نصبر الذين بالدولة ، وقد ظهر المسلمون على الكفار منما ، ولمنظر كيف
يعملون ، وقد ظهر الكفار على المسلمين ليهتل المسلمين بذلك وعلى
الكافرين^(١) . وقال : (وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَالَّذِينَ آمَنُوا
الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُرَكَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلِيُبَيِّنَ
اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ الْكَافِرِينَ)^(٢) .

فإن كان الدين إذا ظهر الناس بعضهم على بعض قد سمعت الذي
أصاب للمشركون من يوم أحد ، وقد ظهر الذين قتلوا ابن عثمان عليه
وعلى شيعته يوم الدار^(٣) ، وظهر أيضاً على أهل البصرة وم شعبة
[١٢٠] عثمان^(٤) ، وظهر المختار على ابن زياد^(٥) وأصحابه وم شيعتهم ،

(١) وفي نسخة « وعلا الكافرين » .

(٢) سورة آل عمران : الآيات ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) اتهم الثوار على عثمان بن عفان داره ، بعد أن نسب القتال بينهم وبين من تصدى
للدفاع عنه وذلك في الثامن عشر من ذي الحجة سنة ٣٠ هـ وقتلوه وعرف ذلك اليوم
« يوم الدار » .

(٤) يشير إلى انتصار علي بن أبي طالب في موقعة الجمل ، التي دارت بينه وبين السيدة عائشة
وطلبة والزبير وذلك في مجدي الآخرة سنة ٣٦ هـ .

(٥) كتب في المخطوطة : « ابن زياد » و « ابن زياد » وفي امتدادنا أنه خطأ في الـ نسخ فكتب .
وقد أرسل المختار بن أبي عبيد الثقفي ، جيشاً بقيادة إبراهيم بن الأشتر لقتال عبيد الله بن زياد
عادل الأمويين . وسار إبراهيم بن الأشتر حين لقي ابن زياد ومن معه من أهل الشام على نهر
الخانز (نهر بين ادبيل والوصل وصب في حجة) فدارت الدائرة على ابن زياد وقتل هو
وكثير من أهل الشام وحل رأسه إلى المختار .

وظهر مصعب الخبيث على المختار^(١)، وظهر ابن السيف على أخنس
ابن حجلة وأصحابه، وظهر أهل الشام على أهل المدينة^(٢)، وظهر
ابن الزبير على أهل الشام بمكة يوم استسلموها منها ما حرم الله عليكم
وهم شيعتكم.

فإن كان هؤلاء على الدين فلا يعتبر الدين من قبل الدولة، فقد
يظهر الناس بعضهم على بعض ويعطى الله رجلاً ملكاً في الدنيا، وقد
أعطى فرعون ملكاً وظهر في الأرض، وقد أعطى للذي حاج إبراهيم في
ربه، وقد أعطى فرعون ما سمع.

ثم إننا اشترى معاوية الإمارة من الحسن بن علي، ثم لم يف له
بالذي عاهد عليه. وقال: (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا
الأيمان بعدة قوكم عليها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم
ما تفلتون. ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً
تخذون إيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من
أمة إننا يبئلوكم الله في ولّيتكم يوم القيامة ما كنتم
فيه تَخْلِفُونَ^(٣)).

(١) حزم المختار وقتل في الكوفة سنة ٦٧ هـ في الحرب التي دارت بينه وبين مصعب

ابن الزبير.

(٢) حاصر مسلم بن عقبة المري، المدينة المنورة، من ناحية الحرة وقتلها وأباحها،
وذلك في أثناء حكم يزيد بن معاوية.

(٣) سورة النحل: الآيات ٩١ - ٩٢.

فلا تسأل من معاوية ولا عن عمله ولا صنيعة ، غير اننا قد أدر كفاه
ورأينا عمله وسيرته في الناس ولا نعلم من الناس أحداً^(١) أنكر لنا القسمة التي
قسمها الله ، ولا لحكم حكمه الله ، ولا أسفك لدم حرام منه ، ولو لم يصب
من الدماء إلا دم ابن سمية^(٢) لكان في ذلك ما يكفره .

ثم استخلف ابنه يزيد فاستأ من الناس ليوثاً يشرب الخمر للكفر
فيكفهم من سوءه ، وكان يبيع هواه بنور هدى من الله وقال الله : (وَمَنْ
أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بغير هُدًى من الله إِنَّ اللهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ
الظَّالِمِينَ)^(٣) . فلم يخف عمل معاوية ويزيد على كل ذى عقل من الناس ،
فاتفق الله يا عهد الملك ولا تخادع من نفسك في معاوية !! فقد بلغنا أن
أهل البيت يطعنون على معاوية ويزيد وعملهما وما رأى من خبر معاوية
من بعدهما ، فآلذى طعننا عليهما وعليه وفارقناه عليه ، فإن منهم نفقة كن
يكون يتولى عثمان ومن بعده . فإننا نشهد الله ولللائكة أنا منهم براء ولم
أعداء ، بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا ، نبش على ذلك ما عشنا ونموت عليه
إذا متنا ، ونبش عليه إذا بمشنا ، نحاسب بذلك عند الله .

(١) كتب في الضلولة : « شيئاً لأحد » .

(٢) يشير إلى ما عمله معاوية بن أبي سفيان في سنة ٤٥ هـ حين ود اعتبار زياد بن سمية
في نية فأحب أن يمله أعله وآتى يشهود شهدوا بأنه ابن أبي سفيان ، وهذا ما يبر عنه
بالاستحقاق . وأصبح زياد يعرف باسم زياد بن أبي سفيان بعد أن كان يعرف باسم زياد بن سمية
أو زياد بن أبيه . وقد دفع معاوية إلى ذلك الاعتبارات السياسية ، ومتى أن اعترف معاوية
ابن أبي سفيان زياد أخاً له وأبناً غير شرعي لأبيه ، ففاز زياد في خدمة البيت الأموي .

(٣) سورة القصص : آية ٥٠ .

وكتبته إلى تحذرنى النلو في الدين . وإلى أعود بالله من النلو في الدين ، [٦٢١] وسأبين لك ما النلو في الدين إذا جهلته ، فإنه ما كان يقال على الله غير الحق وبعمل بنير كتابه الذى بين لنا وسنة نبيه الذى بين لنا ، اتباعك قومًا قد ضلوا وأضلوا عن سواء السبيل . فذلك عثمان والأئمة من بعدهم وأنت على طاعتهم وتباعمهم على مصممة الله ، والله يقول : (يا أهل الكتاب لا تغفلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق)^(١) . فهذا سبيل أهل النلو في الدين فليس من دعا إلى الله وإلى كتابه ورضى بحكمه ، وغضب لله حين عمى أمره ، وأخذ بحكمه حين ضيع وتوكت سنة نبيه .

وكتبته إلى تعرض على الطوارج ، تزعم أنهم يثلون في دينهم ويفارقون أهل الإسلام ، وتزعم أنهم يقيمون غير سبيل المؤمنين وإناي أبين لك سبيلهم ، إسم أصحاب عثمان ، والذي أنكروا عليه ما أحدث عن تغيير السنة . فارقوه حين أحدث وترك حكم الله ، وفارقوه حين عمى ربه ، وهم أصحاب علي بن أبي طالب حين حكم عمرو بن العاص وتوكل حكم الله ، فأنكروه عليه وفارقوه فيه وأبوا أن يقرؤا لحكم البشر دون حكم كتاب الله ، فهم لن بعدهم أشد عداوةً وأشد مفارقةً . كانوا يقولون في دينهم وسننهم رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر بن الخطاب ، ويهدمون إلى

(١) في نسخة أخرى : « سنة نبيه التي سن ، وقال الله تعالى : (يا أهل الكتاب لا تغفلوا في دينكم غير الحق) » .
فيا يتعلق بالآية القرآنية : انظر : سورة المائدة : آية ٧٧ .
(٢) سورة النساء : آية ١٧١ .

سبيلهم ويرضون بسببهم على ذلك ، كانوا يخرجون وإليه يدعون وعليه يفارقون . وقد علم من عرفهم من الناس ورأى عليهم أنهم كانوا أحسن الناس هملاً وأشد قفالا في سبيل الله . وقال الله : (قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ)^(١) .

فهذا خبر الخوارج ، نشهد الله والملائكة أنا لمن عايناهم أعداء وأنا لمن والاهم أولياء ، بأيدينا وأسفنا وقلوبنا ، على ذلك نعيش ماضيا ، ونموت على ذلك إذا متنا ، غير أننا نبرأ إلى الله من ابن الأزرق وأتباعه من الناس ، لقد كانوا خرجوا حين خرجوا على الإسلام فيما ظهر لنا ولكنهم ارتدوا عنه وكفروا بعد إيمانهم^(٢) ، فذبراً إلى الله منهم .

أما بعد فإنك كتبت إلى أن أكتب إليك بحواب كتابك ، وأجتهد في النصيحة ، وإني أبين لك إن كنت تعلم وأفضل ما كتبت إليك به ، وذكرني بالله أن أبين لك فإني قد [١٢٢] بينت لك يجهد نفسي ، وأخبرتكم خبر الأمة ، وكان حقاً على أن أنصح لك وأبين لك ما لد علمت . إن الله يقول : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أُنْزِلُوا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَدْرٍ مَا يَفْقَهُ الْفَاسِقُ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)^(٣) . فإن الله لم يتخذني عبداً وأن أ كفر بربي ،

(١) سورة التوبة : آية ١٢٣ .

(٢) يشير هنا إلى نبرأ الأباضية من نافع بن الأزرق والأزارقة وذلك لغوهم وتطربهم في الدين .

(٣) سورة البقرة : الآيات ١٥٩ - ١٦٠ .

ولا أخاف الناس بشيء ليس في نفسي، وأخالف إلى ما أنهي عنه، فأمرى
 علانية غير سر، أدمو^(١) إلى كتاب الله وليحلوا حلاله ويحرموا حرامه
 ويرضوا بحكمه ويقروا إلى ربهم وراجعوا كتاب الله، وإن أدموكم إلى
 كتاب الله ليحكم بيني وبينكم في الذي اختلفوا فيه ونحرم ما حرم الله
 ونحكم بما حكم الله ونبرأ ممن يرى الله منه ورسوله، وتقول من
 يقول الله، ونطيع من أحل لنا طاعته في كتابه، ونمضي من أمر الله
 بمصيبته. أن نطيعه فهذا الذي أدركننا عليه نبينا ﷺ. وإن هذه الأمة
 لم نحرّم حراماً ولم نشفك دماء إلا حين تركوا كتاب ربهم الذي أمرهم
 أن يمتصموا به، ويأمنوا عليه، وأنهم لا يزالون مفترقين مخولفين حتى
 راجعوا كتاب الله وستة نبية وينتصحووا كتاب الله على أنفسهم،
 ويحكموه إلى ما اختلفوا فيه. فإن الله يقول: (وما اختلفتم فيه من شيء
 فحكمه إلى الله ذلِكُمُ اللهُ رَبِّي عليه توكلت وإليه أنيب^(٢))
 وإن هذا هو السبيل الواضح لا يشبه به شيء من السبل، وهو الذي
 هدى الله به من كان قبلنا، محمداً ﷺ، والخليفين الصالحين من بعده،
 فلا يضل من اتبعه ولا يهتدى من تركه، وقال: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي
 مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ
 وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ^(٣)). فاحذر أن تفرق بك السبل عن سبيله.

(١) وفي نسخة: «أدموكم إلى كتاب الله وستة نبية صل الله عليه وسلم لتطوا الحلال.

وتحرموا الحرام ولا تظلموا الناس شيئا».

(٢) سورة القصص: آية ١٠.

(٣) سورة الأنعام: آية ١٥٣.

وزين لك الضلالة باتباعك هواك فيما جمعت إليه الرجال، فإنهم لن
 ينفوا عنك من الله شيئاً، إنما هي الأهواء والدين . إنما يتبع الناس في
 الدنيا والآخرة إمامين ، إمام هدى ، وإمام ضلالة . أما إمام الهدى فهو
 بحكم بما أنزل الله ويقسم بقسمه ويتبع كتاب الله ، وم الدين قال الله :
 (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا
 يُوقِنُونَ)^(١) . وهؤلاء أولياء المؤمنين الذين أمر الله [٦٢٣] بطاعتهم ،
 ونهى عن معصيتهم . وأما إمام الضلالة فهو الذى يحكم بنه ما أنزل الله
 ويقسم بنهر ما قسم الله ، ويتبع هواه بنهر سنة من الله فذلك كفر كما مى
 الله ، ونهى عن طاعتهم وأمر بجهادهم ، وقال : (فلا تطع الكافرين
 وَجَاهِدُوهُمْ بِرِّ جِهَادٍ كَبِيرٍ)^(٢) . فإنه حق أنزه بالحق وينطق به ، وليس
 بعد الحق إلا الضلال مآلى تصرفون . ولا يضربن الذكر عنك صفحا ،
 ولا تشكن فى كتاب الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنه من لم ينفعه
 كتاب الله ، لم ينفعه غيره .

كثبت إلى أن أكتب إليك بمرجوع كتابك ، فإنى قد كتبت
 إليك ، وأنا أذكرك بالله العظيم إن استطعت بالله لما قرأت كذبى ثم
 تدبر فيه وأنت فارغ ثم تدبره ، فقد كتبت إليك بحواب كتابك وبينت
 لك ما علمت ونصحت لك . فإنى أذكرك بالله العظيم لما قرأت كتابى

(١) سورة السجدة: آية ٢٤ .

(٢) سورة الفرقان : آية ٥٢ .

وتدبرته ، واكتب إلى ان استطعت بجواب كتابي إذا كتبت إليك ،
 إنما امتازع فيه أنا وأنت ، ائزع عليه بينة من كتاب الله أصدق فيه
 قولك فلا تعرض لي بالدنيا فإنه لا رغبة لي في الدنيا ،
 وليست من حاجتي ، ولكن ليكن فصحتك لي في الدين ، ولما بعد الموت
 فإن ذلك أفضل للصحة . فإن الله قادر أن يجمع بيننا وبينك على الطاعة ،
 فإنه لا خير لمن لم يكن على طاعة الله . وبالله التوفيق وفيه الرضى ،
 والسلام عليه ، والحمد لله ، وصلى الله على نبيه محمد وآله وسلم تسليما .

تمت الحيرة بحمد الله وعونه وتوفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد

تسليماً^(١) .

(١) لاحظنا أن كتاب الإمام عبد الله بن أبيان إلى عبد الله بن مروان فيه بعض الاختلافات البسيطة من حيث الإضافة أو الحذف في النسب ، وأيضا فيما يتعلق ببعض الآيات القرآنية ، وذلك في الصادر والراجع الأباضية المختلفة . فمثل : البراءة : الجواهر للفتاوى ص ١٥٦ - ١٦٢ ، والسياب السبلي : إزالة الومئاء عن أتباع أبي القعقاء ص ٨٦ - ١٠١ .

(٣٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة شبيب بن عطية العماني^(١)

أما بعد ، فإنه بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « بد المسلمين واحدة على من سواهم » و « السلم أخو السلم لا يظلمه ولا يخذله » . وقد أمسين وأمسينا إخواناً على الحال التي قد ترون ، اختلقت فيه أعلق الأمة ونشئت أسرها ووثب بعضهم على بعض كالسباع ينهش بعضها بعضاً بالظلم والدوان والفسم وانتهاك المحارم لا يعرفون الله ولا حرمة الإسلام ولا يحجرون به ، وأمسينا وأمسينت بحمد الله ونعم الله علينا وعليكم صابرة ، ونضله علينا وعليكم عظيم يأمن بعضنا بعضاً ويمرف بعضنا [٦٢٤] لبعض حرمة الإسلام وحق أهله ، وكتب الله أمامنا وأمامكم إن كنا وكنتم صادقين .

(١) شبيب بن عطية العماني : من علماء عمان الأباضية في أواخر القرن الأول وأوائل الثاني الهجري . كان في أيامه حاجب والبيع بن حبيب في العراق ، وعبد الله بن القاسم وحلال بن عطية وخلف بن زياد البهراني وموسى بن أبي جابر الأزكاني وشعير بن النضر الزرواني ومنير بن التبر الجملي ، وقال أبو الحسن البصري « وكان هؤلاء بعضهم أكبر من بعض واقتدى بعضهم بعض » . وذكر أبو محمد وأبو الحسن وغيرهما أنه كان من أصحاب الجلتدي ابن مسعود ، إمام عمان ، الذين كان يستشيرهم الإمام وكانوا يجاهدون معه . وذكروا أنه شبيباً كان يحيى القرى ولم يكن إماماً منصوباً وإنما كان محقياً ، والظاهر أن أمره هذا كان بعد إمامة الجلتدي (١٣١-١٣٤/١٣٤) .

وعرف شبيب بن عطية بأنه كان رجلاً صالحاً في دينه شديداً عن الجبارة داعياً إلى مخالفتهم . ويذكر السلي أن له سيرة تلي « من تصلة في دينه وحسنه على البقاء » ثم يذكر السلي مطلق هذه السيرة التي نحن بضددها (انظر : السلي : تحفة الأملين ج ١ ص ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠) .

أبها الناس ، اعلوا أن من أمرنا أن قتال وتقتل من عصى الله حتى
يفيئوا إلى أمر الله أو تنفى أرواحنا إن شاء الله نرد مسار الإسلام إلى
معالمها الأولى التي كانت على عهد نبي الله والذين من بعده ، أي بكر وهرم .
حلال الله حلال إلى يوم القيامة ، وحرام الله حرام إلى يوم القيامة ، ورضى الله
رضى إلى يوم القيامة ، وسخط الله سخط إلى يوم القيامة ، لا تنقض الطاعة
بالمعصية ولا تثبت الطاعة بالمعصية بالطاعة ، ولكن حتى يستكمل الناس
جميعا الطاعة بحدودها واعلامها ومذاقها وأحكامها وأنسابها والرضى بها .
فمن كره هذا فالطريق له مغل يذهب حيث شاء من البر والبحر . وليكن
امره على حذر أن يلتصق عورات المسلمين ، ويكتب عدوم ، ويشغب عليهم
فهمخذ عليهم يشغبه بين المسلمين بطانة قد نهى الله عن إقارام بين ظهراى المسلمين
لقلوله : (لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأُولُونَكُمْ خِيَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ
قَدْ بَدَتِ الْبَغْيُفَاهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ) (١) ،
وقوله : (تَبَيَّنَ لَكُمُ الْفِتْنَةُ الْفَافِيُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالرَّافِقُونَ
فِي الدِّبْقَةِ لَنُفَرِّقَنَّ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجْعَلُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا . مَلْعُونِينَ
أَيْسَاءً تَتَوَفَّوْنَ أَخَذُوا وَقَتْلُوا تَتَقِيلًا) (٢) .

فمن كان في قلبه مرض لأهل هذا الحديث أو زيغ عنه إلى غيره ،
أو للمسلمين غاشا فليذهب حيث شاء فليطلب دارا غير دار المسلمين .
ولا يقول غدا إن أو يشته (٣) سوء أعماله ظلمت واعتدى على ، فإنا
قد أعذرنا وأنذرنا والله المستعان .

(١) سورة آل عمران : آية ١١٨ .

(٢) سورة الأحزاب : الآيات : ٦٠ - ٦١ .

(٣) يشته : أتاه بقتة أى نجاة .

أما بعد، فإننا ندعو إلى كقاب الله وسنة نبيه وهدى الذين من بعده أبى بكر وعمر، وأثر أهل التنزيل عند التأويل في أهل الأحداث أن يقاتلوا محدثهم أو يراجعوا أسر الله بالعربية، ولا سب ولا غشمة ولا شك في تسليم ذلك، لتكون عليه ألفة المسلمين وجماعتهم. فمن كان دعوته فيها الرضى والتسليم فهو منا ونحن منه، وإن أقام أو ظعن تتولى على ذلك الماضى منهم والباقي، أولهم وآخرهم. ومن رد علينا دعوتنا بالترك والسنخ نبرأ منهم وفارقهم ونعلمهم بها الماضى والباقي، أولهم وآخرهم، وفارق حبلى الله الذى أمر العباد أن يتسكوا به وخائفه فله عذاب عظيم، واتباع (غير سبيل المؤمنين) نولوا ما نولوا [٦٢٥] ونصله جهنم وساءت مصيراً^(١). ثبت له المذاب على الخلاف لسبيل المؤمنين، وانحر غير الرشد سبيلاً، ولم يبين على البر والتقوى. وقد قال الله تعالى: (وَتَمَآوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَمَآوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ) ^(٢). فوالله ما فى الله من شك ولا فى كتابه إنك، فقد عر الله أقواماً بذلك فقال: (وَأَن يَرَوْا سَبِيلَ ارشِدٍ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإَن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا) ^(٣).

وقد قال: (الَّذِينَ إِن مَّكَلَّمُمُ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) ^(٤).

(١) سورة النساء: آية ١١٥.

(٢) سورة المائدة: آية ٢.

(٣) سورة الأعراف: آية ١٤٦.

(٤) سورة الحج: آية ٤١.

وَعِبْرَ أَنْوَاعٍ تَرَكَوا الْأَمْرَ بِالْعُرْفِ فَقَالَ اللَّهُ : (أَوَلَا يَنْهَاهُمْ رَبِّيَانِيُونَ
وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِنَّمِ وَأَكْلِهِمُ الْمُسْتَحْتَكِبِينَ مَا كَانُوا
يَصْنَعُونَ)^(١) . يقول : لئس ما نلت القنهاء والعلما حين تركوا الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر . وعيبر في آية أخرى فقال : (تَرَى كَثِيرًا
مِنْهُمْ يَقُولُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَيْفَ لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ
سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خَالِدُونَ)^(٢) .

يقول : (ولو كانوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَا أَتَوْا بِمَا اتَّخَذُوا مِنْ
أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ)^(٣) : وعبروا عن الهدى وقد
حذر الله أفواجا ، فقال هذا (بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ
وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا)^(٤) .

فليحكم بقتوى الله عباد الله ، وتداولوا على عدل ما أظهر الله إليكم ،
ولو لم يكن للسلطان قاموا بالحق وأظهروا عدلا لكنكم أخفى في هذا
الزمان ، أن تجمع كلمتكم على أن تمنعوا بلادكم أن يدخل عليكم
جبار ، أشباه من قد رأيتم ، فيطأكم بمذلة وصغار فيسلك دماءكم ويسلب
أموالكم أشباه من قد رأيتم ، ويهلك حريمكم كما قد أبطل غيركم .
فانظروا حجاج المسلمين على أهل الشرك والفسق في فقال أهل البنى يستنصروا
في قتال عدوك .

(١) سورة اللأمة : آية ٦٣ .

(٢) سورة اللأمة : آية ٨٠ .

(٣) سورة اللأمة : آية ٨١ .

(٤) سورة الأنعام : آية ١٠٤ .

إن مما أضلهم الله وأعمى أبصارهم أن قالوا : أحدث عثمان ببد رسول الله ﷺ والخلفيين من بعده ، وما أوتى إلى عثمان أكثر مما أوتى هو وأحدث .

وقد يعرف أولو الألباب الذي أتى عثمان من انتهاك المحارم ، والذي استحل من أصحاب رسول الله من أبي ذر ، وعمار ، وابن مسعود وغيرهم ، ونحوه [٦٢٦] الأمور عن حدودها ، وخلاف رسول الله ﷺ ، والخلفيين من بعده أعظم من قتله ، إذ أتى أن يبدل أو ينزل . فإن يكن عثمان قتل حقا يحدث أوجب عليه فيه للقتل ، فقد ضل العصاة بترك جماعة من قتله وإظهار عذرم وجهدم ، وعيث عثمان وعيث من نصره ، ومعرفة الفضل لمن قتله إذ عجزوا عن عونهم والقيام معه .

وإن كان عثمان قتل مظلوما فقد ضل الجماعة بتضييعهم حق إمامهم وخذلانهم إياه ، وهو صاحب البينة والصفة والسنة ، إذا لم يمشوه ولم يقوموا بنصره ويطلبوا بدمه ومظلمته ولم يعرفوا الفضل لمن معه وقام بنصره ويطلب بدمه ولم يجمعوه ولم يجهوا قاتله وظالمه .

وإن مما أضلهم الله وأعمى أبصارهم تحريفهم الأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ ، كأن « يذكر قوما يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية » لا يرجعون حتى يعود إلى فوقه ، يقرءون القرآن ولا يجاوز تراقيهم » فزعموا أن سلف المسلمين^(١) الذين أسكروا للمسكر حين

أَجِدْتُمُ الْمُحْسِنِينَ ، وَخَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِمَا قَرَّبُوا الْأَرْهَافَ . وَالْأَمْوَالُ وَالْبَنِينَ
وَالذِّاتِ وَالشَّهَوَاتِ ، وَبَذَلُوا مِجَاجَ أَنْفُسِهِمْ عَلَى أَنْ يَطَاعَ اللَّهُ وَلَا يَتَمَعَّ ،
وَأَثَرُوا أَنْفُسَهُمْ إِذْ أَحْدَثَ الْمُحْسِنُونَ الْأَحْدَاثَ ، وَاتَّقُوا عِزَّ أَنْفُسِهِمْ عِندَ
الْمُسْكِرِ ، وَادْعُوا الْحَبِيبَةَ وَالْفَرَّارَ لِأَنْفُسِهِمْ بِمَا لَمْ يَأْذَنَ اللَّهُ لَهُمْ حِينَ وَقَعَتْ
الْمَقْدُودَةُ ، فَرَضُوا أَنْهُمْ لَا يَدْرُونَ كَيْفَ الْخُرُوجِ مِنْهَا حِينَ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِمُ
الْأُمُورُ ، فَلَا يَمْرُقُونَ الْحَقَّ وَلَا يَمْرُقُونَ الْبَطْلَ ، وَلَا يَمْرُقُونَ الْمُعْذِينَ ،
قَدْ بَاعُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْحَقِّ . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ (قَدْ جَاءَكُمْ بِمَآثِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ
فَإِنْ أَيْبَرَكُمْ فَلْيَنْفُسِيهِ وَمَنْ عَيَّرَ فَلْيَعْلَمَنَّ)^(١) . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ : (الَّذِينَ إِنْ
مَكَدْتُمْ فِي الْأَرْضِ أَفْنَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ
وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ)^(٢) .

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ : (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا
[٦٣٧] نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ
فَأَصْبَحْتُمْ بَيْنَهُمْ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَكَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا
كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ . وَلَقَدْ كُنْ بِمِثْقَلِ
ذَرَّةٍ يَدْفَعُونَ إِلَى الْغَايَةِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَأُولَئِكَ لَهُمُ اللَّيْلُوتُونَ)^(٣) .

(١) سورة الأنعام : آية ١٠٤ .

(٢) سورة الحج : آية ٤١ .

(٣) سورة آل عمران : الآيات ١٠٣-١٠٤ م .

وقال : (- وَتَمَازُونَا عَلَى الْبَيْتِ وَالْقَتْوَى وَلَا تَمَازُونَا عَلَى الْإِنْمِ
وَالْمَدُونِ)^(١) .

فضموا حق جماعة أهل الهدى والقيام بالنسط حين قتل عثمان وذلك
أن زعموا أنهم لا يدرون بحق قتل عثمان أو بنو حق ، وقد شهدوا
قتله وعاينوا حمله . وقد زعموا أنهم لا يدرون الحق عليهم نصره أم
لا يدرون الحق على قتله القود^(٢) أم لا .

وزعموا أنهم لا يفارقون أحداً على قتل عثمان ، ولا على نصره ، ولا
بجامعه ، ولا يدرون أنهم جماعة الهدى أو مع غوهم ، وشكوا فيما قال
الله : (مَقَاتِلُوا لِمَنْ تَهْتَبُونَ حَتَّى تَفْزَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)^(٣) . فيكونون زعموا
« كن عبد الله للقتول » بدعة ابتدعها شيعة من المصريين ما أنها^(٤) حق
ما أسر الله به من الأسر المعروف والنهي عن المنكر . وزعموا أن إمامهم
في ذلك قول ابن آدم : (إِنْ بَسَمَلْتَ إِلَى يَدِّكَ لَنَنْقُلِي مَا أَنَا بِهَاسِطٍ
بِيَدِي إِلَيْكَ لِأَنْقُلَكَ)^(٥) . فقلنا لهم : أكان كتب الله على ابن آدم
أن يقاتل من قتله ؟ فإن قالوا : لا ندري ، قلنا لهم : إن الله يقول من
بىد ابن آدم لقوم أمرهم الله بالقتال فأبوا : (قالوا يا موسى إنا لن
ندخلها أبداً ماداموا فيها فاذهب أنت وربك وأكينا إنا هاهنا
فأعذرون . قال رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي)^(٦) . فقيمهم الله أربعين

(١) سورة البقرة : آية ٢ .

(٢) أفاد القائل بالقتيل : قتله إله قوداً أى بدلاً منه .

(٣) سورة المائدة : آية ٩ .

(٤) المأثى والأناة : الوجه الذى يؤتى منه .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٨ .

(٦) سورة البقرة : الآيات ٢٤ - ٢٥ .

سفة لجنهم عن القتال . وقال لقوم : (فلما كُتِبَ عليهم القتالُ تولّوا)
إلا قليلاً مِنْهُمْ واللهُ عليهم بالظالمين)^(١) . وقال : (كُتِبَ عليكم القتالُ
وهو كُرْهُ لَكُمْ)^(٢) .

فإن قالوا : إن أولئك تولّوا وجبتوا عن قتال المشركين . قلنا : فإنها
قد أمرنا بقتال أهل البنى ، لم ننسخ ولم نحول بعد ما أمر به . وقد يعرف
أولو الألباب أن الأخذ بما أمر به من طاعته التي يرضى بها من يعرف
له امتثال أمره رضا ، فإن ترك ما أمر الله من طاعته [٦٢٨] التي سخط
بها في إنكار حقها وسخط ومروق من الدين .

وقد يعرف ذوو^(٣) الألباب أن العامة عن الحق مراق من الدين بما
ضيما من حق جماعة الهدى والقيام بالنسط . وما أحلهم الله به وأمر
أبصارهم أن زعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « ستكون فتنة
كاليسل للظلم يكون للناعد فيها خيراً من القائم ، وللقائم فيها خيراً من
الماشي ، والماشي فيها خيراً من الراكب » . وقالوا : إنه كان يقول ﷺ :
« سترون فتنة كاليسل للظلم كلما ذهب رسل جاء رسل آخر يصبح المرء
فيها مؤمناً ويمس كافراً ويمس مؤمناً ويصبح كافراً ، ويبيع المرء فيها
دينه ببيع التوب الخلق » .

(١) سورة البقرة : آية ٢٤٦ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢١٦ .

(٣) كتب في المظلوطة : « ذوى » .

وقال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » - فزعموا أنهم متعتهم هذه الأحاديث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولقيام بالقسط - فأما من أضيع التهام بالقسط بركوب المحرمات سيضل من ضيئه بتركه في إنكار حقه وزوم غيره بما لم يأذن به الله .

وقد يعلم ذوو الألباب إن دعا جبار عنيد إلى طاعة نفسه في اتباع هواه وشهوته بتضييع حق الله وحق رسوله وحق السكفاب وحق أثر أئمة الهدى ، أولى بإجابة الناس لإياه على ذلك فيما أحبوا أو كرهوا واتخاذهم ذلك في طول الدهر ، إنها فتنة عمياء الاعد فيها خير من القائم ، والائم فيها خير من المائى ، والمائى فيها خير من الراكب . وهى الفتنة المظلمة كلما ذهب رسل جاء رسل آخر . والرسل بعد الرسل بدعة يبتدعها قوم ويتخذونها ديناً يدعون إليها ، كلما قامت بدعة وضلالة ، أنفى الله أرواحهم ، جاءت بدعة أخرى أشباه من قد رأيت من الظلمة والدعاة إلى الظلم والجور والذنو والدعوان والجبرية . وقد يعرف ذوو الألباب أن قتل أهل البدع على ما ابتدعوا بعضهم بعضاً في تضييع حق الله كفار وأن خروجهم من العدل إلى البدع خروج من الإيمان يصبح به المرء كافراً ، وأن رجوعهم من البدع إلى العدل وأهل الإيمان يصبح به للمرء [٦٢٩] مؤمناً ، وأن اتباع أهل البدع والطمع وهو يعرف العدل وأهله فيبيع المرء دينه ببيع الثوب الخلق .

وَمَا أَضَلُّهُمْ اللَّهُ بِهِ وَأَمَى أَبْصَارَهُمْ أَنْ زَعَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ : « سَيَمُزُّ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ بِرِجَالٍ لَا خَلْقَ لَهُمْ » . فَرَأَتْ الْجَمَاعَةُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ
 مَعَ الْمُلُوكِ مِنْ قَوْمِهِمْ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ . وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ مُلُوكَ
 قَوْمِهِمْ تَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ وَسَفَةَ نَبِيِّهِ ، وَأَثَرُ أُمَّةِ الْهُدَى ، وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ
 يَنْبِرُ هَدًى مِنَ اللَّهِ ، وَاتَّخَذُوهُ دِينًا وَقَاتِلُوا مِنْ خَالِقِهِمْ . فَكَفَى بِهِذَا مِنْ
 ضَلَالٍ قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ مَعَ قَوْمِهِمْ وَمَنْ يَشْهَدُونَ عَلَيْهِمْ بِهَذَا .

وَقَدْ يَبْرُفُ ذَوْرُ الْأَلْبَابِ أَنْ مِنْ عَصَى اللَّهِ وَاتَّهَكَ حُرَامَهُ وَقَتَلَ
 مِنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَأَذَلَّ أَهْلَهُ ، أَنَّهُ لَمْ يَبْرُفْ بِذَلِكَ دِينَ اللَّهِ ، وَلَكِنْ سَفَهُ
 بِذَلِكَ دِينَ اللَّهِ وَصَفَرَهُ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلِهِ لِقَوْمٍ
 قَاتِلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ وَمَنْ بَعْدَهُ وَقَاتِلُوا مَعَ أُمَّةِ الْهُدَى حَتَّى أَمَرَ اللَّهُ
 الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ وَأَذَلَّ الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ ، ثُمَّ وَقَفَتْ لِقَائِهِ لَقِيَ ذَكَرَ اللَّهُ
 (وَلَيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ) ^(١) . فَضَمُّوا مَا كَانُوا
 عَلَيْهِ مِنْ نَصْرِ دِينِ اللَّهِ بِعَدِّ أَنْ أَمَرَ اللَّهُ الَّذِينَ عَلَى أَيْدِيهِمْ ، وَرَكِبُوا
 الْحُرَمَاتِ وَالشُّهُوَاتِ وَسَفَكَ الدِّمَاءَ الْحَرَامَ ، وَمَنْ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ الدِّينَ ،
 وَكَانُوا يِقَاتِلُونَ عَلَى الْعَدْلِ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ وَأُمَّةِ الْهُدَى مِنْ بَعْدِ رَسُولِ اللَّهِ ،
 وَمَنْ الَّذِينَ لَا خَلْقَ لَهُمْ إِذْ ضَمُّوا مَا كَانُوا عَلَيْهِ وَصَارُوا إِلَى مَا صَارُوا
 إِلَيْهِ مِنْ رُكُوبِ الْحُرَمَاتِ ، أَلَا وَبَيَّانَ ذَلِكَ أَنَا قُلْنَا لَهُمْ : أَلَيْسَ تَمْلِكُونَ
 أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ. وَلِيُمَكِّنَ
 لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا
 يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ^(١). قُلْنَا لَهُمْ: أَلَيْسَ تَعْلَمُونَ أَنَّ تَسْكِينَ
 الدِّينِ وَالْأَمْرِ عَلَيْهِ إِنْظَاهَارُ حِلَالِ اللَّهِ وَإِنْكَارُ حَرَامِهِ، وَإِنِ تَأْذِ أَحْكَامِ اللَّهِ
 وَأَعْلَامِهِ، وَالرَّضَىٰ بِمَا رَضَىٰ وَالسَّخَطَ بِمَا سَخَطَ. فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَدْ
 عَرَفُوا أَنَّ مَلُوكَ قَوْمِهِمْ قَدْ أَظْهَرُوا اسْتِحْلَالَ [٦٣٠] حَرَامِ اللَّهِ وَقَاتَلُوا
 مِنْ أَطَاعِ اللَّهِ، وَإِنْ قَالُوا: لَا، فَكَيْفَ تَكُونُ الْجَمَاعَةُ عَلَىٰ مَنْ عَصَىٰ اللَّهَ
 وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: (وَتَمَازُونَا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوَىٰ وَلَا تَمَازُونَا عَلَى الْإِثْمِ
 وَالْمُدُونِ) ^(٢). فَكَيْفَ يَكُونُ مَزْ دِينَ اللَّهِ بِتَقَاتِ اللَّهِ ١١

وَمَا أَضْلَمَ اللَّهُ بِهِ وَأَمَىٰ أَبْصَارَهُمْ، أَنَّهُمْ جَمَعُوا كُلَّ مَنْ نَصَبَ الْقِتَالَ
 مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ ضَلَالَةٍ أُرْهَدَى، ضَلَّالًا، وَقَالُوا: الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ
 بِحَقِّ نَصَبِ الْقِتَالِ أَوْ بغيرِ حَقِّ.

وَقَدْ يَعْرِفُ ذَوُو الْأَلْبَابِ أَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا بَثَّ نَبِيَّهُ ﷺ مُجَاهِدًا فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ بِالسَّيْفِ. وَإِلَىٰ ذَلِكَ دَعَا أُمَّةَ الْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِهِ، إِذْ قُلَ أَبُو بَكْرٍ
 رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِذْ ارْتَدَّ مِنْ ارْتَدَّ مِنَ الْعَرَبِ: لَوْ مَنَعُونِي عِتَالًا مِمَّا
 أَعْطَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِقَاتِلَتِهِمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَعْطُوهُ. وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِقِتَالِ
 أَهْلِ الْبَنِي. وَقَدْ يَقُولُ أَهْلُ الْمَيْمَنِ وَالشُّكِّ: إِنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ
 غَيْرُ مُشْرِكِينَ. وَقَالُوا: إِنَّمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي قَوْمٍ قَاتَلُوا بِالْأَيْدِي وَالسَّيْفِ.

(١) سورة التور: آية ٥٥.

(٢) سورة المائدة: آية ٢.

فذلك أدفع لحجبتهم وأبين لمذر المسلمين في قتال أهل البغى إذا انتقل جنسان من الأنصار بالأيدى والعمال . فأنزل الله فيهم أن يطاوع الحق من أنفسهم الذى وجب ليهضهم على بعض في قتالهم بالأيدى والعمال ، حيث يقول : (فإن بفت إحداهما على الأخرى)^(١) . وفيهم امتناع بحق ما وجب عليها ، فقال : (مقاتلوا التى تبغى حقى ، إلى أمر الله)^(٢) ، وذلك للنسليم . فكيف من قاتل بالسيف على أن يطفىء نور الله وبحول سنة رسول الله ، ويهدم مفار الإسلام ويضيع أعلامها ويضع الأمور على هواء ، فنسئل أن يرجع من ذلك إلى العدل وبأخذ حقه ويؤثر على الناس حقوقهم فأبى وامتنع .

وقد يرف ذور الألباب أن هؤلاء أحق أن يقاتلوا حتى يرجعوا إلى عدل الله وحكم الكتاب من قوم امتنعوا بحق ما وجب عليهم من ضرب الأيدى والعمال .

ومما أضلهم [٦٣١] الله به وأعمى أبصارهم أن زعموا ذلك ، لو كان إمام هدى قائماً بالقسط فأحدث مُحدث في حكمه وجب عليه فيه حق أو حد ، وطلب إليه الإمام تسليم ما وجب عليه من حق أو حد وامتنع كان على المسلمين جميعاً حقّاً واجباً أن يسيئوا لإمامهم ويؤازروه على قتال الذى امتنع بحق ما وجب عليه في حدته حق واجب ، يطلب إليه الرعية والإمام حتى يسلم ذلك الحق أو يقتله الله ومن معه . وإن كان إماماً أحدث حدثاً وجب عليه في حدته ذلك حق أو حد فطلبت إليه الرعية

(١) سورة المجرات : آية ٩ .

(٢) سورة المجرات : آية ٩ .

أن يعطى الحق من نفسه الذى وجب عليه فامتنع من المسلمين ، فطلبهم زعموا ، أن يكتفوا أيديهم عنه ولا يقتلوه ولا يجهنموا من قاتله حتى يعطى للحق من نفسه الذى وجب عليه ، ولا يقوموا بالتسقط مع غيره . فكفى بهذا ضلالا من قوم يزعمون إن أحدث إمامهم لا يقوموه ولا يردوه إلا أن يرجع طوعا من نفسه ولا يقوموا إن أبى أن يرجع وإن ضيع حق الله وحدوده وحق ذى الحق .

وقد يعرف ذوو الألباب أن الإمام رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم ليس له (أن) يستحل بما ولاء الله من أمر عبادته وبلاده حراما ولا يحرم حلالا ، بل يزيد بذلك للولاية لحق الله تعظيها . وقد قال خليفة رسول الله أبو بكر الصديق ، رحمة الله عليه ، وهو يذكر للمسلمين : « إننى لست بمنزكم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت مقوموني » فيأمر أبو بكر أن يقوم إذا أساء وترك للعدل أو يحضى لفنيمة هذه الأمة ظلمهم وجورهم وينصب الجماعة معهم . فسبحان الله ! لقد ضل العمارة بالشك في دين الله وأضلوا كثيرا ، وضلوا من سواء السبيل . وبما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم أن زعموا أن رسول الله ﷺ قال للأَنْصار « إنكم سترون من يمدى أثارة » ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : « اصبروا حتى تردوا على الخوض » . قتلنا لهم : أمرهم رسول الله بالصبر على هداهم وجماعتهم وجهادهم وقيامهم بالتسقط والأمر بالمعروف الذى فارقه عليه ، أو أمرهم بإلقاء ذلك وتركه إن استؤثر عليهم ؟ فإن قالوا : بلى ، أمرهم بلزوم الأمر الذى فارقه عليه واتباعه والصبر عليه ولم

يعملوا في بدعة من استأثر لشهوته وتضييع حق الله [٦٣٣] وحدوده ، فقد صدقوا ، وذلك الحق :

وإن قالوا : بل أمرهم بإلقاء ذلك الأمر والفرق إلى بيوتهم ، فقد كذبوا لأن ذلك خلاف لكتاب الله وأمر رسوله . يقول : (اعتصموا بحبل الله جميعاً)^(١) . وحبل الله عهده في حلاله وحرامه ورضاه وسخطه ، إذ يقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى)^(٢) . وقوله : (فأما ما يبينكم مني هدى فمن اتبع هداىي فلا يضل ولا يشقى)^(٣) .

وقد يعرف ذوو الأبواب أن الذي ترك القيام مع الجماعة على كتاب الله وسنة نبيه وهدى الأنبياء من بعده أبى بكر وعمر ، وانقلب إلى بيعة ، وضيع حق الله وحدوده تاركاً ما أمره الله به من ذلك ، فإن رسول الله ﷺ لم يبه عما أمر الله ولم يأمر بما نهى الله عنه . وقد تعلمون أن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي توفاه الله فيه : « لا تفرقوا ، فإني لم أحل إلا ما أحل القرآن ولم أحرم إلا ما حرم القرآن » . ولم يفارق الهدى ﷺ حتى حلهم دون جماعة الهدى .

وما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم ، زعموا أن أهل بدر اختلفوا وضرب الناس بعضهم ببعض وسفكوا الدماء وتعضوا الميثاق ونكثوا العهد وتركوا جماعتهم التي فارقوا عليها نبيهم ، وقتل بعضهم بعضاً على ذلك ، زعموا أنهم قادة الضلالة والهدية وأنهم في الجنة وأنباعهم في النار .

(١) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢ .

(٣) سورة طه : آية ١٢٣ .

كذلك زعموا أن رسول الله قال : « ما يدريكم لعل الله قد اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فإني قد غفرت لکم » ولولاه زعموا ، إذ يقول الله : (ونزعنا ما فی صدورهم من غِلٍّ إخوانا على مُرُورٍ مُتَقَابِلِينَ)^(١) .

فقلنا لهم : أرايتم قول الله لهم (اعملوا ما شئتم)^(٢) إلى ما شاء من التيسير من طاعة الله ، أو أباح لهم الحرمات والشهوات ؟ فإن قالوا : للتيسير من طاعة الله ، فقد صدقوا وذلك الحق من التعامل منهم على التمام والتيسير من طاعة الله ومغفوراً إذ يقول : (وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَيُؤْخِرُ أُجْرًا عَظِيماً)^(٣) .

فإن قالوا بل مغفوراً لهم في اتباع الحرمات والشهوات فقد كذبوا . وقد يعرف ذوو الألباب أن للتبع منهم لشهوات تارك لوصية ربه إذ يقول : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)^(٤) . وقد تعلمون أنه عني بهذا أصحاب رسول الله خاصة ، وأنه تارك لوصية فيه إذ يقول : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . وقد تعلمون أن عمر بن الخطاب جلد قدامة بن مظعون للهدري ثمانين جلدة في الحضر ، فلو كان مغفوراً لقدامة شهوته ما جلده [٦٣٣] عمر ثمانين جلدة ، وما كان الجارود يقول لابن عمر بن الخطاب ، إذ جاءه في شهادة على خاله

(١) سورة المجر : آية ٤٧ .

(٢) سورة فصلت : آية ٤٠ .

(٣) سورة القمح : آية ١٠ .

(٤) سورة الأنفال : آية ٢٥ .

قتل له الجارود : « ابن أخى ، ليجلدن خالك أو ليكفرن أبوك » . ولو كان
مفتوراً للدامة شهرته ما كان الجارود يقول لابن عمر : « ليكفرن أبوك »
بصطيل الحد منه .

• وقد تلمون أن رسول الله ﷺ ذكر حوضه فقال : « والذي نفس
محمد بيده ، ليردن الحوض رجال ، فإذا عرفتني وعرفتهم اختلجوا من
حوضي فأقول يا رب أصحابي أصحابي ، فيقال لى : ما تدرى ما أحدثوا
بعدك ؟ » ١٩ .

وقد يرف ذوو الألباب أن الذى يقول الله : (ونزعنا ما فى
صدورهم من غل) (١) أنهم قاتلوا رسول الله مع المشركين وقتلوا المسلمين
وعملوا أعمال الجاهلية ، ثم أسلموا نسمعوا قول الله فهمن قتل : (مؤمناً
محصداً) (٢) ، وما ذكر الله على تلك الأعمال من المذاب ، فقالوا :
يا رسول الله ! كل هذا قد عملنا ! ! فنزل الله : (وَمَنْ يَقُلْ ذَلِكَ
يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا .
إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا سَالِحًا) (٣) . فالتائل نائب وللقول
على الجنة ، نزع الله ما فى صدورهم من غل . وكذلك قال عمر بن الخطاب
رحمه الله حيث بلغه قتل عكرمة بن أبى جهل بالشام شهيداً ، قال : قدم
اثنين إلى الجنة ، ثم أتتهما ، وكان قتل يوم بدر رجلين من الأنصار .

(١) سورة المجر : آية ٤٧ .

(٢) سورة النساء : آية ٩٣ .

(٣) سورة الفرقان : الآيات ٦٨ - ٧٠ .

فإن يكن لأحد عذر في تضييع حق الله وحدوده فأحق للناس بالذو
على التضييع الاتباع الذين لم يشهدوا للتزليل ولم يصحبوا النبي ولم يجهلوا
حكم القرآن وسننه ، إذ وجدوا أهل للتزليل مختلفين عليهم مع أن لا عذر
لأحد في معصية الله ، وكتاب الله بين أظهرهم وسنة نبيهم محمد ﷺ .
وما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم أنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ
أعطى محمد بن مسلمة الأنصاري سيفا وقال له : قاتل به المشركين ما قاتلوا
وإذا رأيت مسلمين يقاتل أحدهما الآخر فاعد إلى سيفك فاضرب به
الحجر حتى يثلم ثم ارجع إلى بيتك فاجلس فيه حتى يأتيك يد خاطئة
أو منهية قاضية .

قلنا أبهذا عهد نبي الله إلى جميع المؤمنين أو أمر خاص لمحمد
ابن مسلمة ؟ فإن قالوا : أمر خاص لمحمد بن مسلمة ، قلنا : الله ورسوله أعلم
بما خص محمد بن مسلمة . وضع محمد بن مسلمة عهد رسول الله ﷺ [٦٣٤]
الذي خصه به رسول الله ﷺ ، إذ شهد وقعة الدار يوم مقتل عثمان
ثم انصرف ، فقال : ما رأيت رائعة أشبه برائحة بدر من هذا اليوم .
وإن قالوا : بل هو أمر عام لجميع المؤمنين ، لأن رسول الله ﷺ قال :
« إذا اختلف الناس فليحكم بهدى محمد بن مسلمة » . وعهد رسول الله
إلى محمد بن مسلمة كما زعمتم أن يجلس في بيته حتى تأتيه يد خاطئة أو منهية
قاضية ، قلنا لهم : أعلم رسول الله ﷺ جميع المؤمنين بهذه هذا وأظهره لهم ؟
فإن قالوا : لا ، فقد حلوا التضييع والسفاهة على رسول الله ﷺ إذ زعموا
أنه لم يعلم المؤمنين بعهد الله ورسالته وبرى المؤمنين من تضييع ذلك العهد
إذ لم يعلموه .

وإن قالوا : قد أعلم المؤمنين ذلك من أصحاب رسول الله وغيرهم ، فقد حلك إذا أصحاب بدر وغيرهم من المهاجرين والأنصار والتابعين لأنهم تركوا هدى محمد بن مسلمة ولم يجلسوا في بيوتهم وخرجوا مع علي وقاتلوا معه أهل الهوى . يقول الله : (قاتلوا حتى تبنى حتى تنهى إلى أمر الله)^(١) . ولقول رسول الله لعاز : (تنظرك الفتنة الباغية) .

وقد يعرف ذوو الألباب أن أمر رسول الله ﷺ أمر واحد يصدق بضه بضاء ، وأن رسول الله أمر للمؤمنين بأمر الخاصة أهل الخاصة وأمر أهل العامة بأهل العامة ، ولم يحمل أمر الخاصة بالعامة ولم يحمل العامة الخاصة ، ولم يخالف ما نهى عنه القرآن ، بل تشهد أنه بلغ أمر ربه ورسالته وصدع بما أمره به ، ونصح لأمة وأدى الحق الذي عليه حتى فارق الدنيا صلوات الله عليه ورحمة .

ومما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم ، زعموا أن عثمان صلى بمنى أربع ركعات ، فبلغ ذلك ابن مسعود وهو في منزله بمنى لم يشهد الصلاة ، فقال : أحدث عثمان ، واسترجع . ثم لما حضرته المصير صلى بأصحابه أربع ركعات ، فقالوا : يا ابن مسعود ، استرجعت حين بلغك صلاة عثمان ثم صليت بنا صلاته !! فزعموا أنه قال لهم : الخلاف أشر .

فقلنا لهم : أليس أمركم ابن مسعود باتباع الأئمة على البدع والحديث وخلاف السنة وأخبركم بذلك^(٢) ؟

(١) سورة الحجرات : آية ٩ .

(٢) كتب في المخطوطة : « إن ذلك » .

فإن قالوا : نعم ، فقد كذبوا على ابن مسعود صاحب مسجد الكوفة
إذ نادى فيه أن خليفتم عثمان قد أحدث الأحداث للكفرة ، وإن
شر الأمور محدثاتها ، وإن كل محدثة بدعة ، يكلفني عثمان أن أرجع
عن سنة رسول الله ﷺ وما أمرني به إلى غيره ، كسب إلى : إما أن
تنتهى عن كلامك يا ابن مسعود وتبث إلى بمصحفك وإما أن تقدم
على المدينة ولأني قادم [٦٣٥] عليه . ولما قدم عليه إلى المدينة قام
في سوقها ونادى بأعلى صوته : إن شر الأمور محدثاتها وإن كل محدثة
بدعة ، إلى غير هذا من القول ، وأنه أتاه الناس بن سعيد أخو ابني أمية^(١)
فاحتضنه ، وكان ابن مسعود ضعيفا غميلا ، فضمه عدو الله ودق أضلامه .
وأن عثمان عاده في مرضه فلم يلتفت إليه ولم يكلمه . ثم أوصى إلى
عبد الرحمن بن عوف وعمار بن ياسر حين حضره الموت أن لا يصلى عليه
عثمان وأن يدفنوه ليلا ، وأن عهد الرحمن وعمارا دفنوه من ليلتهم .
وأن ابن مسعود نادى في الأسواق والمساجد بأحداث عثمان . وكيف
يتروك سنة رسول الله ﷺ ويأخذ بهدعة عثمان ، حاشا لابن مسعود وحاشاه !!!
وقيل : الذي فعل بابن مسعود غلام لعثمان ، يقال له ابن زمعة ، وهو
أقرب نفل ، والله أعلم أى ذلك كان . وابن مسعود أبين فضلا وأفضل
مقبا وأشد تعظيما لرسول الله ﷺ من أن يجابع أحدا على تضييع حق
رسول الله ﷺ وتبطيل سنته ، ويأمر باتباع الضلالة والهدع وترك
الحكمات ، مع قول الله لنبيه : (وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ آَمًا أَوْ كَفُورًا)^(٢) .

(١) هما حرب وأبو الناس .

(٢) سورة الإنسان : آية ٢٤ .

وقال عز من قائل : (وَلَا تَطِيعُ مَنْ أَغْلَقْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا) ^(١) . وقول رسول الله ﷺ : « لَا طاعة لمن عصى الله » .

وإن مما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم أنهم يزعمون أن قرأ دخلوا على أنس بن مالك وأن رجلا منهم قال : يا أبا حمزة ، أخبرنا عن هذه الحرورية هل ذكرهم النبي ﷺ بشيء ؟ فإنهم يشهدون علينا وعليك بالشرك ويستحلون دماءنا وأموالنا ! فقال أنس بن مالك بزعمهم : إن فتي كان مع رسول الله ﷺ بصوم النهار ويقوم الليل ويشد عقده في سبيل الله ويحل المسلمين ويكرمهم ويخدمهم ويحطب لهم ويكفهم كل شيء حتى عجبوا منه وأحبوه حبا شديدا ، فزعم أنس أن رسول الله ﷺ خرج فجلس مجلسا له وجلس أصحابه معه حوله ، فيهم أبو بكر وعمر ، وأن ذلك الفتي أتبل نعوهم ، فقالوا : يا رسول الله ، انرى هذا الفتي للقبيل هو الذي أنبأناك عنه ، فقال : والذي نفسي بيده اننى أرى في وجهه الساعة سعة من نار ^(٢) .

فزعم أنس أن النبي ﷺ دعا [٦٣٦] الفتي ، فقال له : أنشدك الله ، هل قلت آفا وأنت مقبل ، قلت : ليس في القوم أحد خير منى ؟ قال : نعم ، قال له رسول الله ﷺ بزعمه : امضه امضه ! فاستقبل الفتي المسجد

(١) سورة الكهف : آية ٧٨ .

(٢) سفت النار وجهه : فتحه قلبه لرد بشرته .

ودخله وصف قدميه يصلى ، فزعم أن رسول الله ﷺ قال : أيكم يقتل هذا الرجل ؟ قتال : أبو بكر : أنا يا رسول الله !! قال : قدام إلهه أبو بكر فوجده صافا قدميه يصلى ، فانصرف عنه ، ولم يقتله ، فقال له رسول الله : أقتلت الرجل ؟ فقال له أبو بكر : يا رسول الله ، وجدته يصلى ، فهبته ، فقال له رسول الله : اجلس .

ثم إن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : أيكم يقتل هذا الرجل ؟ فقال له عمر : أنا يا رسول الله ، فقال رسول الله : قم إلهه ، قدام إلهه فوجده صافا قدميه يصلى فانصرف عنه ولم يقتله ، فقال له رسول الله : قتلت الرجل ؟ قال لا ، رأيت أبا بكر لم يقتله ورأيت يصلى فهبته أن أقفله ، فقال له رسول الله : اجلس ، ثم قال : أيكم يقتل هذا الرجل ؟ فقال له علي : أنا يا رسول الله ، فقال له أنت إن وجدته مكانه ، قدام إلهه على فوجده قد انصرف ، فرجع إلى رسول الله ﷺ فقال : أقتلت الرجل ؟ فقال : يا رسول الله وجدته قد انصرف ، فقال رسول الله ﷺ : زعموا أن هذا الأول قرن طلع في هذه الأمة ، والذي نفس محمد بيده لو قتلتم هذا الرجل ما تنازع اثنتان حتى تقوم الساعة ، ولكنه أمر قد قدر أن يكون ، وأن بنى إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين فرقة ، وإن أمتي ستفترق على ثلاثة وسبعين فرقة ، واحدة في الجنة وسائرهما في النار ، قال : يا رسول الله أى فرقة هي ؟ قال جماعة المسلمين .

قلنا : صدق الله ورسوله وجماعة المسلمين هم الذين تمسكوا بالذى فارقوا عليه نبيهم واتباعهم أثره واجتماعهم على ذلك ، جماعة عصية

ودين ونجاة، يتبع آخرهم أولهم، وأمر أولهم يصدق أمر آخرهم، يصدق بعضهم أمر بعض، ويأخذ بعضهم عن بعض كما قال مز من قائل : (أولئك الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ) ^(١). وقال فيمن خالف وفهم يتبع سبيل غير المؤمنين : (تَوَلَّيْ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) ^(٢).

وأما الفتى الذى ذكره الله ورسوله أعلم بالنصب فى أمر الفتى، وحق لرجل يزعم أنه خير من أهل مجلس فيهم رسول الله ﷺ والأخيار من أصحابه أن يكون ذلك لقوله : « ذلك من أهل النار ».

ولكن أخبرونا عن أبى بكر وعمر [٦٣٧] حيث أمرها رسول الله يقتل الرجل، فأبى ١١ أكان ذلك منهما شكاً من أمر النبى وتهمة منها له أن يكون أمرها يقتل من حرم الله دمه ١١ فإن قالوا : نعم . قلنا : كذبهم ، ما أحد من أصحاب رسول الله ﷺ كان أطوع لله ورسوله ولا أمضى مقدما على تنفيذ أمر النبى ﷺ من أبى بكر وعمر ١١

فإن قالوا : لم يكن ذلك منهما ولم يسلط على قتله لذى أراد الله خصمرف بذلك عنه . قلنا : أفلم تزعمون أن من أطاع الله واجتهد فى العبادة فى طاعة الله وحسد للمروف وأهله وذم المنكر وأهله انت مثله كمثل الفتى إذ يقول : أنا خير من مجلس فيهم رسول الله والأخيار من أصحابه ؟ فإن قالوا : نعم ، قلنا لهم : كذبهم ، بل الله أمر بالطاعة ومدح أهلها وكره المعصية وذم أهلها .

(١) سورة الأنعام : آية ٩٠ .

(٢) سورة النساء : آية ١١٥ .

وإن قالوا : لا ١١ ليس ذلك من قبل ذلك ، ولكن تزعم أن
الحرورية^(١) حسنت عبادتهم واشتد اجتهدهم وهم يشهدون علينا بالشرك
ويستولون دماءنا وأموالنا ، فتزعمون أنهم بذلك مثلهم كمثل النقي لأن
رسول الله ﷺ قال : « لهتجن من أمتي أناس يصلون مثل علي حق
يحتقر الرجل المسلم معه مع أعمالهم يقرءون القرآن ولا يحاوز تراقيهم^(٢)
يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ثم لا يرتد حتى يعود من
فوقه^(٣) » وهم أشد الخلق والخلاتق ، فطوبى لمن قتلهم أو قتلوه .

قلنا لهم : أنتم تعلمون أن من ضللكم تحريمكم الأحاديث إلى أهولكم
إن الذي شهد عليكم بالشرك ويستعمل دماءكم وأموالكم هم الجاهلية
وأتباعهم أهل الحرمات والشهوات ، وقد تعلمون أن من قتلوه أو قتلهم
لا طوبى لهم ولا ندم عين ، وهم قد ضيعوا حقوق إله وحسبده ، بل
القاتل منهم والمقتول في الدار .

وقد يعلم أولو الألباب أن كل محدثة^(٤) بدعة بتأويل أو شك أو

(١) الحرورية : هم الخوارج الذين اعتزلوا على بن أبي طالب بعد موافاة صفين . فلما دخل
على الكوفة لم يدخلوا معه حتى أتوا حروراء فزل بها منهم اثنا عشر ألفا . وقد ذكرهم
كتاب الفرق وذكرهم الطبري وغيره من المؤرخين . أما حروراء فقد ذكرها ياقوت الحموي
في معجم البلدان ، وهي قرية بظاهر الكوفة تبعد عنها بنحو ميلين .

(٢) التراقي : العظم الذي في أعلى الصدر بين فترة التجر والعاتق وما ترقونان . والجمع
التراق والتراقي .

(٣) القوق : مشق رأس السهم حيث يقع الوتر . الجمع قوق وأقواق . ويقال : « ما ارتد
على فوقه » أي مضى ولم يرجع .

(٤) في صحيح البخاري وصحيح مسلم ، عن الرسول عليه الصلاة والسلام : « من أحدث
حدثا أو آوى محدثا فليكن الله » .

تقصير أو غلو أو عمل بمصلحة يهدم بها حق جماعة الهدى ، وبضيع بها حقوق الله وحدوده وأنكر ما كان يعرف وعرف ما كان ينكر ، ويخذ ذلك ديناً يدعو إليه ويقول : أنا خير من لزوم الجماعة الأولى ، ودعا إليها وانتحل أهلها حقها ، وصار الجماعة من ضيع حقوق الله وحدوده وأنكر ذلك من لا يبرئه ما كان يعرف [٦٣٨] وعرف ما كان ينكر ، أولئك مثلهم كمثل النقي إذ يقول : أنا خير من مجلس فيه رسول الله ﷺ والأخيار من أصحابه ، وأنهم بذلك مراق من الدين خارجون من الأمة يقرهون القرآن لا يجاوز تراقيهم بتحريرهم الأمر عن مواضع وتضييعهم ما أمروا به من القيام بالسط ولزوم جماعة الهدى ، أو بما نحلوا جماعة من عمى الله بحق جماعة الهدى ، وأنهم بذلك أشر الخلق واغلاثنى ١٩ فطوبى لسلطتهم أو قتلوه ، قاتلهم الله ١١ ما علموا قوله ﷺ : « ثلاثة أخافهم على أمتي من يمدى ، رجل تعلم علماً يعرف به وأعطاه الله إياه فذوف جاره بالشرك فضر به بالسيف ، ورجل أعطى سلطاناً فقال من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ، ورجل حدث الناس بمحدث لم يوف به ونكث اليمين » .

ليس كما قالت العامة الضلال : إن النجاة اتباع السواد الأعظم في الطاعة والمصلحة . والله سبحانه يقول : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُورُونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يَظْلُمُونَ قَتِيلًا) (١) .

وقد عاب الله به اليهود حيث ادعوا العجاة على العصية وهو قولهم :
(نحن أبناء الله وأحباؤه) الآية ^(١) .

والله سبحانه يقول : (أَمْ نَجْمَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْمَلُ لِلتَّقِيَنَ كَالْفُجَّارِ) ^(٢) .

ليس كما قالت العامة إن النجاة باتباع الجماعة ، حيث دارت من الطاعة
والعصية . وكذلك هلك من هلك منهم بتضييع التهام بالنسب خير ممن
قام بالنسب . والله سبحانه يقول : (وَيَقُولُونَ الْقَدِينَ بِأَمْرُونَا بِالْإِسْطِ مِنَ
الْقَاسِ فَنَبْشِرُهُم بِعَذَابِ الْبَهِرِ) ^(٣) .

ليس كما قالت العامة الضلال إن النجاة باتباع الجماعة والكثرة ،
حيث دارت من الطاعة ، ونبي الله ﷺ قال : « ستفترق أمتي على ثلاث
وسبعين فرقة ، واحدة منهم في الجنة وسائرهما في النار ، فالفرقة الناجية
الجماعة المسلمين الذين اجتمعوا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وإطاعة الله ورسوله واتباعوا ما فارقوا عليه نبيهم .

ليس كما قالت العامة للضلال : إن النجاة باتباع الكثرة والجماعة من
حيث دارت من الطاعة والعصية . والله سبحانه يقول : (وَتَأْكُونُوا
كَلَى الْإِبْرِ وَالْقَوَى [٦٣٩] وَلَا تَتَّخِذُوا عَلَى الْإِسْمِ وَالْمَذْوَانِ) ^(٤) .

(١) سورة المائدة : آية ١٨ .

(٢) سورة م : آية ٢٨ .

(٣) سورة آل عمران : آية ٢١ .

(٤) سورة المائدة : آية ٢ .

ليس كما قالت العامة الضلال : إن النجاة بانهاج الكثرة والجماعة من حيث دارت من الطاعة والمعصية والله سبحانه وتعالى يقول : (واعتصموا بحبل الله جميعاً)^(١) أى بعهده .

ليس كما قالت العامة الضلال : إن النجاة بانهاج الكثرة حيث دارت من الطاعة والمعصية ونبي الله ﷺ يقول : « يرفقون من الدين كما يرفق السهم من الرمية ثم لا يرجع إلى فوقه » ، يقول النبي ﷺ : « يخرجون من أمرى وعهدى ولا يكون على الدين حتى يرجع إلى أمرى وعهدى » .
ليس كما قالت العامة الضلال إن النجاة باتباع الجماعة والكثرة حيث دارت من الطاعة والمعصية وإن المارقين عندم أهل النهر^(٢) ، قلنا : من أين مرهم ذلك أنهم م المارقون ؟ !

فإن قالوا : لتدركهم ولاية أهل الأحداث . قلنا : المارق من أمة محمد ﷺ من ترك سنته وخرج من جماعته ولم يقتل أمره وينزجر من نواحيه ويقع سبيله ، فهو مارق خارج من أمة محمد ﷺ .

فإن قالوا : لا يكون المارق إلا من خرج من طاعة علي بن أبي طالب ولم يتبعه على حديثه . قلنا : فقد خرج من طاعة علي قبل أهل النهر أبو بكر وعمر وعثمان قبل حديثه ، وأهل الشورى لا تركوه ولم يروه أهلاً للأمر ، وولوا الأمر بعده ، ولم يروه لذلك أهلاً ، واتبعهم المهاجرون

(١) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

(٢) أهل النهر : هم الذين حلواهم على بن أبي طالب بعد اجتماع المسلمين في حومة الجندل ، وكانوا في النهر وان بقيادة إمامهم عبد الله بن وهب الراسي .

والأنصار والتابعون بإحسان على ذلك . أفنقلون هؤلاء مراق من دين الله خارجون من أمة محمد ﷺ ١٩ فإن قالوا : نعم ، قلنا : كذبتم ، هؤلاء أهل الدين وأهل الفضل وأهل الأئمة والجماعة والسلف الصالح والأمر الذي مضى عليه نبيهم ، وهو الأمر الذي من كان عليه كان على دين الله وجماعة الإسلام ، والخارج من الأمر الذي مضى عليه مارق وخارج من أمة محمد ﷺ ومارق من دين الله . فإن قلتم : ليس هؤلاء بأولئك . قلنا : قد صدقتم وظلمتم أهل النهر إذ تزمونهم للروق والخروج من أمر لا يبرق به ولا يخرج به غيرهم .

فإن قام : ليس ذلك من قبل ذلك ، ولكن أهل النهر فارقوا علياً وفارقوا جماعته . قلنا لهم قد خلع علياً وفارقه قبل أهل النهر سعد ابن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومن اتبعهم على ذلك من المهاجرين والأنصار ، ولذين كفوا عن قتل عثمان وعن نصرته وقالوا : قد أحدث [٦٤٠] عثمان وما أدنى إليه أكثر مما أتى ، فلا ندري قاتله أولى بالمذرة أو ناصره ، فلم يجامعوا علياً في بيعته وفارقوه ولم يقوموا معه بالذي قام ولم يترفوا به بذلك التيام والفضل والقدر ، أفراق هؤلاء من دين الله خارجون من أمة محمد ﷺ ١٩

فإن قالوا : لا ، قلنا : فقد ظلمتم أهل النهر وأتزمتم للروق بأمر لم يبرق به غيرهم .

وإن قالوا : ليس ذلك من قبل ذلك ، ولكن أهل النهر خلعوا وقتلوه .

قلنا فقد خلمه قبلهم طلحة والزبير وعبد الله بن عمر وعائشة زوج النبي ﷺ ومن اتبعهم . وفاته وخلمه معاوية ، وعبد الله بن عمر ، وعمر بن العاص ، وجاعة أهل الشام ، أفراق هؤلاء من دين الله خارجون من أمة محمد ؟

إن قلتم : لا ، قلنا : فقد ظلمتم أهل الفهر وألتمصوم المروق بأمر لم يبرق به غيرهم .

وإن قلتم : ليس ذلك من قبل ذلك ولكن أهل الفهر بايعوا عليها وأعطوه العهد والميثاق على أمر كانوا معه فيه ثم شتموا وغيروا وبدلوا ونكثوا وكان ذلك الأمر والعهد ونكثته وتبدله هو المروق من الدين وانفروا من الأمة .

قلنا : أملا ترون أنكم عامة ضلال لا تعرفون للعروف بوجهه ولا المنكر بوجهه ، أهل تحريف وزين وخطأ وحيف ، إذ تزعمون أن أهل الفهر أحدثوا وغيروا ونكثوا وشتموا وبدلوا ولم ينتفروا !! أم أحدثوا بدعة غير ما كانوا عليه من حرب الفتنة الباغية ، ودعوا عليها إليها فأبى نفلهم ، أم على خلق نفسه ونقض أمره الذي كان عليه ونكث بيته التي كان عليها وشرطه الذي شرطوه عليه يوم قتل عثمان ، إذ بايعوه على طاعة الله وطاعة رسوله ، وأن يحيى ما أمات عثمان من السنة ويميت ما أحيا عثمان من البدعة ، حتى تقف على ذلك روحا أو يظهر دين الله ، فقاتل على ذلك البيعة والبيعة طلحة والزبير وابن عامر وعائشة وعبد الرحمن ابن عمر ومعاوية ومن اتبعهم وقتل من قتل منهم .

ثم دعا أصحابه إلى حكم عمرو بن العاص فيما قاتله عليه بعد قتاله
 إياه أربع سنين أو ما شاء الله تعالى لقول الله تعالى : (فقاتلو حتى تنهى
 حتى تنهى إلى أمر الله)^(١) . فحكم عمرو بن العاص على منزله التي
 عليها قاتله ، ولم يبق ولم يتحول ولم يرجع ولم يعرف ما أنكر من المعروف ،
 ولم يسكر ما عرف من للسكر ، فجعله حكماً وأعطاه على حكمه العهد [٦٤١] ،
 واليثاق . ودعا أهل النهر وأن يعطوه ذلك فأبوا ودعوه إلى تمام
 ما كان عليه من أمرهم ودعوتهم وببهم ، استحلوا حلاله وحرّموا حرامه ،
 ويفقدون الأمر على ما بايعوا عليه وقاتلوا به عدوهم ، فأبى أن يرجع
 عما أحدث من بدعه وتفض أمره الأول الذي بايعهم عليه ، وقاتلهم ،
 لا يصف منهم حدثاً ولا ذنباً ولا تنبيراً ولا تبديلاً إلا ردّهم إياه عن
 حكم عمرو بن العاص ، وأن يوفى بما عاهدهم عليه من القيام بطاعة الله .
 فلا يهملون أي القرية ترك ما عاهد عليه صاحبه ونسكت هذه وميثاقه
 ويدل سنته وسوره وغير صفته وببهم ١١ وإن تكن طاعة على هي الجماعة
 والألفة ، من تركها مرق من الدين ؛ لقد ترك ذلك قبل أهل النهر
 أبو بكر وعمر وعثمان قبل حدثه ومن اتبعهم على ذلك من المهاجرين
 والأنصار والقابضين بإحسان ، وتركها بعد ذلك قبل أهل النهر سعد
 ابن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وعثمان قبل حدثه ، ومحمد بن مسلمة ، وأسامة
 ابن زيد ومن اتبعهم على ذلك من المهاجرين والأنصار ، إذ اعتزلوه ولم

بجامعه على ما قام به ولم يعرفوا فضله . ولو كان خلع على وقتله مروقاً
من الدين لقد خلفه وقاتله قبل أهل النهر طلحة والزبير وابن عامر وعائشة ،
وخلفه وقاتله قبل أهل النهر معاوية بن أبي سفيان ، وعبيد الله بن عمر
وعمر بن العاص ومن تبعهم . ولئن كان المروق من الأمر الذي كان عليه
على وأصحابه لأجل بهتة يوم الحار إلى أن حكّم الحكمين ، لقد ترك
على حكّم الله وحكم كتابه والبيعة التي بايع من قاتل عليها أصحابه ،
والدعوة التي قاتل عليها ابن العاص ، إذ حكّم عمرو بن العاص وهو
ثابت على بنه لم يتحول ولم يقب ولم يعتذر ولم يرجع ولم يحرم ما كان
يستعمل من دماء المسلمين .

وقد يعرف ذوا الألباب إن كان عني بالمعروف عامة لا لكل
محدث بدعة ، أو ضيع حق الله بنحو أو نقصير أو شك أو شهوة أو ما
ينهر حق ، مارق من دين الله خارج من دين أمة محمد ، فبالضييع يوم
قتل عثمان أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالمروق من الدين بما ضيع
من حق عثمان وحق نصرته وخذله له ورد الناس عن نصرته .
وإن كان عثمان قتل ظلماً فهو أعظم وأكبر معصية وأحق بالمروق
من الدين [٦٤٣] والمخرج من الأمة خاصة عني بها أهل النهر .
فليعرف أعداء الله أن أهل النهر والذين اتبعوهم بإحسان هم أهل
الدين من أمة محمد ﷺ .

ومنهم من مرق من الدين وخرج من الأمة ، نافع بن الأزرق ،
وعطية ، وداود ، وأشباهم الذين جاروا في الشهادة والسموة .

وعما أضلهم الله به وأعمى أبصارهم أن زعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « إن الشيطان دثب ابن آدم ، لأن الشيطان يأتي فواخذ للنفرة والشاذة والاناسية » ، وأنه قال : « ألا فالزموا الجماعة » . والمائة زعموا أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع : « رحم الله رجلا سمع مقالى هذا فأوعى قلبه ثم بلغه غيره ، فرب حامل فقه غير فقهه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ثلاث لا يعلو عليهن قلب مسلم : الإخلاص في العمل ومناسحة أئمة المسلمين وزيور جماعتهم » .

وزعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « يد الله على الجماعة فمن وجد من تحتها لم يضرب حدوده » . وزعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه حتى يرجع » .

وزعموا أن رسول الله ﷺ كان يقول : « لا تقاتل أهل صفقتك ولا تهلل سنتك ولا تخرج من أمتك والتارك لها تارك الجماعة » التي يقول رسول الله ﷺ « من نكث بوعده كانت سترته بينه وبين الجنة » . والتارك لها تارك الجماعة التي يقول رسول الله ﷺ : « من قاتل تحت راية عياء يدعو إلى عصبية وجبت له النار » ، والتارك لها تارك للجماعة التي يقول رسول الله ﷺ « من أشار بسلاح إلى مسلم لعنة للملائكة » . فإن قالوا : نعم ، فقد كذبوا ، لأن الجماعة الأولى كانت الطاعة فيها لله ، ومن طاعة الله رضى أهلها من رضى الله عنه يرضون إذا أطيع الله ،

ويستظنون ما سخط الله، ويستخطون إذا عصى الله، حلالهم حلال الله وحرامهم حرام الله، أهل مودة ورحمة آخرهم يتبع أولهم، وأمر أولهم يصدق أمر آخرهم، المعروف فيهم معروف أهلهم، وبفضلونهم ويكرمونهم.

والفكر فيهم منكر خائف الله، إلى هذا يدعون، (و) إليه يحتمون [٦٤٣] وعليه يتعاونون، ينضبون لله، لا يطيعون ولا يتولون ظلمة قريش فيما عصى الله وأطاعهم في معصية وتضييع حقه وحدوده: وإنما رضام الله فيما أحبوا أو كرهوا، ورضون إذا أطيع الله، وينضبون إن عصى الله، لا كما قال أهل الضلال: إن طاعة الجبابرة لازمة لهم وإن عصى الله، مستحلين لما حرم الله عليهم من دماء المسلمين وأموالهم، ومحرمين ما أحل الله لهم من المعروف، يخوفون أولياء الله، يقتلون ويصلبون ويمثل بهم ويذبحون، اتخذوا أعداء الله أولياء. يقتربون بطاعتهم إلى الله في تضييع حدود الله وحقوقه وطاعة من عصى الله، إلى هذا يدعون وإليه يحتمون وبه يتعاونون.

فإن قالوا: ليس ذلك كذلك، وإنما دعوة الجماعة الأولى ومن دعا إليها، يدعون إلى طاعة الله وأداء حقوقه واتباع مرضاته، وإن جماعة ظلمة قريش ومن دعا إليها يدعون إلى معصية الله ولزوم طاعة من عصى الله واتباع سخطه، فقد صدقوا وذلك الحق.

وأما الحق الذي دعا إليه رسول الله ﷺ من حق الجماعة وحق

أُتْمَتِهَا وَلِزُومِ طَاعَتِهَا وَجَاهَتِهَا وَمَا مَضَتْ عَلَيْهِ، هِيَ الْجَمَاعَةُ الْأُولَى، وَمِنْ دَعَا إِلَيْهَا، وَتَحَكُّكِ بِمَعْنِيَّتِهَا وَاتِّبَاعِ أَتْرَافِهَا وَهَدَايَا وَمَنَافِعِهَا وَمَعَالِمِهَا وَحُدُودِهَا، وَرَدَّ أَفْئَةَ النَّاسِ وَجَاهَتِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ إِلَيْهَا. وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هِيَ الْمَفْرُودَةُ وَالشَّادَةُ الْقَضِيَّةُ وَإِنْ كَثُرُوا فَهُمْ تَارِكُو الْجَمَاعَةَ مَا سَوَّحَ اللَّهُ وَحُدُودَهُ. وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَمَرُّونَ دِينَ اللَّهِ وَاتَّبَعُوا مِنْ ضَعِيفِ حُدُودِ اللَّهِ. وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هُمُ الَّذِينَ فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ الَّتِي يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَفَتَرَقَ أَمَقَى عَلَى ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا هَالِكَةٌ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ وَسَائِرُهَا فِي النَّارِ».

فَانْبَاهِهِمْ دَعْوَةً مِنْ ضَعِيفِ حَقُوقِ اللَّهِ وَحُدُودِهِ.

وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هُمُ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قَعْدَ شَبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عَقَبِهِ حَتَّى يَرْجِعَ».

وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ هُمُ الَّذِينَ اتَّبَعُوا دَعْوَةَ مَنْ ضَعِيفَ حَقُوقِ اللَّهِ وَحُدُودِهِ وَنَسَكَنُوا اللَّيْمَةَ وَبَدَّلُوا السَّنَةَ وَخَرَجُوا مِنَ الْأُمَّةِ أَقْوَلُهُ ﷺ: «لَا تَقَاتِلُوا أَهْلَ صِفَتِكَ وَلَا تَخْرُجْ مِنْ أَمَتِكَ وَلَا تَبْدِلْ صِفَتَكَ».

[٦٤٤] وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ الَّذِينَ يَأْبِئُونَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ مِنْ أَطَاعِ اللَّهِ ثُمَّ قَالُوا مِنْ أَطَاعِ اللَّهِ فِي طَاعَةِ مَنْ عَصَى اللَّهَ وَضَعِيفِ حَقُوقِ اللَّهِ وَحُدُودِهِ وَرَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ وَتَرَكَ الْقِيَامَ بِالْقِسْطِ وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَنَهَى عَنِ الْقِيَامِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَضَعِيفِ حَقُوقِ اللَّهِ وَحُدُودِهِ.

والسواد الأعظم هم الذين أشاروا بصلاحهم إلى المسلمين فلعنتهم
اللامسكة باتباعهم من ضيع حقوق الله وحدوده .

وقد يعرف ذوو الألباب أنه لا حق لمن ضيع حقوق الله وحدوده
ونكث بوعده وعهده وترك طاعة الله وسقته نبيه وتغض ميثاقه .

وقد يعلم ذوو الألباب أنه لا ميثاق لمن تغض ميثاق الله ، وإنما
وجب للمسلمين برفائهم ميثاق الله ، ومن عمى الله وتغض ميثاقه وعهده
فلا طاعة له ولا جماعة ولا طاعة لمن عمى الله وفارق الأمر الذي مضى
عليه جماعة المسلمين . فالجماعة من أجابه دعوة الله وعمل بطاعته وأحيا
سنته ولزم المسلمين وتمسك بمعدل كتاب الله وأثر نبيه ، وإن قلوا .

وأما كل من ضيع أوامر الله ونواهيه وإن كثروا ، فهم مثل
بأجوج ومأجوج . وقد يعرف ذوو الألباب أن لو كانت النجاة والعصاة
بالهدع السكتيرة والجماعة حيث دارت من الطاعة والامسية ، ما حمد الله
صاحب يس ، وامرأة فرعون ، وأصحاب الأخدود ، وهؤلاء الذين كانوا
ينهون عن السيئ ، ولا الذين يشقرون أنفسهم ويبتغون مرضاة الله ، ولا
الذين يقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس ، ولا ذم الله الربانيين
والأخبار حيث يقول : (لولا ينهمم الربانيون والأخبار عن قولهم
الإثم وأكلهم السمحت لبيس ما كانوا يصنعون) (١) . فندهم الله إذ
لم ينهمم .

وقد يعرف ذوو الألباب أن أبا بكر رحمه الله لما ارتد من ارتد من العرب ، استشار المسلمين في قتال من ارتد ، فأمروه بالاستيلاء^(١) والوقوف إلى وقت ، فقال لهم رحمه الله : أما أنا فإمهل سبقي على عاتق ، فمن منعني عقالا مما أعطى رسول الله ﷺ قاتله حق بمعاليه أو ألحق الله .

وقد يعلم ذوو الألباب أن من ضيع حقوق الله وحدوده وقتل من أمره بتقوى الله ، ومراجعة ماضيه من حقوق الله وحدوده وركب الحرام ، أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد [٦٤٥] ممن ضيع عقالا .

وقد يعلم ذوو الألباب أن من ترك للتيهات بالتمسك ونهى عن التيهام به وأنكر الفضل لمن قام به وانقلب إلى يثقه لتضييع حقوق الله وحدوده ، وذن من قام به ، أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد ممن ضيع عقالا .

وقد يعلم ذوو الألباب أن من اتبع دعوة من ضيع حقوق الله وحدوده وقتل من أمره بتقوى الله ومراجعة ماضيه من حقوق الله وحدوده وركب الحرام أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد ممن ضيع عقالا .

وقد يعلم ذوو الألباب أن من اتبع من ضيع حقوق الله وحدوده ممن^(٢) أطاع الله ورسوله أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد ممن منع عقالا .

(١) تسلي الأمر : تهيأ ، تسلي الرجل : يسر وتسهل في أموره ، وتسلي الرجل : ترضاه .

(٢) كتب في المخطوطة : « من » .

وقد يعلم ذوو الألباب أن من ترك القيام بالنسب وترك جماعة الهدى ونهى عن القيام معهم ودعا إلى غيرهم ورد الناس عنهم أعظم جرماً وأكبر معصية وأحق بالجهاد ممن منع عقلاً .

وقد يعلم ذوو الألباب أن لهم أسوة حسنة في أبي بكر رحمه الله وقتله أهل القرعة والمصيبة حتى يسالموا ويرجعوا أو يفتنوا إذ يقول : لو متعنوني عقلاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلهم عليه حتى يعطوه .
وقد يعلم ذوو الألباب أن لهم أسوة حسنة في أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر وغيرهم الذين أنكروا للنكر على عثمان حين أحدث الأحداث وفارقوه عليها ولم يخاصموه على حديثه .

وقد تعلموا أن أبا ذر رحمه الله نادى بأحداث عثمان حتى عرفت ، ونفى حتى مات متغيماً ، وكذلك ابن مسعود نادى بأحداث عثمان حتى دعا من الكوفة ودق أضلعه ومات ، وعمار بن ياسر نادى بأحداث عثمان فضرب حتى فتنق بطنه^(١) . وأشاههم كثير من أصحاب رسول الله ﷺ الذين أنكروا للنكر على عثمان في اتباع الهوى وتضييع حقوق الله

(١) روى البيهقي أن بني هذيل وبني زهرة حققوا على عثمان لهنة كانت منه إلى أصحابه عبد الله بن مسعود ، وكذلك غضب بنو غفار وأحلافه لأبي ذر الثفاري ، وحق بنو غزوم على عثمان لما صنع بعمار بن ياسر . (البيهقي : تاريخ الخلفاء ص ١٠٦) .
أما أبو ذر فهو صحابي من أهل الصفة . ويذكر ابن هشام (سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - طبعة أوروبا ج ٢ ص ٩٧١) والخوازمي (رسائل الخوارزمي ص ١٣١) أن عثمان بن عفان نفي أبا ذر إلى الرينة - وهي قرية صغيرة من قرى المدينة - لكن أبا ذر الثفاري ظل يواصل حملته المتينة ضد سياسة عثمان بن عفان إلى أن مات سنة ٣٩ هـ .

وحدوده وسنة نبهه ، وهدى الخلفيين من بعده إلى أن تقتله على ذلك وهو صاحب الجماعة والصفقة والبيعة . ولو كانت الجماعة والصفقة والبيعة تنبت لأحد على تضيق حقوق الله وحدوده لنبت لعثمان على أصحاب رسول الله ﷺ . وكان من قتل عثمان أو اشترك^(١) في دمه أو رضى به حالكا . [٦٤٦] وقد تعلمون أن أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر وغيرهم وللتابعين بإحسان قد شاركوا في دمه ورضوا بقتله ونادوا بأعدائه وقتلوا من طلب بدمه مع علي ، طلحة والزبير ، ومعاوية ، وغيرهم .

وقد يرف ذوو الألباب أن لو كانت البيعة والصفقة والجماعة تنبت لأحد على تضيق حقوق الله وحدوده لكان من أنكر قتل عثمان وقام بنصره أول بالذر والحيعة ، فالتجاة والمصبة على من قامه من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم .

وقد يعلم ذوو الألباب أن لهم أسوة حسنة من أصحاب رسول الله ﷺ الذين قتلوا عثمان على ما أحدث من البدع وترك من السنة إذاً أن يعدل أو يمتزل .

وقد يعلم ذوو الألباب أن لهم أسوة حسنة في أصحاب رسول الله ﷺ الذين لزموا الأمر الذي أارقوا عليه نبيهم والخلفيين من بعده وأبوا أن يتبعوا الجماعة حيث دارت من الطاعة والمصبة بتضييع حقوق الله وحدوده ، إذ أارقوا عليه ونادوا بأعدائه وتناحروا عليه .

(١) كتب في المخطوطة : شرك .

وقد يعلم ذوو الألباب أنه لم يثبت لثمان حق الجماعة والصفقة والبيعة على تضييع حقوق الله وحدوده ، كذلك لا يثبت لأحد من بعده على تعدى أمر الله وتضييع حقوقه وحدوده .

وقد تعلمون أن حذيفة بن اليمان ^(١) كان يقول : اتبعوا أثرنا فإنكم تأصبتُم فقد سبتم سباً عظيماً وإن أخطأتم فقد ظلمتم ظلماً عظيماً ، وكان يقول : الضلالة كل الضلالة لمن أنكر اليوم ما كان يعرفه قبل اليوم .

وإلاكم والركون إلى الهوى ، فإن دين الله واحد .

وقد يعرف ذوو الألباب أن السراة الأعظم غلطة قريش ومن اتبعهم على ظلمهم وهم الذين ضلوا ضلالاً بعيداً .
والحمد لله رب العالمين .

تمت سورة شبيب بن عطية العماني ، رحمه الله

(١) حذيفة بن اليمان : من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الموازنة عن الشيخ العالم أبي محمد، عبد الله بن محمد بن بركة العماني البهلوي^(١)، رحمه الله

كان كتابك الأول - أيدك الله - وصل بتعريف ماجرى بينكم وبين
جيرانكم من [٦٤٧] الفاطرة، وسألت بيان الحاجة عليهم في ذلك . وقد
نظرت فيما ذكرته من قولهم ، فما رأيته يستحق جواباً ، ولو أن يظن ظان
عن هو في الجهل مثلهم أنهم سألوا عن شيء فلم يجابوا عليه لكان

(١) أبو عبد الله بن محمد بن بركة العماني البهلوي : من فقهاء وعلماء عمان الأباضية
البارزين في القرن الرابع الهجري . من مدينة بهلا التي تقع إلى الغرب من مدينة نزوى ، وهي
أكبر مدن الجوف ، وتبعد عن مسقط بحوالي ٢٠٠ كيلو متر . وكان مسكنه بمحلة الضريح
حيث لا تزال آثاره إلى اليوم ، فضلاً عن مسجده ومدرسته وقبره . ومن أشهر مؤلفاته
كتاب الجامع المعروف « بجامع أبي عبد » وهو في أصول الفقه والأخبار والأحاديث .
وكان ابن بركة عميداً لفرقة الرستاقية الذين اشتهروا بالبرامة من موسى وراشد ،
وقالوا لا يسع جهل الحكم بحدسهما لأنها خرباً على الإمام العادل وهو إمام بالإجماع ، والبرامة
من الباغي بالإجماع واجبة . وقد أخذ عنه من أهل عمان الكثير من العلماء ومنهم أبو الحسن
علي بن محمد البستاني .

(انظر : السالمى : تحفة الأعيان ج ١ ص ١٦٧ ، ويجب أن نشير هنا إلى ما أمدنا به
من معلومات عن آثاره العلمية وآثار مسكنه ومدرسته ومسجده الفاتحة فضلاً عن مقبرته ،
فضيلة الشيخ العالم أحمد بن حمد الخليلي الذي التقى العام للجنة عمان والأستاذ أحمد بن سعود السباني ،
وفدك عن طريق وزارة الثقافة والتراث التي في سلطنة عمان فلم يجبا متاجزيل الشكر
وعظيم الامتنان) .

السكوت من جوابهم جواباً . ولما تدبريت قولهم وجدتهم قد نطتوا بكل مذهب من مذاهب المخالفين بشنيع من قولهم وقاسد اعتقادهم ولم أر لهم في مذهب الأباضية موضعاً ، فما أدري ما القى دعاهم إلى أن عدلوا عن الحق واختاروا ما استبدلوا به مذهباً لأنفسهم ، ولكن (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً أولئك الذين لم يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ)^(١) ، فمن عدل عن الحق وركب هواه وتيس قبل أوانه يوشك أن يفضحه الله على لسانه . قال الله تعالى : (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّهُ مَيْمِسَةٌ فَمِنْكَ وَتَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ إِمَّا حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْفَخُ)^(٢) .

فعمود بالله من الخوة والضلالة ولتسكع في غمرات الجهالة .

أما ما ذكرته من قولهم : إنا وجدنا الأخيار قد اختلفت علينا في النقل إليها ولم ترد وروداً واحداً فنوم الحجة بها وتقطع عذر من غاب عنها كقيام الحجة على من شاهدها ، فوجب قلبك عندهم أن يفتوا بها وأن لا يبحثوا عن صحيحها من سقيمها ، وأن الرأي عندهم فيما زعموا الإمساك عن النظر فيها ، فهذا مذهب من سبهم إليه فرقة من الملحدين يعرفون باليهسية^(٣) ، أنكروا الأخيار وزعموا أن الأخيار لا توجب علماً

(١) سورة الأئمة : آية ٤١ .

(٢) سورة طه : الآيات ١٢٤ - ١٢٦ .

(٣) من الخوارج المتطرفة (انظر : التمهيدتان ، اللؤلؤ والنحل ج ١ ص ٢١٩ - ٢٢٤) .

ولا يوجب العلم إلا ما شاهده . قالوا ، وجدنا الخبر يرد من طريق وبرد
خذه من طريق غيره ، ولو وجب صحة أحدهما وجب صحة الآخر ، فذلك
ذهبوا أن الأخبار لا توجب العلم لورود الاختلاف في قلبها ، وأن العلم
ما شاهده الإنسان بغيره دون ما ينقل إليه خبره .

فقد انتقم في هذا لدى ، واقعدوا بهم . فإن كانت مراقبتهم لهم
قصدا واعتقادا وحكمهم عند أهل الإسلام حكمهم ، وإن كانوا ذهبوا إلى
ذلك من طريق سوء التأويل فلا تستكثر بهم في الواقعين ولا تدمم
في المخالفين . وقد قال الله جل ذكره [٦٤٨] قولا دل على بطلان قولهم
على لسان نبيه ﷺ وهو يخاطب المؤمنين أجمعين : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
اطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ)^(١) . فأوجب طاعة نبيه على من لم يره ،
كما أوجبها على من حضره ، ومعلوم أن من لم يشاهد النبي ﷺ
لا يصل إلى علم طاعته إلا بخبر من يخبره عنه . وقد وقفنا على من يجب
عليها تصديق خبره من الكتاب والسنة ، فأما من الكتاب فقوله جل
ذكره : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنُورٍ فَخَبِّرُوا)^(٢) . فلما
أمرنا بالتبيين عند خبر الفاسق علما وأنه غير الفاسق ولم يكن بين الفاسق
وغيره فضل ، ولم يكن لذكر الفاسق دون غيره معنى ، فصح بهذا أن نقل
المدلول للأخبار الشرعية ، فوجب العلم إذا كثرت ناقلوها ، وفي حال
توجب العلم^(٣) تقليداً لمنفرد بنقلها ، لأن المدل مقبول خبره ويجب للعمل

(١) سورة النساء : آية ٥٩ .

(٢) سورة المجرات : آية ٦ .

(٣) في نسخة : « الصل » .

به بقوله . ولو أراد الله إرشاده .
للكتاب واشتغلنا به عما قصدنا له ، وأرجو أن يكون فيما لوحنه مقنع
لن أراد الله إرشاده .

وأما ما ذكرت من قولهم : قالوا ، لا ندرى اعتزل الصلت أو عزل
وان أحداً خرج عليه أو لم يخرج عليه ، وقولهم إنا سمعنا موسى
ابن موسى وراشد بن النظر خرجا سائرين بجيش معهما وعسكر يقودانه ،
لا ندرى لم^(١) خرجا ولا ما أرادا بمسيرهما ، فقد وافقوا بقولهم هذا عباد
ابن سليمان من جملة^(٢) المعتزلة ومقدمهم وأهل التكليف فيهم ، لما خاف
لزوم الحجة له في الاختلاف الواقع بين الصحابة جحد أنه لا يعلم ان
طلحة والزبير وعائشة ساروا على علي بن أبي طالب ، وأن قول الناس
وقمة الجمل إنما ذلك جل انطلق في الليل ، فاققتل عليه قوم ، فسمى وقمة
الجمل . وكذلك جحد وقمة صفين وزعم أنه لا يعلم أن أصحاب رسول الله
ﷺ اقتتلوا ، كما جحدت هذه التفرقة المارقة عند حذرهما لزوم الحجة ،
اعصمت بالجحد وجملة موثلا لها ، تأسيساً بعباد بن سليمان . فإن زعموا
أن عباداً أخطأ [٦٤٩] لظهور الأمر الوارد به الأخبار المتواترة ، فيجب
أن يبدأوا بأنفسهم فيمنعوا الجحد وشكهم في ظهور الأمة الذي
تواترت الأخبار به .

وأما ما ذكرت من قولهم إن الصلت ترك الإنكار على موسى

(١) كتب في المخطوطة : « لا » .

(٢) كتب في المخطوطة : « جل » .

ابن موسى وراشد بن النضر فوجب ترك ولايته والخروج من طاعته ،
فهذا مذهب واقفوا فيه فرقة غلت من الروافض في مذهبها وبرئت من
إمامها علي بن أبي طالب لأنه ترك التكبير على أبي بكر وعمر ولزم
السكوت ، وكان عليه عندهم أن يطلب حقه ويبين للناس ما أوجب الله
تبارك وتعالى عليه ويقيم الحجة على رعيته ، تفرج بذلك عندهم من ولايته
وبرءوا أيضاً من عمار بن ياسر وقالوا كان يماذى علياً ، وإنما ماله
وعاهده وأعانه لما جتمها المداوة لثمان بن عفان . وبرءوا من المناداة ،
وأبي ذر ، وحذيفة بن اليمان ، وحيد الله بن مسعود ، وغيرهم من خيار
الصحابة لأنهم لم يشكروا علي بن أبي طالب لترك إقامة الحجة على
الناس والمطالبة للإمامة ، ولتركه التمسك بمهد رسول الله ﷺ . وقد كان
يلزم هذه الفرقة عند جيرانكم إذا اتفقوا بهذه الفرقة من الرافضة وواقفهم
أن يبرءوا ممن كان في عصر الصلوات من المسلمين لأنهم تركوا الإنكار
على الصلوات لمتساووا معهم في الذنب .

وأما ما ذكرت من قولهم إنهم قالوا إن الصلوات لما انتقل من دار
الإمامة إلى غيرها عند زحف المسكر إليه ، دلنا ذلك على تبرئه من
الإمامة ، وصح للمتولي يده عليه الأمر ، وإن لم يعلم كيف كان قصده
وإرادته . فهذا قول اتفقوا فيه بإخوانهم الحشوية في اعتقادهم في الزبير
ابن العوام حين خرج علي بن أبي طالب . قالوا ، قد كان باغياً في
خروجه على الإمام ثم تولى من موضع الحرب إلى موضع غيره حتى لحقه
ابن جرموز فقتله ، دل انتقاله وتوليته من موضع الحرب إلى غيره على
توبته ووجب البراءة عنه قتله .

وأما ما ذكرت من قولهم إن أمر الصلوات حرم منه ، وذاشد ومن معه ، فيحتمل أن يكون أحد الفريقين ضياعاً والآخر غملاً ، ويحتمل أن يكون كلا الفريقين على الصواب ، ويحتمل أن يكون قد أخطأ الكل .

فهذا مذهب [٦٥٠] بعض الأرجاء^(١) بيته ، وليس قولهم وقاعدة مذهبهم وعليه فارقم الناس ، وهو أنهم قالوا إنا وجدنا علياً ومعاوية قد اختلفا واختلف الناس فيهما ، فيحتمل أن يكون عليّ هو الإمام ومعاوية غملاً ، ويحتمل أن يكون معاوية تقدم المهد له بمن معه من المهاجرين والأنصار وأصحاب النبي ﷺ فليّ ظالمه ، ويحتمل أن يكون عليّ هو الإمام ومعاوية هو الباغي والطالب ما ليس له . واحتمل أن يكون عليّ ومعاوية على الصواب ، كليهما يدعى أن الحق له دون صاحبه ، لأن علياً لم يتفق الكل على بيعته وقد عنها انطوار من أصحاب رسول الله ﷺ مثل عهد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وعبد بن مسلمة وغيرهم من التابعين عن بيعته ، وأن معاوية كان عامل عثمان ويدعى أنه يطلب بدمه وعنده أولاد عثمان ، وأن عثمان قتل مظلوماً ، وهو نسيبه ، وعامله ، وولّيه ، وكل واحد منهما مأول الحق عند نفسه . قالوا ، فلما احتمل أن يكون عليّ مالاً على قتل عثمان ومنع قتله ، فلما وية أن يطلب بدم عثمان بأمر أولاده وبما يجب من حقه منه .

وقالوا ، ويحتمل أن يكون عليّ بريئاً من دمه ولم يرض بقتله ولا منع حقاً وجب على أحد بسبب قتله ، وجب أن لا يخطأ منهما أحد وأن

(١) يشير هنا إلى فرقة « المرجئة » .

برجاً أمرها إلى الله تعالى ، وهم مع ذلك يقولون لكل ويتولون من تولاهما ومن وقف عنهما كما زعمت هذه الفرقة اللوثة للدهية المذهب الأباضية ، من تولي الصلوات ومومن وراشداً لم تخطئه ، ومن برى منهم لم تخطئه ، وأن كلا منهم مخصوص فيهم بعله ونصوب الجميع ونعمن الظن بهم ، فهلا أحسنوا الظن بإمامهم !! ولم يزيلوا فرضاً أوجبه الله تعالى له عليهم ، وعدلوا إلى سوء الظن به بنير علم ولا حجة قطعت المذر عندهم !! فنوذ بالله من المسمى ومضلات الأهواء .

وأما ما ذكرت من قولهم إن الصلوات لم يحارب الخارجين عليه ونزل منزل ابنه ، فيجب أن لا يتقدم على أحد منهم بولاية ولا براءة لأن أمرهم مشكل يحتمل أن يكون خروجهم لذنب علوه منه وعلمه من نفسه ، استحق بذلك الخروج عليه ، واحتمل أن يكون بفاة خرجوا على إمام عدل [٦٥٩] كفروا بخروجهم ، فصاروا بذلك بفاة واستحقوا بينهم عليه البراءة والنقل حتى يفيثوا إلى أمر الله .

فهذا القول فيهم أيذك الله يدل على موافقة لإخوانهم من الشكك لما قالوا إن عبان لزم منزله وترك محاربة الخارجين عليه فلم يقاتل ، فاحتمل أن يكونوا خرجوا عليه بنير الحق فهم بفاة بذلك مستحقون النقل واللقائنة حتى يرجعوا عن بنيتهم ويفارقوا ظلمهم حتى يفيثوا إلى أمر الله أو يتفق أرواحهم . ويحتمل أن يكونوا خرجوا بحق عليه لذنب علوه منه وعلمه من نفسه استحق بذلك أن يخرجوا عليه ، فلما أشكل عليهم أمر الإمام والخيار من الصحابة وجب عندهم الوقوف فيه وفيهم ،

فلوجب خذلهم هذا الإشكال أن يرجعوا أمره ولمر من خرج عليه قتله ، ومن خذله وقد عنده فأمره إلى الله تعالى ، فإنهم جميعا بهذا القول سالون .

وأما ما ذكرت من قولهم إن الصلت سلم إلى الخارجين عليه الهلكة والخاتم فهذا يوجب تبريه من الإمامة وتركها لهم واختلامه عنها
كما زعمت هذه الفرقة المارقة أن الصلت تقادى إليهم بالخاتم والهلكة لظهور شرم والخوف على نفسه منهم مع ما يحتمل أن تكون الهلكة والخاتم ملكا له والظاهر يوجب ذلك ، لأن حكم ذلك مضاف إليه ومحكوم له به حتى يعلم أنه لنيزه . وللمسلم أن يفدى نفسه بآله وأن تكون نفسه أثر عنده من جميع ماله ، وإن كان الخاتم والهلكة ليستا بملك له فالمسلم أن يفدى نفسه بآله غيره إذا رجا في ذلك السلامة ، وأن يأخذ من أمانته ويصانع بها عدوه إذا رجا لنفسه السلامة من الهلكة [٦٥٢] أو بما يؤدي إليها . والدليل على هذا ما اجتمع عليه أهل التبتة أن على المسلم إذا خاف على نفسه الهلكة والجوع أن يفديها بآله غيره ، وأن يأخذ من مال الغير إذا خاف على نفسه الهلكة من الجوع . واختلفوا في الضمان ، فقال كثير من الناس لا ضمان عليه ، لأن علة صاحب هذا القول إن كان على رب هذا المال أن يحمي هذا المسلم بآله وأن لا يدمه بهلك بين يديه وهو قادر على نجاته ، ولو تركه مع ذلك حتى يهلك كان ضامنا لدميه ، فإذا قدر هو على مال كان صاحبه أن يحميه به فكل هو ذلك لنفسه بحكم الله له به على صاحب الطعام واللآل ، وبالله التوفيق . وقد أخبرنا بعض شيوخنا

أن المسلمين من أهل عمان كانوا يحملون إلى بنى حمارة في كل عام أموالاً يدفعون بها شرم وما يحافرون على المسلمين منهم ، والله أعلم ، كان ذلك من صلب أموالهم أو من مال المسلمين . فإن كانوا دفعوا ذلك من أموالهم فجائز لأن على المسلم أن تكون نفسه آثر عنده من ماله ، وأن يفتق ماله في صلاح نفسه ودينه ، وقد أمر الله بذلك في غير موضع من كتابه ، وإن كانوا دفعوا هذه الأموال إليهم من بيت مال الله على سبيل ما يدفع إلى اللؤقة فجائز ذلك ، وقد فعل ذلك رسول الله ﷺ ، والقاسى رسول الله مباح وطاعة ، فمن فعل ذلك تأسيًا به ، وقد أمر الله تعالى أن يصرف إلى اللؤقة من الأموال التي في أيدي الأئمة من الصدقات ما يتألف به قلوبهم ، وأن يصرف بذلك شرمهم عن أذى المسلمين والفتنح في دولتهم . ولا نعلم أن أحداً من المسلمين قال : إن سهم اللؤقة الذي فرضه الله في السهام المذكورة في الصدقات منسوخ . نصح بما ذكرنا خطأ من تعلق على الصلت بتسليم الخاتم والسكة إلى الخارجين عليه من أعدائه مع أن خبر الخاتم والسكة لم يأت بحجج^(١) أخهار التي تندع^(٢) العذر بصحتها كخبر من خرج عليه ، واستيلاء البغاة على الإمامة وتملكهم أمر دولة المسلمين ، مع احتمال الخبر لقأويل إن كان صحيحا أن يكون التسليم للخاتم والسكة من بعض أماناته الذين كانوا يلون حفظ أمانته ، أو ليس الخبر عندهم أن الصلت سلم إليهم الخاتم والسكة بيده ١٩ وإذا

(١) كتب في المخطوطة : « لم يحجج » .

(٢) قدح قدام الأمر : أمشاء .

احتمل هذا التأويل لم يكن لهم في دعواهم حجة والله الحمد والمدة . وأيضاً فإن خازم بن خزيمة^(١) لما خرج في طلب شيبان^(٢) فوجد أهل عمان قد قتلوه وطلب إلى الجبلندي بن مسعود يسلم خاتمه وسيفه وأن [٩٥٣] يخطب لسلطان بغداد ويعترف له بالصع والطاعة . فاستشار الجبلندي العلماء من أهل زمانه ومعهم يومئذ هلال بن عطية الخراساني ، وشبيب بن عطية العماني ، وخلف بن زياد الهمراني ، وغيرهم من المسلمين ، فأشاروا عليه أن يدفع سيف شيبان وخاتمه وما يرضيه من المال ويضمن لورثة شيبان بقيمة السيف والخناتم ، ويدفع بذلك عن دولة المسلمين . فأبى خزيمة إلا انعطية والطاعة فرأوا أن ذلك لا يجوز لهم في باب الدين أن يدفع من الدولة ، وإنما يدفع عنها بالرجال والمال^(٣) . فهذا يدل على سوء تأويل هذه القترقة التي لا تعرف موضعها في أصول المخالفين ، وما الذي دعاها من الطمع على أن تذهب عن مذهب الحقين !! وإلى الله ترجع في العصمة والرشاد .

وأما ما ذكرت من قولهم إنهم قالوا وجدنا محمد بن أبي عفان اتفق عليه المسلمون ثم أخرجوه وعقدوا عليه لوارث بعده ، ولم يصح عليه حدث يستحق به الإخراج من الإمامة ، فيحتمل أن يكونوا أخرجوه لحدث كان منه علمه انحصار من المسلمين ، ويحتمل أن يكونوا أخرجوه لا لذهب فله ، ولكن رأوا إخراجهم والاستبدال به أرجى وأصلح للدولة وأقبح .

(١) خازم بن خزيمة الخراساني : قائد جيش العباسيين الذي أرسله أبو العباس السفاح إلى شيبان .

(٢) شيبان : من الخوارج ، وكان إماماً للصفرية . وقد أرسل السفاح عامله خازم بن خزيمة للقضاء على شيبان .

(٣) كتب في المظومة : « وإنما يدفع عنها بالرجال بالمال » .

وكذلك بمحتمل أن يكون المصنف صرح عليه حدث عند انقراض من المسلمين ، وبمحتمل أن يكونوا أخرجوه وولوا عليه راشد بن النضر لأنه أصح للدوة وأضع .

يقال لهم هذا القياس من قولكم أعظم في باب الخطأ من جميع ما مضى ، وهو شبهه قياس إبليس أمام من قاس على غير علة صحيحة ، أو قياس مع وجود النص ، وذلك أن إبليس قال : وجدت النار فيها من المنافع ما لا يوجد في العطين ، فلذلك وجب عنده أن يكون آدم عليه السلام أولى أن يخضع له ويسجد له لأن من شأن الأخس أن يخضع للأجل . فانقطع لهم في القياس كما لزم من اتقوى به وذلك أن^(١) ابن أبي عثان لم يكن إمام شراة ، ولا دعي له أحد في ذلك ، ما تنافى إلينا عن أحد من أهل هذه الدعوة من مقال ولا مرتكب ، بل قال الكل أن ابن أبي عثان كان أمير جيش مؤمر للأمر والعهى ، فهو كالوكيل للمسلمين ، لمن وكله عزه بمحدث وغير حدث . وإن كان إمام دفاع فله أن يخرج [٦٥٤] إن شاء ، وللمسلمين أن يخرجوه إذا شاءوا . ولا يختلف أحد نيا علمنا في حكم إمامة الدفاع والإمرة على الجيش بنير ما وصفنا . كما لم يختلفوا في ابن أبي عثان ، لم يكن إماما شارفا إمامته مؤيدة في رقاب أهل عصره من المسلمين ، فلذلك فعلوا به هذا ، وحاشا للمسلمين أن يزلوا إماما شارفا يولوا عليه إماما بنير حدث شاهر في الملكة ، يمتنع من العقوبة ، قاطع عذره .

وأما الصلح بين مالك بن نويرة وإسماعيل بن عمار ، فإنه لا يعرف له أهل بمكة
في عصره ذلك ، وشهد له من قاطع عنه بذلك ، ومن وفى له بمهد الله
عليه ، ومن شك في حكم الله عليه . ثم اختلف أهل الدعوة في حكم القول
بعدمه هل هو إمام أو غير إمام ؟ وقبل اختلافهم فيه متفقون على أنه
غير إمام ، بالاتفاق حجة والاختلاف ليس بحجة . وكذلك اتفاقهم
في الصلح قبل الاختلاف فيه هو الأصل المرجوع إليه عند التنازع
والاختلاف . فإين هذا من أمر ابن عوف الذي لم تكن إمامته يجب
بناؤها عليهم ، وإخراجها متفق عليه ، بالإجماع متفق به ومرجع إليه
عند التنازع إليه في أمر ابن أبي عوف ، وفي راشد بن النضر . فراشد هو
إمام حتى يثبتوا أنه إمام ، ووارث إمام لانفاقهم على إمامته ، وأن
ابن عوف ليس بإمام في حال إمامة وارث باتفاق المسلمين .

وأما ما ذكرت عنهم أنهم قالوا : لا تخلو إمامة راشد من أن تكون
صحيحة في وقتها أو فاسدة ، فإن كانت صحيحة فقد كان الصلح مخطئا قبل
ذلك ، وكذلك صح عقد راشد عليه ، وإن كانت فاسدة فقد صحت بعد
موت الصلح وثبتت له بتسليم الناس إليه وتركهم الإنكار عليه .

يقال لهم : هذا قول إخوانكم المشوية ، زعموا أن ولاية معاوية
لا تخلو من أن تكون صحيحة أو فاسدة ، ولذلك قدم عنها محمد
ابن مسلمة ، وابن عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وغيرهم . وإن كانت فاسدة
فقد صحت بموت علي واتفاق الناس على ولاية معاوية وثبتت بتسليم

الباس له ذلك . ولذلك سميت سنة أربعين بيد الهجرة عام الاجتاع^(١) ،
يعنى أجمعوا على معاوية بعد ان لم يكونوا مجمعين عليه . فإن كان هذا
القول [٦٥٥] صوابا عن قتادة ، واعتقده فاسم من بايعهم عليه لازم له ،
والأباضية تبرأ عن قتادة هذا ، واعتقده ، فإن كانوا أخطئوا في هذا
القول فقد أخطأ من اقتدى بهم وفق آثارهم بعقده وقوله : وإلى الله
نرغب في التوفيق لما يقرب إلينا ، وإياه نسأله العون على حسن
التوكل عليه .

وأما ما ذكرت من قولهم اتهم قالوا : ليس علينا طلب صحة العقيد
للإمام ، بل الذى علينا أن نتقادملى تولى أمرنا وجرت أحكامه فهنا ،
ولم نجد الأمة منكورة لإمامه ، كما وسفكم أنتم أن تتولوا ان الصلت
كان إماما ودنم له بالسمع والطاعة ولم تبحثوا عن عقد له ، فنحن أيضا
ليس علينا أن نبحث عن عقد عزان بن نعيم^(٢) ، بل ندين له بالسمع
والطاعة .

وهذا القول أبديكم الله لا يستقده إلا من لم يعرف الفاسد من الصحيح
ولا الحسن من التبيح ، بل يجب أن يعلم صاحب هذا القول نفسه إلى
الكفاب حتى يعلم معاني الخطأ . وذلك أن الصلت اتفق أهل المملكة ،
علمهم وجاهلهم ، أن عقده كان بثبوت إمامه بإجماع وجبت في الأصل ،

(١) قتل على بن أبي طالب في ١٧ رمضان سنة ٤٠ هـ . وفي اليوم الخامس من شهر
ربيع الثاني سنة ٤١ هـ دخل معاوية الكوفة حيث أخذت له البيعة بحضور الحسن والحسين
واجتمع عليه الناس فسمى ذلك العام ، عام الجماعة (انظر اليقوي : تاريخ ج ٢ ص ٢٥٤ ،
والمرجدي : مروج الذهب ج ٢ ص ٣٦) .

(٢) عقد لزمان بن نعيم سنة ٢٧٧ هـ . وظل إماماً إلى أن قتل سنة ٢٨٠ هـ .

ثم اختلفوا بعد ثلاثين سنة في زوالها ودوامها . وعزان بن تميم رجل من الرعية اختلف الناس في إمامته هل صحت بمن حضره أو لم تفقد ، فهذا بإجماع غير إمام حتى اجتمعوا على زوالها عنه . وهذا الذي احتجوا به قول إخوانهم من ثوابت الحشوية والشكك قالوا : ليس علينا البحث عن عقد الأئمة ومن يمتد لهم ولا الفطر في سترهم وعتكهم ، وإنما علينا الاتقياء لمن تولى علينا من الأئمة جارت أو عدت ، كما قالت هذه الفرقة للارقة إنا لا ننظر في صحة عقد الإمام وإنما علينا أن ندين بالسمع والطاعة لمن ولى علينا ، وتركوا اعتقاد المحكمة للذين قالوا : لا طاعة لمن عصى الله ، وبهذا القول خالفوا من دان بقول من وافقته هذه الفرقة للارقة في قولهم .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا لو كان الإجماع والحق للتبع والوجه الذي يوجد منه تفسير ما تعهد الله بهاد به إلى آخر ولاية الصلت ابن مالك ، فلما وقع الاختلاف بين الناس في أمر الصلت ارتفع معرفة ذلك لاختلاف الحادث بين المسلمين ، ووجب [٦٥٦] علينا الأخذ بما كانوا عليه قبل الاختلاف ووجب علينا ترك التعرض لمعرفة حكم ما اختلفوا فيه لأن ذلك يكون تكلفا لطلب ما يسع جهله والإمسك عن البحث عنه ، ونكل أمرم وأمر ما اختلفوا فيه إلى الله تعالى ، فن تولاهم توليناه ، ومن برى منهم توليناه ، ومن وقف عنهم توليناه ، وكل مخصوص فيهم بملء .

فاعلم أيُّك الله أن هذا القول يؤدي بمن اعتقده إلى الخروج عما عليه أهل الإسلام ، لأنَّ للمستعملين للملة اختلفوا اختلافاً معيانياً . خرج من قال بهذا القول من جميعهم برأيه ، وخالف لكل في مذاهبيهم . لأنَّ أصل الفرق حين استقرت على المذاهب قبل انشعاب فروعها وبعد انفراق أوائلها روافض وخوارج ومعتزلة ومرجئة وحشوية وأصحاب الحديث ، وهم يتهمون الشكك في الحديث الأول . فكل أهل الملة لم يعتدوا ، ولم يعتد واحد منهم ، أنهم مع خلاف بعضهم على بعض ، وتباينهم بالمذاهب وتنازعهم حكم الأحداث الواقعة فيهم ، يصوبون بعضهم بعضاً ، وأنهم يصوبون من خالفهم ويصوبون من وافقهم ويصوبون للواقفين عنهم ، ولأنَّ كل فرقة ممن ذكرنا تقول من وافقها على قولها ومن خالف عليها بذهابها عن الصواب والنصد . بل أكثر هؤلاء مع تخطئة بعضهم لبعض يعتقد أن الشكك عندهم أسوأ حالا ممن تولى أو تبرأ ، وإن كانوا يدينون مع ذلك بأن الحق في ذلك واحد في حكم الأحداث الواقعة بينهم ، إلا للرجئة منهم فإن هذه للفرقة التي ذكرت قولها بأنها وافقهم في أشياء وزادت عليهم فيما لم يقولوا به ، فهم لا يستكفونهم على ما وافقهم فيه ، وجميع من خالف للرجئة لا يذرهم في خطئهم ومخالفتهم لهم في الحق عندهم ، فهم بين الجميع كالذبذبيين الذين ذكرهم الله في كتابه : (لا إله إلا هو ولا إله إلا هو) ومن يُضِلُّ اللهُ فلا تجدَ له سبيلاً^(١) . ولو عارضهم معارض ، ووازنهم على قولهم موازن . فقال :

وكان الإجماع والحق القبيح والوجه الذي يوجد منه تفسير ما تبعه الله
 الهدى به إلى آخر حياة النبي ﷺ ، فلما وقع الاختلاف بعد موت النبي
 عليه السلام وحدث الاختلاف [٦٥٧] بعد الاجتماع بالنبي عليه السلام ،
 ارتفع معرفة ذلك الاختلاف الحادث بين المسلمين ، وجب الأخذ بما
 كانوا عليه قبل الاختلاف ، ووجب ترك التمسك لمرفة حكم ما اختلفوا
 فيه ، لأن ذلك يكون تكلفا لطلب ما يسع جهله والإمساك عن البحث
 عنه ، ويكل أمرهم وأمر حكم الأحداث فيهم إلى الله عز وجل ، ومن
 تولاهم توليائه ومن برى منهم توليائه ومن وقف عنهم توليائه ، وكل
 مخصوص في الأمر يعلمه كما قال من ذكرت قوله وحكيته أصله ، فإن
 صوبوا من وازنهم على قولهم بوزنه فمصيبوه خرج من لسان الأمة
 وعذر بجهله وقلة علمه ، وإن خطئوا قاتل هذا ومعهقه ، قالوا يجب أن يبدأوا
 بأنفسهم فيخطئوها أو يصوبوا من خطأهم إن أنصفوا من أنفسهم ، ولا
 يبدؤوا من الفقرة بين من عارضوا به سبيلا .

وأما ما ذكرت من قراءهم أنهم قالوا : إن كان للصلت خرج من
 الإمامة ووجب إخراجها منها لما روى أنه بلغ حال الضعف والكبر
 وكان منه حدث استحق به الخلع من الإمامة فإمامة راشد صحيحة ، فإن
 كانت إمامة راشد صحيحة فإمامة عزان بن نعيم فاسدة ، لأن عزان عقده
 في حياة راشد وأخرج عنها قهراً . وإن كانت إمامة للصلت صحيحة إلى
 أن ولي عليه راشد وعقده له والصلت حتى إمامته فإمامة راشد

فاسدة ، وإمامة عزان صحيحة ، لأنها كانت بعد موت الصلت . وإن كانت
 إمامة عزان صحيحة ، وإمامة الحواري بن عبد الله فاسدة لأنها عقدت
 عليه ، وإن كانت إمامة عزان فاسدة وإمامة حواري بن عبد الله صحيحة
 وقد رأينا أمورهم كلها محتملة لما ذكرنا ، وإذا احتمل أمرهم بما ذكرنا
 ولم ترد الأخبار فيهم متفقة تقطع للمذر وتلزم الحجة ، وجب علينا أن
 ننفي في أمرهم ونسلكهم إلى الله عز وجل وتأخذ بما كانوا عليه
 قبل الاختلاف .

يقال له : ما أنكرت أيها الجاهل بمعرفة الحق المتحكم في دين الله
 بغير دليل على من عارضك بمثل خطاياك ؟ فقد وجدت الاختلاف بعد
 النهي عليه السلام والتنازع في الإمامة والادعاء^(١) على الأئمة . وقد بايع
 أبابكر الكثير من الناس ودانوه عن الإمامة ، وادعوا عليه دعاوى
 كثيرة أكثر مما ادعى على الصلت ، من ضرب فاطمة بنت رسول الله ﷺ
 [٦٥٨] ، ومنع أهل بيت رسول الله ﷺ حقوقاً أوجبها الله لهم ، واغتصابه
 للإمامة وأخذها بنور مشورة ولا اتفاق من الأمة ، ولذلك قد عه الزبير
 ابن العوام أربعين يوماً ، وقد عه على سعة أشهر ، وغيرها . وأنكرها
 كثير من الناس ، ونازعوه فيها ، وادعى استحقاقها للأئصار ولسمد بن عباد
 حين قالوا : منا أمير ومنكم أمير ، وهذا قليل من الدعاوى عليه .
 ولم نصد لهذا المعنى فكثير من ذكره ، ولكن أردنا أن نكشف عن
 جهل من اعتقد ذلك للذهب الفاسد فقال : إن كانت إمامة أبي بكر

فاسدة لما احتمل من هذه الدعاوى عليه فإمامة عمر بن الخطاب فاسدة
لصلتها بها ، والأول قدم الثاني ، وكان عمر عن تولي لأبي بكر عقده
وآزره عليها وادعى ذلك ديناً ولم يتب من ذلك إلى أن مات . وإمامة
عثمان أيضاً فاسدة لأنها قامت برأى عمر في الشورى والاختيار ، ويحتمل
أن تكون إمامة أبي بكر وعمر فاسدتين لما حملهما من التأويل ، وإمامة
عثمان صحيحة لأنها عقدت بعد عمر بعد اختيار مستقبل ولقاء لأمر عمر . فإن
كانت صحيحة فإمامة علي فاسدة ، لأنه أحد التهمين بقتله والغازلين له ،
ومن ادعى أنه مالأوولى على ذلك قائله ، وما يدل على ذلك قعود الأخيار
من أصحاب رسول الله ﷺ عن بيعته وتصويبها له . ويحتمل أن تكون
إمامته صحيحة لأنها عقدت له بعد عثمان ، وإن الدعاوى لم تصح عليه
لتولي القعدة له عن تصح القعدة به ، فإن كانت إمامته صحيحة فإمامة
معاوية فاسدة ، فإن كانت إمامة علي فاسدة فإمامة معاوية صحيحة . فإذا
احتمل أمرهم ما ذكرنا بالدعاوى والأخبار التي نقلت عنهم واختلاف
الناس في أحكام الحوادث الواقعة فيهم فيجب الوقوف عن جميعهم وترك
التعرض لما يسع جهله من أمرهم والإمساك عن الاستدلال في حكم
الحوادث الواقعة (وأن يرجع)^(١) .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا : وجدنا المسلمين قد اختلفوا فيما

(١) « وأن يرجع » : زائدة هنا ، لأنه يجب أن تتبع بحجة ، والراجع أن الجملة
بطلت سهواً .

جری بین سلفهم فوجدنا بعضهم يبرأ وبعضهم يقول ، واحتملت عندنا
دعائهم ما تقول كل فرقة منهم ، فرأينا أن الواجب علينا التعرف عنهم
جميعاً ولا نطلب ما طلبه [٦٥٩] غيرنا ونكلفه دوننا من الناس الحق منهم
من البطل ، قالوا : وهذا سبيله سبيل الاثنين المتعارضين ، تليح واحدة حكما
وتنزع الأخرى منه ، ثم لا يعلم الفاسخ منهما من للنسوخ . قالوا : أو الواجب
ترك الإقدام على أحد الأمرين من غير علم ، ويأمر بالتوقيف عنهما وعن
العمل بهما إلى أن يصح عندنا البهتان ويعلم للناسخ من المنسوخ فنعمل بعلم
وكفى بالقرآن حجة لنا ۱۱

اعلم أيها الله أن هذا قول فاسد وجهل عظيم عن اعتقده ودان به لثقة
علمه بأحكام القرآن ووجوب الفرائض الذي احتجوا به عليهم لا لهم ، ومن
أكثر ما يحتاج به هذا عليهم لأن علم للناسخ والمنسوخ قد ثبت من جهة
النص والتوقيف ، فإذا تمارضت الآيتان ومتمت إحداها ما تليح الأخرى ،
فقد علمنا أن إحدى الآيتين ناسخة للأخرى ، فالواجب علينا أن نلتزم
معرفة الناسخ للعمل به ومعرفة المنسوخ لترغب عن حكمه . فهذا الإجماع
من الأمة وهو الذي يفترون منه ألا يلقموا معرفة ما أشكل عليهم من
حكم الواجب ، ولو جاز للتوقيف عن إغاذل حكم الله تعالى عن الفرائض التي
تمهد عباده بها من أوامره وزواجره لما في القرآن من الناسخ والمنسوخ ،
وما يخفى على كثير من الأمة ، وجهلهم بحكم ذلك ، جاز للنازعة إلى طاعة
الله عز وجل من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والصيام والحج والولاية والبراءة

وسائر الفرائض والأحكام التي يستعملها القرآن لجهل الجاهل بحكم ذلك ، وهو يجد السبيل إلى من يستعمل ذلك منه من جهته ، وكفى بالهاء حجة نيا أولام الله جل ذكره من بيان ما أشكل معرفته وبالله التوفيق .

وهذا أيديك الله مذهب أهل الوقف من للرجنة ، كان حمويه يناظر عليه وينتظر الإرجاء به ، ولكل من المخالفين وللواقفين ذلك على هذه اللقاة ، ويخطئون من قال بتأخير البيان ، منهم من قال بأن البيان لا يجوز تأخيره عن وقت الخطاب . فلا أدري من واقفهم في هذه المذاهب الشاذة من قول أهل الخلاف ، ولو كانوا اعتقدوا مذهبها من مذاهب أهل الخلاف كالأعزال والروافض ومذهب من المذاهب للمهودة ، كان أجمل بهم من أن يشلقوا من كل مذهب بشبهة هي الميب للكبير والشناعة العظيمة على أهل به . ولكن من عاند الحق وأهله وعدل عن طريقه لا تصف في ظلمات عقوبة فعله ، كما قال الله تعالى : (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي [٦٦٠] فَإِنَّ لَهُ مَبِثَّةَ صَعْقَاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمًى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى)^(١) .

وأما ما ذكرت من قولهم : لو أن رجلا واثق وليه قد اختلفا في مسألة مما يخطئه أحدهما صاحبه فلم يعرف الحق من القولين منها ،

أنه يهلك في حال جهله بالحق من قولهم ، وفي أول أحوال طرق سببه
الاختلاف منهما ، فأعلم أيديك الله أن هذا القول قول أبي الهذيل^(١)
وهو أحد شناعاته وأعجوباته التي ينادى الناس بها عليه . وذلك أنه قال
في طفل خلقه الله في فلاة من الأرض فتفتح عينيه مع البلوغ فلم يعرف أن
الله واحد ، انه هالك ومخلد في نار جهنم أبداً . ومن عجائبتهم أنهم
أنكروا على من سأل عن حكم الاختلاف جماعة من أوليائهم ، وقالوا
هذا متكلف ما ليس عليه ، وم يمكن عليه بالهلاك في هذا الوضع
الذي ذكر عنهم قبل السؤال . فانظر رحمك الله في قلة درايتهم بوجه
الصواب . نعوذ بالله من الخيرة في الدين وللاشك بعد اليقين ، ولكن
من تصف في مذاهب السلف ورام التحكم فيها بنهر علم كاد أن يحرم
التوفيق .

وكيف يهلك الإنسان بفعل غيره والله تعالى يقول : (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ
وِزْرَ أُخْرَى)^(٢) . وقوله : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْثَغَ رَسُولًا)^(٣) .
وقوله جل ذكره : (لِّئَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ
الرَّسُولِ)^(٤) . وأخبر جل ثناؤه أنه لا يعذب إلا بعد قيام الحجة
إما برسوله ، وإما برسول رسوله وبالعلماء الذين هم ورثة الأنبياء
صلوات الله عليهم .

(١) أبو الهذيل : هو أبو الهذيل العلاف ، شيخ للمعزلة ، ومقرر الطريقة (انظر :
الشهرستاني : اللب والنحل ج ١ ص ٧١ - ٧٦) .

(٢) سورة الأنعام : آية ١٦٤ ، وسورة الإسراء : آية ١٥ .

(٣) سورة الإسراء : آية ١٥ .

(٤) سورة النساء : آية ١٦٥ .

وكيف يقطع حذره وإيس في عقله وجوب ذلك ، وإنما طريق هذا طريق السمع ، ولم يكن منه هو فدل فيؤخذ منه لا صوبهما ولا صوب أحدهما على غير علم ، ولا دخل في القتل معهما على سبيل المعاونة لهما أو لواحد منهما ، أو خطأهما أو خطأ أحدهما . نموذ بالله من قلة الورع فمن لا يميز بين ما طريقه طريق العقل مما طريقه طريق السمع ، وما دليله قائم في العقل ، وما يعلم من طريق الخبر ، ويلقيه في السؤال بالاستنباط والاستدلال^(١) على معرفته من أحد الأدلة السمعية . وأظن قائل هذا قد سقط إليه قول بعض المجبرة^(٢) الذين يزعمون أن الإنسان يذب بفعل الله فيه على الحقيقة لا بفعله واستحسنه واعتقده ، أو قول بعض أصحاب الحديث الذين قالوا إن الأطفال يذبون بذنب آباءهم^(٣) . ولعمري إن هؤلاء مذاهبهم مشهورة في آراء أهل القبلية ، فإن كان من حكمت عنهم أحد هذه الطبقات فمن نعتقد فيهم اعتقادنا في [٦٦١] أنهم وقفوا الحمد على الهداية .

وأما ما ذكرت عنهم أنهم قالوا إن فعل القتيه حجة على من شاهده ، كما أن رؤية النبي ﷺ حجة على من شاعده ، فهذا أيذك الله

(١) الاستدلال : طريق من طرق الاستنباط تؤخذ فيه الأحكام من دلالات النص القرآني أو الحديث .

(٢) المجبرة : أصحاب مذهب الجبر (انظر : الشهرستاني : الملل والنحل ج ١ ص ١٣٣ - ١٤٤) .

(٣) انظر في أطفال الفريكين والثاقفين وما وقع فيهم من الاختلاف بين السلفين : القلاني : الكشف والبيان ج ٢ ص ٣١٧ - ٣٢١ .

من البهتان العظيم ، وخروج عن قول جميع من صدق بالرسول عليه السلام . وما علمنا أن أحداً قال إن مشاهدة الرسول حجة دون أن يأتي بمعجزة ، والدليل على خطأ أهل هذه المقالة قول الله جل ثناؤه : (وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ لَفُتِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ وَلَوْ جِئْنَاهُ بِمَلَكَ لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ)^(١) . فأخبر جل ذكره أنه لو أنزل ملكاً لجهل في صورة رجل ، لا أنه يجعل الملك رجلاً من بنى آدم بعد أن كان ملكاً . ويدل على ذلك قوة عز وجل : (وَلَوْ جِئْنَاهُ بِمَلَكَ لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ)^(٢) . يعني والله أعلم أن الإلباس بعد قهام الحجة ، والرجل أيضاً في نفسه لا حجة إلا في مشاهدته دون معجزة .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا إن أسماء الله وصفاته قديمة معه لم يزل موصوفاً بها . فاعلم رحمك الله أن التصاري أعطوا الجزية لما ثلثوا ثلاثة قديماً ، فقالوا ثلاثة في العدد وواحد في اللفظ ، وهؤلاء قالوا بألف قديم أو أكثر ، فلم لم يعطوا الجزية إن كان لم يتقدم لهم عهد في الإسلام ؟ وإن كان قد تقدم لهم حكم الإسلام لم تقبل الجزية منهم ، فكان حكمهم ما قال النبي ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » ، لأن هذا شرك لم يقبل به أحد من أهل القبلة فيما علمنا . نعوذ بالله من سوء الاختيار ومن قول يؤدي إلى عذاب النار .

(١) سورة الأنعام : الآيات ٨ - ٩ .

(٢) سورة الأنعام : آية ٩ .

: وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا : إن من شك في الحق من قول غيره ، أو اسمه ولم يقل إنه الحق ، أو سمع الاختلاف بين المختلفين ولم يرف الحق من قولهم ومن المصيب منهم ، أنه كان في أول أحوال جهله قبل الاستدلال والسؤال ، وإن كان على الإنسان أن يرف الحق بنفسه فيما نهيده الله به في جملة ما أقر به من تفسير الجملة التي أقر بها .

فهذا أيديك الله أعجب عندي مما مضى من أعجوباتهم لأنهم قطعوا عذر الشك قبل قيام الحجة عليه . والله يقول : (وما كنا ممذيين حتى نهت رسولا)^(١) .

ويقال لهم : أخبرونا عن رجل سمع ثلاثة نفر يقول أحدهم : القرآن كلام الله غير مخلوق ، والآخر يقول : [٦٦٢] الله خلقه ونبيه . والثالث يقول لا أعلم أنه مخلوق أو غير مخلوق ، ما حال هذا السامع هذا الاختلاف بين الثلاثة وهو لا يعلم حكم ما اختلفوا ؟ إن قالوا لا يهلك فقد وافقوا الحق ، وليس هذا من قولهم . وإن قالوا إنه يهلك قبل أن يسأل^(٢) ويعلم ، يقال لهم لم يهلك قبل أن يسمع الاختلاف ؟ لأنه جهل الحق كما قلتم أنه جهل الحق عند الاختلاف !! وإن قالوا : هلك وعليه أن يسأل ، يقال لهم : أفليس من أصلكم السؤال والسؤال إنما يكون لثلاث يهلك لأنه يسأل ليعلم فيسلم !! فما معنى قولكم يسأل بعد أن هلك بمجهله الحكم . وقد قال الله تبارك وتعالى قولاً دل على بطلان

(١) سورة الإسراء : آية ١٥ .

(٢) كتب في المخطوطة : « يقال » .

هذه للعامة بعوله : (وما كنا معذبين حتى ننبئ رسولا) ^(١) . وقوله :
 (وما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) ^(٢) . ويقال لهم أخبرونا بين المؤمنين أو الجاهدين ؟
 فإن قالوا المؤمنين فقد تركوا قولهم ورجعوا إلى القول بالحق ، لأن الله
 جل ذكره أخبرنا أنه لا يضلهم بعد إذ هداهم حتى يبين لهم والذين
 هداهم للمؤمنون .

فإن قالوا : الآية نزلت في غير المؤمنين أو الجاهدين ، خرجوا من
 لسان الأمة وحسبهم بذلك حجة عليهم . وإذا كان السامع للاختلاف
 هالكا بجهله للحق قبل الاستدلال والسؤال في حال ما يسمع ، فيجب أن
 يكون هالكا بجهله للحق قبل أن يسمع على قولهم ١١ وإلا فما الفرق ١١ ؟
 وأظنهم ذهبوا إلى شيء فلم يحسموه ولم يعرفوا معناه ، وركبوا بنحو اطرح
 الفاسدة هذا المركب الصعب الذي رمى بهم إلى أعظم المهالك ، لأنهم
 سمعوا أن الحق لا يسمع جهله ، ففسره هؤلاء بهذه الحلوم الضعيفة ، وذلك
 أن ما كان الحق فيه واحدا فهو على ضربين ، فضرب من طريق السمع
 وضرب طريقه طريق العقل . فما كان طريقه طريق السمع فنه لازم فرضه
 ولا هالك من لم يملكه إلا بعد الحجة به ، وهو الخبر المنقول ، فإذا طرق
 السمع بصحته لزمه فرضه إن كان مفسراً في نفس اللفظ المنقول ، وإن
 كان مجرأ فإلى أن يسأل العلماء عن تفسير ما خوطب به .

(١) سورة الإسراء : آية ١٥ .

(٢) سورة التوبة : آية ١١٥ .

وما كان طريقه ليقول فيقسم قسمين ، أحدهما دليله قائم
في العقل ، مثل أن الله واحد (ليس كنهه شيء)^(١) وأنه عالم وقادر
ونحو ذلك ، ففليحده عند ذكر ذلك وسمه إياه أن يعتقد به وسيله ولا [٦٦٣]
يجعله فهو هالك عند خطوره بباله وقبل الاختلاف وبمده ، فهذا ونحوه
لا يسمع جهله ولا عذر لثبته فيه لتدعيم دليله وتزويج حجة .

والقسم الثاني هو ما كاله الاختلاف بين الناس فيه مثل عالم يعلم
وقادر بقدره ، أو عالم بنفسه وقادر بنفسه ، فحجة هذا تلزم بعد الاستدلال
والسؤال ، وهل الشاك فيه أن لا يعتقد قولاً من اعتقاد المختلفين بنه دليل
أن يتسكك بالجملة ، وهي أن الله واحد (ليس كنهه شيء) .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا : لو كان من سمع الحق فلم يعلم
أله حق أنه يكون ممدوراً ، لكان من شاهد للنبي ﷺ فلم يعلم أنه
رسول الله يكون ممدوراً .

يقال لهم : هذا أيضا من عجائلكم ولو كانت الشاهدة للنبي ﷺ هي
الحجة دون للميزة لكانت الانتصار قد ملكوا بقولهم وكفروا لما قدم
إليهم رسول الله ﷺ وأبو بكر معه حين هاجر إلى المدينة ، فكان الناس
يصلون إليه ويجلسون عنده وأبو بكر عنده لا يعرفونه من أبي بكر ،
وقد كانوا مسلمين قبل ذلك مصدقين له ﷺ إلى أن كثرت الناس
وارتفعت الشمس وهم لا يعرفون النبي ﷺ من أبي بكر حتى قام أبو بكر
رحمه الله فستر على النبي ﷺ بتوبه من الشمس ، ضلت الانتصار

والمسلمون أن للظلم منها هو رسول الله ﷺ . فلو كانت رؤية النبي عليه السلام هي الحجة سقط كان الأنصار وجميع المسلمين من أهل المدينة قد كفروا على قولهم وما قال بهذا مني والحمد لله . ولم يقل أحد فيها علما من أهل المذاهب أن دعوة النبي عليه السلام بنفسها كانت هي الحجة دون المعجزة . وأنه لما دعاه وأظهر المعجزة لزمهم قبول ما دعاهم إليه . فلو كانت الدعوة بنفسها في الشاهدة من غير أن يعضدها بدليل من معجزة أو ما تقوم مقامها لكان من سمع النبي ﷺ يدعو قبل المعجزة فلم يعرف الحق^(١) أنه يكون كافراً على قول هؤلاء ولا أعلم هذا من قول أهل الصلاة^(٢) .

فإن قالوا : إن من أقر بالجملة لم يسمه جهل ما أقر به من تفسير جعلته . يقال^(٣) لهم ، ما يركب أو بعد أن يركب ؟ فإن قالوا : بعد أن يركب ، [٦٦٤] فقد قالوا بالحق وتركوا قولهم ، وإن قالوا قبل أن يركب ، خرجوا من لسان الأمة ونحكت الخصوم عليهم . وقيل لهم : ما تقولون في قول الله تبارك وتعالى : (لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى)^(٤) . أليس قد أخبر جل ثناؤه بأن جهنم لا يصلها إلا من تولى عن الحق وكذب به ، ولا يكون كذلك إلا بعد قيام الحجة عليه بذلك !!

(١) « فلم يعرف الحق » : مطبوعة في المخطوطة .

(٢) بعد كلمة « الصلاة » : كناية محذوفة في المخطوطة .

(٣) « يقال » : مطبوعة في المخطوطة .

(٤) سورة القبل : الآيات ١٥ - ١٦ .

ويقال لهم : أخبرونا ، أيكفر بالحق الذي هو عند الله ؟ أو بالحق الذي هو عنده ؟ فإن قالوا : بالحق الذي هو من عند الله فلا بد من بيان ، وأن يقيم الحجة عليه بقوله : (ولو شاء الله لأعنتكم)^(١) .
وأن بالحق الذي هو عنده فهو قاصد إلى نفعه له ، موافق له .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا : من جهل الحق الذي عندنا فهو كافر ، فتبين لهم : فإذا أسلم الإنسان وأقر بالجملة ثم مات قبل أن يلتزم فيعرف الحق الذي معكم كان هالكا ، إذ قد جهل الحق الذي عندكم !!

فإن قالوا : لا يكفر لأنه لم يسمع الحق فنلزمه الحجة ، قيل : قد سمع كلام الله ﷻ فلم تلزم حقيقته بغير معجزة .

يقال لهم : فلم قلتم إن من سمع كلاماً بين مختلفين لم يعرف حكمه أنه هالك ، وما حبستكم على من احتج عليكم فقال أليس من أقر بالجملة !
قد ثبت له اسم الإسلام بإجماع .

فإن قلتم : نعم ولا بد لكم من . . .^(٢) قيل لكم : فلا يزول الإجماع إلا بإجماع ، فلم نقلم هذا الاسم بغير فعل كان معه ، ولم يستند عند سماعه عند قول المخالفين قولاً ومذهباً ولا كان منه فعل وحل بهلك الإنسان بفعل غيره ؟ نسال الله الهداية لما يقرب إليه .

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٠ .

(٢) سياق النص يبيّن بحدف ، ولعل موضع التقط كلمة : « إجماع » أو ما في معناها .

ومن خطأ هذه التفرقة التي قد شذت عن الإجماع وخرجت منه ،
 بقولها ان الإنسان يكفر إذا لم يعلم الحق ، ولا يرجعون في قولهم هذا
 إلى تفصيل ان عمر بن الخطاب سأل النبي ﷺ عن القدر فقال : رأيت
 لرسول الله ما نعمل فيه أسر قد فرغ منه أو أسر مهتداً ؟ فقال : فيما
 قد فرغ منه ، فاعمل يا ابن الخطاب فكل ميسر لما خلق له ، فقد جهل
 عمر أسر القدر ، وقد خطر بهاله ولم يبرأ منه ﷺ ولم يخطئه قبل
 السؤال ، وإنما سأل ليعلم^(١) الحق فيقنعه ويقول به ويستتد .
 وإن قالوا ان من جهل شيئاً من أسر الدين أو شيئاً من فروع^(٢)
 التوحيد فقد كفر !؟

قيل لهم : فما تقولون في عمر بن الخطاب وقد جهل القدر وهو من
 أحكام التوحيد !؟

وقال محمد بن محبوب [٦٦٥] : القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله ولا أقول
 مخلوق ولا غير مخلوق والقرآن من أحكام التوحيد وفروعه . ولم أعلم^(٣)
 أن أحداً من أهل هذه الدعوة كفره وشهد عليه بالهلاك عند وقوعه
 وهكاه في هذا المكان العظيم . فلا أدري ما دعاهم إلى هذا التأويل الفاسد
 والافتقار الذي لا يوافقهم عليه أحد ، وقد قال بعض أهل العلم ، للأقول
 للفقيد يفسق بسوء تأويله ، والقر للرتكب المائد الجاحد يكفر كفر
 شرك ، فعمود بالله في الوقوع في أحد هذين الوجهين .

(١) « ليعلم » : مطبوعة في المخطوطة .

(٢) « أو شيئاً من فروع » : مطبوعة في المخطوطة .

(٣) كتب في المخطوطة : « ولو أعلم » .

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا إن الإنسان يهلك بالفعل من حيث لا يعلم لأنه صهي من أشياء يعلمها ولا يعلمها فهو مرتكب للنعى وإن لم يعلم ١١

واحتجوا بقول الله تعالى: (أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) (١). يقال لهم، هذا عليكم لا لكم، إن الإنسان يهلك بنيره وبما لم يعلمه ولم يعتقد فيه تصويبها ولا تحطئة والمرتكب للنعى يعلمه يكون هالكا وإن لم يعلم الحكم أن الفعل النهي عنه في الجملة قد حصل عنه في ركوبه إياه وإن كان جاهلا لحكمه وهذا غير ما أنكرناه عليهم .

وأیضا ، فليس كل راكب لما نهى عنه في الجملة يكون هالكا ، ألا ترى أن من أصحاب النبي ﷺ ولم يعلم أنه حول عن القبلة ونهى عنها في الجملة ولم يصل إليه بالغبر أنه لا يكون عاصيا ١١

وكذلك من لم يعلم تحريم الغر وقد نهى عنه في الجملة وأنه غير عارف (٢) بركوبه إياها في اتفاق الأمة على أن من لم يعلم بالغبر ولم يصل إليه النهي أنه هالك ١١

وأما ما ذكرت من قولهم أنهم قالوا : ليس لأحد أن يتأول كتابا ولا سقّة ، ولو جاز أن يسوغ التأويل عندما يحذر الأزل على صاحبه منه لكان من أداه تأويله إلى القول بأن المسيح ابن الله سالم ١١

(١) سورة المبررات : آية ٢ .

(٢) كتب في المخطوطة : « غير عارض » .

يقال لهم : لو فكروم في سوء تأويلكم على أهل العلم لبيكم على أنفسكم وعلمكم عظيم جهلكم ، وإلى الله ترجع في توفيقه .

يقال لهم : إن التأول إنما يتأول بكتاباً أو سنة ولا يفرع ^(١) إلا إلى الكتاب والسنة ، فهتأولوا أو أحدهما ، وإلا وقد تقدم إيضاحاً للمؤمن ^(٢) بالكتاب والموجب لحكمه وحكم السنة عالم بأن له خالفاً بعده ^(٣) بقبول الكتاب والسنة . والتأول هذه صفة [٦٦٦] فإذا كانت هذه صفة للتأول استحال أن يقول من هذه صفة المسيح ابن الله ، لأن من قال هذا لم يقر بالله ، ولم يعرف ربه . والتأول عالم بأن الله لا يشبهه شيء ولا نظيره له ولا صاحبه ولا ولده ، فغير جائز من هذه صفة أن يقول إن المسيح ابن الله إلا أن يكون حاكياً عن غيره أو مغلوباً على عقله أو تاركا لدينه راقباً عنه بعد معرفته ، فأين يذهب هؤلاء النوم ١٩

وأما ما ذكرت من قولهم ان رؤية العالم حجة على الإنسان كما كانت رؤية النبي ﷺ حجة على من شاهده ، فهذا أيدك الله قول اتخذوه عن ضلال من الخوارج ، زعموا أن على جميع الناس التصديق بالنبي ﷺ وبما جاء به ساعة أرسله الله في المشرق مع طلوع الشمس للزم فرضه أهل المغرب مع طلوع الشمس ١١

(١) « يفرع » : مطبوعة في المخطوطة .

(٢) « إيضاحاً للمؤمن » : مطبوعة في المخطوطة .

(٣) « خالفاً بعده » : مطبوعة في المخطوطة .

وأما ما ذكرت من قولهم ان الاختلاف الواقع في الدين بين أهل الدعوة لا ينهر حالهم عن الدلالة التي كانوا عليها فهل الاختلاف ضلينا أن نفقدى بهم ولا نبحث عما اختلفوا فيه ، فهذا أيدك الله في التحش كقول بعض إخوانهم من أهل المراق الذين رويوا عن النبي ﷺ أنه قال : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ، وقالت هذه الطائفة تتولى الجميع مع الاختلاف الواقع بينهم ، كما قالت هذه للفرقة المارقة ، إنا لا ننظر إلى الاختلاف الواقع بل أهل هذه الدعوة وتتولى جميعهم .

وأما ما ذكرت عن معبوديهم واختلاف أقاويلهم وأنهم قالوا : ليس علينا أن نسأل وإنما علينا أن نعمل ، وليس علينا أن نبحث عما اختلفوا فيه ، وإن منهم من قال إذا أردت أن تعرف فتصنع أقاويل الفقهاء في الفتيا ثم تأتلفها على قلبك ، فإن الحق ثقل ، ذهبوا إلى الخبر ان الحق ثقل مري ، والهاطل خفيف وبى^(١) .

وقالت طائفة من عبادهم : تصنع أقاويل شيوخ المسلمين فانظر إلى أحسنها في عقلك وأسلامها في صدرك وأخفها على قلبك فاجعله مذهبك وقلده أمرك فإن الذي أوقعه في نفسك وصورة في فكرك^(٢) الله الذي تولاه فيك وجهه عندك ولم يكن ذلك بفكرك ونظرك .

وقالوا : فالذي تحسنه^(٣) العقول بلا [٦٦٧] كلفة هو الذي ارتضاه الله

(١) « وبى » : كتب في المخطوطة بلا نقط أو همز .

(٢) « فكرك » : مطبوعة في المخطوطة .

(٣) « تحسنه » : مطبوعة في المخطوطة .

المائل ، وكل شيء توجهه القسرة فلما هو الخالق دون المخلوق ، والخالق لا يجوز عليه الضم ، وإنما هو يجوز ذلك على المخلوق .

وقال آخرون : لك أن تنيس وتنظر وتختار إلا مع أنس ذكروهم لهم ، وينظر مع جميع من خالفهم لأن الذين ذكروهم قدوة لهم في دينهم ولا يخطئ أحد منهم عديم ١١ واحتجوا بما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : « أسماي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » . قالوا : فسوى بينهم في الإرشاد ، وكذلك إنما أئمتنا هؤلاء ، فإنهم لنا قدوة عند التعارض . منع ، وليس لنا أن نميز بين أقاديلهم ، ولا نفضل بعضهم على بعض ، ومن أتى غير هذا فقد سخط ما رضى له الحق ، وخاف في موضع الأمن وتسكف في موضع الكفاية . قالوا ومن تنقب أفعالهم فقد جعل نفسه من أكنائهم . ومثل هذه الأقاويل القاسدة التي استحسوها شنع أهل العراق بها على عبد الله بن الحسن قاضي البصرة ، زعم أن ليس على الإنسان إلا ما أداه إليه عقله وأوجبه نظره ، قائم صوابه في مبلغ رأيه ومنتهى رأيه فطيه . قال : وقد وجدنا أصحاب النبي ﷺ عرباً فصحاء ، ثم رأيناهم قد اختلفوا في الكتاب والسنة ، علما أن اختلافهم على قدر احتمال الوجود . وقال ، هذا يدل على أن الله قد شاء الاختلاف في ذلك ، إذ جعل القول فرضاً يحتمل الوجوه وعلم أن ذلك أصح ، كما خالف بين ألوانهم ولذاتهم وشهواتهم وإخلاصهم وأوطانهم وشرائهم وسنن أنبيائهم . قال : والقرآن يدل على قول القدرى وبهذه يدل على قول الجبري ، وجميع الفرقين قد أصابا . قال وربما كانت الآية الواحدة من القرآن تدل على

وجهين مختلفين، **تمثيل**، **متممين**، **متضادين**، **كبحر** من **حكيت** منه أنه **لا** **يقولون** **بمحمّل** **كذا** **ويجب** **ويعتدل** **كذا**، **وكلمهم** **أول** **بقول** **وصواب** **و** **فتارة** **يقولون** **ليس** **علينا** **سؤال**، **ولا** **تقبل** **خير** **من** **يخبرنا** **بحكم** **الاختلاف**^(١)، **قالوا** **ولم** **يبق** **من** **ينق** **بقوله** **حتى** **يكون** **في** **الحجة** **مثل** **موسى** **بن** **علي** **ومحمد** **بن** **محبوب**، **وتارة** **يحتجون** **بقول** **أبي** **إبراهيم**، **ويقولون** [٦٨] **أخبرنا** **أبو** **إبراهيم** **وحفلقنا** **عن** **محمد** **بن** **روح**، **وتارة** **يقولون** **الحق** **هذا** **في** **اختلاف** **المختلفين**، **وسمة** **يقولون** **الحق** **ما** **ينتقده** **دون** **ما** **ينتقده** **مخالقونا**، **وهذا** **يدل** **منهم** **على** **أن** **الحق** **في** **يد** **واحد** **وفي** **اختلاف**، **فليت** **شعري** **من** **ألقى** **بهم** **هذه** **الأقاويل**، **ومن** **واقتم** **فيها** **والله** **نسأله** **المصمة** **والتوفيق** **من** **الزل** **فيا** **يحب** **من** **الاول** **والعمل**،

وأما **ما** **ذكرت** **من** **قولهم** **انهم** **قالوا** **ليس** **علينا** **مطالبة** **الناس** **معرفة** **القول** **منهم** **وإن** **الناس** **لم** **يعمدوا** **إلا** **بالعمل** **دون** **القول**، **فهذا** **أيدك** **الله** **غلط** **كثير** **من** **قال** **به**، **وقد** **تمهد** **الله** **تهارك** **وتعالى** **بالقول** **كما** **تمهد** **بالعمل**، **وقد** **أمر** **أن** **يصل** **على** **النبي** **ﷺ**، **وأن** **تدعو** **للمؤمنين** **والمؤمنات**، **والمؤمنون** **غير** **محتاجين** **إلى** **«دعاء»**^(٢)، **وأمر** **بلمن** **اليهود** **والنصارى** **والمجوس**، **وأن** **تقول** **رب** **احكم** **بالحق**، **ولمّا** **هذا** **«قول** **علينا»**^(٣)

(١) «الاختلاف» : مطبوعة في المخطوطة.

(٢) «ومحمد بن» : مطبوعة في المخطوطة.

(٣) «دعاء» : مطبوعة في المخطوطة.

(٤) «قول علينا» : مطبوعة في المخطوطة.

لأنه لا يحكم إلا بالحق حتى تقول نحن ذلك . ولا تلتن^(١) اليهود حتى
 « نساله تعالى »^(٢) أنه لا تصل على نبيّ جعلته أمته وترك الصلاة
 عليه . وقد قال لبيبه عليه السلام استغفر ذنوبك وللمؤمنين وللمؤمنات ، وقد غفر
 الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وغفر الله للمؤمنين ، وقالت الملائكة
 فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك . « وللعناب مقبور له وإن لم مثل ذلك
 لأن الله شاهد وحارف عباده »^(٣) .

أليس هذا بأعجب من ادعائهم أنهم ألهموا العلم وإن في الناس من
 يلهم ما تمسّد به فلا يحتاج إلى سؤال عنه !! فليت شرى من أين
 أخذوا هذا وإبليس لا يتقونه وجهاً وإنما يوحى إلى شياطينه عنه إلى
 أوليائه !! فزخرف القول زخرفاً وغروراً ، ونحو هذا لا يفتقد ديناً ، لأننا
 لم نجد أحداً من أهل العلم ولا ممن ينسب إليه العلم موافقاً ولا مخالفاً ،
 ادعى ذلك لنفسه ، ولا ادعاء لغيره ، ولا رأى للفتناء مقبهاً ، لكان
 المدعى الإلهام أعذر والراى مختلف . ولم يدع أحد إلى « الله »^(٤)
 للموام بإلهام .

ولو جاز أن يكون الإلهام مما تمسّد الله للعباد به وجاز على الله
 « تعالى أن »^(٥) يكون جميع أقاويل الفتناء واختلافهم إلهاماً كله ولباز

(١) « ولا تلتن » : كتب في المخطوطة « ولا تلتن » .

(٢) « نساله تعالى » : مطبوعة في المخطوطة .

(٣) هذا السطر يكاد يكون مطبوعاً تماماً في المخطوطة .

(٤) « الله » : مطبوعة في المخطوطة .

(٥) « تعالى أن » : مطبوعة في المخطوطة .

أن يكون جميع « اختلاف المتكلمين »^(١) والفتناء [٦٦٩] وأقوالهم إلهاما كله . وفي القول بالإلهام أوجه من الخطأ ، أما واحد فقولنا على جميع المتكلمين إذا كانوا مسلمين وهم يظهرون أنهم يقتاضون^(٢) . وثانية أن المستفتى لا يعرف اللهم من غير اللهم ، والله لا يلهم أحد المتكلمين أن هذا عهد والآخر حرّ . وثالثة أن للدعي الإلهام ومن لا يدعيه يستوتون في الحجة بقول أحدهما : حجتى على صحة ما أدعيه أنى ألهمتها . ويقول الآخر مثل ذلك .

ومن الأدليل على التمسك بالفتناء من غير الإلهام قال الله تبارك وتعالى : (سُئِلَهُمْ آلِئِنَّهَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ)^(٣) . فجعل جلّ ذكره سبب استبانة الحق خلاف الإلهام ، والمهادنة القائمة والتجربة الصحيحة .

فلما لم نعرف شيئا قط إلا من بعد الفتناء^(٤) أو قبل خبر أو قبل قياس ، ونظر جميع المعلومات إلا من هذه الوجوه ، ولو جاز أن يقلب الله المهادنة^(٥) التجربة ، فهبطنا مضطرين فندرك علم الحواس بالقياس

(١) « اختلاف المتكلمين » : مطبوعة في الشطوط .

(٢) القياس في التعلق : قول مركب من فضايا إذا سلم بها أزم عنها قاتنها قول آخر . والقياس في التفرع حل معلوم على معلوم في إثبات حكم لها أو نفيه عنها بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيه عنها . وقاييس قياسا ومقاييس بين الأمرين : قدر . وقاييس الرجل : جأزه في القياس .

(٣) النظر : سورة فصلت : آية ٥٣ .

(٤) كتب في الشطوط : « الفتان » .

(٥) قياس في الأصل بين كلمتي « المهادنة » و « التجربة » .

بالخوأس ، وهذا تحلاف المبتول . فليحذر أن يكون العلم إلهاماً لا رقع عند
الاعتبار والنظر والتفكير ، ولما رأيت الناس يتقايسون ويتفاظرون .



تم كتاب الموازنة عن الشيخ الزيد أبي محمد عبد الله بن محمد
ابن بركة رحمه الله . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على صفوته من
خلقه محمد النبي وآله الطاهرين وسلم عليه وعليهم أجمعين .

وهذا تنال التاريخ الذي وجدناه بخط الناسخ عشية الثلاثاء سابع من
شهر جمادى الأولى سنة تسع وألف سنة من الهجرة (١٠٠٩ هـ) القنبوية
الحمدية وطن مهاجرها عليه أفضل الصلاة والسلام .

أهم مراجع تحقيق مخطوط السيرة

والجوابات لعلاء وأئمة عملت

نثبت فيما يلي أهم المراجع الخطية والطبوعة التي اعتمدنا عليها في تحقيق مخطوط «السيرة والجوابات من العلماء والأئمة». وفي مقدمة مراجعنا القرآن الكريم، وكتب الأحاديث النبوية والسنة الشريفة، ودوائر المعارف والمعاجم المختلفة.

(١)

المراجع المخطوطة

١- ابن أبي بكر (أبو ذر) ذكرنا يحيى : ت في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري) :

٢- السيرة وأخبار الأئمة : مخطوطة في دار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٩٠٣٠٠ ح ١٠٠٠

٣- ابن أبي كريمة النهمي (أبو عبيدة مسلم) : ت في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري) :

٤- رسالة في أحكام الزكاة : مخطوطة في دار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢١٥٨٢ ب ١٠٠٠

- ابن عبد السلام (جفر بن أحمد : ت في أواخر القرن الحادى عشر
المجبرى) :

إدانة المناهج في نسخة الخوارزم : مخطوط في دار الكتب المصرية
بالقاهرة . رقم ٢٥٤٩٩ ب .

- الأذكوى (سرحان بن سميد : ت القرن الثانى عشر المجبرى) :
كشف القمعة الجامع لأخبار الأمة : مخطوط في المكتبة البريطانية
في لندن (مكتبة المتحف البريطانى) رقم Or. 8076 .

- البرادى (أبو القاسم بن إبراهيم : ت ٨٦٩٧) :
رسالة فيها تنبيه كعب أصحابنا : مخطوط في دار الكتب
المصرية بالقاهرة ، رقم ٢١٧٩١ ب .

- الجيظالى (إسماعيل بن موسى : ت ٨٧٥٠) .
شرح قواعد الإسلام ، مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٢٢٠٦٧ ب .

- الخراسانى (أبو ظم بن ظم : ت القرن الثانى المجبرى) :
الدونة : مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٢١٥٨٢ ب .

- المدرجى (أبو المباس أحمد : ت القرن السابع المجبرى) :
طبقات الأباضية : مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ١٢٥٦ ح ، ٧٢٦١٢ تاريخ تهمور .

- الريح بن حبيب (الأزدي القراييدي «الفرهودي» الثماني الهجري :
ت : ١٧٠ هـ) :

مسند الريح : مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٢١٥٨٢ ب .

- الشماخي (أبو العباس أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي الأباضي :
ت : ٩٢٨ هـ) :

١- شرح مقدمة التوحيد : مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٢٢٥٧٢ ب .

٢- شرح مقدمة أصول الفقه : مخطوط في دار الكتب المصرية
رقم ٢١٥٨٧ ب .

- النويي (سلف بن مسلم الصماري العوني : القرن الخامس الهجري) :
أنساب العرب : مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٢٤٦١ تاريخ .

- مؤلف مجهول : محاورات بين شيخي وخارجي في شأن التشيعين أبي بكر
وهمر وشأن الحكمين وما قيل في ذلك : مخطوط في دار الكتب المصرية
بالقاهرة ، رقم ١٩٨٨٢ ب .

دع حد (ب) . ٢٧٤ . ١٩٦٧ م . (ب) . ١٩٦٧ م .

المراجع المطبوعة

١ - ابن أبي الحديد (الشرف الرضى محمد بن أبى أحمد الحسينى : ق ٤٠٤) :

كتاب نهج البلاغة : أربعة مجلدات . القاهرة ١٣٢٩ هـ ، وطبعة
بيروت ١٣٨٧ / ١٩٦٧ م .

٢ - ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد : ٦٠٦ هـ) :
النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤ أجزاء ، الطبعة الثانية بالقاهرة

١٣١١ هـ .
٣ - ابن الأثير (عز الدين على بن محمد : ٦٣٠ هـ) :

١ - الكامل في التاريخ : ١٢ جزءا ، بولاق القاهرة ١٢٩٠ هـ .
٢ - أسد الغاية في معرفة الصحابة : ٥ أجزاء ، القاهرة ١٢٨٥ - ١٢٨٦ هـ .
٣ - اللباب في تهذيب الأسماء بالقاهرة ١٣٥٧ هـ .

٤ - ابن الباقلاوى (الإمام أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلاوى : ٤٠٣ هـ) :
النهج في الرد على الشيعة المصلحة والرافضة والخوارج والمرتدة :
مكتبة الأساقاذان محمود محمد الخطيرى . محمد عبد الهادى أبو ريدة .
دار الفكر العربى ، القاهرة ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .

٥ - ابن الديبع الشيبانى (عبد الرحمن بن على : ٩٤٤ هـ) :
تيسر الوصول إلى جامع الأصول لأحاديث الرسول ٣ أجزاء ،
الطبعة السلفية بالقاهرة ، مصر ١٣٤٦ هـ .

محمد ابن الفضل، (المشهور فوزي) دلت ۱۴۶۱ (۱۸۷۵)، ج ۲، (خوش) قضاة ۱۰۰

مقدمة ابن الصلاح : طبعة حلب ، وطبعة / الهند ١٣٥٧ هـ : ١٠٠

— ابن الجاور (جمال الدين يوسف بن يعقوب : ت ٥٦٩) :

قاربخ للسنهر، قنمان، تصحيح وضبط أوسكن لوفرين، مطبعة

بریل - لندن ۱۹۵۱ - ۱۹۵۲

عبد بن اليم (عبد بن إسحاق) : تاريخه ٢٨٣ هـ أو ٢٨٥ هـ / ٩٩٣ م
(أو ٩٩٥ م) :

النيرست: لينزج ١٨٧١ م، وطبع القاهرة ١٣٤٨ هـ / ١٩٢٩ م.

— ابن أنس (الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر
الشمسي الأصبهاني المدني ؛ ت ١٧٩ هـ) :

موطأ الإمام مالك - طبع حجر مصر، للقاهرة جزءان ١٩٢٨،

وطهم الحلبي بمصر بمذونان : موطناً إمام الأئمة : جزوان ، القاهرة ١٣٣٩ هـ .

- ابن تيمية (شيخ الإسلام) تقي الدين أبو العباس أحمد الحنبلي

الدمشق : ٧٢٨ هـ) ولقبه ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله

محمد بن أبي بكر الدمشقي الخليلي: ت (٨٧٥):

فت. التماس في: الشروع بالإعلامه ونشر بحسب الدوره الخطويه القاهرة

- ابن تيمية (شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم)
الدمشق : (٧٢٨ هـ) :

« رفع اللام عن الأئمة الأعلام » (ضمن الجملد العشرين من مجموع
نفاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية) . الطبعة الأولى ، (الرياض) .
الملكة العربية السعودية ١٣٨٢ هـ .

- ابن جماعة (محمد بن إبراهيم بلد الدين) :
تحرير الأحكام في تذيير أهل الإسلام : القند الرابع من مجلة
Islamica سنة ١٩٣٤ م .

- ابن حبيب البندادى (أبو جعفر محمد بن حبيب بن أنيسة بن عمرو
الباشمى البندادى : ت ٢٤٥ هـ) :

مختلف القبائل ومؤلفها : تم جمع الكتاب على يد أحمد بن علي
ابن عهد القادر القرزى الشافى بمكة المكرمة سنة ٨٣٩ هـ . واعتقد
بنشره المستشرق فرديناند فستفلك وطبع بمدينة غوتا سنة ١٨٥٠ م .

- ابن حجر (شهاب الدين بن علي المقلاى : ت ٨٥٣/١٤٤٩ م) :

- ١ - الإحابة في تمييز الصحابة : القاهرة ، ٤ أجزاء ١٣٥٨ هـ .
- ٢ - فتح الهارى بشرح صحيح البخارى : بلاق ١٣٠٠ هـ .
- ٣ - تهذيب التهذيب : دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى .
- ٤ - نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر : طبعة مصر سنة

- ابن حزم الأندلسي (أبو محمد علي بن أحمد الظاهري : ت ٤٥٦ /
٢١٠٦٤) :

١- الفصل في اللل والأهواء والفعل : ٥ أجزاء ، القاهرة
١٩١٧ .

٢- جمهرة أساب العرب : نشر نهني بروقنسال ، دار المعارف بمصر
القاهرة ١٩٤٨ م .

- ابن حنبل (الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني :
ت ٢٤١ هـ) :

١- مسند ابن حنبل : ٦ أجزاء ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ١٣١٣ هـ .

٢- الرد على الزنادقة والجهوية : استنبوله ١٩٢٧ م .

٣- كتاب الزهد : مطبعة أم القرى في مكة المكرمة ١٣٥٧ هـ .

- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد : ت ٨٠٨ هـ) :

١- مقدمة ابن خلدون : القاهرة ١٣١١ .

٢- العبر وديوان اليتسدا والخبر للروف بقارخ ابن خلدون :

٧ أجزاء ، القاهرة ١٢٨٤ هـ .

- ابن خلكان (شمس الدين أبو المباس أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر
الشافعي : ت ٦٨١ هـ) :

ونهايات الأيمان : جزآن ، القاهرة ١٢٩٩ هـ .

أبو داود السجستاني (التمهيد للإمام سليمان بن الأصبغ) الأزدي :
ت (٢٧٥ هـ) :

سهرن أبو داود : دلي الهند ١٢٨٣ هـ ، والقاهرة الطبعة الأولى ،
مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الهجري) الأزدي : ت
(٣٥١ هـ) :

الاشتقاق : نشر وستفالد - جوتا ١٨٥٣ - ١٨٥٥ م .

- ابن رزيق (حميد بن محمد : ت ١٢٧٤ هـ) :

١ - الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين : تحقيق عبد المنعم
عالم ومحمد مرسى ، نشر وزارة للتراث القومي بسلطنة عُمان . مطابع
سجل العرب بالقاهرة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

٢ - للشعاع الشائع بالسمان في ذكر أئمة عُمان : تحقيق عبد المنعم
عالم ، نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عُمان ، طبع دار لإحياء
الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

- ابن سعد (محمد كاتب الواقدي : ت ٢٣٠ هـ) .
الطبقات الكبرى ٨ أجزاء : ليدن ١٩٠٥ - ١٩٢١ م ، جزءان :
القاهرة ١٣٥٨ هـ .

٣ - ابن صاعد (أبو القاسم صاعد بن أحمد : ت ٤٦٣ هـ) .
طبقات الأئم : نشر الأب لويس شيخو ، الطبعة الكاثوليكية
للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩٧٣ م) :

- ٣- ابن طهاطبا (محمد بن علي بن طهاطبا المعروف بابن الخطاطق) تاليف من
تأليف كتابه في سنة ٨٧٠١/١٣٠١ م : ٢ : ١
- الفخرى على الآداب السلطانية والهدول الإسلامية : القاهرة ١٣٤٥ هـ /
١٩٢٧ م .
- ابن عبد ربه (شهاب الدين أحمد : ت ٨٣٤٩/٩٤٠ م) :
المقد القريد : ٣ أجزاء ، القاهرة مصر ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م .
- أبو الفداء (إسماعيل بن علي عماد الدين صاحب حماه : ت ٨٧٣٢ هـ /
١٣٣١ م) .
- المختصر في أخبار البشر : ٤ أجزاء ، القسطنطينية ١٢٨٦ هـ .
- ابن فتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري : ت ٢٧٠ هـ
أو ٢٧٦ هـ) :
- ١- الإمامة والسياسة : القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ٢- عيون الأخبار : ٤ أجزاء ، مطبعة دار الكتب المصرية
بالقاهرة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ م .
- ٣- كتاب المعارف : القاهرة ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م .
- ابن ماجه (أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي بالولاء القزويني : ت ٢٧٣ هـ) :
سنن ابن ماجه : الطبعة العلمية بمصر ١٣١٣ هـ .
- ابن مزاحم المقرئ (نصر : ت ٢١٢ هـ) :
وقد صنف : تحقيق عبد السلام محمد هارون - الطبعة الثانية ،
القاهرة ١٣٨٢ هـ .

- ابن هشام (الإمام أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الصائري
الحيري : ت ٢١٨ هـ) :

كتاب سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام : ٤ أجزاء ، القاهرة
١٣٣٧ هـ و ١٣٥٦ هـ ، وجزءان ، نشر محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة
١٣٤٦ هـ .

- أحمد أمين :

١- فجر الإسلام : القاهرة ١٩٢٨ م .

٢- صدى الإسلام : ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣٦ م .

- أحمد زيني دحلان :

البحر النبوي والآثار المحمدية : المطبعة الوهبية ، طبعة حبر ،
القاهرة ١٢٨٥ هـ .

- أحمد كامل الخضري :

الواريث الإسلامية : الطبعة الثانية ، مطبعة التتوكل ، القاهرة
١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .

- أرنولد (الأستاذ توماس أرنولد) :

الخلافة (Arnold (Professor Sir Thomas w.) : The
Caliphate Oxford 1924

- الأسفرايني (أبو المظفر حماد الدين محمد بن طاهر : ت ٤٧١ هـ) :

التبصير في الدين : تحقيق عزت عطار الحسيني ، الطبعة الأولى ،
مطبعة الأنوار ، دمشق ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م .

— الأشرى (أبو الحسن علي بن إسماعيل : ت ٣٣٠ هـ) :

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : ج ١ و ٢ : تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

— البشارى (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المنيرة البشارى الجنى : ت ٢٥٦ هـ) :

صحيح البشارى : الطبعة الثمانية بالقاهرة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .

— البرادى (أبو القاسم بن إبراهيم ت ٦٩٧ هـ) :

الجواهر المفضلة : القاهرة ١٣٠٢ هـ .

— البندادى (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد : ت ٤٢٩ هـ /

: (١٠٣٧ م)

١- الفرق بين الفرق : حققه محمد بدر ، مطبعة المعارف بمصر

١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م .

٢- مختصر ككتاب الفرق بين الفرق : نشره فيليب حقي . مطبعة

الجلال بمصر ١٩٢٤ م .

— البلاذرى (أحمد بن يحيى بن جابر : ت ٢٧٩ هـ) :

١- كتاب فتوح البلدان : لندن ١٨٦٦ م ، والقاهرة ١٣١٨ هـ .

٢- أنساب الأشراف : تحقيق الدكتور محمد حميد الله ، مصر

١٩٥٩ م .

- البيضاوى (ناصر الدين تعبد الله بن محمد ت ١٣٨٩/٥٧٩) :
 ١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل : معه حاشية شيخ زيادة . طبع
 في استنبول ١٣٠٣ هـ .
- الترمذى (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة : ت ٢٧٩ هـ) :
 ١- السنن : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى
 البابى الحلبي وأولاده ، القاهرة ١٩٣٧ .
- الحارثى (سالم بن حمد) :
 المقود النضية في أصول الأباضية : طبع دار الينظة العربية في
 سوريا ولبنان .
- الدينورى (أبو حنيفة أحمد بن داود : ٢٨٢/٨٨٩ م) :
 الأخبار الطوال : جزآن . ليدن ١٨٨٨ م .
- القمى (الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد : ت ٧٨٤ هـ) :
 ١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال : القاهرة ١٣٢٥ هـ .
 ٢- تاريخ الإسلام وطبقات للشاهير والأعلام : ٦ أجزاء ، مطبعة
 السعادة ، القاهرة ١٣٦٧ هـ وما بعدها .
- الرازى (الإمام نضر الدين محمد بن عمر الخطيب : ت ٦٠٦ هـ) :
 كتاب اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : مكتبة الكليات
 الأزهرية بالقاهرة ، ١٣٩٨/١٩٧٨ م .

- الرازي (أبو محمد عبد الرحمن بن إدريس بن أبي يحيى) :
الجرح والضمير : حيدر آباد الدكن ، مطبعة جمعية دائرة المعارف الثمانية
١٣٦١ هـ .

- الزركلي (خير الدين) :
الأعلام : ١٠ أجزاء ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٩ م .

- السالى (أبو محمد عبد الله بن حميد بن سلام السالى) :
تحفة الأعيان في سيرة أهل عُمان : الجزء الأول ، الطبعة الأولى ،
القاهرة ١٣٣٢ هـ . الجزء الثانى ، الطبعة الخامسة ، الكويت ١٣٩٤ هـ .

- السالى (أبو بشير محمد بن حميد السالى) :
نهضة الأعيان بحرية عُمان : مطابع دار الكتب العربى ، مصر .

- الساملى (الشيخ أبو حلال سالم بن حمود بن ساهس الساملى الساملى) :
١ - أصدق للمهاجر في تمييز الأماضية من الخوارج : تحقيق وشرح
دكتورة سيدة إسماعيل كاشف . نشر وزارة التراث القومى والثقافة
في سلطنة عُمان ، مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٩٧٩ م .
٢ - إزالة الوغمة عن أنباء أبى الشفاء : تحقيق وشرح
دكتورة سيدة إسماعيل كاشف . نشر وزارة التراث القومى والثقافة في سلطنة عُمان ،
مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٩٧٩ م .

- السهورى (الدكتور عبد الرزاق أحمد باشا) :
 الخلافة (باللغة الفرنسية) (Dr . A . A . El - Sanhoury)
 le Califat : Paris 1926 .
- السيموطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر الشافى : ت ٩١١ هـ) :
 تاريخ الخلفاء أسراء المؤمنين القائمين بأمر الله : القاهرة (١٣٥١ هـ .
- الشاطبى للنرناطى (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد النخعى) :
 الاعتصام : جزآن ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ١٣٣٢ هـ .
- الشافى (الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس : ت ٢٠٤ هـ) :
 الأم : الطبعة الأميرية ، بولاق ١٣٢١ هـ .
- الشافى (أحمد بن سعد : ٩٢٨ هـ) :
 كقاب السير : الطبعة البارونية بالقاهرة ١٣٢٠ هـ .
- الشهرستانى (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم : ت ٥٤٨ هـ) :
 الملل والنحل : ٥ أجزاء ، القاهرة ١٣١٧ هـ ، وجزء واحد :
 حققه الأستاذ محمد بن فتح الله بدران ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأزهر .
- الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير : ت ٣١٠ هـ) .
- ١ - تاريخ الأمم والملوك . طبعة دى غوييه - ليدن ، سنة ١٨٨١ م .
 والطبعة الأولى بالطبعة الحسينية فى القاهرة ، والطبعة الثالثة بتحقيق محمد
 أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، سلسلة ذخائر العرب (٣٠) القاهرة .
- ٢ - كقاب الجهاد وكقاب الجزية وأحكام المحاربين من كقاب
 اختلاف الفتيا : طبعة الدكتور يوسف شحمت ، ليدن سنة ١٩٣٣ م .

- المجلد الجراحى (التفسير الحديث الشيخ إسماعيل بن محمد :
ت ١١٦٢ هـ) :

كشف الغطاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة
الناس : الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ١٣٥١ هـ .

- التسطلى (أحمد بن محمد : ت ٩٢٣ هـ) .
إرشاد السارى إلى شرح صحيح البخارى : مطبعة بولاق ١٢٩٣ هـ .

- الفلشفندى (أبو العباس أحمد بن على : ت ٨٢١ هـ) :
نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب : تحقيق على انطاقي ، مطبعة
النجاح ، بغداد ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .

- الفلهاى (أبو عهد الله محمد بن سميح الأزدى لقلهاى : ت القرن
الرابع الهجرى) :

الكشف والبيان : جزآن : تحقيق وشرح دكتورة سيدة
إسماعيل كاشف . نشر وزارة التراث القومى والثقافة فى سلطنة عمان ،
مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- الكرملى البندادى (الألب أنسحاس مارى الكرملى البندادى) :
النقود العربية وعلم النيات : المطبعة المصرية ، القاهرة ١٩٣٩ م .

- الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى :
ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٧ م) :

الأحكام السلطانية : القاهرة ١٢٩٨ هـ .

- السموتى (أبو الحسن على بن الحسين بن على : ت ٣٤٥ هـ
أو ٣٤٦ هـ / ٩٥٦ أو ٩٥٧ م) :

سروج الذهب ومعادن الجوهر : ٩ أجزاء مع الترجمة الفرنسية ،
طبعة Barbier de Meynard باريس ١٨٦١ - ١٨٧٧ م ، وجزءان ،
طبعة القاهرة ١٣٤٦ هـ .

- المقرئى (تقى الدين أحمد بن على : ت ٨٤٥ هـ) :

١ - للواعظ والاعتبار فى ذكر الخطوط والآثار جزآن ، طبعة
بولاق ١٢٧٠ .

٢ - إمتاع الأسماع : الجزء الأول ، طبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر ، القاهرة ١٩٤١ م .

٣ - النفود الإسلامية : التسلطانية ١٢٩٨ هـ .

- المكلى الشافعى المعروف بالطرائق (أبو الحسن محمد أحمد بن عبد الرحمن :
ت ٣٧٧ هـ) :

التقىبه والرد على أهل الأهواء والبدع : الطبعة الأولى ، القاهرة
١٣٦٨ هـ ، قدم له وعلق عليه ، محمد زاهد بن الحسن الكوثرى وكيل
الشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية سابقا .

- النسائى (أبو عبد الرحمن أحمد بن على بن شعوب ، ولد فى نسا فى خراسان
وسكن بمصر ودفن بمكة : ت ٨٣٠ هـ) :

سنن النسائى ، أو المجتبى فى الحديث : للطبعة الليبية ، القاهرة ١٣١٢ هـ .

- الوردجلاي (أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم : من علماء إفريقية في القرن السادس الهجري) :

الدليل والبرهان ٣ أجزاء . المطبعة البارونية ، طبعة حجرية
١٣٠٦ هـ .

- اليعقوبي (أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح :
ت ٢٨٤ هـ) :

تاريخ : جزءان ، طبعة هوتسا ، لندن ١٨٨٣ م .

- جب (١٠٠ ر .) :

دراسات في حضارة الإسلام ، نشر الولايات المتحدة الأمريكية
سنة ١٩٦١ م (باللغة الإنجليزية) .

Jibb (Hamilton A. R.) : Studies on the Civilisation
of Islam .

Beacon Press , Boston , U , S , A , 1961

- حسن إبراهيم حسن (الأستاذ الدكتور) :

تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي : ٤ أجزاء ،
مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية .

- سليمان بن عبد الله الباروني .

الأزهار الرياضية : القاهرة ، المطبعة البارونية ١٣٢٤ هـ .

- سيد أمير علي (المؤرخ الهندي) .

Sayed Ameer Ali : Ashort History of the Saracens,
london 1921 . -

نقله إلى العربية ، رياض رأفت ، باسم « مختصر تاريخ العرب
والتمدن الإسلامي » طبع القاهرة ١٩٣٨ م .

- طاش كبرى زاده (عصام الدين أبو الخضر أحمد بن مصلح الدين مصطفي
ابن خليل المشهور بطاش كبرى زاده : ت ٩٦٨ هـ) :

مفتاح السعادة ومصباح السيادة . جزآن ، حيدر آباد الدكن ،
١٣٢٨ هـ ، وطبع للقاهرة ٣ أجزاء تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور
مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة .

- علي عبد الرازق :

الإسلام وأصول الحكم : الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م .

- علي يحيى معمر .

١ - الأباضية في موكب التاريخ : القاهرة ١٩٦٦ م .

٢ - الأباضية بين التفرق الإسلامية : القاهرة ١٩٧٦ م .

- عوض خليفات (لادكتور) :

نشأة الحركة الأباضية : الأردن عمان ١٩٧٨ م .

- فرحات الجبرى :
- نظام المزاينة عند الأباضية الوهبية في جربة تونس ، ١٩٧٥ م .
- محمد رشيد رضا (السيد) :
- الخلافة أو الإمامة العظمى : مطبعة للنار بمصر ١٣٤١ هـ .
- محمد علي دبور :
- تاريخ المغرب الكبير ج ٢ ، ج ٣ . طبع بالقاهرة ١٩٦٣ م .
- مسلم (أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري : ت ٢٦١ هـ) :
- صحيح مسلم : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيني البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .
- ميور (ولیم تمیل) :
- الخلافة ، نشأتها وتدهورها وسقوطها : (باللغة الانجليزية) .
- Muir (Sir William Temple) : The Caliphate, its Rise, Decline and Fall, Oxford 1902
- ياقوت الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله الحموي الرومي : ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٩ م) :
- معجم البلدان : ١٠ أجزاء ، القاهرة ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٦ م .

كشاف

(١)

آثار المسلمين :

ج ١ : ٢٨ ، ٣٣ ، ٧٠ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٥٤ ، ٢٢٤

٢٥٨ ، ٣٠٥ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٤٠٣ .

ج ٢ : ٢٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٤٠ ، ٢٦٢ .

آدم (عليه السلام) وابن آدم :

ج ١ : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٥١ ، ٣١٦ .

ج ٢ : ١٣٨ ، ١٤٢ ، ٣٧٦ ، ٣٩٤ .

آسك :

ج ١ : ٣٢ ، ١١٨ .

أئمة الهدى (أئمة العدل) :

ج ٢ : ١٩٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨

٢٥٩ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

إبراهيم (عليه السلام) :

ج ١ : ٤٢ ، ٩٦ ، ١٦٠ ، ٢٩٨ .

ج ٢ : ٣٣٩ .

إبراهيم بن الأشتر :

ج ٢ : ٢٣٨ .

إبليس (الشيطان) :

ج ١ : ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ .

ج ٢ : ١٨٥ ، ٢٩١ ، ٣٣٥ ، ٣٧٦ ، ٣٩٤ .

إبنا الجليلدي (عبد وجيفر) :

ج ١ : ٧٢ .

إبن أباض (انظر : عبد الله بن أباض) :

إبن أبي القارشن :

ج ١ : ٧٤ .

إبن الأزرق (انظر : نافع بن الأزرق) :

إبن الزبير : (انظر : عبد الله بن الزبير) :

إبن السجف :

ج ٢ : ٣٣٩ .

إبن الناص (انظر : عمرو بن الناص) :

إبن بركة (انظر : أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة البهلولي البجلي السلي) :

إبن بور :

ج ١ : ١٣٩ .

إبن جرموز :

ج ١ : ١٠٧ .

ج ٢ : ٣٨٨ .

إبن حصن التميمي :

ج ١ : ٣٢ .

- ابن حنبل (انظر : الإمام أحمد بن حنبل) :
 ابن رستم (انظر : عبد الرحمن بن رستم) :
 ابن زياد (انظر : عبيد الله بن زياد) :
 ابن سمية (انظر : زياد بن أبي سفيان) :
 ابن عباس (انظر : عبد الله بن عباس) :
 ابن عفان (انظر : محمد بن عبد الله بن أبي عفان) .
 ابن مسعود (ابن أم عبد) (انظر : عبد الله بن مسعود بن غافل
 ابن حبيب الهذلي) :

ابن واصل :

ج ١ : ٥٩ .

أبو الجندی بن مدان :

ج ١ : ٥٩ .

أبو الحرز علی بن الحصین النعبری :

ج ١ : ١٢٠ .

ج ٢ : ٨٦ ، ١٠٤ ، ٣١٥ .

أبو الحسن علی بن محمد اللیبیانی (الشيخ) :

ج ١ : ٣٧٨ ، ٣٨٧ .

ج ٢ : ٩٠٥ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ١٢٤ ، ٣٤٦ ، ٣٨٤ .

أبو الحواری محمد بن الحواری (القری الأعمی) :

ج ١ : ٦٤ ، ١٥٥ ، ٣٣٨ .

أبو الخطاب عهد الأمل بن السمح المافري :

ج ٢ : ٢٦٥ .

أبو الرجل الوجاج :

ج ٢ : ٢٣٠ .

أبو سعيد محمد بن سعيد الكدي :

ج ١ : ٣٨٩ .

ج ٢ : ١٠٦ .

أبو الشتاء جابر بن زيد (انظر : جابر بن زيد) .

أبو العاص بن أمية :

ج ٢ : ٣٦٤ .

أبو الهاس السفاح :

ج ١ : ٣٥٩ .

أبو الفضل بن جندب :

ج ١ : ٣٢١ .

أبو القاسم سعيد بن عهد الله (انظر : سعيد بن عهد الله) .

أبو المضأ :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣٢١ .

أبو المنذر بشير بن المنذر النزواني : (انظر : بشير بن المنذر) .

أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم :

ج ٢ : ٣٩ .

أبو المؤثر الصلت بن خيس الخروصي البهلوي ،

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ ، ٨٦ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٥ ،
٣٧٨ ، ٣٦٠ .

ج ٢ : ٢٦٩ .

أبو البضر بن أبي خلهد :

ج ١ : ٥٧ .

أبو البضر راشد :

ج ١ : ٥٧ .

أبو الهذيل العلاف :

ج ٢ : ٤٠٤ .

أبو الوضاح :

ج ١ : ٣٤٥ .

أبو بكر أحمد بن عمر بن أبي جابر المنعي (لتناسي) :

ج ١ : ٤٢١ .

ج ٢ : ٩٤٢ ، ٣٤٤ .

أبو بكر الصديق :

ج ١ : ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٩ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ،
٢١٢ ، ٢٣٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٣٤٩ ، ٣٧١ .

ج ٢ : ٨ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ١٠٤ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ،

١٨٥ ، ١٨٧ ، ٢٢٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ،

٣٦٥ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٣٥٦ ، ٣٥٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤١ ، ٣٣٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٢

٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٩ .

أبو جابر بن عمر بن أبي جابر :

ج ١ : ١٤٩ ، ٤٢١ .

أبو جابر محمد بن جعفر (انظر : محمد بن جعفر الأزكوي) :

أبو جعفر المنصور :

ج ٢ : ٢٦٥ .

أبو جميل (أبو الجليل) :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣٢١ .

أبو خالد بن سليمان الكلابي :

ج ١ : ١٣٤ ، ١٣٥ .

أبو خالد. سليمان :

ج ١ : ٥٦ ، ٦٤ .

أبو خليد بن أبي خليد :

ج ١ : ٥٧ .

أبو ذر الغفاري :

ج ١ : ٨١ ، ١٠١ ، ٢٢٦ .

ج ٢ : ٨٠ ، ١٠٤ ، ٣١٣ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٨ .

أبو زكريا يحيى بن سعيد النخعي :

ج ٢ : ٣٠ .

أبو سعيد الخدري :

ج ١ : ١٥٠ .

أبو سعيد القرطبي :

ج ١ : ١٤٠ .

أبو سفيان قنبر البصري :

ج ١ : ١٢٠ .

أبو عبد الله محمد بن طلوت النخلى :

ج ٢ : ٣٠ .

أبو عهد الله محمد بن عيسى المسمى (القاضي) :

ج ١ : ٣٩٦ ، ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٦ .

أبو عهد الله محمد بن محبوب : (انظر : محمد بن محبوب) :

أبو عبيدة اللخري (أبو عبيدة الثاني عهد الله بن القاسم أو ابن أبي القاسم المعروف بابي عبيدة الصنبر) :

ج ٢ : ٨٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ .

أبو عبيدة بن الجراح :

ج ٢ : ٣١٣ .

أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة النخعي البصري (الأكبر) :

ج ١ : ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣١٢ ، ٣١٣ .

ج ٢ : ٤٦ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ٢٦٥ ، ٣١٥ .

أبو علي : (انظر : موسى بن أبي جابر الأزكوي) .

أبو علي الحسن بن أحمد بن نصر المجاري :

ج ١ : ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ .

أبو قحطان خالد بن قحطان (انظر : خالد بن قحطان) :

أبو مالك غسان بن الخضر الصلافي الصعاري :

ج ١ : ٣٨٧ .

ج ٢ : ١٠٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ .

أبو محمد عهد الله بن محمد بن أبي المؤثر (ابن أبي المؤثر) :

ج ١ : ٢٥٤ .

أبو محمد عهد الله بن محمد بن بركة البهلوي الثماني السلمي (ابن بركة) :

ج ١ : ٣٨٧ .

ج ٢ : ١٠٥ ، ٣٢٥ ، ٣٨٤ ، ٤٢٠ .

أبو محمد عهد الله بن محمد بن محبوب : (انظر : عهد الله بن محمد بن محبوب) :

أبو مروان :

ج ١ : ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

أبو منصور الخراساني :

ج ٢ : ٣١٥ .

أبو مودود حاجب :

ج ١ : ٣٨٤ .

ج ٢ : ١٥٤ .

أبو موسى الأشعري :

ج ١ : ٣٨ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ٣٧٥ .

ج ٢ : ٨٢ ، ٣٠٤ ، ٣١١ .

أبو نوح صالح بن نوح الهخاني :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ ، ٣٢١ .

ج ٢ : ٣١٥ .

أبو هريرة :

ج ١ : ٢٢٦ ، ٢٧٠ .

أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوردجاني :

ج ١ : ٦٢ .

أبي بن كعب :

ج ١ : ٢٧١ .

ج ٢ : ٣١٣ .

أحد : جبل وموقعة (انظر : وقعة أحد) :

أحمد بن الصلت :

ج ٢ : ٣٤ .

أحمد بن حنبل (الإمام) :

ج ٢ : ١٢٩ .

أخنس بن دجلة :

ج ٢ : ٣٣٩ .

أرض الجزيرة :

ج ٢ : ٣٠٣ .

إدريس :

ج ٢ : ٣٣٨ .

أزكى :

ج ١ : ٢٧ ، ٣٢ ، ٧١ ، ١٣٥ ، ١٣٨ .

أسامة بن زيد بن حارثة :

ج ٢ : ٣٧٤ .

إسماعيل (عليه السلام) :

ج ١ : ٩٦ :

إسماعيل بن درار القدامسى :

ج ٢ : ٢٦٥ .

أسود بن ذريح :

ج ٢ : ٣٣٠ .

أصحاب الأخدود :

ج ٢ : ٣٧٩ .

أصحاب الخطم :

ج ١ : ٢٣٨ :

أصحاب ورد :

ج ٢ : ٢٠٧ .

أفريقية :

ج ١ : ٦٢ ، ٧٢ .

الأباضية - للعلمون - (الدولة الأباضية) :

1A 1B 1C 1D 1E 1F 1G 1H 1I 1J 1K 1L 1M 1N 1O 1P 1Q 1R 1S 1T 1U 1V 1W 1X 1Y 1Z
 2A 2B 2C 2D 2E 2F 2G 2H 2I 2J 2K 2L 2M 2N 2O 2P 2Q 2R 2S 2T 2U 2V 2W 2X 2Y 2Z
 3A 3B 3C 3D 3E 3F 3G 3H 3I 3J 3K 3L 3M 3N 3O 3P 3Q 3R 3S 3T 3U 3V 3W 3X 3Y 3Z
 4A 4B 4C 4D 4E 4F 4G 4H 4I 4J 4K 4L 4M 4N 4O 4P 4Q 4R 4S 4T 4U 4V 4W 4X 4Y 4Z
 5A 5B 5C 5D 5E 5F 5G 5H 5I 5J 5K 5L 5M 5N 5O 5P 5Q 5R 5S 5T 5U 5V 5W 5X 5Y 5Z
 6A 6B 6C 6D 6E 6F 6G 6H 6I 6J 6K 6L 6M 6N 6O 6P 6Q 6R 6S 6T 6U 6V 6W 6X 6Y 6Z
 7A 7B 7C 7D 7E 7F 7G 7H 7I 7J 7K 7L 7M 7N 7O 7P 7Q 7R 7S 7T 7U 7V 7W 7X 7Y 7Z
 8A 8B 8C 8D 8E 8F 8G 8H 8I 8J 8K 8L 8M 8N 8O 8P 8Q 8R 8S 8T 8U 8V 8W 8X 8Y 8Z
 9A 9B 9C 9D 9E 9F 9G 9H 9I 9J 9K 9L 9M 9N 9O 9P 9Q 9R 9S 9T 9U 9V 9W 9X 9Y 9Z
 0A 0B 0C 0D 0E 0F 0G 0H 0I 0J 0K 0L 0M 0N 0O 0P 0Q 0R 0S 0T 0U 0V 0W 0X 0Y 0Z

670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690
 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711
 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732

الأخفوية :

• १४६ ÷ ४६

الأوراق :

$$+ 327 + 31 + 647 + 172 + 122 = 7 \pmod{10}$$

الأزود :

• ०३ : १६

• ४७९ : ४८

الأزهري بن محمد بن جعفر .

• 1. A 1. Y: 2

الأشعث بن قيس :

६१५४: १६

الأشعث بن محمد بن النضر .

Page 1 of 2

الإمارات العربية المتحدة :

ج ١ : ١٠٩٤٣١٠

ج ٢ : ١٢٦٠

الإمام الشافعي :

ج ١ : ٧٨٤٣٦٠

الأمصار :

ج ٢ : ٢٦٨٠٢٦٧٠٢٢٩٠٢١١٠

الأمصار المصرية :

ج ١ : ١٦٦٠٤٠٠٢٩٠٢٨٠

الأنبياء (النبيون - الرسل) :

ج ١ : ٢٣٠١٥٠٠١٥٤٠٢١١٠٢٧٠٢٩٣٠٣٢٢٠٣٢٣٠٤١٠٠

ج ٢ : ٤٦٠٤٦٠١٢٧٠١٣٣٠١٣٨٠٤٠٤٠

الأنصار :

ج ١ : ١٠٤٠٢١٢٠٣٧٦٠

ج ٢ : ٧٩٠٨٠٠٨١٠٨٢٠٨٣٠١٢٨٠١٤٩٠١٧٣٠٣٠١٠٣٠٠٠

٣٣٥٠٣٦١٠٣٧٢٠٣٧٤٠٣٨٩٠٤٠٩٠

الأموار :

ج ١ : ٣٢٠١١٨٠٢٠٧٠٢٠٨٠

الأوس :

ج ٢ : ٢٩٤٠

الباطنة :

ج ١ : ٥٨٠٢٨٠٠

البحرين وأهل البحرين :

ج ٢ : ٣٣٣ .

البصرة :

ج ١ : ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٦٢ ، ٨٢ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١١٩ ،

٢٠٦ - ٢٠٨ ، ٢٤٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٣١٠ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٨٥ ، ١٢٩ ، ١٥٤ ، ٢٦٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ .

البطحوة :

ج ٢ : ١٣١ .

البيسمة :

ج ٢ : ١٢٦ ، ٣٨٥ .

التركية (أهل بدعة) :

ج ٢ : ١٣٨ .

التمليحة :

ج ١ : ٢٠٩ .

ج ٢ : ١٢٦ .

الجارود :

ج ٢ : ٣٦٠ ، ٣٦١ .

الجابرة (أهل الجور - الجورة - أهل البنى) :

ج ٢ : ٢٢٧ - ٢٣٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ،

٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٦٨ .

الجبزية (المجبرة) :

ج ١ : ٢٠٩ .

ج ٢ : ٢٧٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ .

الجليل الأخضر :

ج ١ : ٤٧ ، ٥٣ .

الجلندي بن مسعود بن جعفر بن جلندي :

ج ١ : ١٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٨٤ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣١٧ .

٣٥٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ .

ج ٢ : ٨٧ ، ١٠٤ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٣ .

الجن (الجنان) :

ج ١ : ٦٦ ، ٨٩ .

الجمعة :

ج ١ : ٢٠٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ .

ج ٢ : ١٣٦ ، ٢٧٣ .

الجهور بن شيعة :

ج ١ : ١٢٧ .

الجوف (في مَهمان) :

ج ١ : ١٤١ .

ج ٢ : ٣٨٤ .

الحارث بن الحكم :

ج ٢ : ٣٠٣ .

- الحجاب بن كليب :
ج ١ : ١٢٠ .
- الحفلات بن الكاتب :
ج ١ : ١٢٠ .
- الحجاج بن يوسف الثقفي :
ج ١ : ٢٩١ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ .
- الحجاز :
ج ١ : ٦٦ .
- ج ٢ : ٢٦٥ .
- الحديبية :
ج ١ : ٣٦٢ ، ٣٦٣ .
- ج ٢ : ٢٠٧ .
- الحرة (حرة المدينة) :
ج ٢ : ٣٣٩ .
- الحروية :
ج ١ : ٢٠٦ .
- ج ٢ : ٣٦٥ ، ٣٦٨ .
- الحسن بن أبي الحسن يمار البصري (ويكنى بأبي سعيد) :
ج ١ : ٣١٦ .
- ج ٢ : ٣٠٩ .

- الحسن بن سعيد :
ج ١ : ١٤٠ .
- الحسن بن عقبة :
ج ١ : ٢٤٢ .
- الحسن بن علي بن أبي طالب :
ج ١ : ١١٥ ، ١١٦ ، ٢٠٦ ، ٣٧٤ .
ج ٢ : ٣٩٦ ، ٣٩٦ .
- الحسين بن علي بن أبي طالب :
ج ١ : ١١٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ .
ج ٢ : ٣٩٦ .
- الحسن بن هاشم :
ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .
- الحشوية :
ج ١ : ٨٤ .
- الحصين بن نمير السكوني :
ج ١ : ٦٦ ، ١٠١ .
- الحطيفة (الشاعر) :
ج ١ : ٢٨٣ .
- الحكم بن أبي العاص (طريد رسول الله ﷺ) :
ج ١ : ٤٠ .
ج ٢ : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣١١ .

الحكم بن بشير :

ج ١ : ٦٤ .

الحكم بن سليمان :

ج ١ : ٥٨ .

الجزية :

ج ٢ : ١٢٦ .

الحواري بن بركة :

ج ١ : ٣٧ .

الحواري بن عبد الله :

ج ١ : ٥٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

ج ٢ : ١٠٢ .

الحواري بن عثمان :

ج ٢ : ١٠٩ .

الحواري بن مطرف :

ج ١ : ١٤١ .

الحوثرة بن وداع :

ج ١ : ١١٥ .

الغارمية :

ج ٢ : ١٢٦ .

الغزرج :

ج ١ : ١٠٤ ، ٢١٢ .

ج ٢ : ٢٩٤ .

الخلافة :

ج ٢ : ٣٠٠ ، ٣٠١ .

الخلافة الراشدة :

ج ٢ : ٨٠ .

الخلافة :

ج ٢ : ١٢٦ .

الخليل بن شاذان :

ج ١ : ٤٠٣ .

الخوارج :

ج ١ : ٣٢ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٨٤ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ،

٢٠٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٨ ، ٣٣٤ .

ج ٢ : ٣٧ ، ٨٥ ، ١٢٦ ، ١٨١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ،

٣١٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٦٨ ، ٤١٤ .

الدولة الأموية (الأمويون) :

ج ١ : ١١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٨٤ ، ٣٤٥ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٢٢٧ ، ٢٦٥ ، ٣٠٨ .

الدولة الرسغمية :

ج ١ : ٢١٢ .

ج ٢ : ٢٦٥ .

الدولة المباسية (المباسيون) :

ج ١ : ٢٢٨ ، ٢٨٤ ، ٣٤٥ .

ج ٢ : ٥٠ ، ٢٢٧ .

الشارقة :

ج ١ : ٣١ .

العام وأهل العام :

ج ١ : ٣٨ ، ٣٩ ، ٦٦ ، ١١٥ ، ٢٦٤ ، ٣٥٥ .

ج ٢ : ١٤١ ، ٣٠٤ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ .

الشراء والشراة : (قطع الشرى والبيمة على الشراء) :

ج ١ : ٣٦ ، ١٢٩ ، ١٤٣ ، ١٦٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٣ ، ٣٤٥ .

ج ٢ : ١٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

الشرق الأدنى :

ج ١ : ٧٢ :

الشماء :

ج ١ : ٣٤ .

الشموية (الشمبية) :

ج ١ : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

ج ٢ : ٢٥ ، ٧٣ ، ٨٦ ، ٩٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ .

الشكاك :

ج ٢ : ٢٥ ، ٣٧ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٤٢ .

٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

الشمراخية :

ج ٢ : ١٢٦ .

الشمية :

ج ٢ : ٨٣ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ .

الصائبة :

ج ١ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ .

الصعابة (أصحاب الرسول ﷺ) :

ج ١ : ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ٢٧٠ .

ج ٢ : ١٣٩ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٣٩١ ، ٣٨٧ - ٣٨٩ .

الصفرية :

ج ١ : ٢٠٩ ، ٣٠٥ .

ج ٢ : ٢٥ ، ١٢٦ .

المعتر بن محمد بن زائدة :

ج ١ : ٣٤٤ - ٣٤٦ ، ٣٤٨ .

المصنف بن مالك الخروصي :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ - ٢٨ ، ٣٠ - ٣٤ ، ٣٦ - ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ،

٤٨ - ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ - ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٠ - ٨٤ ،

٨٦ ، ١٢٤ - ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ - ١٣٨ ، ١٤٤ - ١٥٠ ،

١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٥٤ ، ٣٧١ ، ٣٨١ .

ج ٢ : ٨٧ ، ٩٣ - ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٢٦٩ ، ٣١٨ ،

٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

الصين :

ج ١ : ٧٢ .

ج ٢ : ٧٤ ، ٧٥ .

الضحاكية :

ج ٢ : ١٢٦ .

الضريح :

ج ٢ : ٣٨٤ .

الطائف :

ج ١ : ٦٦ .

الطائف الرستاقية :

ج ١ : ٣٦٦ ، ٣٨٩ ، ٤١٩ .

ج ٢ : ١٠٦ ، ٥ .

الطائف البزوانية :

ج ١ : ٣٦٦ ، ٣٨٩ .

ج ٢ : ١٠٦ .

الطائف :

ج ١ : ٥٨ .

الطائف (الطرفية) :

ج ١ : ٢١٠ .

ج ٢ : ١٣٨ .

الهاشم بن سعيد :

ج ٢ : ٢٩٤ .

الهاشم بن عبد المطلب :

ج ٢ : ٣٠١ .

العتيك :

ج ١ : ٥٣ .

العتامة :

ج ٢ : ٣٠٩ .

المجربة :

ج ٢ : ١٢٦ .

المراق وأهل المراق :

ج ١ : ٨٤ ، ٢٠٥ ، ٢٤٣ ، ٣٤٢ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٢١٢ ، ٣٠٤ ، ٣٤٦ ، ٤١٥ .

العرب :

ج ١ : ٩٨ ، ١١٣ ، ٢٠٩ .

ج ٢ : ٢١١ ، ٢١٣ .

العرنيين :

ج ٢ : ٢٠٧ .

المشائر :

ج ٢ : ٢٦١ .

المطوية :

ج ٢ : ١٢٥ .

العلماء (أهل العلم) :

ج ٢ : ٢٤٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ .

الموابي :

ج ١ : ٤٨ ، ٥٧ .

المرهي :

ج ١ : ٣١ .

النجع :

ج ١ : ٧٠ ، ٢٢٣ .

النجورة :

ج ١ : ١٠٩ -

الفرس :

ج ٢ : ٢١١ -

الزرق :

ج ١ : ١٣٦ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ٣٤ -

الفرىكية (أبو الفريك) :

ج ٢ : ١٢٦ -

الفسطاط :

ج ١ : ٢٨ -

الفضل بن الحواري :

ج ١ : ١٣٩ -

ج ٢ : ١٠٢ -

الفهم بن وارث السكبي (انظر : فهم بن وارث السكبي) .

القاع :

ج ١ : ١٣٨ -

ج ٢ : ١٠٢ -

القبائل (القبيلة) :

ج ٢ : ٢٤٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ -

القدرة :

ج ١ : ٢٩٨ -

ج ٢ : ٢٨٥ ، ٢٧٢ ، ١٨١ ، ١٦٤ ، ١٤٥ ، ١٢٩ ، ١٢٧ ، ٢٨ ، ٣٦ -

٤١٦ ، ٢٨٩ -

القدس (انظر : بيت القدس) :

القرآن الكريم (الكتاب وكتاب الله) :

ج ٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ - ٢٣٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،
٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩ ،
٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٤٠٣ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٦ .

القرامطة :

ج ١ : ٣٦٠ .

القملة :

ج ٢ : ٢٥٥ .

القيروان :

ج ١ : ٢٨ .

ج ٢ : ٢٦٥ .

الكاملية (الكيلية) :

ج ٢ : ١٣٢ .

الكمة الشرفة (بيت الله الحرام) :

ج ١ : ٦٦ ، ٩٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ .

ج ٢ : ٥٧ ، ١٢٥ .

الكورة :

ج ٢ : ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٦٤ .

الكوكة :

ج ١ : ٢٨ ، ٣٨ ، ١٠٠ - ١٠٢ ، ١١٥ ، ٢٠٦ ، ٢٥٨ .

ج ٢ : ٨٠ ، ٨٤ ، ١٣٩ ، ٣١٤ ، ٣٣٠ ، ٣٨١ .

(٣٠ - كتاب النجف / ٢)

الله تبارك وتعالى :

ج ٢ : ٢٧٠ - ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ - ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٣٤٠ ،

٣٨٦ ، ٣٤٢

المجوس :

ج ١ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣

ج ٢ : ٤١٧ ، ٢٩٥ ، ٥٦

الحكمة (الحكومة - أهل التحكيم) :

ج ١ : ٣٠٠

ج ٢ : ١٢٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٧٥ ، ٣٩٧

المختار بن أبي عبيد التنقي :

ج ١ : ٦٣ ، ٦٦

ج ٢ : ٣٣٨ ، ٣٣٩

المختار بن عوف الأزدي الثماني الشامي (أبو حمزة) :

ج ١ : ٦٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٤٠ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣١٧

ج ٢ : ٨٥ ، ١٠٤ ، ٢٦٥ ، ٣١٥

المدينة المنورة (يفرج) :

ج ١ : ٣٨ ، ٦٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٩ ، ٢٨٢

ج ٢ : ١٢٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ، ٣٣٩

الرجلة (الإرجاء) :

ج ١ : ٢٠٩ ، ٣٨٥

ج ٢ : ٣٦ ، ٣٨ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ١٢٦ ، ١٦٤ ، ١٨١ ، ٣١٠

٤٠٣ ، ٣٨٩

الرداس بن حدير (أبو بلال مرداس بن أدية التميمي) :

ج ١ : ٣٢ ، ٣٣ ، ٨٢ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٣٨ ، ٢٩٢ ،

٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٥٨ .

ج ٢ : ٨٥ ، ١٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ .

المرزبان :

ج ١ : ٢٧٣ .

الربيع :

ج ١ : ٢٨٢ ، ٣٣٧ .

الصحيح عيسى بن مريم عليه السلام (انظر : سيدنا عيسى عليه السلام) .

للشبهة :

ج ٢ : ١٣٥ .

المشرق وأهل المشرق :

ج ١ : ٣٠٠ .

للشركون (أهل الشرك ، وأهل الكفر ، والكفار) :

ج ١ : ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ٢٠٧ ،

٢٩٣ - ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ،

٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ - ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٨٧ .

ج ٢ : ٥١ ، ٧٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٦٤ ، ٢٠٣ ،

٢٠٧ - ٢٠٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ - ٢٩٧ ، ٣٠٦ ،

٣١٧ ، ٣٣٨ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ .

المصطلق (انظر : بنو المصطلق بن خزاعة) .

للطهر بن عبد الله :

ج ٢ : ٥٠

للمنزلة :

ج ١ : ٢٠٩ ، ٢٨٥

ج ٢ : ٦٠ ، ١٢٩ ، ٣٠٩ ، ٣٨٧

المل (للملا) بن منير :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥

ج ٢ : ١٠٦

للقرب وأهل القرب :

ج ١ : ٢١٢ ، ٣٠٠

ج ٢ : ١٨٩ ، ٢٢٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٣١٥

للغيرة بن سعيد :

ج ٢ : ١٣٤ ، ١٤٤

للغيرة بن شعبة :

ج ١ : ٢٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦

للغيرة :

ج ٢ : ١٣٤ ، ١٤٤

للالسكة :

ج ١ : ٥٥ ، ٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٣٣

ج ٢ : ٤٦ ، ٢٧٠ ، ٣٤٠ ، ٢٤٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩

للمحدون (الملاحدة) :

ج ٢ : ٣٨٥

الناقون :

ج ١ : ٩٧ ، ١٠٩ ، ٢٦٠ - ٢٦٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٣٤ .

ج ٢ : ٥٩ ، ١٣٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

المؤذر بن بشير :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

المؤذر بن عمر :

ج ١ : ٢٦٥ .

المنصورية :

ج ٢ : ١٣٤ .

الخير بن النير :

ج ٢ : ١٠٤ .

المهاجرون :

ج ١ : ١٠٤ .

ج ٢ : ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٢٨ ، ١٤٩ ، ١٧٣ ، ٣٠٠ .

٣٠١ ، ٣٣٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٩ .

المها (الهفء) بن جعفر .

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ ، ٨٦ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٨ ، ٢٥٤ ، ٣٢٥ ، ٣٤٦ .

ج ٢ : ٨٧ ، ٩١ ، ٢٦٩ .

الموالى :

ج ١ : ٢٠٩ .

الموصل :

ج ٢ : ٣٣٨ .

المهوتية :

ج ٢ : ١٢٦ .

النجدية :

ج ٢ : ٣١٠ .

الفضيلة :

ج ١ : ١١٥ - ١١٨ ، ٢٠٦ ، ٢٣٨ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ .

الذصاري :

ج ١ : ٣٠٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ .

ج ٢ : ٥٦ ، ٥٧ ، ١٢٧ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٤٠٦ ، ٤١٧ .

البنظر بن جعفر الجبلداني :

ج ١ : ٣٤٥ .

النهروان (أهل النهر) :

ج ١ : ٨٢ ، ١١٣ ، ١١٥ - ١١٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

ج ٢ : ٨٣ ، ١٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢١ ، ٣٧٣ - ٣٧٥ .

النور بن عبد الملك :

ج ١ : ٢٤٢ .

المعد :

ج ١ : ٧٢ .

المهضمية :

ج ٢ : ١٢٦ .

الوارث بن كعب الطرومي :

ج ١ : ٧٠ ، ١٢٢ ، ٢٣٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

ج ٢ : ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤ .

الويل أو الرحيل (موضع بالقرب من البصرة) :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ .

الوضاح بن الحكم :

ج ١ : ٢٤ .

الوضاح بن عقبة :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٤ .

الوليد بن خالد :

ج ١ : ٢٤٢ .

الوليد بن عتبة :

ج ١ : ٣٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ .

ج ٢ : ١٣٩ ، ٣٣٠ .

الوليد بن مخلد :

ج ١ : ١٣٦ ، ١٣٧ .

اليحمد :

ج ١ : ٣١ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٧٠ .

ج ٢ : ٩١ .

البرموك :

ج ١ : ١٠٤ .

اليمن :

ج ١ : ٦٦ ، ١٠٠ ، ١١٩ ، ٢١٢ ، ٣٥٨ .

ج ٢ : ٢٠٥ ، ٢٦٥ .

اليهود :

ج ١ : ٣٠٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ .

ج ٢ : ٥٦ ، ٥٧ ، ١٢٧ ، ٢٠٨ ، ٢١١ - ٢١٣ ، ٢٩٤ ، ٣٧٠ ، ٤١٧ ، ٤١٨ .

إمام للفتاح :

ج ١ : ٧٨ .

أم أيمن :

ج ٢ : ١٣٣ ، ٣٠١ .

أم سلمة : ج ١ : ١٠٥ .

أنس بن مالك (الإمام أبو حمزة) :

ج ١ : ٢٧٠ .

ج ٢ : ٢٧٣ ، ٣٦٥ .

أهل الذرعه :

ج ٢ : ٢٥١ ، ٢٩١ .

أهل الجبل (أصحاب الجبل) انظر : وقعة الجبل :

أهل الدار (انظر : يوم الدار) :

أهل القعة :

ج ١ : ٢٤٤ .

ج ٢ : ٢١٢ ، ٢٥٤ .

أهل الرقة :

ج ٢ : ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ .

أهل التوبة (أهل التوحيد) :

ج ١ : ٢٩٣ ، ٣٠٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ .

ج ٢ : ٥٣ ، ٥٩ ، ٨٥ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٤٢ ، ١٦٤ ، ٢٠٤ ،

٢٠٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٤٠٥ .

أهل الكهانة :

ج ٢ : ٢٩١ - ٢٩٣ .

أهل بدر ، البديون (انظر : بدر) :

أهل صفين (انظر : صفين) :

أهل مَمان (انظر : مَمان) .

أهيف بن حمام الهناني :

ج ١ : ١٣٩ .

أوريا :

ج ١ : ٧٢ .

أوبس القرني :

ج ١ : ٢٢٨ .

إيران .

ج ٢ : ٢١٢ .

أيلة (القبة الحالية) :

ج ٢ : ٢١١ .

أيوب الصواف :

ج ٢ : ١٣٩ .

(ب)

بدر : (البديرون - أهل بدر) :

ج ١ : ١٠٤ ، ١١٦ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ .

ج ٢ : ١٤٠ ، ١٨٥ ، ٢٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ .

بسطام الصقرى :

ج ١ : ٧٩ .

بشر بن المنذر الزواى التهرؤى القبرى :

ج ١ : ٢٣ - ٢٥ ، ٤٦ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ١٢٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٤٣ .

ج ٢ : ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ٢٨٠ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ .

بشر بن عماد بن محبوب (أبو المنذر) :

ج ١ : ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

ج ٢ : ١٠٥ .

بطاح مكة (وادى البطحاء) :

ج ٢ : ١٢٥ .

بنداد :

ج ٢ : ٨٣ .

بلال الحبشى (مؤذن الرسول عليه الصلاة والسلام) :

ج ٢ : ١٣٣ ، ٣١٣ .

بلج بن عتبة :

ج ١ : ٢٤٠ .

بنو أسد :

ج ١ : ٩٩ .

بنو إسرائيل :

ج ١ : ١٤٦ .

بنو الجلبدي (بنو جلبدي) :

ج ١ : ٢٢٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

بنو المصطلق بن خزاعة :

ج ١ : ٢٨٢ ، ٣٣٧ .

بنو النضير :

ج ٢ : ٢١١ .

بنو اليعمد : (انظر : اليعمد) :

بنو أمية :

ج ١ : ٦٦ ، ٩٩ .

بنو نمير :

ج ١ : ٨٢ ، ٢٠٧ .

ج ٢ : ٨٥ .

بنو نعيم :

ج ١ : ٩٩ .

بنو خروص :

ج ١ : ٧٠ .

ج ٢ : ٣٤ .

بنو زهرة :

ج ١ : ٩٩ .

بنو زناد :

ج ٢ : ٩٣ .

بنو سودة (ابن علي بن عمرو بن عامر بن ماء السماء الأزدي) :

ج ١ : ١٢٣ .

ج ٢ : ٣٦ .

بنو عامر :

ج ١ : ٢٦٥ .

بنو ظفر :

ج ١ : ٥٦ ، ٥٥ .

بنو كلب :

ج ١ : ٥٧ .

بنو مالك :

ج ١ : ٥٣ .

بنو مخزوم :

ج ١ : ١٠٠ .

بنو نحو :

ج ١ : ٣٤١ .

بنو هاشم :

ج ١ : ٩٩ .

بنو هذاه :

ج ١ : ١٣٩ ، ٦٤ .

بها :

ج ١ : ٢٥٤ .

ج ٢ : ٣٨٤ .

بيت المقدس :

ج ١ : ٣٠٦ .

بيت مال المسلمين :

ج ٢ : ٢٥٢ ، ٣٩٢ .

(ت)

تميم بن مسleme :

ج ١ : ٢٠٦ .

تنوف :

ج ١ : ٤٧ ، ٥٣ ، ١٣٥ .

توام :

ج ١ : ٣٤٦ - ٣٤٨ .

(ج)

جابر بن زيد (الإمام أبو الشفاء) :

ج ١ : ٣٤ ، ٦٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،

٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ - ٣١٧ ، ٣٢١ .

ج ٢ : ٨٦ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٣٩ ، ٣١٤ .

جوفار (جلفار) :

ج ١ : ٣١ ، ٣٧ .

جفر بن أبي طالب :

ج ١ : ١٠٤ .

جفر الجنداني :

ج ١ : ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

جفر ابن السماك (أو ابن السمان) :

ج ١ : ١٢٠ .

ج ٢ : ٣١٤ .

جفر بن بشر .

ج ١ : ٢٤٢ .

جندب بن زهير :

ج ٢ : ٣٣٠ .

جهم بن صفوان :

ج ٢ : ١٣٦ .

(ح)

حاجب بن مسلم :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٠ .

ج ٢ : ٣٤٦ .

حاتم بن كاتب :

ج ٢ : ٣١٤ .

حذيفة بن اليمان :

ج ٢ : ٣٨٣ ، ٣٨٨ .

حرب بن أمية :

ج ٢ : ٣٦٤ .

حرقوص بن زهير السدي :

ج ٢ : ٨٣ ، ٣١٣ .

حروراء :

ج ١ : ٢٠٦ ، ٢٣٨ .

ج ٢ : ٣٨٨ .

حضر موت :

ج ١ : ٥٥ ، ٦٦ ، ١٣٢ ، ٣٠٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣ :

ج ٢ : ٩٨ ، ١٨٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ .

حفص بن راشد :

ج ١ : ٤٠٩ .

ج ٢ : ٥٠٩ ، ٩٦٦ .

حكيم بن ملا :

ج ١ : ١٤٠ .

حزوة القدرى :

ج ١ : ٣٨٤ .

حزوة بن عبد المطلب :

ج ٢ : ١٢٨ .

حيد بن عبد الله :

ج ١ : ٢٤٢ .

حليم بن النيرة :

ج ١ : ٢٤٢ .

حوا. (حوى) :

ج ١ : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ .

(خ)

خازم بن خزيمه الخراساني :

ج ١ : ٣٥٩ .

ج ٢ : ٣٩٣ .

خالد بن سموة (سمدة) الخروصي .

ج ١ : ١٣٥ ، ١٣٤ ، ٥٣ .

خالد بن قحطان (أبو قحطان) :

ج ١ : ٢٨٧ ، ٨٦ .

ج ٢ : ١٠٥ .

خراسان :

ج ١ : ٣١٠ .

خزيمة بن ثابت :

ج ٢ : ٣١٣ .

خلف بن زياد البعرائي :

ج ١ : ٣٠٤ .

ج ٢ : ٣٩٣ ، ٣٤٦ ، ٣١٥ ، ١٠٤ ، ٨٦ .

خلق القرآن :

ج ١ : ٣٨٣ .

خير :

ج ١ : ٣٥١ .

ج ٢ : ٢١٣ ، ٢١١ .

(٥)

دار الإسلام :

ج ٢ : ٢٩٦ ، ٣١٨ .

دار كفر :

ج ٢ : ٣١٨ .

داود :

ج ٢ : ٣٧٥ .

داود بن الأصغر :

ج ٢ : ١٢٦ .

دبا :

ج ١ : ١٠٩ .

ج ٢ : ١٢٦ .

طار مضر :

ج ٢ : ٣٠٣ .

(ر)

رأس الخيمة :

ج ١ : ٣١ .

راشد بن النظر :

ج ١ : ٢٧ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ - ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٦١ - ٦٣ ،

٦٥ ، ٧٠ - ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٤ - ١٣٧ ، ١٣٩ - ١٤٠ ،

١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٦٠ — ١٦٥ ، ١٨٥ ، ٢٥٤ ، ٣٣٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ،

٣٨١ — ٣٨٣ ، ٣٨٦ .

ج ٢ : ٩٥٠ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٩١ — ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٩ — ١٠١ ، ١٠٦ ،

٣٨٤ ، ٣٨٧ — ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩ .

راشد بن الوليد :

ج ٢ : ٧٠ .

راشد بن سعيد :

ج ١ : ٤٠٩ ،

ج ٢ : ٥٠ .

راشد بن علي :

ج ١ : ٤٠٩ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٦ .

رباط بن الذر :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

(ز)

زائدة بن جعفر الجنداني :

ج ١ : ٣٤٥ .

زائدة بن خطاب :

ج ١ : ٥٥ .

السيدة زبيدة :

ج ١ : ٣٤٢ .

زجر بن سليمان :

ج ١ : ٥٠ .

زياد الأعسم :

ج ١ : ٢٠٨ ، ٣١٧ .

زياد بن أبي سفيان (زياد بن أبيه - زياد بن سمية) :

ج ١ : ٨٢ ، ٢٩١ ، ٣٠٩ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٣١٤ ، ٣٤٠ .

زياد بن الوضاح :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٤ .

زيد بن ثابت الأنصاري :

ج ١ : ٣١٦ .

ج ٢ : ٣٠٩ .

زياد بن حراش :

ج ١ : ٢٠٦ .

زيد بن حصن :

ج ٢ : ٨٣ .

زيد بن صوحان :

ج ١ : ٧٩ .

ج ٢ : ٣١٣ ، ٣٣٠ .

زياد بن مثنوية :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

السيدة زينب بنت الرسول عليه الصلاة والسلام :

ج ١ : ٣٧٣ .

(م)

سامة بن لؤي بن غالب :

ج ١ : ٧٠ -

ج ٢ : ٩٣ -

ساصراء :

ج ١ : ٢٠٥ -

ج ٢ : ٨٣ -

سالم بن ذكوان :

ج ١ : ١٢٠ -

ج ٢ : ٨٦ -

سعد بن أبي وقاص :

ج ١ : ٩٩ ، ١١٠ ، ١٣٤ -

ج ٢ : ٣٠٩ ، ٣٢٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٩ -

سعد بن عباد :

ج ٢ : ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٤٠٠ -

سعيد بن مبشر (البشر) :

ج ٢ : ٣١٥ -

سعيد بن زياد :

ج ١ : ٣٤١ -

سعيد بن عهد الله (أبو القاسم) :

ج ١ : ٣٨٧ -

ج ٢ : ١٠٤ ، ١٠٥ -

سعید بن محرز :

ج ١ : ٣٨٣ .

ج ٢ : ١٠٦ ، ٣١٥ .

سعید بن محمد :

ج ١ : ٤٨ .

سعید بن محمد بن محبوب .

ج ١ : ٨٣ .

سلطان القارمی :

ج ٢ : ٣١٣ .

سلعة بن مسلم بن إبراهيم (انظر : أبو المنذر سلعة) :

سلوت :

ج ١ : ٥٤ .

سليمان بن الحكم :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٤ .

سليمان بن عبد العزيز :

ج ١ : ٥٥ .

سليمان بن محمد بن أبي حنيفة :

ج ١ : ٦٣ .

سمائل (سمائل) :

ج ١ : ٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

ج ٢ : ٣٦ .

سمد نژوی :

ج ١ : ٣٤٨ .

سنان بن عاصم :

ج ٢ : ٣٢٦ .

سندان :

ج ١ : ١٣٦ ، ٤٨ .

سهیل بن عمرو :

ج ٢ : ١٢٤ ، ٣٠٥ .

سوی :

ج ١ : ٥٧ ، ٤٧ .

سہجا :

ج ٢ : ٣٦ .

سیقم :

ج ١ : ٣٤٣ .

(ش)

شاذان بن الصلت :

ج ١ : ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٣٦ .

شبيب بن عطية الثماني :

ج ٢ : ٣٢٥ ، ٣٤٦ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ .

شبيب بن معروف :

ج ٢ : ١٣٩ .

شيبان الخارجى إمام الصفرية :

ج ١ : ٣٥٩ .

ج ٢ : ٣٩٣ .

(ص)

صالح الدخان :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ .

صهار :

ج ١ : ٣١ ، ٥٩ ، ٥٩ - ٦٢ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٦ ،

٣٥٧ ، ٣٥٩ .

ج ٢ : ٣٩ ، ٣٨ ، ١٠٢ ، ٢٢٣ .

صهار بن العباس :

ج ١ : ٢٩١ .

صهار بن المهدي (ابن عبيد) :

ج ٢ : ٣١٤ .

صفوان بن المظلم :

ج ١ : ٢٨٢ ، ٣٣٧ .

صفوان بن أمية (أبو وهب) :

ج ٢ : ١٢٤ ، ١٢٥ .

صفين :

ج ١ : ٨٢ ، ١٠١ ، ٢٣٨ .

ج ٢ : ٨٠ ، ٢٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣١٣ ، ٣٦٨ ، ٣٨٧ .

صنعا :

ج ١ : ٦٦ .

حات (انظر : السلت) :

صهيب الرومي :

ج ٢ : ٣١٣ .

صهاد :

ج ٢ : ٢٦٥ .

(ض)

ضمام بن السائب الأزدي الثماني :

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣٢١ .

ج ٢ : ٨٦ .

(ط)

طالوت :

ج ١ : ٤٩ .

طرابلس :

ج ٢ : ٢٦٥ .

طريد رسول الله ﷺ (انظر : الحكم بن أبي العاص) :

طلحة بن عبيد الله :

ج ١ : ٣٨ ، ٤٥ ، ٧٩ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ٣٧٤ .

ج ٢ : ٨١ ، ١٤٠ ، ٢٠٦ ، ٣٠٢ ، ٣١١ ، ٣٣٨ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ .

(ع)

السيدة عائشة (أم المؤمنين) :

ج ١ : ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٥١ ، ٢٧٠ ، ٢٨٢ ، ٢٢٧ .

ج ٢ : ٣٣٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨٧ .

عهاد بن سليمان :

ج ٢ : ٣٨٧ .

عبد الله بن أبي بن سلول :

ج ١ : ٢٤٢ .

ج ٢ : ٢٩٤ .

عبد الرحمن بن جبل :

ج ١ : ٨٠ .

عبد الرحمن بن رستم :

ج ٢ : ٢٦٥ ، ٣١٥ .

عبد الرحمن بن عوف :

ج ١ : ٧١ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

ج ٢ : ٣٠٢ ، ٣٦٤ .

عبد الرحمن بن ملجم المرادي :

ج ١ : ١١٥ ، ١١٦ .

ج ٢ : ٣٠٧ ، ٣١٤ .

عبد العزيز بن سليمان :

ج ١ : ٣٤٣ .

عبد الله بن أبان :

ج ١ : ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

ج ٢ : ٨٥ ، ١٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٤٥ .

— ٤٩٠ —

— ١٨٠ —

عبد الله بن إسحق النخعي :

ج ١ : ٤٢١ .

عبد الله بن الحكم :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

ج ٢ : ١٠٦ .

عبد الله بن الربيع :

ج ١ : ١٠٥ .

ج ٢ : ٣٧٣ .

عبد الله بن العباس :

ج ١ : ١١٢ ، ١١٣ ، ٢٧٠ ، ٣٦٣ .

ج ٢ : ٦٤ .

عبد الله بن ريس :

ج ٢ : ١٢٦ .

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب :

ج ١ : ١١٦ .

عبد الله بن حازم :

ج ١ : ٨٤ .

عبد الله بن سبأ :

ج ٢ : ١٣٤ .

عبد الله بن سعيد :

ج ١ : ٣٤ .

عبد الله بن طريف :

ج ١ : ٢٠٩ .

عبد الله بن عبد العزيز (من الفرقة الشيعية أو الشيعية) :

ج ٢ : ١٣٩ .

عبد الله بن عمر بن الخطاب :

ج ١ : ١١٠ ، ١٣٤ ، ٢٢٦ ، ٢٧٣ ، ٢٨٦ .

ج ٢ : ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ .

عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري (انظر : أبو موسى الأشعري) :

عبد الله بن محمد بن محبوب (أبو محمد) :

ج ١ : ٣٨٧ .

ج ٢ : ١٠٩ .

عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي (ابن أم عبد) :

ج ١ : ٨٠ ، ٨١ ، ١٠٠ ، ٢٥٨ ، ٣٠٤ .

ج ٢ : ٨٠ ، ١٠٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ٣٠٣ ، ٣٥٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

٣٨٨ ، ٣٨١ .

عبد الله بن وهب الراسبي :

ج ١ : ٨٢ ، ١١٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٣٩ .

ج ٢ : ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٤ ، ٣٠٤ ، ٣١٣ ، ٣١٤ .

عبد الله بن يحيى الإمام (أبو يحيى الكندي طالب الحق) :

ج ١ : ٦٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٣٠٢ .

٣٥٨ ، ٣١٠ .

ج ٢ : ١٠٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٥ ، ٢٦٥ ، ٣١٥ .

عبد الملك بن حميد :

ج ١ : ١٢٣ .

ج ٢ : ٣٦ ، ٨٧ ، ١٠٦ .

عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز :

ج ١ : ١٢٠ .

عبد الملك بن مروان :

ج ١ : ٦٣ .

ج ٢ : ٣٠٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٧ ، ٣٤٥ .

عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم :

ج ١ : ٢١٢ .

ج ٢ : ١٨٦ ، ٢٦٦ ، ٣٢٠ .

عبيد الله أحمد بن سليمان :

ج ١ : ٦٤ .

عبيد الله بن زياد :

ج ١ : ٣٢ ، ٣٣ ، ٨٢ ، ١١٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٩ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ .

عبيد الله بن سعيد :

ج ١ : ٣١ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٣ .

عقاب بن أسيد :

ج ١ : ٤٠ .

عثمان بن - نيف :

ج ١ : ٢٥٨ .

عثمان بن عفان :

ج ١ : ٢٦ ، ٣٦ ، ٣٨ - ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٩ - ١٠٦ ،

١١٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٥٩ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨١ ،

٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٤٠٥ .

ج ٢ : ٨٠ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ،
 ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ،
 ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ .

عروة بن أدية التيمي (عروة بن حدير) :

ج ١ : ٣٢ ، ١١٨ .

ج ٢ : ٣١٤ .

عزان بن الصقر (ابن أبي الصقر) :

ج ١ : ٣٥٨ .

ج ٢ : ١٠٤ .

عزان بن نعيم الخروصي :

ج ١ : ٢٧ ، ٤٨ ، ٧١ ، ٧٦ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٥١ .

ج ٢ : ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ٢٦٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

عطية بن الأسود :

ج ٢ : ١٢٥ .

عكرمة بن أبي جهل :

ج ٢ : ١٢٤ ، ١٢٥ ، ٣٦١ .

علي بن أبي طالب :

ج ١ : ٢٦ ، ٣٨ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ،

١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٣٩ ،

٢٨١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

١٤٢ - ١٤٠ - ١٣٨ - ١٣٥ - ١٣٤ - ١٣٢ - ١٣١ - ٨٠ - ٧٩ : ٢ ج
٣٣٦ - ٣٣٢ - ٣١٣ - ٣١١ - ٣٠٧ - ٣٠٤ - ٣٠٢ - ٣٠٠ - ٢٠٦ - ٢٠٥
٤٠٠ - ٣٨٩ - ٣٨٧ - ٣٧٥ - ٣٧٣ - ٣٦٦ - ٣٦٣ - ٣٤١ - ٣٣٨

علي بن عروة :

ج ٢ : ٣١٥

علي بن عزة :

ج ١ : ٣٤٣

عمران بن حطان :

ج ١ : ١١٨

عمار بن ياسر :

ج ١ : ٢٣٨ - ١١٢ - ١١١ - ١٠٨ - ١٠٧ - ١٠١ - ١٠٠ - ٨٠ - ٦٦ : ٢ ج
٣٧٥ - ٣٥٨ - ٣٣٩

ج ٢ : ٣٨١ - ٣٦٤ - ٣٥٠ - ٣٠٣ - ١٣٩ - ١٠٤ - ٨٣ - ٨٢ - ٨٠

مُحَمَّدُ وَأَهْلُ مُحَمَّدَانَ :

ج ١ : ٦٢ - ٥٩ - ٥٣ - ٤٨ - ٤٣ - ٣٤ - ٢٩ - ٢٧ - ٢٤ - ٢٣ : ٢ ج
١٤٦ - ١٤٠ - ١٣٨ - ١٣٧ - ١٣٥ - ١٣٢ - ١٢٦ - ١٢١ - ٨٦ - ٧٣ - ٧٠
٢٤٩ - ٢٤٣ - ٢٤٢ - ٢٢٨ - ١٨٦ - ١٦٨ - ١٥٣ - ١٥١ - ١٤٩ - ١٤٨
٣٣٨ - ٣٢٥ - ٣١٠ - ٣٠٩ - ٢٩١ - ٢٨٤ - ٢٨٠ - ٢٧٦ - ٢٧٠ - ٢٥٤
٣٨٨ - ٣٨٧ - ٣٨١ - ٣٧٩ - ٣٧١ - ٣٦٦ - ٣٥٩ - ٣٤٣ - ٣٤١

ج ٢ : ١٠٠ - ٩٧ - ٩٣ - ٩١ - ٨٧ - ٨٦ - ٣٨ - ٣٦ - ٣٣ - ٣٠ - ٢٥ : ٢ ج
٢٦٩ - ٢٦٨ - ٢٦٦ - ٢٦٥ - ٢٥٩ - ٢٢٣ - ١٨٦ - ١٢٦ - ١٠٦ - ١٠٣
٣٤٦ - ٣٣٣ - ٣١٨ - ٣١٥

عمر بن الخطاب (الفاروق) :

ج ١ : ٦٦ ، ٦٩ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ٢٣٠ ،
٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،
٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ .

ج ٢ : ٨ ، ٨٠ ، ١٠٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ،
٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٢ ،
٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ،
٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٤١٢ .

عمر بن محمد (القاضي) :

ج ١ : ١٢٩ ،

عمر بن العاص :

ج ١ : ١١٤ ، ١١٥ ، ٣٧٥ .

ج ٢ : ٨١ ، ٨٢ ، ١٤٢ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

علي بن موسى :

ج ١ : ١٢٥ .

عمر بن عبد العزيز :

ج ١ : ٦٤ ، ٧٩ ، ٨٤ ، ١٢٠ ، ١٤١ .

ج ٢ : ٢١٩ ، ٣١٢ .

عمر بن زرارة :

ج ٢ : ٣٣٠ .

عمر بن عبيد :

ج ٢ : ١٢٩ .

عواس :

ج ١ : ١٠٠ .

عنس :

ج ١ : ١٠٠ .

عيسى بن جعفر :

ج ١ : ٣٤٣ ، ٣٤٢ .

عيسى بن مريم عليه السلام :

ج ١ : ٢٦٧ .

ج ٢ : ٤١٣ .

عين النهر (انظر : النهران - أهل النهر - وقعة للنهران) :

(غ)

غسان بن عبد الله الهمداني :

ج ١ : ٢٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ .

ج ٢ : ٨٧ .

غيلان بن صر :

ج ١ : ٥١ .

(ف)

فارس :

ج ١ : ٣٥١ .

السيدة فاطمة بنت الرسول عليه الصلاة والسلام :

ج ٢ : ٧٩ ، ١٣٣ ، ٣٠١ ، ٤٠٠ .

فذلك (واحة) :

(٥١)

ج ٢ : ١٣٣ ، ٢١١ ، ٣٠١ .

فرعون :

ج ٢ : ١٤٣ ، ٢٩١ ، ٣٣٩ .

فوق (انظر : الفرق) .

فروة بن نوفل الأشجعي :

ج ٢ : ٣١٤ .

فهم بن وارث الكلبي :

ج ١ : ٣١ ، ٣٤ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

(ق)

قتادة (أبو الخطاب بن دطمة) :

ج ٢ : ١٢٩ .

قدامة بن مظلوم البدرى :

ج ٢ : ٣٦٠ .

قرة بن عمر الأزرق (الأدرك) :

(٥٢)

ج ١ : ٢٩٢ ، ٣١٠ ، ٣٢١ .

قريب والزحاف :

ج ١ : ٢٣٨ .

ج ٢ : ٣٠٧ ، ٣١٤ .

قريش :

ج ١ : ٣٥٥ .

ج ٢ : ٢٧٧ ، ٢٨٣ .

(ك)

كربلاء :

ج ١ : ٣٢٦ .

كردوس بن الحضرى :

ج ٢ : ٣٣٠ .

كعب الأحبار :

ج ١ : ٢٧١ .

كعب بن أبى الخلة :

ج ٢ : ٣٣٠ .

كعب بن مالك :

ج ١ : ٣٣٦ .

كعدة :

ج ١ : ٦٦ .

(ل)

لهيد بن ربيعة :

ج ١ : ٢٢٥ .

لوط (البحر) :

ج ٢ : ١٤٣ .

لوط بن سام :

ج ١ : ٢٤٢ .

(م)

ما بين القهرين :

ج ٢ : ٣٠٣ .

مهاريك بن جعفر :

ج ١ : ٢٥٢ .

محبوب بن الرحيل بن سيف بن حيرة الخزومي القزويني (أبو سفيان) :

ج ١ : ٦٢ ، ٧٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ،

٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ .

ج ٢ : ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٠٨ .

محبوب بن النصر :

ج ١ : ٣٨٣ .

محمد بن أبي حذيفة :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

محمد بن أبي فضل :

ج ١ : ٥٩ .

محمد وعبد الله ابنا بديل :

ج ٢ : ٣١٣ .

محمد بن الحسن الباهلي (الباهلي) :

ج ١ : ١٤٠ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ .

ج ٢ : ٦ .

محمد بن الصلت بن مالك :

ج ١ : ٤٧ .

محمد بن الملق الكنداني :

ج ١ : ٦٢ ، ٧٠ ، ٢٨١ .

محمد بن جعفر الأزكوي :

ج ١ : ٧٢ ، ٢٥٤ .

محمد بن روح :

ج ١ : ٣٦٦ .

ج ٢ : ٤١٧ .

محمد بن سعيد الكندي : (انظر : أبو سعيد محمد بن سعيد الكندي) :

محمد بن طلحة :

ج ١ : ١٠٥ .

سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء وسيد المرسلين :

ج ١ : ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٨٦ .

٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ - ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١٠٩ - ١١١ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٨ .

١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣١ - ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٥٦ .

١٨٤ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٩ - ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ .

٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ - ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ .

٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ - ٣٠٢ .

٣٠٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥ - ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٥١ - ٣٥٦ ، ٣٦٠ .

٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ - ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ - ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤١٧ .

ج ٢ : ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٤١ - ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٥ .

٨١ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

١٢٨ ، ١٣٢ - ١٣٤ ، ١٣٧ - ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٧ ، ١٧٣ -

محمد بن مسلمة :

ج ١ : ١٣٤ .

ج ٢ : ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ .

محمد بن حاشم بن غيلان :

ج ٢ : ٣١٥ .

مذمور البدي :

ج ٢ : ٣٣٠ .

مروارة بن ربي :

ج ١ : ٣٣٦ .

مرداس (انظر : مرداس أبو بلال) :

مروان بن الحكم :

ج ١ : ٣٨ ، ١٠١ .

ج ٢ : ٨١ .

مروان بن محمد :

ج ١ : ٦٦ .

مسطح البدرى :

ج ٢ : ١٤١ .

مسئلة بن تميم :

ج ١ : ٢٥٢ .

مسط :

ج ٢ : ٣٨٤ .

معلم الجلفى :

ج ٢ : ٣٣٠ .

معلم بن زرعة الباهلي :

ج ١ : ٢٠٧ .

معلم بن عقبة للرعى :

ج ٢ : ٣٣٩ .

مشركو العرب :

ج ١ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٣ .

ج ٢ : ٢٠٩ .

مصعب بن الزبير :

ج ٢ : ٣٣٩ .

مصعب بن سليمان الكلابي :

ج ١ : ١٣٤ ، ١٣٥ .

مطلى (ولاية في عُمان) :

ج ١ : ٣٢ .

مماذ بن جبل :

ج ١ : ١٠٤ ، ٢١٢ .

ج ٢ : ٣١٣ .

مماوية بن أبي سفيان :

ج ١ : ٣٢٢ ، ٣٨٢ ، ١١٠ - ١١٤ ، ١١٦ ، ١٦٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٧ ،

٢٢٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ .

ج ٢ : ٨١ - ٨٤ ، ١٤٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ ،

٣٤٠ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠١ .

- معين بن عمر :
ج ١ : ٢٤٢ .
مقاتل بن سليمان بن داود الخوارزمي (عالم عُمان) :
ج ١ : ٣٠٢ ، ٣١٦ .
مكة (السكرة) :
ج ١ : ٣٨ ، ٦٦ ، ١٠٠ ، ١٩٩ ، ٢٩٢ .
ج ٢ : ٨٠ ، ١٢٥ ، ٢٣١ ، ٣٣٩ .
منير بن النثر الجملاني :
ج ١ : ٦٢ ، ٧٠ ، ٢٣٣ ، ٢٨١ .
ج ٢ : ٣١٥ ، ٣٤٦ .
مهرة :
ج ١ : ٥٤ .
موسى عليه السلام :
ج ١ : ٣٠١ .
موسى بن أبي جابر الأزكوي (أبو علي) :
ج ١ : ٦٢ ، ٧٠ ، ٧١ ، ١٢٢ ، ٢٤٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ .
ج ٢ : ١٧ ، ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ .
موسى بن سعيد :
ج ١ : ٢٤٢ .
ج ٢ : ١٧ ، ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ .
موسى بن علي :
ج ١ : ٦٢ ، ٧٠ ، ٧١ ، ١٢٢ ، ٢٤٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ .
ج ٢ : ١٧ ، ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ .

نجلة بن موير :

ج ٢ : ١٢٥ .

نجران :

ج ٢ : ٢١١ .

نخل (مدبرة) :

ج ٢ : ٣٠ .

نزوى :

ج ١ : ٣٤ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٣ ،

٣٦٦ ، ٤٢٦ .

ج ٢ : ٣٨٤ .

نصر بن صنبر :

ج ١ : ٦٤ .

نصر بن منبال :

ج ١ : ٥١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

نهر الخازر :

ج ٢ : ٣٣٨ .

(ه)

هارون الرشيد :

ج ١ : ٣٤٢ .

هارون بن اليان التميمي :

ج ١ : ٢٧٦ - ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ - ٣٠٠ ،

٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٢٥ .

ج ٢ : ١٣٩ .

هاشم بن غيلان :

ج ٢ : ٣٦ ، ١٠٤ ، ١٠٦ .

هاشم بن المهم :

ج ١ : ٢٣ ، ٢٥ .

هشام بن المهاجر :

ج ٢ : ٣١٥ .

هجر في البحرين :

ج ٢ : ٢١١ ، ٢١٤ .

هلال بن أمية :

ج ١ : ٣٣٦ .

هلال بن عطية الخراساني :

ج ١ : ٣٠٤ .

ج ٢ : ٢٥ ، ٨٦ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٣ .

هوازن :

ج ١ : ٢٢٥ .

(و)

وادي عرق :

ج ١ : ٥٧ ، ٥٨ .

واسط :

ج ٢ : ١٢٩ .

واصل بن عطاء :

ج ٢ : ١٢٩ .

- وائل بن أيوب الحضرمي :
ج ١ : ٣٤٢ .
٠ ٢٠١ : ٣٠٦ : ٣٧١ : ٢٧٠
- وداع بن حوثة الأسدي :
ج ٢ : ٤٦ : ٨٦ : ٣١٥ .
٠ ١٧٣ : ١٧٤
- وقعة أحد :
ج ٢ : ٣١٤ .
٠ ١٧٤ : ٣٧١
- وقعة الجبل :
ج ٢ : ١٢٨ : ٢١٤ .
٠ ١٧٤ : ٣٧١
- وقعة الحمار (انظر : يوم الحمار) :
ج ١ : ٣٨٨ : ٣٥٧ : ١٦٨ : ٤٤ : ٣٨٨ : ٣٠٨
ج ٢ : ٣٨٧ : ٣٣١ : ٣١٣ : ٢٩٥ : ٢٠٥ : ٣٨٧
٠ ٣٠٨ : ٣٣١ : ٣١٣ : ٢٩٥ : ٢٠٥ : ٣٨٧
- وقعة الروضة :
ج ١ : ٥٦ .
٠ ٣٠٨ : ٣٣١ : ٣١٣ : ٢٩٥ : ٢٠٥ : ٣٨٧
- وقعة الطاقة :
ج ١ : ٤٨ .
٠ ٣٠٨ : ٣٣١ : ٣١٣ : ٢٩٥ : ٢٠٥ : ٣٨٧
- وقعة النشب :
ج ١ : ٢٥٤ .
٠ ٣٠٨ : ٣٣١ : ٣١٣ : ٢٩٥ : ٢٠٥ : ٣٨٧
- وقعة بدر (انظر : بدر) :
ج ٢ : ٢٦٥ .
٠ ٣٠٨ : ٣٣١ : ٣١٣ : ٢٩٥ : ٢٠٥ : ٣٨٧
- وهران :
ج ٢ : ٢٦٥ .
٠ ٣٠٨ : ٣٣١ : ٣١٣ : ٢٩٥ : ٢٠٥ : ٣٨٧

(ي)

يثرّب (انظر : المدينة المنورة) :

يحيى بن عبد العزيز :

ج ١ : ٣٤٣ .

يحيى بن يزيد :

ج ١ : ٢٤٢ .

يزيد بن أبي سفيان :

ج ١ : ٣٤٩ .

يزيد بن قيس الحمداني :

ج ٢ : ٣٣٠ .

يمان بن مصعب بن راشد :

ج ١ : ٦٤ ، ٥٧ .

يزيد بن معاوية :

ج ١ : ٦٦ ، ١١٦ ، ٢٠٧ .

ج ٢ : ٨٤ ، ٣١٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

يوم أحد (انظر : وقعة أحد) :

يوم الجمل (انظر : وقعة الجمل) :

يوم الدار (أهل الدار ووقعة الدار) :

ج ٢ : ٢٩٥ ، ٣١٣ ، ٣٣٨ ، ٣٧٥ .

فهرس موضوعات السير والجوابات لجزء الثاني

المنفعة	للموضوع
١٩	عن الشيخ أبي الحسن على بن محمد البسماني في حقه بن راشد
	أما خروجه على المطهر بن عبد الله وعنده الأول .
٢٠	عن القاضي أبي بكر أحمد بن عمر بن أبي جابر المنصبي .
٢٤	فصل في الحاربة .
٣٠	سيرة من الإمام أبي زكريا يحيى بن سعيد رحمه الله إلى
	أبي عبد الله محمد بن طالوت النخعي .
٣٦	سيرة للشيخ هاشم بن غيلان إلى الإمام عبد الملك بن حميد
	رحمهما الله .
٣٩	تطبيق في معنى من الشيخ أبي المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم
	رحمه الله .
٤٦	سيرة عن الشيخ الفقيه وائل بن أيوب رحمه الله .
٦٢	سيرة السؤال عن أبي الحسن على بن محمد البسماني رحمه الله .
١٠٦	سيرة في الرد على محمد بن سعيد وهو جواب الشيخ أبي الحسن .
١١٣	سيرة غير منسوبة لأحد وليست كاملة .
١٢٤	سيرة عن الشيخ أبي الحسن .
١٢٤	(أ) أصل ما اختلقت فيه الأمة بعد نبينا ﷺ .
١٤٦	(ب) ذكر الأمر بالمعروف .
١٧٥	(ج) في الإمامة .

الصفحة

للوضوع

- ٢٢٣ - سيرة الشيخ الفقيه محمد بن محبوب رحمه الله .
- ٢٦٩ - سورة الشيخ الفقيه أبي للؤثر الصلت بن خيس .
- ٢٨٢ (ا) في التوحيد .
- ٢٨٤ (ب) في القدر .
- ٢٨٨ (ج) في الأسماء والصفات .
- ٢٩٠ (د) في إثبات الوعيد .
- ٢٩٢ (هـ) في أسماء أهل الكهانر .
- ٢٩٧ (و) في قتال أهل البنى والجبابة .
- ٣٠٠ (ز) في ذكر الاختلاف في أصحاب النبي ﷺ .
- ٣٠٩ (ح) ذكر فرق الناس .
- ٣١١ (ط) ذكر أصحاب من يبرأ منه من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من الرجال المسلمين .
- ٣١٣ (ي) ذكر أئمة المسلمين من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم .
- ٣١٦ (ك) ذكر الأسماء المعروفة والنهي عن المنكر .
- ٣١٨ (ل) في أمر الولاية والبراءة .
- ٣٢٠ - ومن سورة أبي عبيدة إلى عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم من المشايخ .
- ٣٢٥ - سورة عبد الله بن أباض إلى عبد الملك بن مروان .
- ٣٤٦ - سورة شبيب بن عطية الغامى .
- ٣٤٤ - كتاب الموازنة عن الشيخ العالم أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة الغامى البهلوى رحمه الله .

الصفحة

الموضوع

العدد

٤٦١ أمم مراجع تحقيق مخطوط العهد والجوابات لطه وأئمة عمان .

٤٤٠ كشف .

٥١٠ فهرس الموضوعات .

٥٥٥

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٥٣٢ / ١٩٨٨

